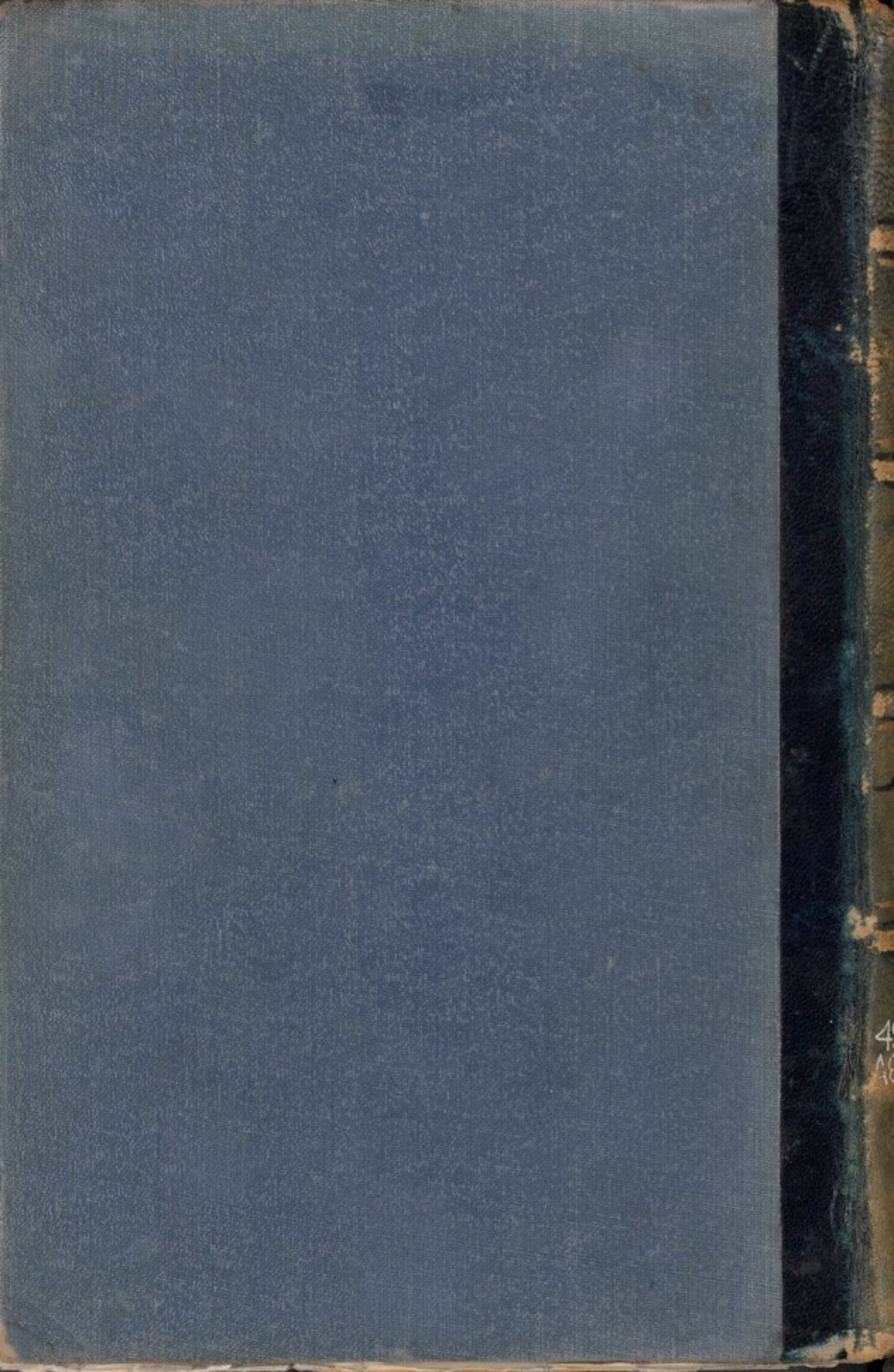
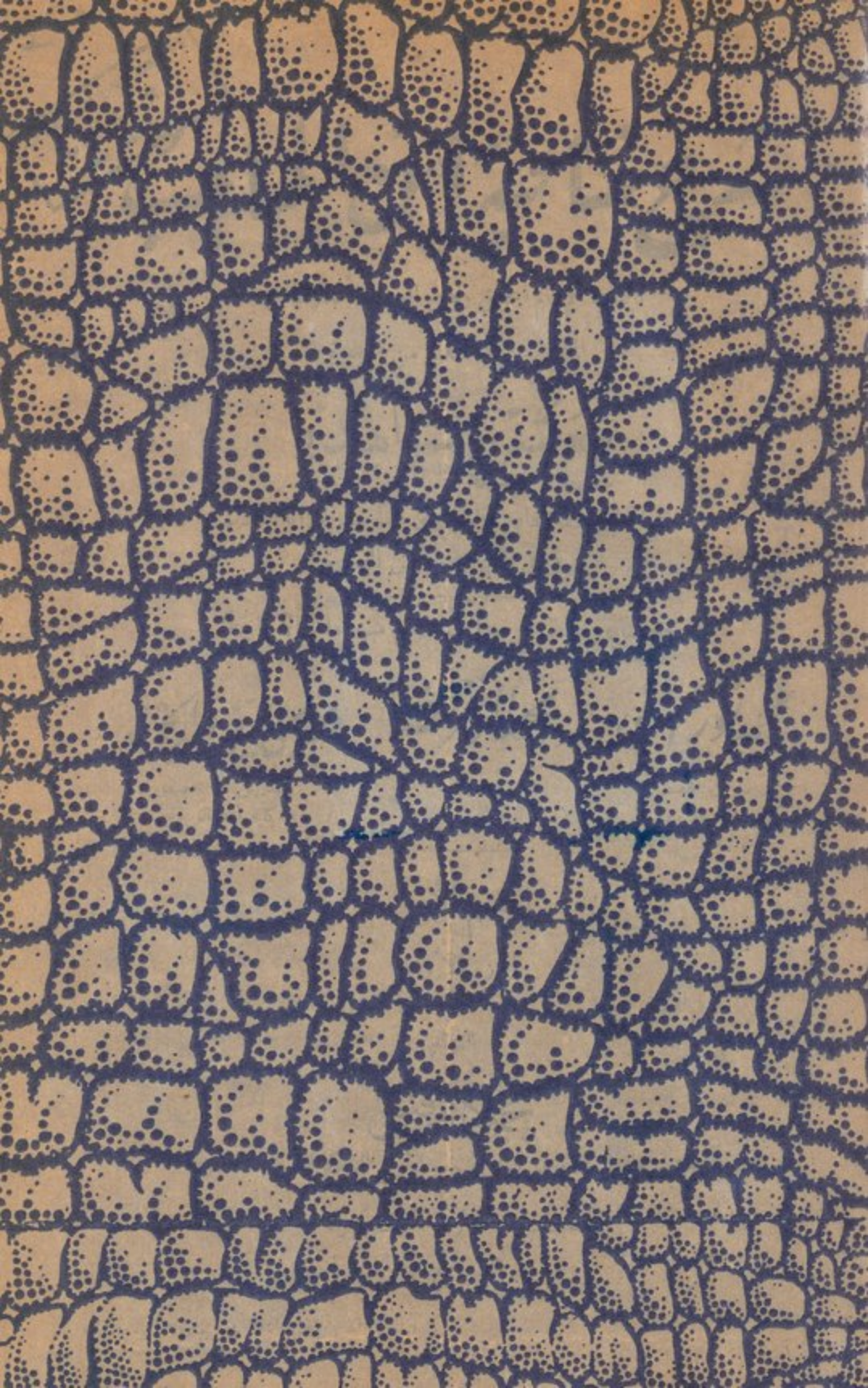
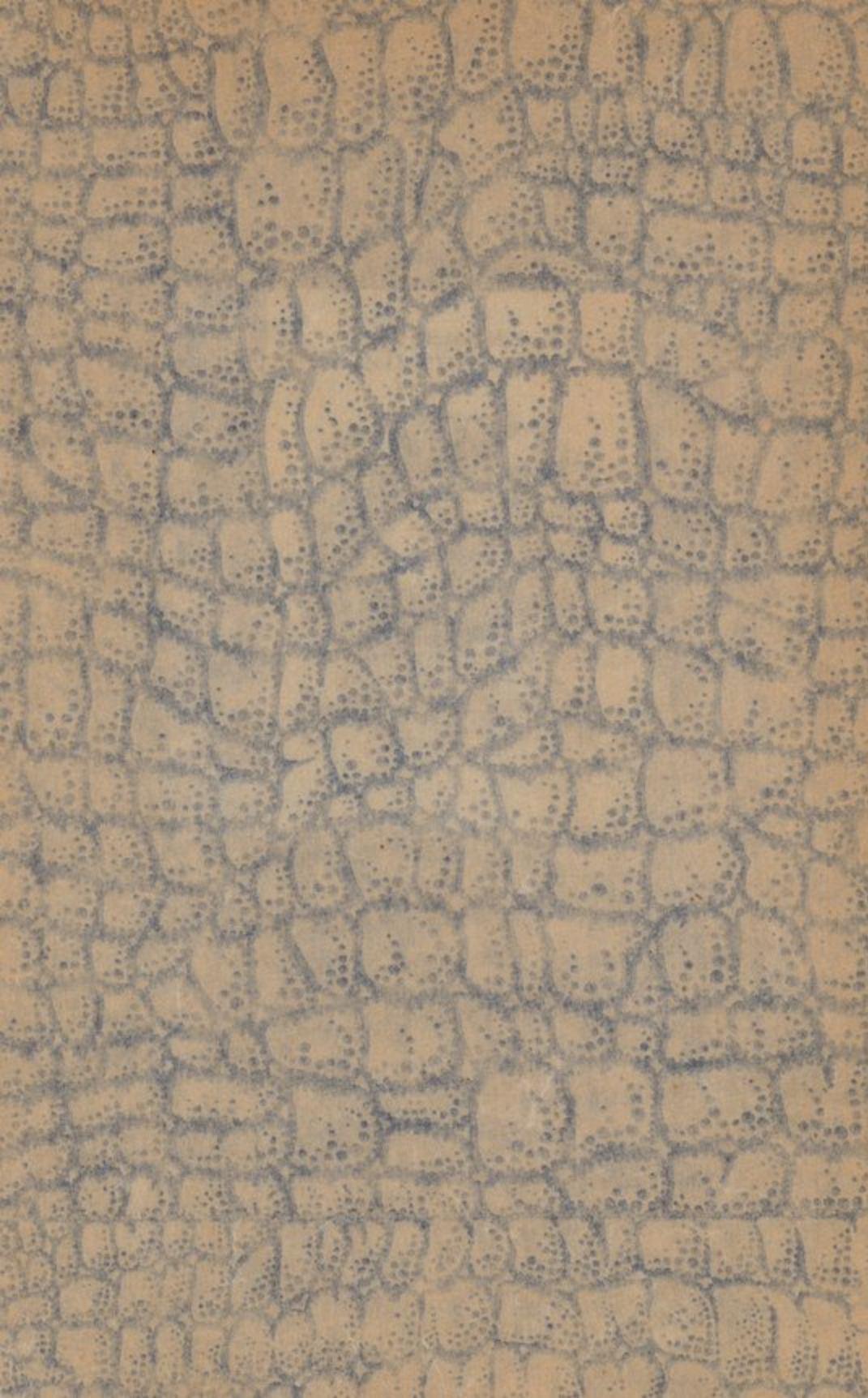




AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT









شرح تافيه ابن الحاجب

تأليف الإمام المحقق رضى الدين الأستراباذى

المتوفى فى عام ٦٨٨ من الهجرة

مَعَ شَرْحِ شَوَاهِدِهِ

للعالم الجليل عبد القادر البغدادى صاحب خزنة الأدب

المتوفى فى عام ١٠٩٣ من الهجرة

حققهما ، وضبط غريبهما ، وشرح مبهمهما ، الأساتذة

محمد محيى الدين عبد الحميد

المدرس فى تخصص
كلية اللغة العربية

محمد الزرقاف

المدرس فى كلية
اللغة العربية

محمد نور حسن

المدرس فى تخصص
كلية اللغة العربية

القسم الأول

الجزء الأول

التزام

مجمع المؤلفين

السكرتير بميدان الأزهر الشريف وشارع السكة الجديدة بمصر

مطبعة حجازى بالقاهرة

تليفون ٥٥٤٨٠

الشار



[جميع حقوق الطبع محفوظة للشارح]

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ، وعلى آله وصحبه
ومن والاه .

أما بعد ؛ فهذا شرح أفضل المحققين ، وأبرع المدققين ، العالم الذى لا يشق
غُبَّاره ؛ ولا يدرك مداه ، نجم الملة والدين ، محمدرضى الدين بن الحسن الأستراباذى ،
على مقدمة العلامة النحوى الفقيه الأصولى أبى عمر عثمان بن عمر بن أبى بكر المعروف
بأبن الحاجب التى جمع فيها زبد فتن التصريف فى أوراق قليلة ؛ غير تارك مما يجب
علمه ولا يحمل بالتأدب جهله شيئاً ، مشيراً فيها إلى اختلاف العلماء أحياناً ، وإلى
لغات العرب ولهجاتهم أحياناً أخرى

وقد ظلَّ شرح رضى الدين رحمه الله - رغم كثرة طبعاته وتعددتها - سرّاً
محبوباً ، وكُنْزاً مدفوناً ، لا يقرب منه أحد إلا أخذَهُ البَهرُ ، وأعجزه الوقوف
على غوامضه وأسراره ، ذلك لأنه كتاب ملاء صاحبه تحقيقاً ، وأفعمه تدقيقاً ،
وجمع فيه أوابد الفن وشوارد ، وأتى بين ثناياه على غرر ابن جنى وتدقيقه ،
وأسرار ابن الأنبارى واستدلالة وتعليله ، وإفاضة المازنى وترتيبه ، وأمثلة سيمويه
وتنظيره ، ولم يترك فى كل ما بحثه لقائل مقالاً ، ولا أنقى لباحثٍ منهاجاً ؛ حتى كان
كتابه حَرِيّاً بأن ينتجعه طالب الفائدة ، ويُقْبِلَ على مدارسته واستذكاره كل
من أراد التفوق على أقرانه فى تحصيل مسائل العلم ونوادره ، وكان الذين قاموا
على طبعه فى الآستانة ومصر لم يعطوه من العناية ما يستحقه ، حتى جاء فى منظر
أقل ما يقال فيه إنه يُبعد عنه ، ولا يقرب منه ،

وبقى قراء العربية إلى يوم الناس هذا يعتقدون أن الكتاب وَعَرُ المسلك ،
صعبُ المرتقى ، لانصل إليه الأفهام ، ولا تدرك حقائقه الأوهام ، فلم يكونوا

ليقبلوا عليه ، ولا ليتعرضوا له ؛ والكتاب - علم الله - من أمتع الكتب وأوفاه ، وأحفلها بالنافع المفيد ، وأدناها إلى من ألقى له بالا ، ولم يشنه عن اقتطاف ثماره ما أحاط بها من قَتَاد

وكم كنا نود لو أن الله تعالى قيَّضَ لنا من تنبث همته إلى نشره على وجه يرضى به الإنصاف وعرفان الجليل ، حتى أتيتنا لنا هذه الفرصة المباركة ، ووكل إلينا أمر مراجعته وإيضاح ما يحتاج إلى الإيضاح منه ، فعكفنا على مراجعة أصوله ، وضبط مبهمات ، وشرح مفرداته ، والتعليق على مسائله وما يختاره المؤلف من الآراء تعليةً لا يُمَلِّ قارئه ولا يحوجه إلى مراجعة غيره ،

ثم عرض لنا أن نذيله بشرح شواهد الذي صنفه العالم المطلع المحقق عبد القادر البغدادى صاحب « خزنة الأدب » ، ولب لباب لسان العرب » التى شرح فيها شواهد شرح رضى الدين على مقدمة ابن الحاجب فى النحو ، فلما استقر عندنا هذا رأى لم نشأ أن نطيل فى شرح الشواهد أثناء تعليقاتنا، وأرجأنا ذلك إلى هذا الشرح الوسيط ، واجتزأنا نحن بالإشارة المفهمة التى لا بد منها لبيان لغة الشاهد وموطن الاستشهاد

وليس لأحدنا عمل مستقل فى هذا الكتاب ؛ فكل ما فيه من مجهود قد اشتركنا ثلاثتنا فيه اشتراكاً بأوسع ما تدل عليه العبارة ، فلم يخطِّ أحدنا حرفاً أو حركة إلا بعد أن يقر الآخرون ما أراد ؛ فإن يكن هذا العمل قد جاء وافياً بما قصدنا إليه ، مؤديا الغرض الذى رجونا أن يؤديه ؛ كان ذلك غاية أملنا ومنتهى سؤالنا ؛ وإن تكن الأخرى فهذا جهد المقل ، وحسبك من رَغْنٍ شيع ورى . والله تعالى المسئول أن يتقبل منا ، وأن يجعل عملنا خالصاً لوجهه ، مُقَرَّباً منه ، آمين

كتبه

فهارس الجزء الأول من كتاب

شرح شافية ابن الحاجب

تأليف العلامة المحقق رضي الدين الأسترابادي

المتوفى في عام ٦٨٨ من الهجرة

فهرست الموضوعات

الموضوع	ص	الموضوع	ص
أبنية الاسم الرباعي والخماسي	٤٧	خطبة الشارح الرضى	١
المزيد فيه من الأسماء وضابطه	٥٠	« المصنف ابن الحاجب »	١
تفسير أبنية الرباعي والخماسي	٥١	تعريف التصريف	١ ✓
معنى اللاحق	٥٢ ✓	بناء الكلمة ووزنها وصيغتها	٢ ✓
فائدة اللاحق	٥٢ ✓	أنواع الأبنية	٧ ✓
دليل اللاحق	٥٣ ✓	حصر الأبنية المزيد فيها	٩ ✓
مقابل حرف اللاحق	٥٤ ✓	الميزان الصرفي	١٠ ✓
ذو زيادة الملحق	٥٥ ✓	وزن الكلمة التي فيها حرف زائد	١٣ ✓
شرط اللاحق بنى الزيادة	٥٥ ✓	الوزن التصغيري	١٤ ✓
موضع حرف اللاحق	٥٦ ✓	قد يجوز في الكلمة أن تحمل	١٦ ✓
أوزان الملحق بالرباعي	٥٩ ✓	زيادتها على التكرير ، وألا تحمل	
أوزان الملحق بالخماسي	٦٠ ✓	عليه ، فلا يقدم على القول بأحدهما	
مق يكون أحد المثلين زائدا	٦١	إلا ثبت	
فك المثلين أمانة اللاحق	٦٤	زنة المبدل من تاء الافتعال	١٨ ✓
القياسي والسماعي من اللاحق	٦٤ هـ	زنة المكرر	١٩ ✓
(بحث)		القلب المسكاني	٢١ ✓
الأغراض التي تقصد من أحوال	٦٥ ✓	أنواع القلب المسكاني	٢١ ✓
الأبنية		علامات القلب المسكاني	٢٣ ✓
أبنية الفعل الماضي المجرد الثلاثي	٦٧ ✓	تقسيم الأبنية إلى صحيح ومعتل	٣٢ ✓
أبنية الفعل الماضي الثلاثي المزيد	٦٧ ✓	وبيان أنواع المعتل	
فيه		أبنية الاسم الثلاثي	٣٥ ✓
تختص المغالبة بباب نصر إلا لداع	٧٠	رد بعض الأبنية إلى بعض	٣٩ ✓
		بيان التفريعات وأنها لغة تميم	٤٠ ✓ ✓

ص	الموضوع	ص	الموضوع
نوعين سماعى وقياسى وبيان		٧١	فعل (بكسر العين) ومعانيه
المواطن التى ينقاس فيها كل منهما		٧٤	فعل (بضم العين) ومعانيه
مع ذكر ما شذ عن القياس وما		٧٦	لم يحى أجوف يأتى من باب كرم
قيل فى تخريج الشاذ		٧٧	لم يحى مضعف من باب كرم
١٣٤	مضارع فعل بكسر العين		إلا نادرا
١٣٥	بيان أصل القياس فى مضارع فعل	٨٣	معانى صيغة أفعال
بكسر العين وما جاء مخالفا له		٨٦	معنى التعدية وأثرها
١٣٧	مضارع فعل بضم العين	٨٨	معنى التعريض
١٣٨	مضارع ما زاد على ثلاثة أحرف	٨٨	معنى الصيرورة ومواضعها
١٤١	كسر حرف المضارعة ومواضعه	٩٠	بقية معانى صيغة أفعال
١٤٣	الصفة المشبهة بقياس أوزانها	٩٢	معانى فعل بتضعيف العين
١٤٨	الصفة المشبهة من فعل بفتح العين	٩٦	معانى فاعل
قليلة		٩٩	معانى تفاعل
١٥١	المصدر	١٠١	الفرق بين فاعل وتفاعل
١٥١	مصدر الثلاثى كثير الأوزان	١٠٤	معانى صيغة تفاعل
وذكر ضوابط لأوزانه بحسب		١٠٨	معانى صيغة انفعال
ما يدل عليه من المعانى		١٠٨	معانى صيغة افتعل
١٥٧	مذهب الفراء فى قياس المصدر	١١٠	معانى صيغة استفعال
من الثلاثى إذا لم يسمع ، والرد		١١٢	معانى باقى الصيغ
عليه		١١٣	المجرد الرباعى ومزيده
١٦٠	مصدر الفعل الثلاثى المكسور	١١٤	المضارع وأبوابه
العين		١١٧	قياس مضارع فعل بفتح العين
١٦٣	مصدر ما زاد على ثلاثة أحرف	١١٨	فى الأفعال التى على زنة فعل
١٦٨	المصدر الميمى		بفتح العين ما يجب فى مضارعه
١٧٤	مجموع المصدر على زنة مفعول		ضم العين أو كسرها وهذا على
١٧٥	مجموع المصدر على زنة فاعل		

الموضوع	ص	الموضوع	ص
فيه من سبب الاعلال وذكر		✓ ١٧٧ مصدر الفعل الرباعي المجرد	
ما اتفق العلماء عليه من ذلك		✓ ١٧٨ اسم المرة	
وما اختلفوا فيه		✓ ١٨١ أسماء الزمان والمكان	
✓ ٢١٧ حكم تصغير ما فيه مدة ثانية وما		✓ ١٨٦ اسم الآلة	
حذف منه شئ قبل التصغير فاء		✓ ١٨٨ يبنى على زنة مفعلة من أسماء	
كان المحذوف أو عينا أو لا ما		الأجناس للدلالة على كثرتها	
✓ ٢٢٦ حكم تصغير ما ثالثه حرف علة		بالمكان	
أو همزة		١٨٩ التصغير	
✓ ٢٣٧ حكم تصغير الاسم المؤنث بغير		١٩٠ معنى التصغير ، وبيان ما يدخله	
تاء ، وبيان ما يحذف من ألفات		١٩١ هل يجيء التصغير للتعظيم ؟	
التأنيث وما لا يحذف		١٩٢ المقصود من التصغير	
✓ ٢٤٩ حكم المدة التي تقع بعد كسرة التصغير ،		١٩٣ ما يعمل في الاسم المراد تصغيره	
وحكم تصغير ما فيه زيادتان من		١٩٦ تمييز ما تقلب فيه عند التصغير	
الاسم الثلاثي وليست إحدى		الألف التي قبل النون ياء وما لا	
الزيادتين مدة قبل الآخر ، وحكم		تقلب فيه	
تصغير ما فيه زيادة من الأسماء		٢٠١ ضابط للنحاة في قلب الألف	
الرباعية الأصول		التي قبل النون ، والاعتراض	
✓ ٢٦٥ حكم تصغير جمع السكثرة ، واسم		عليه	
الجمع ، واسم الجنس		✓ ٢٠٢ تصغير ما زاد على الأربعة	
✓ ٢٧٣ شواذ التصغير		✓ ٢٠٤ اختلاف العلماء في الذي يحذف	
✓ ٢٧٤ تصغير إنسان		من الخماسي عند تصغيره	
✓ ٢٧٥ تصغير عشية		✓ ٢٠٥ بيان ما يرد إلى أصله عند التصغير	
✓ ٢٧٦ تصغير مغرب		وما لا يرد	
✓ ٢٧٧ شذوذ أصيلان		✓ ٢٠٦ الضابط العام لذلك	
✓ ٢٧٧ شذوذ أينون		✓ ٢٠٩ بيان حكم ما يزيل التصغير ما كان	
✓ ٢٧٧ تصغير ليلة			

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٨٩	السر في امتناع تصغير الضمائر	٢٧٨	شدوذ رويجل
٢٩٠	امتناع تصغير بعض الأسماء المبهمة	٢٧٨	شدوذ أغيلة وأصيلية
٢٩١	لا يصغر اسم الفعل ، ولا الاسم	٢٧٩	تصغير الصفات
	العامل عمل الفعل	٢٧٩	تصغير أفعال التعجب والمراد منه
٢٩١	تصغير الزمان المحدود ، واختلاف	٢٨٠	بعض أسماء وردت مصغرة ولم
	العلماء فيه		يستعمل لها مكبر
٢٩٤	تصغير الاسم الذي حدث فيه قلب	٢٨٣	تصغير الترخيم
	مكاني قبل التصغير	٢٨٤	ذكر ما صغر من المبنيات

تمت فهرست الموضوعات الواردة في الجزء الأول

من شرح الرضى على شافية ابن الحاجب

فهرس الاعلام

(ابن)

ابن السيد : ٧٥
 ابن سيدة : ١٠ ، ١٤ ، ١٧ ، ٢٤ ، ٤٨
 ، ٦٩ ، ٨٩ ، ٩٤ ، ١٢٣
 ، ١٢٤ ، ١٨٣ ، ١٩٨
 ، ٢٢٠ ، ٢٣٦ ، ٢٤١
 ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٦٠
 ٢٧٤ ، ٢٨١
 ابن صياد : ٢٧٤
 ابن الطراوة : ١٠٠
 ابن عامر : ١٧١
 ابن عباس : ٢٧٤
 ابن عصفور : ١٣٣ ، ١٣٤ ، ٢٢٢
 ابن القطاع : ١٠ ، ١٣٦ ، ١٤٩
 ابن القوطية : ١٣٨ ، ١٥٤
 ابن كثير : ١٧١
 ابن الكرماني : ٧٥
 ابن مالك : ٣٩ ، ٧١ ، ١٣٣ ، ١٦٠
 ابن مقبل : ٦١ ، ١٩٨
 ابن منظور : ١٧ ، ٢٢ ، ٢٢٨ ، ٢٢٣
 ابن ميادة : ٣٦
 ابن هشام : ٨٤ ، ١١٤ ، ١٧٧ ، ٢٢٣
 ٢٩٢ ، ٢٩٣

ابن أبي عبله : ١٣٠
 ابن الأثير : ١٠ ، ٢٠ ، ٢٧
 ، ١٠٥ ، ١٣١ ، ١٥٢
 ، ١٨٢ ، ٢٤٤ ، ٢٦٤
 ابن الأعرابي : ٤٨ ، ٨٩ ، ١١٤ ، ٢٤١
 ابن الأنباري : ٢٤٤
 ابن بري : ١١ ، ٦٩ ، ٨٦ ، ٩١
 ، ٩٥ ، ١٠١ ، ١٠٦
 ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٥١
 ، ١٥٩ ، ٢٣٦ ، ٢٦٣
 ابن بزرج : ٢٢٣
 ابن جماعة : ٣٨
 ابن جني : ٢٢ ، ٢٣ ، ٣٩ ، ٥٣
 ، ٥٧ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ١١٣ ، ١١٤
 ، ١٢٣ ، ١٢٣
 ، ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٧٠
 ، ٢٢٠ ، ٢٢٥ ، ٢٢٨
 ، ٢٦٠ ، ٢٧٥
 ابن الحاجب : ١ ، ٢ ، ١٨ ، ٨٩
 ، ٢١١ ، ٢٥٠
 ابن خروف : ٢٣٥ ، ٢٦٧
 ابن دريد : ٥٤
 ابن السكيت : ١١٤ ، ١٣٦ ، ٢٠٣

أبو يعيش : ١٨٧ ، ٢٢١ ، ٢٧٦ ،
٢٨٥ ، ٢٨٦

(أبو)

أبو الأخرز : ١٦٩

أبو الأسود الدؤلى : ٣٦ ، ١٣١

أبو البقاء العكبرى : ٢٢٨

أبو بكر بن السراج : ٢٤١ ، ٢٥١

أبو بكر الصديق (رضى الله عنه) : ٧٨

أبو بكر بن العربى : ١٠٠

أبو تمام : ١٨٠

أبو حاتم : ٢٤٣

أبو الحسن الأخفش : ٢٧٨

أبو الحسن الأشموني : ٢٢٢ ، ٢٣٠

أبو حنيفة (الدينورى) : ١٠٠ ، ١١٦ ، ١١٢

أبو حيان : ٨ ، ٣٨ ، ١١٧

أبو ذؤيب الهذلى : ٢٠٩

أبو زيد : ٧١ ، ١١٢ ،

١١٧ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ،

١٣٦ ، ١٤٩ ، ١٥٩ ،

١٦٤ ، ٢١٠ ، ٢٢٨ ، ٢٦٣ ،

٢٦٩ ، ٢٧٨ ، ٢٩١ ،

أبو سعيد السيرافى : ٤٦ ، ١٢٣ ،

١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٦٨ ،

١٧١ ، ٢٠٥ ، ٢٠١ ،

٢٢٥ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥ ،

٢٤٣ ، ٢٦٨ ،

أبو سفيان : ٣٧

أبو الشمال : ٣٨

أبو سهل الهروى : ١١

أبو الطيب المتنبي : ١٨٠

أبو عبدالله القرطبي : ٢٢٨

أبو عبيد : ٢٤ ، ١٢ ، ١٤٢ ، ٢٢٥ ،

٢٧٣ ، ٢٧٧ ،

أبو عبيد البكرى : ٩٣

أبو عبيدة : ١١٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ،

١٣٧ ، ١٦٢ ،

أبو عثمان المازنى : ٦٤ ، ١٣٣ ، ٦٥ ،

٢٢٤ ، ٢٥٤ ، ٢٩٢ ، ٢٨٨ ،

أبو على الفارسى : ٦١ ، ٦٤ ، ٦٥ ،

١٣١ ، ١٨٣ ، ٢٠١ ،

٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٦٠ ،

٢٦٥

أبو العلاء المعرى : ١٨٠

أبو عمرو : ١٧١

أبو عمر الجرمى : ٢١٥ ، ٢٢١ ،

٢٤٢ ، ٢٩٣ ،

أبو عمرو بن العلاء : ٢٢ ، ٩٣ ، ١٢٥ ،

١٥٩ ، ١٦٠ ، ٢٢٤ ،

٢٢٦ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ،

٢٣٥ ، ٢٤٤ ،

أبو القاسم السهيلي : ٧٥ ، ١٠٠ ،

أبو مالك : ٢١

أبو مالك الغفارى : ٣٨

أبو منصور : ٩٤ ، ٢٧٤ ،

أبو النجم : ٤٣

أبو هريرة : ١٤٣

أبو الهيثم : ١٥٩

(المحلى بآل)

٢٣٥، ٢٣٢، ٢٢٥، ٢٠٩

٢٥٥، ٢٤٤، ٢٤٢، ٢٤١

٢٧٧، ٢٧٤، ٢٦٤

الحجاج : ٩٣

الحسن البصرى : ٣٨ ، ١٢٥

الحسن بن علي : ١٠١

الحسين بن عبد الرحمن العربي : ١٩٠

الحكم بن منقذ : ١٥

الخليل : ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٩

١٢٧ ، ٨٢ ، ٨١ ، ٥٨

١٥٢ ، ١٣٩ ، ١٣٥

٢٢٣ ، ٢٠٥ ، ١٦٥ ، ١٥٣

٢٨٢ ، ٢٥٨ ، ٢٥٣ ، ٢٣٥

الدئل : ٢٦

الرازي : ١٢٨ ، ١٣٣

الرضي : ٧٥ ، ١٠٠ ، ٢٥٠

الزجاج : ١٥٧ ، ١٧١ ، ٢١٦

٢٧١ ، ٢٦٤ ، ٢٣٤

٢٨٧ ، ٢٧٢

الزجاجي : ١٠٠ ، ١٠٤

الزنجشري : ١٧ ، ٨٩ ، ١٨٧ ، ٢٠٥

السنخاوي : ١١٤

السري الرفاء : ٦٢

السيد الشريف الجرجاني : ٧٥ ، ٨٩

الشماب الخفاجي : ٧٥ ، ٨٩

الصاغانى : ١٣٣ ، ١٣٧ ، ١٨٨

الصبار : ٣٨

الصمة الأصغر (معاوية بن الحرث) :

٢٣١

الأحف : ١٠٣

الأخطل النصراني (التغلبي) : ٤٣ ، ٤٤

الأخفش : ١٦ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٤٨ ، ٤٦ ، ٥٥

١٥٩ ، ١٢٥ ، ٨٤ ، ٦١ ، ٥٩

٢٠٢ ، ١٧٦ ، ١٧٠ ، ١٦٥

٢٦٦ ، ٢٦٥ ، ٢٠٩ ، ٢٠٥

٢٨٨ ، ٢٨٥

الأزهري : ١١ ، ٣٨ ، ٧٥ ، ١١٩

١٣١ ، ١٧١ ، ١٨٢

٢٠٣ ، ٢٦٤ ، ٢٧٤

٢٨١ ، ٢٧٦

الأسدي : ١٥٧

الأصمعي : ١٣٧ ، ١٥٩ ، ٢٥٤

٢٦٩ ، ٢٦٣

الأعلم الشنتمري : ٤٣ ، ٩٣ ، ١٥٠

الأندلسي (أبو علي الشلوين - أو - علم

الدين اللورقي) : ٢٠١ ،

٢٣٥ ، ٢٢٢ ، ٢٠٥

البحثري : ١٨٠

البغدادى : ١٣٤ ، ١٥٠ ، ١٩١

٢٢٥ ، ٢١٠

التبريزي : ٢٦٧

الجاربردي : ٨ ، ١٠ ، ١٧

الجوهري : ١٠ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٧٤

١١٧ ، ١١٤ ، ٨٩ ، ٧٨

١٢٧ ، ١٣٢ ، ١٣١ ، ١٢٨

١٨٩ ، ١٨٨ ، ١٨٢ ، ١٣٩

٢٦٣ ، ٢٨٠ ، ٢٨٤ ،

٢٨٧

المجد (الفيروزبادى) : ١١ ، ١٦٠ ، ٩٩٠

٢٠٩ ، ١٨٣ ، ١٥٤ ، ١٢٨

المرار الاسدى : ٢٧٣

المرار الفقعسى : ٢٧٣

المرار بن منقذ : ١٥ ، ٥٣

المسيب بن علس : ٨٦

الميدانى : ٢٨٣

النابعة الذبياني : ١٢٧ ، ١٨٠ ، ٢٦٧

الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان

: ٣٦ ، ١٩٤

اليزيدى : ١٧١

حرف الهزة

أحمد بن يحيى (ثعلب) : ٢١٠ ، ٢١٠ ،

٢٧٦ ، ١٨٣ ، ٨٦ ، ٦٧

أدد : ٢٠٧ ، ٢١٦

أد (بن طاححة) : ٢١٧

امرؤ القيس : ٤٦ ، ٧٧

أنس بن زعيم اللبى : ١٣١

أوس بن حجر : ١٥٧ ، ١٩٢

أيوب السخيتاني : ٢٢٨

ب

بثينة : ١٦٨

بشر بن أبي خازم : ١٧٦ ، ٢٤٨

بكر : ٤٣

بلال : ٢٧٣

ت

٤٣

تغلب

الطرماح : ٦٠ ، ٦١

العباس بن مرداس : ١٥٢ ، ٢١٢

العجاج بن روبة : ٤٥ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩

العرجى : ١٩٠

العمرائى : ٢٥٦

العينى : ٢١٠

الفراء : ٢٠ ، ٢٩ ، ٢١ ، ٢٠

٢٨ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٦٣

٩٤ ، ١٠٤ ، ١٤٣ ، ١٥٠

١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٧

١٥٨ ، ١٦٥ ، ١٦٨

١٦٩ ، ١٧١ ، ١٨٢

١٩٦ ، ٢١٢ ، ٢٢٥ ، ٢٦٧

٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٣ ، ٢٨٣

الفرزدق : ٩٣ ، ٩٣ ، ١٣٣ ، ١٧٧

الفضل بن العباس : ١٥٨

القتيبى : ٩٤

السكسائى : ٢١ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١

٤٧ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٧

١٤٢ ، ١٦٨ ، ١٧١ ، ٢٤٣

٢٦٨

الليحاني : ٨٥ ، ١٤٢ ، ٢١٢

٢٣٦

الليث : ٣٨ ، ٤٨ ، ٥٤

٢٠٩ ، ٢٧٥ ، ٢٨٢

المبرد : ٤٨ ، ١٣٤ ، ١٥٧

٢٠٦ ، ٢١٤ ، ٢١٦

٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦

٢٤٧ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٩

سويد أبي كامل اليشكري ، ١٣١

سيديويه ، ١٥٦٦ ، ١٧١٦ ، ٢٢

٢٣ ، ٢٦٦٢٥ ، ٢٩ ، ٣٠٦

٣١ ، ٣٢ ، ٣٩ ، ٤٧٦٤٥

٤٨ ، ٥٠٤٩ ، ٥٥ ، ٥٩٥٨٦

٦١ ، ٦٤ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٨

٨٤ ، ٩٠ ، ١٠٣ ، ١٠٨

١١٠ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥

١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٧

١٣٤ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٧

١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٥٩ ، ١٦٠

١٦١ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٧

١٦٨ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٣

١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩

١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦

١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩٨ ، ٢٠١

٢٠٥ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٢

٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦

٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥

٢٢٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤

٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩ ، ٢٤١

٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤

٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩

٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥

٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢

٢٨٥ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩١

٢٩٣

ج

١٣٣ ، ٧٤

جرير

١٦٨

جميل العذري

٢٧٦

جندب الجهني

ح

١٠٣

حاتم الطائي

٢٧٣ ، ٢٦٧ ، ١٠٧ ، ١٠٧

١٧١ ، ٢٦

حمزة

٢٧٨

حي بن وائل

خ

خطام المجاشعي ، ١٣٩ ، ١٩٤

خفاف بن ندبة ، ١٣١ ، ١٥٧

د

٢٤٢

دكين الراجز

ذ

ذو الرمة (غيلان بن عقبة) ٩٢

١٥٩

ر

١٥٠

رؤبة بن العجاج

٢٧٥

رويشد

ز

زهير بن ابي سلمى ٢٦ ، ١٧٤

زياد بن منقذ العدوي : ١٥

س

سلمان الفارسي : ٢١١

سيف الدولة ١٨٠

ط

طرفة بن العبد :

٨٦

طفيل الغنوى :

٢٨٢

ع

عبد القاهر :

١٨

عبد الله بن همام السلولى :

١٥٧

عبد المؤمن بن عبد القدوس :

٢٤٣

عبد الملك بن مروان :

٢٤٨

عبد يغوث بن وقاص الحارثى :

٥٦

عبيد :

١٧١

عدى بن خزاعى :

١٤٩

عدى بن الرقاع :

٦٠

عروة بن الزبير :

١٣٠

على بن أبى طالب (رضى الله عنه) :

٧٨ -

٢٧٩ - ١٠٤

عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) :

٧٨ :

عمر بن عبد العزيز (رضى الله عنه) :

٦٠

عمرو بن معد يكرب :

٩١

عمرو بن العاص :

١٧

عمرو بن عبيد :

٢٢٨

عنتر بن شداد :

١١٦، ٧٠

عاصم :

١٧١

عيسى بن عمر :

٤٦

عيسى بن عمر (الثقفى) :

٢٣٤، ٢٣٢، ١٧٧

عياض بن درة :

٢١٠

غ

غيلان بن شجاع النمشلى :

١١٦

ف

فقيم

١٨

ق

قطرى بين الفجاءة

٢٧٨

قيصر

١٠

ل

كامل الثقفى

١٩٠

كثير

٢٢٨

كراع

١١٥

كعب بن مالك الأنصارى

٣٧

ل

ليبد بن ربيعة العامرى

١٣٢ ، ١٠٧

١٩١ ، ١٨٨ ، ١٣٣

لىلى الأخيلىة

١٣٩

م

مجاشع بن مسعود السامى

٩١

مجاهد

١٧٠ ، ١٣٠

مجنون بنى عامر (قيس بن الملوخ)

١٧٧

محمد بن السرى

٤٩

مروان بن الحسك

١٦٩

مسيلة

٢١٢

معن بن أوس

١٣١

معية

٢٣١

مقاتل

١٣٠

مهرة بن حيدان

٢٥٦

ن	ي
نافع	١٧١
نصر بن سيار	٧٥
هـ	١٣٠
هدبة بن الحشرم	١٤٨
هشام بن عبد الملك	٧٥
و	٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٤٠ ، ٢٤٦
ود	٢٤٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٤ ، ٢٦٩
	٢١٦

تمت فهرست الأعلام الواردة

في الجزء الأول من شرح رضى الدين الأستراباذى على شافية ابن الحاجب في علم الصرف

فهرست الكلمات اللغوية الواردة

في الجزء الأول من شرح شافية ابن الحاجب

مرتبة بحسب لفظها غير مراعى تجريدها عن الزوائد ولا أصولها اللغوية

حرف الهمزة

٥٤	أَحْرَنْبِي	١٥٧	أَنْقَى	٢٠٩	آء
٦٨	أَحْرَنْجِمَ	١٣٩	أَنْقَى	٢٢	آبار
٩	أَحْرَنْجَام	١٠٥	أَنْقِمَ	٢٢	آدُر
٨٨	أَحْصَدَ	٥٦	أَنْمَدَ	٢٢	آراء
٩١	أَحْمَدَ	١٨٨	أَجَا	٣٣	آل
٣٦	أَحْنَاء	٩٠	أَجْبَلَ	٩٠	آلَفَ
٢٣٢ و ٢٠٨	أَحْوَى	٩١	أَجْبَنَ	١٢٧	آنَ
٢٣٣		١٠٩	اجْتَوَرُوا	٣٨	آنَ
٢٢٠	أُخْتُ	٩٠ و ١٥٨	أَجَدَ	٩١	أَبْخَلَ
١٠٩	أَخْتَبَزَ	٨٧	أَجْدَى	٤٦	أَبْدَ
١١٢	أَخْرَوَطَ	١٤٥	أَجْذَمَ	١٢٠	أَبْرَأَ
٩٠	أَذْبَرَ	٨٨	أَجْرَبَ	٤٦	أَبْطَ
٢١٧	أَذَّ	٥٩	أَجْرَدَ	٥٦	أَبْلَمَ
٢١٦ و ٢٠٧	أَذْدُ	١٠٧	أَجْلَ	٢٧٠	أَبْيَكَرَ
١٦١	أَذْرَةَ	٥٥ و ١١٨	أَجْلَوَذَ	٨٨	أَبَاعَ
٥٦	أَذْرُونَ	٩٠	أَجْنَبَ	٩٠	أَتَسَعَ

٩١	أَشْكَى	٨٦	اسْتَحْجَرَ	٧١	أَدَمَ
٩٠	أَشْمَلَ	١١٠	اسْتَرْقَعَ	٩٠	أَذْنَفَ
١٨٧	أَشْنَانَ	١١٠	اسْتَرْقَعَ	١٩	ادَّارَكَ
٩٠	أَشْهَرَ	١١٠	اسْتَرَمَ	٣١	إِدَاوَةَ
١٤٦	أَشِيمَ	٦٨ و ٧٠	اسْتَكَانَ	١١٣	إِذْلَوَى
٣١	أَشَايَا	١١١	اسْتَلَامَ	٢٣٣	أَرَأْسَ
٩٠	أَصْبَحَ	١١١	اسْتَنْسَرَ	١٧٣	أَرَبَ
٩٠	أَصْبَى	٨٦	اسْتَنْوَقَ	١٠٩	ارْتَشَى
٢٠٠	أَصْطَوَانَةٌ	١٢٤	اسْتَوْقَدَ	١٨١	ارْتِفَاقَ
١٠	إِصْطَفَلِمِينَةَ	٨٥	أَسْحَمَ	١٤٤	أَرِجَ
٢٧٦	أَصْبُ الْعَثَانِينَ	١٤٠	اسْحَنَكَ	٥٧	أَرْطَى
٢٦٧	أَصِيلَ	١١٣	اسْرَنْدَى	٩٩	أَرْعَ
٢١	أَضْمَحَلَّ	١٠٨	أَسْفَقَ	٢٥٢	أَرْنَدَجَ
٨٨	أَطْفَلَتَ	٨٨ و ٩١	أَسْقَى	٢٣٦	أَرْوَى
١٩	أَطْلَبَ	٥٥ و ٦٨	اسْلَنْقَى	٢٣٦	أَرْوِيَّةَ
٤٦	إِطْلَ	٩١	أَسْمَنَ	١٠	إَرِيسَ
٣٦	أَعْبَاءَ	٢٢١	أُسْنَتَ	٨٨	أَرَابَ
١٠٩	اعْتَوَرُوا	٢٣٠	أَسْوَدَ	١٨	ازْدَرَعَ
١٨٨	أَعْدَادَ	٨٥	أَشْحَمَ	٣٣	أَزَّ
١١٢	اعرورى	١٤٤	أَشْرَهَ	١٩	أَزَّيْنَ
٨٨	أَعْسَرَ	٨٩	أَشَفَّ البعيرَ	١٢٠	اسْتَبْرَأَ
٩٠	أَعْشَرَ	١٩٤	أَشْقَرُ	٢٦٤	اسْتَبْرَقَ

١٥٨	أَنْجَرَدَ	٨٨	أَكْبَ	٥٥	أَعْشَوْشَبَ
٨٩	أَنْزَفَ	١١٠	أَكْتَسَبَ	٦٨	أَعْلَوْطَ
٨٩	أَنْسَلَ	٩٠	أَكْدَى	٥٨	أَعِيلَ
٦١	أَنْفَحَلَ	٩١	أَكْرَمَ	١٠٩	أَعْتَذَى
٦٩	أَهْرَمَعَ	٢١	أَكْرَهَفَ	١٩٤	أَغْتَالَ
١٤٦	أَهْمِمَ	٢١	أَكْفَهَرَ	٨٨	أَغَدَّ
٢٧	أَوَدَّ	١٠٧	إَكْلِيلَ	١١٢ و ٦٨	أَغْدَوْدَنَ
٨٨	أَيْسَرَ	١٠	أَكَّارَ	١١٣	أَغْرَنْدَى
٧٤	أَيْشَ	٢٥٤	بَنَاتِ الْبُوبِ	٩٠	أَفْجَرَ
٤٦	أَيْطَلَ	١٠٧	أَلْبَ	٩١	أَفْتَمَ
٢٧	أَيْلَ	٨٥	أَلْجَمَ	٨٧	أَفْحَى
		٨٨	أَلْجَمَ	١٩٩	أَفْعُوانَ
		٢٥٢ و ٥٣	أَلْنَدَدَ	٨٨	أَفَلَّ
٢٢٤ و ٢٢٣	بَخَ	٢١٢	أَلَاءَ	٢٧٣	أَفْنَانَ
١٥١	بَخَذَنَ	٨٨	أَلَامَ	٨٨	أَقْبَرَ
١٢٠ و ١١٩	بَرَأَ	١٠٩	أَمْتَحَى	٨٨	أَقْتَلَ
٦٨	بَرَأَلَ	٨٩	أَمْرَتِ النَّاقَةَ	٨٩	أَفْشَعَ
٦٨	بُرَائِلَ	٩٠	أَمْسَى	١١٣ و ٤٦	أَقْطَرَ
٥١	بُرُونُ	٢١	أَمْضَحَلَ	١١٣	أَقْطَارَ
٢٠٣	بُرْدَى	٢٢	أَمْهَى	١٤٥ و ٩٠	أَقْطَعَ
٢٤٦	بَرَدْرَايَا	١٥	أَمْيَلِحَ	٨٨	أَقْطَفَ
٧٤	بَرَعَ	٩٠	أَنْجَدَ	٥٤	أَقْعَنْسَسَ

حرف الباء

٢٥٠	تَرْقُوتَة	٢٢٠	بَنْت	٧٢	بَرْق
٦٩	تَرْمَسَ	٤٨	بُهْمَى	٢١٠	بارقة
٦٨	تَرْهَوْك	٧٦ و ٧٣	بُهْو	١٧٨	بَرْقَش
٢١٦ و ٢٠٧	تُرَاث	٧٣	بَمَى	٤٨	بُرُقُع
٧٨	تَشْطَرَّا	٣	بَيْطَر	٢٥٣ و ٦٣	بَرْهَرَهَة
٦٨ و ٥٥	تَشْيِطَنَ	١٥٨	بَيْن	٢٤٨	بَرْوَكاء
١٦٧	تَضْرَاب	حرف التاء		٢٤٨	بَرَاكاء
١٦٧	تَعْشَار			٢١٠	برى
١٠٤	تَعَهَّد	١٦٧	بِرَاك	٢١٢ و ٢٨	بَرِيَّة
١٠٤	تَعَايا	١٧٢	تَبْسَعُ عِلْم	٨٧	بَزَر
١٠٢	تَغَاوَل	١٩٥	تَبْرَى	٢٧٩	بُزَيْرِيز
٤٣	تَقَتَّل	١٠٥	تَجَرَّعَ	٩٥	بصر
١٦٨	تَقْصَار	٦٨	تَجَلَّبَبَ	٧٢	بطر
٢١٥	تَقْوَى	٦٨	تَجَوَّرَبَ	٨٥	بطن
١٥٧	تَقَى	٢٦٠	تُجَيِّف	١٦ و ١١	بُطْنَان
٤٥	تَكْرَدَس	١٠٢	تَحَلَّمَ	١١	بَعْكوكَة
٢١٥	تُكَلَّة	٢١٦	تُخَمَّة	١١١	بَعَاث
١٦٧	تَلْعَاب	١٥٢	تُدْرَأ	١٥٥	بُعَام
١٦٧	تَلْفَاق	١٥٦	تَرِبَ	١٧٦	بَاقِيَّة
١٦٧	تَلْقَام	١٦٧	تِرْبَاع	٢١	بَلْبَال
١٠٢	تَمْرَأ	١٠٥	تَرَدَّى	٤٥	بَلِيز
١٦٧	تَمْرَاد	٦٩	تَرْفَل	١٥٣	بُلْهِنِيَّة

١٤٧	جَمَجَم	١٢٣	جَبَا	٦٨	تَمَسْكَنَ
١٥٤	جَاح	٢٤٩	جَجَجَجِي	١٦٧	تَمَسَّاح
٢٨٠	جَحِيل	٥١	جَجَجَرَش	٢٦٠	تَمَلَّاق
٢٥٧	جَادَى	٢٦٣ و ٦٠	جَجَنَفَل	١٦٨	تَنَبَال
٥٥	جُدَب	٥١	جُخْدَب	١٠٦	تَنَجَز
٥١	جَدَل	٥١	جُخَادِب	١٦٥	تَنَزَى
٦٨	جَهْوَر	١٥٤	جَدَاد	٦٨	تَنُوط
١٤٩	جيد	٨٧	جَدَا	٦٩	تَهَلَّقَم
٢٢	جاه	٩٤ و ٩٢	جَدَع	٢١٦	تَهْمَة

حرف الحاء

٧٧ و ١٦	حَبَّ	١٤٤	جَدَل
٤٦ و ٣٥	حَبِر	١٦١	جُدْمَة
٢٦١	حَبَط	١٤٤	جَرَد
٢٥٥ و ٥٤	حَبْنَطَى	٢٣٠	جَزُور
٣٩ و ٢	حَبْك	٧٠	جَسْرَة
٦٠	حَبْوَكِر	٥٠	جَعْفَلِيْق
٢٥٧ و ٢٤٤	حَبَارَى	١٥٨	جَلَب
٢٧٣	أَم حُبَيْن	٩٤ و ٨٥	جَلَد
١٦٨	حَمِيَّي	٦٩	جَلَمَط
١٩٩	حَجَل	٢٥٠	جَلَوَز
١٦٨	حَجِيْزَى	٢٤٨	جَلُولَاء
١٤٥	حَدَب	١٥٨	جَلِيْس

حرف اللام

٢٧٣	ثَعَام
١٤٤	ثَكَل
٢٢٠	ثَنَتَان
٩٥	ثَيَّب

حرف الجيم

٢٤	جَبَد
١٥٢	جَبْرُوت

١٥٨	خَلِيط	٧٢	حَمَق	٦٢	حَدَرْدُ
١٦٨	خَلِيفِي		حَمَارَة	٢٧٤	حَذَرِيَّان
٧٢	خَمَط	٢٥٦	حَنْطَاوُ	٢٤١	حَرْب
٥٢	خَنْدَرِيس	٢٥٦	حَنْظَاوُ	١٠٥	حَرَج
٢٦٢	خَنْشَلِيل	٢٤٢	حَنْطَا	٢٧٤	حَرِضِيَّان
٥٩	خَنْفَس	٥٢ و ٣٣	حَوْقَل	٢٤٨	حَرْمَلَاء
١٩١	خَوْخَة	٦٨		١٥٤	حِرَّان
١١٠	خَوَان	٢٤٩ و ٢٤٦	خَوَلَايَا	٨٧	حزن
٢٠	خَوَل	٢٤٢	خَوَاط	١٠٥	حَسَى
	حرف الدال	٢٥٥	خَيَوَة	١٠٦	حَسَاء

حرف الحاء

٣٦	دَال			١٣٩	حصى
٣٨	دَالَان	١٦٢	خَبَط	٢٧٣	أَبُو الْحَصِين
٣٦	دُئِل	٤٠	خَبِق	١٢٥	حَضِيض
٣٧	دَب	٣٦	خَتَل	١٥٥	حَطَام
٤٨	دُخَلَل	٥٩	خِدَب	٢٢١	حَفْرَى
٣٤	دَدَن	٧٢	خَرَق	٥٢	حَقَل
٢٦	دَارِيء	١١	خَزَعَال	٦٣	حَلِيلَاب
١١٣	دَرَبَخ	٥١	خَزُعِيل	١٠	حَلْتِت
١٨٠	دَرَب الْقَلَة	٧٢	خَزَى	٧٣	حَلَى
٦٢ و ٥٠	دَرْدِيس	٦٠	خَفِيْفَد	٢٢٨	حَمَاء
٢٤٢ و ٣٠	دَرِع	٦٠	خَفِيْدَد	٧٢	حَمَش
٦٩	دَقْعَاء	١٥ و ١٧٨	خَلْخَال	٢٧٢	حَمَصِيْصَة
				٦٩	حَمْظَل

٩٩	رَاع	٢٨	رَئِيَّ	١٥٥	دُقَاق
حرف الزاي		٢٢٤ و ٢٢٣	رُبَّ	١٦٨	دِلِيلِي
		٢٣٩	رَبَاب	١٧٦	دَالَة
٣٢	زُبُر	٩٢	رَبْع	٦٢	دَمْدَم
١٤٨ و ١٤٤	زَبَب	١٥٦	رَتَكَان	٧٨	دَمُتَ
١٦٢	زِبُر	٢٦٥	رَاجِل	٩٠	دَنَف
٥١	زِبْرِج	٧٥	رَحْب	٦٩	دَنَقَع
١٤	زَرَق	٤٤	رَدَاد	١٧٠	دَهْدَاه
١٢٤	زَكَن	٧٢ و ١٠٥	رَدِي	١٩١	دَاهِيَة
١٥	زِلْزَال	٧٣	رَسَح	١٠	دَوْبَل
١٥٤	زِمَار	٥٩	رَعَشَن	٤٩	دُودِم
٢٠٣	زِنْبَار	٧٤	رَعَن	٢١٠	دِين
٢٠٣	زَنْبُور	١٢٦	رَغَا	حرف الذال	
١٨٩	زَنَار	١٥٥	رُفَات	٢١٣	ذُوَابَة
٦٢	زُهْلُول	١٥٤	رِفَاع	١٦٢	ذَبْج
٧٠	زِيَّافَة	١٥٠	رَقَم	٦٣	ذُرْخَرَح
٩٤	زَيْل	٢٧٠	رَقَة	٧٠ و ١٩٥	ذِفْرِي
حرف السين		١١٥	رَكَن	٢٤٣	ذَوْد
٤٨	سُودَد	٧٦	رَمُو	٢٢٠	ذَيْت
١٩٨	سَبْعَان	١٦٨	رَمِيَّا	حرف الراء	
١٠١	سَاجَل	٩٥	رَوْض	٨٥	رَأْس
١٥٩	سَخُور	١٦٩	رَوْع	٣٨	رَم

٩٣	شِسْع	١١	سَمْنَان	١٠	سُحْنُون
١٥٠	شَعِيب	٢٥٧	سُمَانِي	١٩٨	سِرْبَال
٧٢	شَعِث	٥٩	سَنْبِتَة	٢٠١	سِرْحَان
١٧٥	شَقَى	٦٩	سَنْبَس	٥٧	سِرْدَاح
٧٢	شَكْس	٦٩	سُنْبِل	٢٦٩	سِرَاوِيل
١٨٠	شُكُول	٧٢	سَهَك	١٣٠	سِرُو
٢٦٣	شَمْرَاخ	١٠١	سَاهَم	٥٨	سَاسَم
١٥٤	شَمَاس	٢٤	سَوَاء	٢٦٥	سَقَر
٥٣	شَمَل	١٥٥	سُوَاف	١٦٢	سِفَر
٦٧ و ٥٣	شَمَلَل	١٥٢	سَيْدُوْدَة	٩٩	سَافِر
٥٦	شِمَال	١٠١	سَايَف	١٠٨	سَفَق
٧٢	شَهَب	٢٥١	سَمِيْمَاء	٩٩	سَقَر
١٦٥	شَهْلَة	حرف الشين		٩٤	سَقَى
٢٢	شَوَاع			٢٨٢	سُكَيْت
١٤٩	شَوَلَم	٣٧	شَب	٢٦١	سُلْحَفَاة
٥٥	شَيْطَن	٧٣	شَر	٨٥	سَلَخ
١٤٩	شَيْلَم	١٢٢	شَجَب	١٤٤	سَلَس
١٤٩	شَالَم	١٥٠	شَاوِين	٥٠ و ٩	سَلَسِيل
حرف الصاد		٢٤٣ و ٢٤٢	شَخِم	٤٤	سَلَف
		١٩٠	شَدَن	٥٥ و ٦٨	سَلَقَى
٩٥	صَبَح	٧٨	شَرُوت	٢٤٦ و ٢٠٣	سَلْبَة
٢٥٢	صَبَارَة	٢٩١	شِرْعَك	١٩٠ و ٧٢	سَمَر
١٩٥	صَحْرَاء	٩٨ و ٣	شَرِيف		

طَيَّان ٢١١	صَيَّرَفْ ١٤٩	صَدَّى ٧٣
حرف الظاء	حرف الضاد	صَدَّى ١٤٦
ظَرَبَان ١٩٨	ضَبِّلْ ٣٢	صُرْد ٣٥
ظَاعِن ١٨٠	ضَحَّى ٢٤٣	صِرْدَان ٢٨١
ظَهْر ١٩٤	ضِرَاب ١٥٤	صَرَصَر ٦٢
ظُهْرَان ١٧	ضَارِج ٧٧	صِرَام ١٥٤
حرف العين	ضَارُورَة ١٥٣	صَعَر ٩٩
عَبْدَى ٢٤٥	ضَاعَفَ ٩٩	صَاعِر ٩٩
عَبْوُثْرَان ٢٠٠	ضَلَع ٧٣	صَعْفُوق ١١
عَبْيُثْرَان ٢٠٠	ضِنَاكَ ٢٤٢	صَعْقُول ١١
عَبَايِد ٢٦٨	ضَوَّأ ٩٥	صَفَق ٤٤
عَبَادِيد ٢٦٨	ضَالٌ ١٩٠	صَلَعٌ ٧٣
عَتَب ١١٨	حرف الطاء	صُلْعَة ١٦١
عُم ١٩٧	طَأْمَنَ ٢٢	صِلَّ ١٩١
عُثْمَان ١٩٧	طُحْلَب ٤٨	صِلْيَان ٢٠٠
عُثْنُون ١١	طَرَفَاء ٢٩	صَمَحَمَح ٦٠ و ٢٥٣
عُثْوَنَل ٦٠	طَلَبُ عِلْم ١٧٢	صَمَيَان ١٩٧ و ١٩٩
عُثْوَل ٢٥٣	طِمَاح ١٥٤	صَنَع ١٥٧
عُثَا ١٢٤	طُوْمَار ٢١٧ و ١٩٨	صَهَبَ ١٦١
عَجَز ٩٥	طَامُور ١٩٨	صُهْبَة ١٦١
عَجَفَ ٧٢	طَاحَ ١١٥ و ٨١	صُهُوبَة ١٦١
		صَابُ ٢٠٩

٥١	عَلِيط	٢٢٩	عَشَوَاء	١١٠	عَجَل
٢٤٣ و ٢٤٢	عَلِج	٢٧٥	عَشِيَّة	٧٢	عَجْم
٥٠	عَلَطِيْس	٢	عَضُد	٢٦٣	عَجَسْ
٥١	عَلَطَمِيس	٥١ و ٩	عَضْرَفُوط	٢٣٠	عَجُوز
١٧٢	عَلِق مَضَنَّة	٢٥٣	عَطَوْد	١٨٠	عَذْرَة
١٨٢	عَلِق عِلْم	٢٧٩	عَطَّار	٧٧	عُذَيْب
١٩٥	عَلَقِي	٢٥٥	عَفْر	٢٥٧	عُذَا فِرَة
٦١	عَلَكْد	٢٥٦	عَفْرَنِيَة	٢٤٣	عَرَب
١١٦	عَلَّ	٢٥٥	عَفْرَنِي	٢٤٢	عُرْس
١٥٤	عَلَا ط	٢٥٦	عَفْرَنَاء	٥٩	عَرَضَنَة
١٧٣	عَلَا قَة	٢٥٦ و ١٥	عَفْرِي ت	٢٤٥	عَرَضَنِي
٢٥٧	عَلَانِيَة	٢٥٦	عَفْرِيَة	٥١	عَرَفِج
٦٠	عَمَلَس	٢٤٥ و ٦٠	عَفَنَجَج	٥١	عَرَنَن
٢٦٢	عَنْتَرِيس	٢٥٤ و ٢٥٢		٢٠٨	عُرْوَة
٥٩	عَنْسَل	٢٥٧ و ٢٥٦	عُقَارِيَة	٢٠٨	عَرُوض
٢٥١	عَنْفُوَان	٢٣١	عَقْد	٨	عَرِيقَة
٢٣٩	عَنَّا ق	٩٤ و ٩٢	عَقْر	١٥٤	عَرَار
٢٣١	عَهْد	٢٣٨	عَقْرَب	١٥٤	عَرَا ض
٤٨	عُوطَط	٢٣٨	عَقْرَبَاء	٧٨	عَز
٩٥	عَوْن	٢٣٨ و ١٩٩	عُقْرُ بَان	٧٢	عَسْر
١٥٥	عَوَاء	٦٠	عَقْمَقَل	١٥٦	عَسْلَان
٩٥	عَوَان	٢٣٩ و ٢٣٨	عُقَاب	١١٢	عُشْب

٤٣	فَصِيدُ	٩٦	غَوْرُ	١٦٠	عَيْسُ
١٧٦	فَارِضَةٌ	١٥٥	غَوَاثُ	١٦٠ و ١٦١	عَيْسَةٌ
١٥٩	فَطُورُ	١٩٥	غَوَاءُ	٢٦٣	عَيْضُمُوزُ
١٦٩	فَعَالُ	١٤٩	غَنِيمَ	١٥٠	عَيْنُ
١٨	فَقِيمِيجُ	حرف الفاء		٢٧٨	عَابُ
١٠٧	فَكَكُ			١٧٥	عَاقِبَةٌ
٢٢٢	فُلُ	١٥٥	فُتَاتُ	٨٥	عَانَ
٣٥	فَلَسُ	٨٧	فَتَنَ	حرف الغين	
٢٥٠	فُلَيْقُ	١٨	فَخْصَطُ	٨٨	غُدَّةُ
٧٠	فَنِيْقُ	٨٧ و ٩٣	فَخْيُ	٢٥٢	غُدُوْدَنُ
٩٦	فَوْزُ	٦١	فِرْدَوْسُ	١٤٤	غُرْثُ
١٠٥	فَوْقُ	١٥٣	فِرَارُ	١٦١	غُرْهَلَةٌ
١٠٦	فَيْقَةٌ	٢٤١	فِرَاسُ	٢٢٩	غَزَوَانُ
حرف القاف		٥٩	فِرَاسَنُ	١٢٤	غَسَى
١٩٩	قَبَجُ	٦٩	فِرَاصَمَ	٧٠	غَضُوبُ
٩ و ٥٤	قَبْعَثَرِي	٦٩	فِرَاصَنَ	٢٩	غَضِيَاءُ
٦٩	قَحْزَنُ	١٨	فِرْدُ	١٥٨	غَلَبُ
٢٠٢	قِدْرُ	١٧	فُسْطَاطُ	١٥٣	غَلْبَةٌ
٢٤٣	قُدَّامُ	٩٤	فُسْقُ	١٥٣ و ٢١٠	غَلْبِي
٥١	قُدْعَمِلُ	٢٨٢	فُسْكِلُ	٩٥	غَلَسُ
١٩٤	قَذَفُ	٤٣	فُصْدَلَهُ	١٤٨	غَمَمُ

٢١٧	قار	١٥٤	قَطَاف	٧٢	قرب
٢٨٢	قاسُور	٤٨	قَعْدَد	١٤٧	قَرَبَان
٩٥	قيح	١٤٥	قَعَس	٩٤ و ٨٥	قَرَدَد
٢١٧	قير	١٧	قُفْزَان	١٣	قَرَدَد
٣٧	قيل وقال	٦٨	قَلَسَى	٦١	قَرَشَب
١٦٣ و ١٦٢	قيوء	١٦١	قُلْفَة	٢٦٤ و ٥١	قَرَطَبُوس
٢١١	قِي	١٤٤	قلق	٥١	قَرَطَعَب
جرف الكاف		١٧٨	قَلْقَال	١١	قَرَطَاس
		٦٨	قَلْنَسَ	١٧	قَرَطَاط
٧٢	كَدِرَ	١٥٥	قُلَامَة	قَرَعْبَلَانَة ١٠ و ٢٠ و ٢٦٤	
١٦١	كُدُورَة	١١٤	قَلَى	١٥٥	قِرَاضَة
٩٠	كُدِيَة	٢٦١	قَمَحْدُورَة	٢٤٨	قَرِيشَاء
١٧٦	كاذِبَة	٥٣	قُمَد	١٧	قَسِطَاس
٢٤٩	كُرْدُوس	٥١ و ٣	قِمَطَر	٧٤	قَسَامَة
٦٣	كر كر	١٥٦	قُمَاص	٢٩	قَصْبَاء
٦٠	كِرُوس	٦٢	قِنَب	١٦٨	قَصْرَة
١٩٩	كروان	٧٢	قَنَم	٦٩	قَصَمَل
١١٠	كسب	٧٣	قَهَب	٧٦	قَضُور
١٥٤	كشاح	٢١	قَهْمَر	٢٢٣	قَطَّ
١٣٤	كع	١٩٦	قَوْبَاء	١٦١	قُطْعَة
٢٨٠	كُعَيْت	٢١١	قَوَاء	٢٥٣	قَطُور طَى
٢٩١	كَفْيُك	٢٤٣	قَوَس	١٩٧ و ١٩٩	قَطُورَان

١٧٣	مَحِيض	١٨٨	لُبَنَى	٢٩٢	كُلَّ
٤١	مُحِين	٧٢	لَحَج	٢٢١	كَلَّمَا
٥١	مُخَلَب	٧٢	لَحَز	٢٨١	كَمَيْت
٢٧٣	مُخَلْس	٢٤٤	لَغِيْزَى	٦١	كُنَابِيل
١٦٨	مِخْنَقَة	١٤٤	لَهْف	٢٤٢	كَنَاز
١٨٢	مِدَبّ	١٤٣	لَوَى	٤٩	كَنَهَبْل
١١٦	مَدّ	٢٥٠	لَيْن	٥٦	كَنَهْوَر
٢٥٠	مَدّة	١٥٩	لَيَّان	٧٣	كَهَب
٢٩	مِدْرَعَة	حرف الميم		٣٦	كَاهَل
١٨٧	مُدُق			٢٥٦	كُوْأَل
١٨٧	مُدْهَن	١٧٣	مَادُبَة	٥٣	كُوْثَر
٧	مُدّ	١٧٣	مَارَبَة	٩٥ و ٩٦	كُوْف
١٨٣	مَدَّالَة	١٨٢	مَأْوَى	٥٤	كُوْكَب
١٧٢	مَذْمَة	١٧٤	مَأْوِيَة	٢٢٠	كَيْت
١٨٤	مِرْبَد	٧٧	مُتَمَل	١٣٨	كَاد
٩٢	مَرْبَع	١٧٤	مَجْلُود	٧٠	كَيْن
١٩٤	مَرْت	١٠٠	بَجْمَجَة	١٥٢	كَيْنُونَة
١٧٣	مَرْجَع	١٢٢	مَجَن	حرف اللام	
١٨١	مِرْق	١٨٧	مُخْرُضَة		
١٧٥	مَرْفُوع	١٧٢	مَحْسَبَة	١٠٩	لَام
١٥٠	مُرْقَن	٤٠	مَحَكّ	١١١	لَامَة
٦٣	مَرْمَرِيس	١٨٦	مِخْلَب	٢٧٠	لُؤْم
		١٧٠	مَحْمِيَة	٧٤	لَبَث

مَرْفَق

مَرْفَق

٩٦	مَقَارَزة	١٨٨	مُطَحَّلِب	١٦٦	مِرَاء
١٨٤	مَقْبُرة	١٤٢	مِطْرَف	٢٣٠ و ٢٠٨	مِرْزود
١٧٣	مَقْدُرة	١٥٠	مُطْفِل	٢٦	مُسْتَهْزِئ
٧٠	مُقَرِّم	١٧١	مَطْلِع	١٨٣ و ١٧٣	مَسْرُبة
٢٨	مَقْرُو	١٧٢	مَظْلِمة	٢٥٠	مُسَرَّوِل
١٨٣	مَقْمُوة	١٧٢	مَعْتَبَة	١٨٧	مُسْعَط
١٧٣	مَقِيل	١٧٢	مَعْدِرة	٢٩	مَسِيل
١٧٣	مَكْبِر	٣٧	مُعَرَّس	٩٥	مَسَى
٧٠	مُكْدَم	١٧٠	مَعْصِيَة	١٥٣	مَسَائِيَة
١٦٩	مَكْرُم	١٧٥	مَعْقُول	٢٩٣	مَسَار
١٧٥	مَكْرُوهَة	٢٤٨	مَعْلُوجاء	١٥٠	مُشْدِن
١٧	مَكْرُوك	٢٤٨ و ٢٠٣	مَعْيُوراء	١٨٣ و ١٧٣	مَشْرُبة
٩٢	مَلْعَب	٤١	مُعِين	١٨٣	مَشْرُقة
١٥٠	مُلَقِّن	٢٠٨	مُعَاوِية	٢٥٠	مُشْرِيف
١٦٧	مَنْتَج	٤٤	مَعْيُون	١٢٢	مَشَق
٢٢١	مَنْت	١٨٧	مُعْشُور	١٤٢	مُضْجَف
٤٥	مُنْتَصِبًا	١٨٧	مُعْشُور	١٧٥	مَصْدُوقَة
٤٥	مُنْتَصًا	١٨٧	مُعْلُوق	٢١٠	مَصَاب
٢٦٢	مَنْجَنِيْق	١٠	مَعْنَاطِيس	١٦٧	مَضْرِب
٢٦٢	مَنْجَنِين	١٧٤	مَقْتُون	١٨٣	مَضْرِبَة
٢٩	مِنْذِل	١٨٣	مَقْيُوة	١٨٨	مُضَفِّع
				١٨٤	مِطْبَخ

١٧٩	نَشْدَة	١٤٩	مال	١٨٢	مَنْسِك
٧٢	نَصَفَ	٢٢	ماهة	١٨٧	مُنْصُلٌ
١٤٧	نَصْفَان	٨	مُ الله	١٤	مَهْدَد
١٢٥	ناصية	حرف النون		١٧٣	مَهْلُكَة
٩٩	نَعْمَة			١٩٤	مَهْمَة
٩٩	ناعم	٢٠٧	نَوْرٌ	٢٢	مَهَاة
٢٨١	نَغْرَان	٣٢	نُظِّل	٢٥٦	مَهَارَى
١٦١	نُفْحَة	١٥٥	نَتِيم	١٨٦	مَوَالَة
١٦٢	نَقْضَ	٤٥	نَبَاة	٩٣	مَوْت
١٥٦	نُفَاوَة	١٥٥	نَبِيح	٩٣	مَوْتَان
١٥٦	نقوة	١٢٥	نَبَل	١٨٦	مَوْرِق
١٥٦	نُفَايَة	٢١٢	نَبِيٌّ	١٧٥	مَوْضُوع
١٥٦	نفاة	١٣٧	نَجْدَ	١٨٥	مَوْظَب
١٥٦	نقاء	٢٩	نَدَل	١٨٦	مَوْكَل
١٥٦	نَغْرَانٌ	١٥٨	نَدِيم	١٨٦	مَوْهَب
١٦٢	نقوع	٦٩	نَرْجَس	١٨٥	مَوْهَبَة
١٥٠	نَقَى	١٦١	نَرْعَة	١٧٣	مَيْسِر
١٥٦	نُقَاوَة	١٥٦	نَرْوَان	١٧٠	مَيْسِر
١٥٦	نُفَايَة	١٦٥	نَرْي	١٧٢	مَيْسِرَة
١٥٦	نُقَاة	١٨٢	نَسِك	١٤٩	مَمِيل
٧٢	نَكْد	١٢٢	نَسَم	١١١	مَائِدَة

٢٤٤	وَرَى	٤٦ و ٤٢	هَيُّوْ	١٦٨	هَيِّمَى
٢٤٣	وَرَاءَ	٢٢٤	هَائِرْ	١٥٥	هَيْتْ
٢٨	وَزَّ	١٥٢	هَيْمُوعَة	١٥٥	هَيْقْ
١٢٠	وَسِيعَ	٢١	هَائِعْ	٢٤١	نَابْ
١٧٤	وَسَامَة	٢١	هَاعْ	١٥١	نَاعْ
١٢٠	وَضُوْ	حرف الواو		١٤٩	نِيرَبْ
١٥٩	وَضُوْءْ			حرف الهاء	
١٢٠	وَطِيْءْ	٣٣	وَأَلْ		
١٣٥	وَعَقْ	١٣٥	وَجَدَ	٦٠	هَبَيْسَخْ
٣٨	وَعِلْ	١٤٥	وَجَرَ	٩٥	هَجَرَ
١٣٦	وَعِمَ	١٦٢	وَجُورْ	١٦٨	هَجِيرَى
١٢١	وَعِرَ	١٢١	وَحَرَ	٢٨	هَجَفْ
١٥٩	وَقُودْ	٢١٦	وَدْ	٤٨	هَدَبْدْ
١٣٥	وَقِهْ	١٣٠	وَدَعْ	١٧٥	هَدَعْ
٢٣١	وَقَاءْ	١٥٤	وَدَقْ	٨٧	هَدِيَّةْ
٢١٥	وَكَلَّةْ	١٣١	وَذَرَ	٨٧	هَدَى
١٣٥	وَكِمَ	٢٤٤	وَرَأْ	١٨	هَرَأَقْ
١٢١	وَلِهْ	١٩٩	وَرَشَانْ	١٤٥ و ٧٣	هَضِمَ
١٢١	وَهْلَ	١٢٠ و ١٣٦	وَرَعَ	٦٩	هَلَقَمَ
٣٥	وَيْبْ	٩٥	وَرَقْ	٦١	هَمَرَشْ
٣٥	وَيْحْ	١٣٥	وَرَكْ	١٢٠	هَنَّاْ
٣٥	وَيْسْ	٣٣	وَرَنْتَلْ	٢٢٠	هَنْتْ
٣٥	وِيلْ	١٣٥	وَرَى	٤٩	هَنْدَلَعْ

١٨٨	يَمَّعْنَ	٢٥٢	يَرَنْدَج	حرف الياء	
١٦٩	يَمَى	١٢٩	يَسْر	٨٥	يَدَاهُ
٧٠	يَنْبَاع	٥٩	يَلْمَع	٦٩	يَرْنَأ
٣٥	يُوح	٢٥٢ و ٥٣	يَلْنَدَد	٦٩	يُرْنَأ

تمت فهرست الكلمات اللغوية الواردة في الجزء الأول من شرح شافية ابن
الحاجب للعلامة رضي الدين الأسترباذي

فهرست الشواهد الواردة

في الجزء الأول من شرح شافية ابن الحاجب للعلامة الرضى (١)

البيت الشاهد

ص	بحر الشاهد	البيت الشاهد
١٥	البسيط	نحو الأملح من سمنان مبتكرا
٢٦	الطويل	جریء متى یُظلم یعاقب بظلمه
٣٦	»	رأيت الوليد بن اليزيد مباركا
٣٧	المنسرح	جاءوا بجيش لو قيس مُعرسه
٤٣	الطويل	[فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها]
٤٣	الرجز	[خَوْدٌ يَغْطِي الْفَرْعُ مِنْهَا الْمُوتَرُ]
٤٤	الطويل	وما كل مبتاع ولو سلف صفقه
٤٥	الرجز	فبات منتصبًا وما تسكر دسا
٤٥	الطويل	[أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ]
٧٠	الكامل	ينبأع من ذفرى غضوب جسر
٧٧	الطويل	قعدت له وصحبتى بين ضارج
٩١	»	وقفت على ربيع لمية ناقتي
٩٣	البسيط	أوسقيه حتى كاد ممّا أبته
١١٣	الرجز	مازلت أفتح أبوابا وأغلقها
		إني أرى النعاس يغرنديني
		أطرده عني ويسرنديني

(١) وقع كثير من الشواهد في حواشينا ، ولكننا لم نذكرها في هذه

الفهرس .

(٢) وانظره أيضا في (ص ٧٧) .

ص	بحر الشاهد	البیت الشاهد
١١٤	المنسرح	[نستوقد النَّبِيلَ بالحضيض وَنَضُّ طَادَ نَفُوسًا] بُنْتُ عَلَى السَّكْرَمِ
١٣١	الرمَل	ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودَّعَهُ
١٣٢	الكامل	لو شئت قد نَقَعَ الفؤاد بشربة تَدَعُ الحوائِمَ لَا يَجِدَنَّ غَلِيلًا
١٣٧	الرجز	بُنَيْتِي سَيِّدَةَ البنات عِيشِي وَلَا نَأْمَنُ أَنْ تَمَآتِي
١٣٩	»	فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكَّرَمَا
١٥٠	»	مَابَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ
١٥٨	البسيط	إِنْ الْخَلِيطُ أَجَدُّوا الْبَيْنَ فَأَجْرَدُوا وَأَخْلَفُوكَ عَدَا الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا
١٦٥	الرجز	فَهَيَّ نُنَزِّي دَلَوْهَا تَنْزِيًّا كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةَ صَبِيًّا
١٦٨	الطويل	بَشِينِ الزَّمَى لَا ، إِنَّ لَا إِنْ لَزِمْتِهِ عَلَي كَثْرَةِ الْوَاشِيَةِ أَيْ مُعُونِ
١٦٩	الرجز	[نَعَمْ أَخُو الْهَيْجَاءِ لِلْيَوْمِ الْيَمِي] لِيَوْمِ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمِ
١٧٦	الوافر	كَفَى بِالنَّأَى مِنْ أَسْمَاءٍ كَافٍ وَابْسَ لِنَائِهَا إِذْ طَالَ شَافٍ
١٧٧	الطويل	فَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْإِمَامَةِ دَارَهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا
١٧٧	»	لَبَيِّنَ رِتَاجٍ قَائِمٌ وَمَقَامٌ وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورِ كَلَامِ
١٨٠	الطويل	لَقِيتُ بِدَرْبِ الْقَلَّةِ الْفَجْرَ لَقِيَةً شَفَتِ كَدَى وَاللَّيْلُ فِيهِ قَتِيلُ
١٨٠	البسيط	هَا إِنَّ تَا عِذْرَةً إِلَّا تَكُنْ نَفْعَتِ فَانَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ
١٨٨	الرجز	يَمْنَنَ أَعْدَادًا يَلْبُسَنِي أَوْ أَجَا مُضَفِّدَاتٍ كُلُّهَا مُطَحِّلِبَةً
١٩٠	البسيط	يَا مَا أَمِيلُحَ غِزْلَانًا شَدَنَّا لَنَا مِنْ هَوْلِيائِ تَكُنِ الضَّالَّ وَالسَّامِرُ (١)
١٩١	الرجز	دَاهِيَةٌ قَدْ صَغُرَتْ مِنَ السَّكْبِ صِلْ صَفًّا مَا تَنْطَوِي مِنَ الْقَصْرِ

ص	بحر الشاهد	البیت الشاهد
١٩١	الطویل	وكل أناس سوف تدخل بينهم دُويهيّة تصفر منها الأنامل
١٩٢	الطویل	فُويق جُبيل شاهق الرأس لم تكن اتبلغه حتى تكلّ وتعملا
١٩٤	الرجز	ومهمّين قدّفين مرّتين ظهراهما مثل ظهور الثرسين
١٩٤	الهنج	لقدّ أغدو على أشقّ ر يغتال الصّحاريّا
٢١٠	الطویل	حّمى لا يحلّ الدهر إلا بأمرنا ولا نسال الأتوام عقد المياثق
٢٣١	الوافر	وقلامّا معيّة من أبيه لمن أوفى بعقد أو بعده
٢٤٢	الرجز	إنا وجدنا عرّس الحنّاط لثيمة مذمومة الحواط
٢٧٠	المتقارب	عليه من اللوم سرّوالة فليس يرقّ لمستعطف
٢٧٠	الرجز	قد رويت إلاّ التّهيدھينا قليصّات وأبيكرينا
٢٧٣	الكامل	أعلاقة أمّ الوليد بعدما أفنان رأسك كالنّغام الخلس
٢٧٧	الرجز	 في كل يوم ما وكل ليلا

تمت فهرست الشواهد ، والله الحمد في الأولى والآخرة

فهرست الأمثال التي وردت في الشرح والتعليقات

ص	المثل
٣٧	ش أعيتني من شُبِّ إلى دُبِّ . ومن شُبِّ إلى دُبِّ
٤٣	» لم يحرم من فُضْدَ له
٨٠	» إن لم يسكن خل نفير
٨٥	» استنوق الجمل
٩١	» أكرمت فار بط
٩٥	ت لا تُعَلِّمُ الْعَوَانُ الْحُمْرَةَ
١١١	ش إن البغات بأرضنا يستنسر
١٧٥	» صَدَقَنِي سَنٌّ بِكَرِه
١٩٧	ت إن لم أكن صَنَعًا فاني أعتثم
٢٨٣	ش عرف حميق جملة
٢٩١	ت شَرُّ عَاكَ مَا بَلَغَكَ الْحَلَّ

بيان صواب الخطأ الواقع في شرح الرضى

ص	س	الخطأ	الصواب
١٤	١٠	احيمرا	احيمر
١٤	٢٠	وفى اللام	أوفى اللام
٤٣	٤	المبنى المبني	المبنى
٦٦	١٦	والمفعول	المفعول
٩٢	١٤	أى أكثر	أى أكثر
٩٤	٧	العير	البعير
١٠٠	١٥	تصاف	تضاف
١٣٠٠	٣	وقال	قال
١٨٠	١٣	بل بل	بل
١٩٥	١١	ماها	يجمها
٢٠١	٩	التكثير	التكسير
٢٣٣	٩	لمشابهة	لمشابهته
٢٣٩	٥	وزنيبة	وزنيبة

بيان صواب الخطأ الواقع في التعليقات

ص	س	الخطأ	الصواب
٦	٤	التصريف	التعريف
٧	١٧	دال	ذال
٩	١١	بعضهما	بعضها
٢١	٦	جل	رجل
٢٦	٩	ودراً	درأ

صواب	خطأ	س	ص
اسم جنس	اسم جمع	٣	٢٩
ضئبل	ضئيل	١٠	٣٢
ظالم بن عمرو	ظالم من عمرو	٦	٣٦
وباء	وياء	١	٤٠
حاله	حالة	١	٤٢
الشواحن	الشواحم	٨	٦٠
افعمل	افعمل	٩	٦٩
واعله الأعجم	واعله الأسمر أو الآدم أو الأعجم	١٠	٧٢
تقول ضلع	وتقول وضلع	٥	٧٣
يا بى	يا بابا	٥	١٤٢
بمفاعلة	بفعالية	٧	١٥٣
الكوفيين	الكموميين	١٩	١٦٩
إذا حر كته	إذا حر كه	٤	١٧٨
يجعلها	عليها	١١	١٩٥
كثيرة الفسو	كثيرة الضوء	٩	١٩٨
والنبيء	والنبيثة	٥	٢١٢
تصغير أبْنِ جمع أبْنِ	تصغير ابن ... جمع أبْنِ	١٠	٢٢٥
وغزاة	وغزاو	١٠	٢٢٩
وشاو	وشاء	٤	٢٢٣
الحجي	الحجيء	٢	٢٣٤
(ص ٣٥٢٤٣)	(ص ٣٥٢٤٢)	١٦	٢٤٨
طلال	طُلّال	٣	٢٧٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[وصلی اللہ علی سیدنا محمد ، و علی آلہ وصحبہ وسلم]

أما بعد حمد الله تعالى على توالى نعمه ، والصلاة على رسوله محمد وعترته المعصومين ، فقد عرّمت على أن أشرح مقدمة ابن الحاجب في التصريف والخط ، وأبسط الكلام في شرحها كما في شرح أختها بعض البسط ، فإن الشراح قد اقتصروا على شرح مقدمة الإعراب ، وهذا — مع قرب التصريف من الإعراب في مَسَاس الحاجة إليه ، ومع كونهما من جنس واحد — بعيد من الصواب ، وعلى الله المَعْوَلُ في أن يوفقني لإتمامه ، بمنه وكرمه ، وبالتوسل بمن أنا في مقدس حرمه ؛ عليه من الله أزكى السلام ، وعلى أولاده الغرّ الكرام .

قال المصنف : « الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ ؛

وَبَعْدُ فَقَدْ التَّمَسَ مِنِّي مَنْ لَا تَسْعَى مُخَالَفَتُهُ أَنْ الْحَقَّ بِمُقَدِّمَتِي فِي الْإِعْرَابِ مُقَدِّمَةٌ فِي التَّصْرِيفِ عَلَى نَحْوِهَا ، وَمُقَدِّمَةٌ فِي الْخَطِّ ، فَأَجَبْتُهُ سَائِلًا مُتَضَرِّعًا أَنْ يَنْفَعَ بِهِمَا ، كَمَا نَفَعَ بِأَخْتَيْمَا ، وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ ؛

التَّصْرِيفُ عِلْمٌ بِأَصُولٍ تُعْرَفُ بِهَا أَحْوَالُ أُبْنِيَةِ الْكَلِمِ الَّتِي لَيْسَتْ تعريف العريف بِإِعْرَابٍ .

أقول : قوله « بأصول » يعني بها القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات ،

كقولهم مثلاً « كل واو أو ياء إذا تحركت وافتتح ما قبلها قُلِبَتْ أَلْفًا » والحق أن هذه الأصول هي التصريف ، لا العلم بها ^(١)

تعريف
الصفة

قوله « أبنية الكلم » المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرُها ، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كُلٌّ في موضعه ؛ فَرَجُلٌ مثلاً على هيئة وصفة يشاركه فيها عَصُدٌ ^(٢) ، وهي كونه على ثلاثة أولها مفتوح وثانيها مضموم ، وأما الحرف الأخير فلا تعتبر حركته وسكونه في البناء ، فَرَجُلٌ وِرَجُلًا وِرَجُلٍ على بناء واحد ، وكذا جَمَلٌ على بناء ضَرَبَ ؛ لأن الحرف الأخير لحركة الإعراب وسكونه وحركة البناء وسكونه ، وإنما قلنا « يمكن أن يشاركها » لأنه قد لا يشاركها في الوجود كالحَبْكِ — بكسر الحاء وضم الباء — فإنه لم يأت له نظير ^(٣) ، وإنما قلنا « حروفها المرتبة » لأنه إذا تغير النظم والترتيب تغير الوزن ،

(١) يريد الاعتراض على ابن الحاجب حيث قال « التصريف علم بأصول » ولم يقل التصريف أصول ، وذلك أن عبارة ابن الحاجب تشعر بأن التصريف غير الأصول المذكورة ، مع أنه نفس الأصول المذكورة ، والحق أن عبارة ابن الحاجب مستقيمة ، ولا وجه للاعتراض المذكور عليها ، وذلك أنه قد تقرر عند العلماء أن لفظ العلم يطلق إطلاقاً حقيقياً على الأصول والقواعد ، وهي القضايا الكلية التي يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها ، وعلى التصديق بهذه الأصول والقواعد ، وعلى ملكة استحضارها الحاصلة من تكرير التصديق بها ، فقول ابن الحاجب « التصريف علم بأصول » يجوز أن يراد من العلم فيه القواعد ، فتكون الباء في قوله « بأصول » للتصوير ، وأن يراد منه التصديق فتكون الباء للتعدية ، وأن يراد منه ملكة الاستحضار فتكون الباء للسببية إلا أن القواعد سبب بعيد للملكة ، والسبب القريب التصديق بها (٢) العضد - كرجل وفلس وعنق وقفل وكنف - من الإنسان وغيره الساعد وهو ما بين المرقق إلى الكتف

(٣) الحبيكة - كسفينة - الطريق في الرمل ونحوه ، واسم الجمع حبيك ، والجمع

كما تقول: يَنْسَ عَلَى وزن فَعَلَ وَأَيْسَ عَلَى وزن عَفَلَ ، وإِنَّمَا قلنا « مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية » لأنه يقال : إِنْ كَرَّمْ مثلاً عَلَى وزن فَعَّلَ ، ولا يقال : عَلَى وزن فَعَّلَلْ أَوْ أَفْعَلَ أَوْ فَاعَلَ مع توافق الجميع فى الحركات المعينة والسكون ، وقولنا « كل فى موضعه » لأنْ نحو دَرَّهَمْ لَيْسَ عَلَى وزن قَطَرَ ^(١) لتخالف مواضع الفتحين والسكونين ، وكذا نحو بَيَّطَرَ ^(٢) يخالف لَشَرَّيْفَ ^(٣) فى الوزن لتخالف موضعى الياءين ، وقد يُخَالَفُ ذَلِكَ ^(٤) فى أوزان التصغير فيقال : أوزان التصغير ثلاثة : فُعِيلٌ ، وَفُعَيْعِلٌ ، وَفُعَيْعِيلٌ ؛ فَيَدْخُلُ فى فُعَيْعِلٍ أَكْيَلٌ وَحَمِيرٌ وَمُسَيْجِدٌ ونحوها ، وفى فُعَيْعِيلٍ مُفَيْتِيحٌ وَتُمَيْثِيلٌ ونحو ذلك ؛ [وذلك] ^(٥) لما سيحجى

حَبَانُكَ وَحَبِكَ ، كسفين وسفائن وسفن ، وقد قرئ فى الشواذ : (والسما ذات الحبك) بكسر الحاء وضم الباء ، وهذه هى التى عنها الشارح المحقق بأنها لانظيرها (١) القمطر : الجمل القوى السريع ، وقيل : الجمل الضخم القوى ، ورجل قطر : قصير ، وامرأة قطرة : تصيرة عربضة ، والقمطر والقمطرة : ما تصان فيه السكتب

(٢) يطر : عاجل الدواب ، فهو ييطار . وبطر كفرح ويطر كجعفر ويطر كزبر وميطر ، وأصله بطر الشيء يبطره شقه ، وبابه نصر (٣) شريف الزرع : قطع شريافه ، وهو ورقة إذا كثر وطال وخشى فساده ، ويقال : شرفه ، أى قطع شرفه ، وهو بمعنى الأول

(٤) اسم الإشارة فى قوله « ذلك » يعود إلى اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل فى موضعه فى الوزن ، فأَكْيَلٌ وَزَنُ التَّصْرِيفِ أَفْعَلٌ وَالتَّصْغِيرِ فُعَيْعِلٌ ، وَحَمِيرٌ وَزَنُ التَّصْرِيفِ فُعِيلٌ وَالتَّصْغِيرِ فُعَيْعِلٌ ، وَمُسَيْجِدٌ وَزَنُ التَّصْرِيفِ فُعَيْعِلٌ وَالتَّصْغِيرِ فُعَيْعِيلٌ ، وَمُفَيْتِيحٌ وَزَنُ التَّصْرِيفِ فُعَيْعِيلٌ وَالتَّصْغِيرِ فُعَيْعِيلٌ وَتُمَيْثِيلٌ وَزَنُ التَّصْرِيفِ تَفَيْعِيلٌ وَالتَّصْغِيرِ فُعَيْعِيلٌ ، وسأتى للشارح توجيه هذه المخالفة عند قول المصنف « ويعبر عنها بالفاء والعين واللام »

(٥) هذه الزيادة عن النسخة الخطية

قوله « أحوال أبنية السكلم » يُخْرِجُ من الحد معظم أبواب التصريف ،
أعنى الأصول التى تعرف بها أبنية الماضى والمضارع والأمر والصفة وأفعال التفضيل
والآلة والموضع والمصغر والمصدر ، وقد قال المصنف بعد مُدْخَلًا لهذه الأشياء فى
أحوال الأبنية : « وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضى والمضارع » الخ
وفيه نظر ^(١) ، لأن العلم بالقانون الذى تعرف به أبنية الماضى من الثلاثى والرابعى

(١) هذا النظر فى قول المصنف بعد مدخلا لهذه الأشياء فى حد التصريف
« وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضى والمضارع والأمر واسمى الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وأفعال التفضيل والمصدر واسمى الزمان والمكان والآلة والمصغر والمنسوب
والجمع والتقاء الساكنين والابتداء والوقف ، وقد تكون للتوسع كالمقصود والممدود
وذى الزيادة ، وقد تكون للجانسة كالامالة ، وقد تكون للاستتقال كتخفيف الهمزة
والاعلال والابدال والادغام والحذف » والحاصل أن قول المصنف « تعرف بها
أحوال الأبنية » إن جعلت الاضافة فيه بيانية دخل فيه الأصول التى تعرف بها أبنية
الماضى والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل
وأسماء الزمان والمكان والآلة والمصغر والمنسوب والجمع ، وخرج منه الأصول التى
تعرف بها أحوال الأبنية كالأصول التى يعرف بها الابتداء والامالة وتخفيف الهمزة
والاعلال والابدال والحذف وبعض الادغام ، هو إدغام بعض حروف الكلمة
فى بعض نحو مد وامتد وشد واشتد ، وبعض التقاء الساكنين وهو ما إذا كان
الساكنان فى كلمة نحو قل وبع ، وخرج منه الأصول التى يعرف بها الادغام فى كلمتين
نحو « منهم من ينظر » و « منهم من يقول » و « منهم من يستمع » « فثله من وال »
« قل لزيد » والتى يعرف بها التقاء الساكنين فى كلمتين نحو « ادخل السوق »
« واشتر الكتاب » وإن جعلت الاضافة على معنى اللام خرج من الحد النوع الأول
والثالث ، ثم ذكر الشارح المحقق أن قول المصنف « وأحوال الأبنية قد تكون الخ »
مشكل على كل حال ، وذلك أن الماضى وما ذكر معه إلى الجمع ليست أبنية ولا أحوال
أبنية كما أن الادغام من كلمتين والتقاء الساكنين من كلمتين كذلك ، فلا يستقيم
قوله « وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضى والمضارع الخ » سواء أ جعلت
الاضافة بيانية أم على معنى اللام

والمزيد فيه وأبنية المضارع منها وأبنية الأمر وأبنية الفاعل والمفعول تصريفٌ بلا خلاف ، مع أنه علم بأصول تُعرَفُ به أبنية الكلم ، لأحوال أبنيتها ، فإن أراد أن الماضى والمضارع [مثلاً] حالان طارئان على بناء المصادر ففيه بُعدٌ لأنهما بناءان مُستأنفان بنياً بعد هدمِ بناء المصدر ، ولو سلمنا ذلك فلم عدّ المصادر فى أحوال الأبنية ؟ فإن القانون الذى تُعرَفُ به أبنيتها تصريفٌ ، وليس يعرف به حال بناء ، والماضى والمضارعُ والأمرُ وغير ذلك مما مر كما أنها ليست بأحوال الأبنية ليست بأبنية أيضاً على الحقيقة ، بل هى أشياء ذوات أبنية ، على ما ذكرنا من تفسير البناء ، بلى قد يقال لَضَرْبٍ مثلاً : هذا بناء حاله كذا ، مجازاً ، ولا يقال أبداً : إن ضَرْبَ حالٍ بناءً ، وإنما يدخل فى أحوال الأبنية الابتداء ، والامالة ، وتخفيفُ الهمزة ، والاعلال ، والابدال ، والحذف ، وبعض الادغام ، وهو إدغام بعض حروف الكلمة فى بعض ، وأما نحو « قُلْ لَهُ » فالادغام فيه ليس من أحوال البناء ، لأن البناء على ما فسرناه لم يتغير به ، وكذا بعض التقاء الساكنين ؛ وهو إذا كان الساكنان من كلمة كما فى قُلْ وأصله قولٌ ، وأما التثاقؤهما فى نحو « اضْرِبِ الرجل » فليس حالاً لبناء الكلمة ، إذ البناء — كما ذكرنا — يعتبر بالحركات والسكنات التى قبل الحرف الأخير ؛ فهذه المذكورات أحوال الأبنية ، وباقى ما ذكر هو الأبنية ؛ إلا الوقف والتقاء الساكنين فى كلمتين والادغام فيهما ؛ فإن هذه الثلاثة لأبنية ولا أحوال أبنية

قوله « التى ليست باعراب » لم يكن محتاجاً إليه ، لأن بناء الكلمة — كما ذكرنا — لا يعتبر فيه حالات آخر الكلمة ، والاعراب طارٍ على آخر حروف الكلمة ، فلم يدخل إذن فى أحوال الأبنية حتى يحترز عنه ، وإن دخل ^(١) فاحتاج إلى الاحتراز فكذا البناء ، فهلاً احترز عنه أيضاً ؟ !

(١) قول الشارح المحقق « وإن دخل فاحتاج إلى الاحتراز فكذا البناء فهلاً

واعلم أن التصريف ^(١) جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة ،
والتصريف — على ما حكى سيبويه عنهم — هو أن تبني ^(٢) من الكلمة بناء لم

احترز عنه أيضا « نقول : قد يقال : إن المراد من الأعراب ما يشمل البناء ، وإطلاق
الأعراب على ما يشمل البناء كثير في كلامهم ، من ذلك قول المصنف « أن الحق
بمقدمتي في الأعراب مقدمة في التصريف على نحوها » فهو إما حقيقة عرفية أو مجاز
مشهور ، وكلاهما لا يضر أخذه في التصريف .

(١) قول الشارح المحقق « واعلم التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف
من أهل الصناعة » نقول : هذا على طريقة المتقدمين من النحاة ، فانهم يطلقون النحو
على ما يشمل التصريف ، ويعرف على هذه الطريقة بأنه علم يعرف به أحكام الكلم
العربية أفراداً وتركيباً ، أو بأنه العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب
الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي اختلف منها ، والمتأخرون على أن التصريف
قسم النحو لا قسم منه ، فيعرف كل منهما بتعريف يميزه عن قسمه وعن كل ما عداه
فيعرف النحو بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء ، وأما
التصريف فيستعمل في الاصطلاح مصدراً واسماً علماً ، فيستعمل مصدراً في تغيير
الكلمة عن أصل وضعها ، ويتناول هذا المعنى نوعين من التغييرات : الأول : تحويل
الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني لا تحصل إلا بذلك التحويل ، وذلك
كتحويل المصدر إلى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم
الزمان والمكان والآلة ، وكالتحويل إلى التثنية والجمع والتصغير والنسب ، والثاني :
تغيير الكلمة عن أصل وضعها لقصد الإلحاق أو التخلص من التقاء الساكنين أو
التخفيف ، وذلك التغيير كالزيادة والحذف والإعلال والإبدال وتخفيف الهمزة
والادغام ، ويستعمل التصريف اسماً علماً في القواعد التي يعرف بها أبنية الكلمة وما
يكون لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وحذف وإبدال وإدغام وابتداء
وإمالة ، وما يعرض لآخرها مما ليس بأعراب ولا بناء كالوقف والادغام والتقاء
الساكنين ، وهذان التعريفان غير التعريف الذي حكاه الشارح عن إمام أهل
الصناعة سيبويه .

(٢) قول الشارح « أن تبني من الكلمة بناء لم تبنيه العرب الخ » نقول : يريد

تَبَنِيهِ الْعَرَبُ عَلَى وَزْنِ مَا بَنَتْهُ ثُمَّ تَعْمَلُ فِي الْبِنَاءِ الَّذِي بَنَيْتَهُ مَا يَقْتَضِيهِ قِيَاسُ
كَلَامِهِمْ ، كَمَا يَتَّبِعِينَ فِي مَسَائِلِ التَّمَرِينِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَالتَّأَخَّرُونَ عَلَى أَنْ
التَّصْرِيفِ عِلْمَ بَأْبْنِيَةِ الْكَلِمَةِ ، وَبِمَا يَكُونُ لِحُرُوفِهَا مِنْ أَصَالَةٍ وَزِيَادَةٍ وَحَذْفِ وَصَحَّةٍ
وَإِعْلَالٍ وَإِدْغَامٍ وَإِمَالَةٍ ، وَبِمَا يَعْضُ لآخِرِهَا مِمَّا لَيْسَ بِأَعْرَابٍ وَلَا بِنَاءٍ مِنَ الْوَقْفِ
وغير ذلك .

أنواع
الابنية

قال : « وَأَبْنِيَةُ الْأَسْمِ الْأَصُولُ ثَلَاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ وَخَمَاسِيَّةٌ ، وَأَبْنِيَةُ
الْفِعْلِ ثَلَاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ » (١)

أَنْ تَأْخُذَ مِنَ الْكَلِمَةِ لَفْظًا لَمْ تَسْتَعْمَلْهُ الْعَرَبُ عَلَى وَزْنِ مَا اسْتَعْمَلْتَهُ ثُمَّ تَعْمَلُ فِي هَذَا
الْفِعْلِ الَّذِي أَخَذْتَهُ مَا يَقْتَضِيهِ قِيَاسُ كَلَامِهِمْ مِنْ إِعْلَالٍ وَإِدْغَامٍ ، فَإِذَا بَنَيْتَ
مِنْ وَائْتِ مِثْلَ قُلْتُ قُلْتُ وَوَيْ ، فَإِذَا خَفَفْتَ الْهَمْزَةَ بِإِدْغَامِهَا مِنْ جِنْسِ حَرَكَةٍ مَاقَبْلَهَا
صَارَ وَوِيَا ، فَعَلِيَ أَنْ قَلْبَ الْوَائِ الْأَوَّلَى هَمْزَةٌ فِي مِثْلِ هَذَا وَاجِبٌ يَقَالُ : أَوَى ، وَعَلَى
أَنَّهُ جَائِزٌ يَقَالُ : « أَوَى » ، أَوْ « وَوَى » ، وَإِذَا بَنَيْتَ مِنْ وَائْتِ مِثْلَ كَوَيْتُ قُلْتُ :
وَوَايَ ، تَعَلَّ الْيَاءُ بِقَلْبِهَا أَلْفًا لِتَحْرِكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، ثُمَّ تَحْذِفُ الْأَلْفَ لِاتِّقَاءِ
السَّاكِنِينَ ، فَإِذَا خَفَفْتَ الْهَمْزَةَ بِنَقْلِ حَرَكَتِهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا ثُمَّ حَذَفْتَ ، فَعَلِيَ الْقَوْلُ
بِوَجُوبِ الْقَلْبِ فِي مِثْلِهِ يَقَالُ : أَوَى ، كَفَتَى ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِعَدَمِ وَجُوبِهِ يَقَالُ : أَوَى ،
أَوْ وَوَى

(١) قول المصنف « وَأَبْنِيَةُ الْأَسْمِ الْأَصُولُ ثَلَاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ الْخ » مُقْتَضَاهُ أَنَّ
الْأَبْنِيَةَ الْأَصُولَ لِلْأَسْمِ وَالْفِعْلِ لَا تَكُونُ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثَةٍ ، وَهُوَ كَذَلِكَ بِالنَّظَرِ إِلَى أَصْلِ
الْوَضْعِ وَأَمَّا بِالنَّظَرِ إِلَى الِاسْتِعْمَالِ فَقَدْ تَكُونُ عَلَى حَرْفَيْنِ وَعَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، مِثَالُ مَا كَانَ
عَلَى حَرْفَيْنِ مِنَ الْأَسْمِ وَهُوَ مَحْذُوفُ اللَّامِ أَبْ وَأَخْ وَيَدُ وَثَبَةٌ وَأَمَةٌ ، وَمِثَالُهُ مَحْذُوفُ
الْفَاءِ عِدَّةٌ وَزَنَةٌ وَدِيَةٌ وَشِيَةٌ ، وَمِثَالُهُ مَحْذُوفُ الْعَيْنِ وَهُوَ قَلِيلٌ لَمْ يَسْمَعْ إِلَّا فِي ثَلَاثِ
كَلِمَاتٍ : سَهَاتِفَا ، وَأَصْلُهُ سَهَاتِفٌ بِدَلِيلِ جَمْعِهِ عَلَى أَسْتَاهُ ، وَمَذْعَلِي رَأْيِي مِنْ يَقُولُ : إِنْ أَصْلُهَا
مِنْذُ ، اسْتَدْلَالًا بِأَنَّكَ لَوْ سَمِيتَ بِمَذْ صَغَرْتَهُ عَلَى مِثْلِهِ وَجَمَعْتَهُ عَلَى أَمْنَاذُ ، قَالَ الشَّارِحُ
فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ : وَمَنْعٌ مِنْهُ صَاحِبُ الْمَغْنَى فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَقَالَ : قَوْلُهُمْ مِثْلُ وَأَمْنَاذُ
غَيْرُ مَنْقُولٍ عَنِ الْعَرَبِ ، وَأَمَّا تَحْرِيكُ دَالِ مَذْفِي نَحْوِ « مَذِ الْيَوْمِ » بِالضَّمِّ لِلْسَّاكِنِينَ

أقول : لم يتعرض النحاة لأبنية الحروف لندور تصرفها ، وكذا الأسماء ^(١)
العريقة البناء كمن وما

أكثر من الكسرة فلا يدل أيضا على أن أصله منذ ، لجواز أن يكون للاتباع ، وضم
ذال مذ — سواء كان بعده ساكن أو لا — لغة غنوية ، فعلى هذا يجوز أن يكون أصله
الضم فحذف فلما احتيج إلى التحريك للساكنين رد إلى أصله كما في « لهم اليوم » والكلمة
الثالثة ذا الاشارية ، على رأى من يقول : إن المحذوف منها العين ، وإن أصلها
ذوى ، لكثرة باب طويت ، وورود الامالة في ألفها ولاسب لها هنا إلا انقلابها
عن ياء ، وهذا ما اختاره الشارح في باب التصغير والاعلال ، ولكن اختار في
شرح الكافية أن أصله ذى ، وأن المحذوف منه اللام ، لأن حذف اللام اعتباطا
أكثر من حذف العين ، والحمل على الأكثر عند خفاء الأصل أولى ، ومثال ما
كان على حرف واحد في الاسم « م الله » على رأى من يقول : إن أصله « أيمن
الله » وأما على رأى من يقول : إنه موضوع للقسم هكذا ابتداء وليس مختصرا من
أيمن ، فهو حرف قسم كالباء والواو ، وأما الفعل فقد يكون على حرفين ، والمحذوف
منه العين كقل وبع وسل ، وقد يكون كذلك والمحذوف منه الفاء كضع ودع وذر ،
وقد يكون على حرف واحد والمحذوف منه الفاء واللام المعتلان نحو « ع كلامى »
و « ق نفسك »

(١) قول الشارح « وكذا الأسماء العريقة البناء » يريد المتأصلة في البناء ،
وهو مستعار من قولهم : أعرق الرجل ، إذا صار عريقا ، أى : أصيلا ، وهو الذى
له عروق في الكرم أو اللؤم ، هذا ، ولم يتعرض الشارح للسرى أن أقل الأبنية
ثلاثة ، ولا للسرى أن الاسم لا يكون سداسيا ، ونحن نذكر لك ما قيل في ذلك :
قال أبو حيان : إنما كان أقل الأصول ثلاثة لأنه لا بد من حرف يبتدأ به ، وحرف
يسكت عليه ، وحرف يحشى به الكلمة لأن بعض الكلم يحتاج إليه في بعض
الأحكام ، ألا ترى أن التصغير لا يتصور في اسم على حرفين لأن ياءه إنما تقع
ثالثة وحرف الاعراب بعدها ، وفيه أن هذا إنما يتم في الاسم لا الفعل ، وقال
الجاربردى : « الأصل في كل كلمة أن تكون على ثلاثة أحرف : حرف يبتدأ به ،
وحرف يوقف عليه ، وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه ، إذ

واعلم أنه لم يُبين من الفعل خماسي ، لأنه إذن يصير ثقيلًا بما يلحقه مُطَرِّدًا من حروف المضارعة وعلامة اسم الفاعل واسم المفعول ^(١) والضمائر المرفوعة التي هي كجزء الكلمة ، وإنما قال « الأصول » لأنه يزداد على ثَلَاثِيّ الفعل واحدٌ كأخرج ، واثنان كاتقطع ، وثلاثة كاستخرج ، وعلى رُبَاعِيّ واحدٌ كندرج ، واثنان كاحرنجم ^(٢) ويزاد على ثَلَاثِيّ الاسم واحدٌ نحو ضارب ، واثنان كمضروب ، وثلاثة كمستخرج ، وأربعة كاستخراج ، وعلى رُبَاعِيّ واحدٌ كمُدْحَرَج ، واثنان كمتدحرج ، وثلاثة كاحرنجم ^(٣) ، ولم يزد في خَمَاسِيّ غير حرف مدقبل الآخر نحو سُلَسْبِيل ^(٤) وَعَصَرَ فُوط ^(٥) أو بعده مُجَرِّداً عن التاء كَقَبْعَرَى ^(٥)

يجب أن يكون المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا ، فلها تنافيا صفة كرها مقارنتهما ، ففصلوا بينهما بحرف لاتجب فيه الحركة ولا السكون ، فكان مناسبة لهما « وهو منقوض بما كان على حرفين من الحروف والأسماء المشبهة لها ، قال : « وإنما جوزوا في الاسم رباعيا وخماسيا للتوسع ، ولم يجوزوا سداسيا لثلاثيهم أنه كلمتان ، إذا الأصل في الكلمة أن تكون على ثلاثة أحرف » هذا ، وأكثر أنواع الابنية وقوعا في الكلام الثلاثي ، ويلىه الرابع ، ويلىه الخامس

(١) قول الشارح « وعلامة اسم الفاعل والمفعول » ظاهره أن علامة اسم الفاعل والمفعول تلحق الفعل وليس كذلك ، والصراب حذفه والتعليل تام بدونه (٢) الاحرنجم : الاجتماع ، يقال : احرنجم القوم ، إذا اجتمع بعضهم إلى بعض ، وحرجمت الابل : إذا رددت بعضها إلى بعض ، فاحرنجمت : أي ارتد بعضها إلى بعض واجتمعت

(٣) يقال : شراب سلسل وسلسال وسلسيل ، إذا كان سهل المدخل في الحلق ، واختلف علماء اللغة في قوله تعالى : (عينا فيها تسمى سلسيلا) فقيل : إنه اسم عين في الجنة ، وصرف وحقه المنع للعلمية والتأنيث : للتناسب ، وقيل : إنه وصف للعين ، وعليه فلا إشكال في صرفه

(٤) العصفوط : دوية بيضاء ناعمة ، وقيل : ذكر العطاء

(٥) القبعثرى : العظيم الشديد ، والأثني قبعثراة ، قال المبرد : ألفه ليست

أو معها كقَبَعَثَرَا ، وندر قَرَعْبَلَانَة ^(١) وإِصْطَفَلِينَة ^(٢)

قال : « وَيُعَبَّرُ عَنْهَا بِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ ، وَمَا زَادَ بِلَامٍ ثَانِيَةً وَثَالِثَةً ، وَيُعَبَّرُ عَنِ الزَّائِدِ بِلَفْظِهِ ، إِلَّا الْمُبْدَلُ مِنْ تَاءٍ الْأَفْتَعَالُ فَإِنَّهُ بِالتَّاءِ ، وَإِلَّا الْمُكَرَّرَ لِلْإِلْحَاقِ أَوْ لغيرِهِ فَإِنَّهُ بِمَا تَقَدَّمَهُ وَإِنْ كَانَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ إِلَّا بِيَشْتِ ، وَمِنْ ثُمَّ كَانَ حَلَّتِ ^(٣) فَعِلِيلًا لَا فَعِلِيَّتًا ، وَسُحْنُونُ ^(٤) »

للتأنيث ولا للإلحاق ، وإنما هي مجرد تكثير البنية

(١) القربعلانة : دوية عريضة عظيمة البطن ، قال ابن سيده : وهو مما فات الكتاب من الأبنية ، قال الجوهري : أصل القربعلانة قَرَعْبَل ، فزيدت فيه ثلاثة أحرف ، لأن الاسم لا يكون على أكثر من خمسة أحرف ، وقيل : إن هذه اللفظة لم تسمع إلا في كتاب العين ، وهو غير موثوق به

(٢) في القاموس : « الا صطفلين — كجردحلين بزيادة الياء والنون — : الجزر الذي يؤكل ، الواحدة إصطفلية ، وفي كتاب معاوية إلى قيصر : « لأنزعتك من الملك انتزاع الاصطفلية ، ولأردنك إريسا من الأراصة ترعى الدوبل » اهـ والاريس : الأكار : أي الحراث ، والدوبل : الخنزير أو الذكرك من الخنازير خاصة أو ولده ، قال ابن الأثير : ليست اللفظة — بعني الاصطفلية — بعربية محضة لأن الصاد والطاء لا يكادان يجتمعان إلا قليلا ، وقول الشارح « وندر قَرَعْبَلَانَة وإِصْطَفَلِينَة » نقول : ذكر بعضهم أنه زيد في الخماسي حرفا مدي قبل الآخر ، نحو مغناطيس ، قال : فان صح ذلك وكان عربيا جعل نادرا ، وقد حكاه — أعني مغناطيس — ابن القطاع ، ونقول : « في اللسان المغناطيس حجر يجذب الحديد ، وهو معرب » وفي القاموس « المغناطيس والمغناطيس : حجر يجذب الحديد ، معرب » اهـ

(٣) قال في اللسان : قال أبو حنيفة : « الحلتيت عربي أو معرب ولم يبلغني أنه ينبت ببلاد العرب ولكن ينبت بين بست وبين بلاد القيقان ، وهو نبات يسلمط ثم يخرج من وسطه قصبة تسمو وترفع ، والحلتيت أيضا : صمغ يخرج في أصول ورق تلك القصبة ، وأهل تلك البلاد يطبخون بقله الحلتيت ويأكلونها وليست مما يبقى على الشتاء » اهـ

(٤) لم نجد هذه الكلمة في القاموس وشرحه ولا في اللسان ، وفي شرح الجاربردي أنه أول الريح والمطر

وَعُثْنُونَ^(١) فَعْلُولًا لَا فَعْلُونًا لِذَلِكَ وَلِعَدَمِهِ ، وَسَحْنُونَ^(٢) إِنْ صَحَّ الْفَتْحُ
فَفَعْلُونَ لَا فَعْلُولٌ كَحَمْدُونَ ، وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالْعَلَمِ ؛ لِنُدُورِ^(٣) فَعْلُولٍ وَهُوَ
صَعْفُوقٌ^(٤) ، وَخَرْنُوبٌ ضَعِيفٌ ، وَسَمْنَانٌ^(٥) فَعْلَانٌ ، وَخَزَعَالٌ^(٦) نَادِرٌ
وَبُطْنَانٌ^(٧) فَعْلَانٌ ، وَقُرْطَاسٌ^(٨) ضَعِيفٌ مَعَ أَنَّهُ تَقْيِضٌ ظُهُرَانٍ «

(١) قال في القاموس : « العشون اللحية ، أو ما فضل منها بعد العارضين ، أو ما نبت على الذقن وتحتة سفلا ، أو هو طولها ، وشعيرات طوال تحت حنك البعير ومن الريح والمطر أولها ، أو عام المطر ، أو المطر ما دام بين السماء والأرض »
(٢) مرجع الضمير في قوله : « وهو مختص بالعلم » فعلون (بفتح أوله) وبالنون) وقوله « لنودور فعول » تعليل لخملة على فعلون ونبي كونه فعولاً
(٣) قوله « وهو صعفوق » يريد الذي ندر من فعول بفتح أوله ، قال في اللسان : « وقال الأزهري كل ما جاء على فعول فهو مضموم الأول مثل زنبور وبهلول وعمروس وما أشبه ذلك ؛ إلا حرفاً جاء نادراً وهو بنو صعفوق لخلول باليامة ، وبعضهم يقول صعفوق بالضم ، قال ابن بري : رأيت بخط أبي سهل الهروي على حاشية كتاب : جاء على فعول (بالفتح) صعفوق وصعقول لضرب من الكأمة وبعكوكه الوادي لجانبه ، قال ابن بري : أما بعكوكه الوادي وبعكوكه الشر فذكرها السيرافي وغيره بالضم لا غير ، أعني بضم الباء ، وأما الصعقول لضرب من الكأمة فليس بمعروف ولو كان معروفاً لذكره أبو حنيفة في كتاب النبات وأظنه بظيا أو أعجمياً » اهـ وقد ذكر المجد في القاموس الصندوق بضم أوله وفتح هـ فهو مزيد على ما حكاه ابن بري عن الهروي

(٤) سمنان كما قال الشارح : اسم موضع ، قيل : هو من أرض نجد ، وقيل : هو مدينة بين الري ونيسابور

(٥) سيأتي في كلام الشارح تفسير الخزعال بأنه ظلع يصيب الناقة
(٦) بطنان : اسم لباطن ريش الطائر ، وظهران : اسم لظاهره ، وسيأتي لهذا القول تسكيلة

(٧) القرطاس - بضم أوله ، وقد يفتح ، والأشهر فيه الكسر - وهو الكاغد : أي ما يكتب فيه

أقول : يعنى إذا أردت وزن الكلمة عبرت عن الحروف الأصول بالفاء والعين واللام : أى جعلت فى الوزن مكان الحروف الأصلية هذه الحروف الثلاثة كما تقول : ضَرَبَ على وزن فَعَلَ

اعلم أنه صيغ لبيان الوزن المشترك فيه كما ذكرنا لفظ متصف بالصفة التى يقال لها الوزن ، واستعمل ذلك اللفظ فى معرفة أوزان جميع الكلمات ؛ فقليل : ضَرَبَ على وزن فَعَلَ ، وكذا نَصَرَ وخرَجَ ، أى : هو على صفة يتصف بها فَعَلَ ، وليس قولك فَعَلَ هى الهيئة المشتركة بين هذه الكلمات ، لأننا نعرف ضرورة أن نفس الفاء والعين واللام غير موجودة فى شئ من الكلمات المذكورة ، فكيف تكون الكلمات مُشْتَرِكَةً فى فَعَلَ ؟ بل هذا اللفظ مصوغ ليكون محلا للهيئة المُشْتَرِكَةِ فقط ، بخلاف تلك الكلمات ، فانها لم تُصَغَّ لتلك الهيئة بل صيغت لمعانيتها المعلومة ، فلما كان المراد من صَوَّغَ فَعَلَ الموزون به مجرد الوزن سُمي وزنا وزِنَةً ، لأنه فى الحقيقة وزن وزنة ، وإنما اختير لفظ فَعَلَ لهذا الغرض من بين سائر الألفاظ لأن الغرض الأهم من وزن الكلمة معرفة^(١) حروفها

(١) المراد أن يعرف المتعلم باختصار الفرق بين الأصل والزيادة ومحل الأصل ، فإذا قيل له إن وزن منطلق منفعل ، كان أخصر من أن يقال الميم والنون زائدتان ، وكذا إذا قيل له أن ناء فلع كان أخصر من أن يقال له إن اللام مقدمة على العين ، وهكذا ، وبما ذكرنا اندفع ما يقال : كيف تعرف الأصالة والزيادة من المقابلة بالفاء والعين واللام مع أن المقابلة فرع معرفة الأصالة والزيادة ، وذلك أن المعلم إذا عرف الأصالة والزيادة من أدلتها وأراد أن يعرف المتعلم باختصار الأصالة والزيادة قابل له حروف الكلمة التى يريد أن يعرفه حالها بحروف الميزان ، ثم إن ما ذكر من أن المقابلة بالفاء والعين واللام تدل على الأصالة إنما هو فى غير المكرر أما هو سواء كان تكراره للأحقاق أم لغيره فانما تعرف الأصالة والزيادة فيه من أمر آخر وهو أن كل تضعيف فى كلمة زائدة على ثلاثة أحرف فأحد الضعفين فيها زائد كقطع وجلب وركع (جمع راع) ، وقردد ؛ إذا لم يفصل بين المثليين

الأصول وما زيد فيها من الحروف وما طرأ عليها من تغييرات لحروفها بالحركة والسكون، والمطرّد في هذا المعنى الفعل والأسماء المتصلة بالأفعال كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والآلة والموضع، إذ لا تجد فعلا ولا اسما متصلا به إلا وهو في الأصل مصدر قد غيّر غالباً إما بالحركات كضرب وضرب أو بالحروف كيضرب وضارب ومضروب، وأما الاسم الصريح الذي لا اتصال له بالفعل فكثير منه حال من هذا المعنى كرجل وفرس وجعفر وسفر جَل، لا تغيير في شيء منها عن أصل

ومعنى تركيب « ف ع ل » مشترك بين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها، إذ الضرب فعل، وكذا القتل والنوم، فجعلوا ما تشترك الأفعال والأسماء المتصلة بها في هيئته اللفظية مما تشترك أيضا في معناه، ثم جعلوا الفاء والعين واللام في مقابلة الحروف الأصلية، إذ الفاء والعين واللام أصول، فإن زادت الأصول على الثلاثة كرّرت اللام دون الفاء والعين، لأنه لما لم يكن بُدّ في الوزن من زيادة حرف بعد اللام لأن الفاء والعين واللام تكفي في التعبير بها عن أول الأصول وثانيها وثالثها كانت الزيادة بتكرير أحد الحروف التي في مقابلة الأصول بعد اللام أولى، ولما كانت اللام أقرب كرّرت هي دون البعيد

[فإن كان في الكلمة المقصود وزنها حرف زائد فهو على ضربين : إن كانت الزيادة بتكرير حرف أصلي كتكرير عين قطع أو لام جلبب كرّرت العين في وزن الأول نحو فَعَلَّ واللام في وزن الثاني نحو فَعَّلَل، ولا يُورد ذلك المزيد بعينه ؛ فلا يقال : فَعَطَّلَ وَلَا فَعْلَبَ ؛ تنبيهها في الوزن على أن الزائد حصل من تكرير حرف أصلي، سواء كان التكرير لللاحق كقَرَدَدٍ^(١) أو

حرف أصلي، وإن لم تزد على الثلاثة فالمثلان فيها أصليان كمد وعد وبر وجب
(١) قردد : اسم جبل، وما ارتفع من الأرض، ومن الظهر أعلاه، ومن الشتاء شدته وحدته، ويقال : جاء بالحديث على قردده : أي وجهه

لغيره كقطع ، وإن لم تكن الزيادة بتكرير حرف أصلي أُوردَ في الوزن تلك الزيادة بعينها ، كما يقال في ضارب : فاعل ، وفي مضروب : مفعول

الوزن
التصغير

وقد ينكسر هذا الأصل الممهد في أوزان التصغير ، إذ قصدوا حصر جميعها في أقرب لفظ وهو قولهم : أوزان التصغير ثلاثة فُعِيلٌ ، وَفُعَيْلٌ ، وَفُعَيْلٌ ، ويدخل في فُعَيْلٍ دُرَيْهَمٌ مع أن وزنه الحقيقي فُعَيْلٌ ؛ وَأَسْيُودٌ وهو أَفَيْعِلٌ ، وَمُطِيلِقٌ وهو مُفَيْعِلٌ ، وَجُؤَيْرِبٌ وهو فُؤَيْعِلٌ ، وَحُمَيْرٌ وهو فُعَيْلٌ ، ويدخل في فُعَيْعِلٍ عَصِيفٌ وهو فُعَيْلِيلٌ ، وَمُفَيْتِيحٌ وهو مُفَيْعِيلٌ ، ونحو ذلك ، وإنما كان كذلك لأنهم قصدوا الاختصار بحصر جميع أوزان التصغير فيما يُشْتَرَكُ فيه بحسب الحركات المعينة والسكنات ، لا بحسب زيادة الحروف وأصالتها ، فإن دُرَيْهَمًا مثلاً وأَحْمِرًا وَجُدِيُولًا وَمُطِيلِقًا تَشْتَرِكُ في ضم أول الحروف وفتح ثانيها ومجىء ياء ثالثة وكسر ما بعدها ، وإن كانت أوزانها في الحقيقة مختلفة باعتبار أصالة الحروف وزيادتها ، فقالوا لما قصدوا جمعها في لفظ للاختصار : إن وزن الجميع فعيل ، فوزنوها بوزن يكون في الثلاثي دون الرباعي ، لكونه أكثر منه ، وأقدم بالطبع ، ثم قصدوا ألا يأتوا في هذا الوزن الجامع بزيادة إلا من نفس الفاء والعين واللام ، إذ لابد للثلاثي — إذا كان على هذا الوزن — من زيادة ، واختيار بعض حروف « اليوم تنساه » للزيادة دون بعض تحكّم ، إذ لو قالوا مثلاً أفعل باعتبار نحو أحمر أو مُفَيْعِلٌ باعتبار نحو مُجَيْلِسٌ أو فُعَيْلٌ باعتبار نحو حُمَيْرٌ أو غير ذلك كان تحكّمًا ، فلم يكن بُدٌّ من تكرير أحد الأصول ، وفي الثلاثي لا تكون زيادة التضعيف في الفاء فلم يقولوا فُعَيْعِلٌ ، بل لا تكون إلا في العين كزُرْقٍ ^(١) وفي اللام كمَهْدَدٍ ^(٢) وَقَرْدَدٍ ،

(١) الزرق بوزان سكر طائر صياد وبياض في ناصية الفرس والجمع زراريق

(٢) مهدد : اسم امرأة ، قال ابن سيده : وإنما قضيت على ميم مهدد أنها أصل

فلو قالوا فعليل لالتبس بوزن جعيفر ، أغنى وزن الرباعي المجرد عن الزيادة ، وهم قصدوا وزن الثلاثي كما ذكرنا ، فكروا العين ليكون الوزن الجامع وزن الثلاثي خاصة ، وإن لم يقصدوا الحصر المذكور وزنوا كل مصغر بما يليق به ، فقالوا : **دُرَيْهِمْ فُعَيْلٌ ، وَحَمَيْرٌ فُعَيْلٌ ، وَمُقَيْتِلٌ مُفَعَيْلٌ** ، ونحو ذلك .

هذا ، وقد يجوز في بعض الكلمات أن تُحْمَلَ الزيادة على التكرير ، وأن لا تحمل عليه ، إذا كان الحرف من حروف « اليوم تنساه » وذلك كما في **حَلَّتِيَّتِ** ، يحتمل أن تكون اللام مكررة كما في **شَمْلِيلٍ** فيكون وزنه فعليلاً فيكون ملحقاً بـ **يَقْنَدِيلٍ** ، وأن يكون لم يقصد تكرير لامه وإن اتفق ذلك ، بل كان القصد إلى زيادة الياء والتاء كما في **عِفْرِيَّتِ** ^(١) فيكون **فِعْلِيَّتًا** ، وكذا **سَمْنَانٌ** : إما أن يكون مكرر اللام للالحاق بـ **زَلْزَالٍ** ، أو يكون زيد فيه الألف والنون للتكرير بل كما زيد في **سَلْمَانٍ** ، ولا دليل في قول الحماسي : —

١ — **نَحْوُ الْأَمِيلِجِ مِنْ سَمْنَانَ مُبْتَكِرًا بِفَتْحَةٍ فِيهِمُ الْمَرَارُ وَالْحَكْمُ** ^(٢)

— بمنع صرف **سَمْنَانَ** — على كونه فعلاً ، لجواز كونه فعلاً لا وامتناع صرفه لتأويله بالأرض والبقعة لأنه اسم موضع ، قال المصنف : لا يجوز أن يكون مكرر اللام للالحاق لأن فعلاً نادر كـ **خَزَعَالٍ** ، ولا يابق بالوزن النادر ، ولقائل أن يقول : إن فعلاً إذا كان فاءً ولامه الأولى من جنس واحد نحو **زَلْزَالٍ** ^(٣) .

لأنها لو كانت زائدة لم تكن الكلمة مفكوكة وكانت مدغمة كمسد ومرد ، وهو (مهدد) فعلل اه وقال سيدييه : الميم من نفس الكلمة ، ولو كانت زائدة لأدغم الحرف مثل مفرو ومرد ، فثبت أن الدال ملحقة ، والملحق لا يدغم اه

(١) العفريت : النافذ في الأمر المبالغ فيه مع دهاء .

(٢) الأميلج : ماء لبني ربيعة ، وسمنان تقدم ذكره ، ومبتكرا : ذاهبا في بكرة الهار ، وهي أوله ، والمرار والحكم أخوا الشاعر ، وهو زياد بن منقذ

(٣) الزلزال : التحريك الشديد ، والخلخال : حلى يلبس في الساق ، واخلخال : بلد ويقال : ثوب خلخال ، أى رقيق

وخلخال غير نادر اتفاقا ، فهلا يجوز أن يكون سَمْنَان ملحقا به ، وليس نحو زَلْزَال بفعفأل على ما هو مذهب الفراء كما يذكره المصنف في باب ذى الزيادة ، ولا يجوز أن يكون التاء ان أصليتين في حِلْتَيْت وكذا النونان في سَمْنَان لماسيجىء من أن التضعيف في الرباعى والخامسى لا يكون إلا زائداً إلا أن يُفصل أحد الحرفين عن الآخر بحرف أصلى كزَلْزَال على ما فيه من الخلاف كما سيجىء ، ولا يجوز أن يكون كرر اللام فيهما لغير اللاحق كما فى سُودَد^(١) عند سيديويه لأن معنى اللاحق حاصل فيهما ، وإنما امتنع ذلك فى نحو سُودَد عند سيديويه لعدم نحو جُجْدَب عنده

وأما نحو سَخْنُون وعَشْنُون فهما مكررا اللام لللاحق بعُصْفُور ، ولا يجوز أن يكون زيد الواو والنون كما فى حَمْدُون لعدم فَعْلُون فى أبنيهم ، وأما سَخْنُون — بفتح الفاء — فليس بمكرر اللام لللاحق بصَعْفُوق ، لأنه نادر ، ولا يلحق بالنادر ، وليس التكرير لغير اللاحق كما فى سُودَد^(١) لعدم فَعْلُول مكرراً اللام فهو إذن فَعْلُون لثبوت فعلون فى الأعلام خاصة ، وسَخْنُون علم وأما بَطْنَان فليس بمكرر اللام ، لأنه جمع بطن^(٢) ، وليس فُعْلَال من

(١) هذا الكلام الذى ذكره الشارح ها هنا فى كلمة سُودَد مخالف لما سياتى له ، فقد قال فى مبحث اللاحق : ولا تلحق كلمة بكلمة مزيد فيها إلا بأن يجىء فى الملحق ذلك الزائد بعينه فى مثل مكانه ، فلا يقال إن اعشوشب واجلود ملحقان باحرنجم لأن الواو فيهما فى موضع نونه ، ولهذا ضعف قول سيديويه فى نحو سُودَد إنه ملحق بجندب المزيد نونه ، وقوى قول الأخفش إنه ثبت نحو جندب وإن نحو سُودَد ملحق به . وقال فى باب الاعلال عند التعليل لتصحيح كلمة عليب : وهو عند الأخفش ملحق بجندب وعند سيديويه لللاحق أيضا كسُودَد وإن لم يأت عنده فعل اه فها تان العبارتان صريحتان فى أنه يرى أن مذهب سيديويه أن كلمة سُودَد ملحقة بنحو جندب الذى قاله المصنف هنا هو الذى ذكره المجد فى القاموس والجوهري فى

أبنية الجموع ، وفُعلَانُ منها كَقَفْزَانِ^(١) ولو كان بطنان واحدًا لجاز أن يكون
فُعلَالًا مكرر اللام للالحاق بقُسْطَاسٍ^(٢) كما في قُرْطَاطٍ^(٣) وَفُسْطَاطٍ^(٤) ،
أو يقال في الثلاثة إنها مكررة اللام لا للالحاق كما في سُودَدٍ عند سيديويه^(٥)
وقال المصنف : لا يجوز أن يكون بطنان ملحقا بقُرْطَاسٍ لأنه ضعيف ، والفصيح
قُرْطَاسٌ — بكسر الفاء — ولقائل أن يقول : قُرْطَاسٌ غير ضعيف ، وقد
قرئ في الكتاب العزيز بالكسر والضم ، وما قيل « إنها لغة رومية » لم يثبت
والظاهر أن المصنف بنى على أن بطنَانًا وظَهْرَانًا مفردان^(٥) فحمل بطنَانَا في
كونه فُعلَانٍ عَلَى ظَهْرَانٍ الذي هو فُعلَانٌ بيقين ، ولو جعلهما جَمْعَيْنِ لم يحتج إلى
ما ذكر ، لأن فُعلَالًا ليس من أبنية الجموع ، والحق أنهما جمعا بطن وظهر كما
ذكر أهل اللغة

رجعنا إلى تفسير كلامه ، قوله « يعبر عنها » أى عن الأصول : أى

الصحاح وابن منظور في اللسان عن ابن سيده ، لكن قال الجاربردى في شرحه
على الشافية إن ظهرانا اسم لظاهر الريش وبطنانا اسم لباطنه فهما على ذلك مفردان
كما يقتضيه كلام المصنف

(١) القفزان : جمع قفيز ، وهو مكيال يسع ثمانية مكايك (والمكايك : جمع
مكوك - بزنة تنور - وهو مكيال يسع صاعا ونصف صاع) . والقفيز من الأرض
يساوى مائة وأربعا وأربعين ذراعا

(٢) القسطاس - بالضم والكسر - الميزان

(٣) القرطاط - بالضم والكسر - ما يوضع تحت رحل البعير ، وهو الداهية أيضا .

(٤) الفسطاط - بضم أوله أو كسره - المدينة التي فيها يجتمع الناس ، وكل
مدينة فسطاط ، ومنه قيل لمدينة مصر التي بناها عمرو بن العاص فسطاط ، وقال
الزنجشري : الفسطاط : ضرب من الأبنية في السفردون السراشق ، وبه سميت المدينة ،
ويقال لمصر والبصرة الفسطاط اه عن اللسان (٥) أنظر (ص ١٦ ١٥ من هذا الجزء)

يُجْعَلُ فِي الْوِزْنِ مَكَانَ أَوَّلِ الْأَصُولِ الْفَاءَ ، وَمَكَانَ ثَانِيهَا الْعَيْنَ ، وَمَكَانَ ثَالِثِهَا اللَّامَ .

قوله « وما زاد » أى : وما زاد على ثلاثة من الأصول يُعَبَّرُ عنه بلام ثانية إن كان الاسم رباعيا ، كما تقول : وزن جَعْفَرٍ فَعَلَّلَ

قوله « وثالثة » أى : إذا كان الاسم خماسيا كما تقول : وَزْنُ سَقَرَجَلٍ فَعَلَّلَ قوله « ويعبر عن الزائد بلفظه » : أى يورد فى الوزن الحرفُ الزائد بعينه فى مثل مكانه ، كما تقول : مَضْرُوبٌ عَلَى وَزْنِ مَفْعُولٍ

قوله « إلا المبدل من تاء الافتعال » يعنى تقول فى مثل اضْطَرَبَ وَازْدَرَعَ ^(١) زنة المبدل من تاء الافتعال ، ولا تقول اِفْطَعَلْ ولا اِفْدَعَلْ ، وهذا مما لا يُسَلَّمُ ، بل تقول : اضْطَرَبَ على وزن اِفْطَعَلْ ، وَخَفَضْتُ ^(٢) وزنه فَعَلَطُ ، وَهَرَأْتُ ^(٣) وزنه هَفَعَلْ ، وَفَقِيمَجُ ^(٤) وزنه فُعَيْلَجُ ؛ فيعبر عن كل الزائد المبدل [منه] بالبدل ، لا بالمبدل منه وقال عبد القاهر فى المبدل عن الحرف الأصيل : « يجوز أن يعبر عنه بالبدل ؛ فيقال فى قال : إنه على وزن قَالَ » اه ، قال فى الشرح ^(٥) : إنما لم يُوزَنِ المبدل من تاء

(١) أصل ازدرع ازترع ، فأبدلوا التاء دالا لوقوعها بعد الزاى ، وهى بمعنى زرع أى طرح البذر

(٢) خَضَطُ : هو خضت بقاء المتكلم ، فأبدلت طاء تشديدها لها بالتاء فى نحو اضْطَرَبَ والابدال فى خضت شاذ ؛ إذ التاء فيه من الأسماء العريقة فى البناء

(٣) هراق : أصله أولا أريق ثم أعل بالنقل والقلب فصار أراق ثم ، أبدلت همزته هاء شذوذا

(٤) فقيمج (بالتصغير والجيم مشددة) أصله فقيمى ، وهو المنسوب إلى فقيم ، وفقيم : بطن من كنانة ، أبدلت فيه الياء المشددة جيما كما قالوا : علجا وعشجا فى على وعشى

(٥) المراد بالشرح فى هذه العبارة شرح ابن الحاحب على شافيته

الافتعال بلفظه إما للاستئصال أو للتنبيه على الأصل ، قلنا : هذان حاصلان في حَفْصُ وفي فُزْدُ (١) ولا يوزنان إلا بلفظ البدل ، ولو قال : ويعبر عن الزائد بلفظه ، إلا المدغم في أصليّ فانه بما بعده ، والمكرر فانه بما قبله ، ليدخل فيه نحو قولك : ازيّنْ وادّارك (٢) على وزن افعلّ وافعلّ ، وقولك قرّدْ وقطّع واطلب على وزن فَعْلَلْ وفَعَّلْ وافَعَّلْ ؛ لكان أولى وأعم

زنة
المكرر

قوله « وإلا المكرر للالحاق » أى : لا يقال فى قرّدْ فَعْلَلْ ، بل فَعْلَلْ قوله « أو لغيره » أى : لا يقال فى نحو قَطَعَ فَعْطَلْ ، بل فَعَّلْ ، قال : (٣) « إنما وُزِنَ المكرر للالحاق بأحد حروف فعل لأنه فى مقابلة الحرف الأصلي ، وهذا ينتقض عليه بقولهم فى وزن حَوَّلَ وَيَبْطَرُ : فَوَعَلَ وَفَيْعَلَ ، بل العلة فى التعبير عن المكرر للالحاق [كان] أو لغيره عينا كان أو لا ما ماذكرته قبل قوله « فانه بما تقدمه » أى : فإن المكرر يعبر عنه فى الوزن بالحرف الذى تقدمه ، عينا كان ذلك الحرف أو لا ما

قوله « وإن كان من حروف الزيادة » أى : وإن كان أيضا ذلك الحرف المكرر من حروف « اليوم تنساه » لا يعبر عنه بلفظه ، بل بما تقدمه ، فالنون من عُشْنُون من حروف « اليوم تنساه » ولا يعبر عنه فى الوزن بالنون ، بل باللام الذى تقدمه .

(١) فزد : أصلها فزت ، فعل ماض من الفوز مسند إلى ضمير المتكلم ، فأبدلت التاء دالا تشبيها لها بالتاء فى نحو ازدجر وازدوع
(٢) ازين : أصله تزين ، فأبدلت التاء زايّا ثم أدغم ثم أتى بهمزة الوصل توصلا إلى النطق بالساكن ، وادارك : أصله تدارك أبدلت التاء دالا ثم فعل به ما فعل بسابقه ، واطلب : أصله اطلب أبدلت تاء الافتعال طاء لوقوعها بعد حرف الأطلاق ثم أدغمت الطاء فى الطاء

(٣) القائل هو المصنف فى الشرح المنسوب إليه

قوله « إلا بثبت » أى : إلا أن يكون هناك حجة تدل على أن المراد من الاتيان بحروف « اليوم تنساه » ليس تكريرا كما قلنا فى سَحْنُون — بالفتح — إنه فَعْلُون لا فَعْلُول .

قوله « ومن ثم » أى : من جهة التعبير عن المكرر بما تقدمه وإن كان من حروف « اليوم تنساه » ، ونحن قد ذكرنا أنه لا مانع أن يقال إنه فعليت قوله « لذلك » أى : لوجوب التعبير عن المكرر بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة .

قوله « ولعدمه » أى : لعدم فَعْلُون .

قوله « وَسَحْنُون إن صح الفتح » إنما قال ذلك لأنه رُوِيَ الفتح فيه ، والمشهور الضم ، وَحَمْدُون وَسَحْنُون : علمان .

قوله « وهو صَعْفُوق » أى : الْفَعْلُولُ النادر صَعْفُوق ، وهو اسم رجل ، وبنو صَعْفُوق : خَوْلٌ بِالْيَامَةِ^(١)

قوله « وَخَرْزُوبُ ضَعِيف » المشهور ضم الخاء ، وقد منع الجوهرى الفتح ، ولو ثبت أيضا لم يدل على ثبوت فَعْلُول ؛ لأن النون زائدة لقولهم أَخْرُوب — بالتضعيف — بمعناه ، وهو نبت .

قوله « وخزرعال نادر » قال الفراء : لم يأت من غير المضاعف على فَعْلَالٍ إلا قولهم : ناقة بها خزرعال : أى ظلع ، وزاد ثعلب قَهْقَارًا ، وأنكره الناس ، وقالوا :

(١) الخول - بفتح الخاء - الخدم والرعاة إذا حسن قيامهم على المال والغنم ، الواحد خولى كعرب وعربى . قال ابن الأثير : الخولى عند أهل الشام القيم بأمر الابل واصلاحها ، من التخلول التعمد وحسن الرعاية

قَهْرٌ^(١) وزاد أبو مالك قَسَطًا بمعنى قَسَطَلٍ ، وهو الغبار ، وأما في المضاعف كخَلْخَالٍ وَبَلْبَالٍ^(٢) وَزَلْزَالَ فكثير .

قال : « ثُمَّ إِنْ كَانَ قَلْبٌ فِي الْمَوْزُونِ قَلِبَتِ الزَّيْنَةُ مِثْلَهُ كَقَوْلِهِمْ فِي آدُرٍ أَعْفُلٍ ، وَيُعْرَفُ الْقَلْبُ بِأَصْلِهِ كَنَاءٍ يَنَاءٌ مَعَ النَّأْيِ ، وَبِأَمَثَلَةِ اسْتِقَاقِهِ كَالْجَاهِ وَالْحَادِي وَالْقِسِيِّ ، وَبِصِحَّتِهِ كَأَيْسٍ ، وَبِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ كَارَامٍ وَآدُرٍ ، وَبِأَدَاءِ تَرْكِهِ إِلَى هَمْزَيْنٍ عِنْدَ الْخَلِيلِ نَحْوَ جَاءَ ، أَوْ إِلَى مَنَعِ الصَّرْفِ بِغَيْرِ عِلَّةٍ عَلَى الْأَصَحِّ نَحْوَ أَشْيَاءَ ؛ فَهِيَ أَفْعَالُهُ ، وَقَالَ السَّكْسَانِيُّ : أَفْعَالٌ ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ : أَفْعَالُهُ وَأَصْلُهَا أَفْعِلَاءٌ ، وَكَذَلِكَ الْخَذْفُ كَقَوْلِكَ فِي قَاضٍ قَاعٌ ، إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ فِيهِمَا »
أقول : يعنى بالقلب تقديم بعض حروف الكلمة على بعض ، وأكثر ما يتفق القلب في المعتل والمهموز ، وقد جاء في غيرها قليلا ، نحو امْضَحَلَّ وَاكْرَهَفَّ في اضمْضَحَلَّ وَاكْهَفَّرَ^(٣) ، وأكثر ما يكون بتقديم الآخر على مَتْلُوهُ كَنَاءٍ يَنَاءٍ في نَأَى يَنَأَى ، وَرَأَى فِي رَأَى ، وَلَاعٍ وَهَاعٍ وَشَوَاعٍ فِي لَائِعٍ وَهَائِعٍ^(٤)

(١) قال في اللسان : القهقر ، والقهقر بتشديد الراء الحجر الأملس الأسود الصلب ، وكان أحمد بن يحيى يقول وحده القهقاراه وأحمد هو ثعلب

(٢) البلبال : شدة الهم ، والوسواس في الصدر

(٣) اضمحل الشيء : ذهب ، وامضحل في لغة السكلايين بمعناها ، واكفهقر الرجل :

عبس وقطب وجهه ، واكرهف بمعناها

(٤) تقول : رجل هائِع لائِع : أى جبان ضعيف جزء ع ، وهو اسم فاعل من الأجوف قلبت عينه ألفا ثم همزة كما في بائِع وقائِل ، وقد قال أكثر العرب هاع لاع (معربا بحركات ظاهرة على آخر الكلمة وهو العين) فاختلف العلماء في تخريجهم فمنهم من ذهب إلى أنه على زنة فعل بكسر العين قلبت عينه ألفا لتحركها إثر فتحة وقال آخرون : أصله هائِع لائِع ، فحذفت العين ووزنه فال ؛ وقال بعض العرب هاع لاع (معربا لإعراب قاض) فقال العلماء : أصله هائِع لائِع قدمت اللام على العين فصار هاعيا ولاعوا ثم أعلا لإعلال قاض وغاز ، فالاعراب على هذا الوجه بفتحة ظاهرة وبضمة وكسرة مقدرتين ، هذا ، واعلم أنه قد توارد هذه الأوجه

القلب
المسكن

أنواع
القلب

وشوائع^(١) والمهابة وأصلها المماهة^(٢) ، وأمهييت الحديد^(٣) في أمهته ، ونحو جاء عند الخليل ؛ وقد يُقدّم متلو الآخر على العين نحو طامن وأصله طمان^(٤) لأنه من الطمأنينة ، ومنه أطمأن يطمئن أطمئنا ، وقد تُقدّم العين على الفاء كما في أيس وجاء وأينق والآراء والآبار والآذر^(٥) ، وتقدّم اللام على الفاء كما في أشياء على الأصح ، وقد تؤخر الفاء عن اللام كما في الحادى وأصله الواحد

الثلاثة فيما ورد مجرورا بالكسرة ، فأما المرفوع والمنصوب فلا تتوارد عليه ، بل إن كان المرفوع بالضمّة والمنصوب بالفتحة على الحرف الصحيح فلا يجرى إلا أحد الوجهين ، وإن كان على غير ذلك فهو على ما ذكر آخر أليس غير

(١) شوائع : جمع شائعة ، تقول : أخبار شائعة وشوائع إذا كانت منتشرة ، وكذا تقول شاعية وشواع بالقلب ، وتقول : جاءت الخليل شوائع وشواعى : أى متفرقة

(٢) الماهة : واحدة الماه ، وهو الماء ، قاله فى اللسان ، والمهاة - بفتح الميم - الحجارة البيض التى تبرق ، وهى البلورة التى تبص لشدة بياضها ، وهى الدرة أيضاً ، والمهاة - بضم الميم - ماء الفحل ، وإذا استقرأت أمثلة القلب المكافى علمت أنه لا بد بين معنى اللفظ المقلوب والمقلوب عنه من المناسبة لكن لا يلزم أن يكون هو نفسه ، بل يجوز أن يكون مما شبه بمعنى المقلوب عنه أو من بعض أفرادها ، قال ابن منظور : «المهو من السيوف : الرقيق ، وقيل : هو الكثير الفرند ، وزنه فلع ، مقلوب من لفظ ماه ، قال ابن جنى : وذلك لأنه أدق حتى صار كالماء » اهـ

(٣) تقول : أمهيت الحديد إذا سقيتها الماء وأحدتها ورقتها وتقول : اماه الرجل السكين وغيرها إذا سقاها الماء وذلك حين تسنها به ، ومثل ذلك قولهم فى حفر البثر أمهى وأماه إذا انتهى إلى الماء

(٤) طامن الرجل الرجل : إذا سكنه ، والطمأنينة : السكون ، والذى ذهب إليه المؤلف من أن طامن مقلوب عن طمان هو ما ذهب إليه أبو عمرو بن العلاء وسيبويه ذهب إلى أن طمان مقلوب عن طامن ، انظر اللسان فان فيه حجة الأمامين وتفصيل المذهبين

(٥) الجاه : المنزلة والقدر عند السلطان ، وأصله وجه قدمت العين فيه على الفاء ثم حركت الواو ؛ لأن الكلمة لما لحقها القلب ضعفت فغيروها بتحريك ما كان ساكناً

قوله « بأصله » أى : بما اشتق منه الكلمة التى فيها القلب ، فان مصدر القلب ناء يناء النأى لا التى

قوله : « وبأمثلة اشتقاقه » أى : بالكلمات المشتقة مما اشتق منه المقلوب ؛ فان تَوَجَّهَ وَوَجَّهَ وَوَجَّهَتْهُ وَالْوَجَاهَةُ مشتقة من الوجه ، كما أن الجاه مشتق منه ؛ وكذلك الواحد وَتَوَحَّدَ مشتقان من الوَحْدَةُ كاشتقاق الحادى منها ، والأقواس وَتَقَوَّسَ مشتقان من الْقَوْسَ اشتقاق الْقَسَى منه ؛ وهذا منه عجيب ، لم جعله قسما آخر هو من الأول : أى مما يعرف بأصله ؟ ! بل الكلمات المشتقة من ذلك الأصل تؤكد كون الكلمات المذكورة مقلوبة

قوله « وبصحته كائس » حَقُّ العلامة أن تكون مطردة ، وليس صحة الكلمة نصا فى كونها مقلوبة ، إذ قد تكون لأشياء أخر كما فى حَوْلَ وَعَوَرَ

ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وليس يلزم فى القلب اتحاد وزن المقلوب والمقلوب عنه ، قاله فى اللسان عن ابن جنى ، وذهب بعض الشراح إلى أن الواو لما أخرت عن الجيم أخرت وهى مفتوحة ، وحركت الجيم ضرورة أنها صارت مبتدأ بها ، وكانت حركتها الفتحة للخفضة أو لأنها أصل حركة الفاء فى هذه الكلمة ، وبعضهم يذهب إلى أن الواو انقلبت ألفا لانفتاح ما قبلها وإن كانت هى ساكنة كما فى طائى وياجل . والذى ذكره المؤلف من أن أينقا مقلوب هو أحد مذهبين لسيبويه قال فى اللسان : قال ابن جنى ذهب سيبويه فى قولهم أينق مذهبين أحدهما أن تكون عين أينق قلبت إلى ما قبل الفاء فصارت فى التقدير أوتنق ثم أبدلت الواو ياء لأنها كما أعلنت بالقلب كذلك أعلنت بالاببدال أيضا ، والآخر أن تكون العين حذفت ثم عوضت الياء منها قبل الفاء فثالها على هذا القول أيقل وعلى القول الأول أعقل . وأصل آراء وأبارآراء وأبآر بدليل مفردهما تقدمت العين فالتقى همزتان فى أول الكلمة وثانيتها ساكنة فقلب الثانية وجوبا مدة من جنس حركة ما قبلها ، وأصل آدر أدور جمع دار ، أبدلت الواو المضمومة ضمة لازمة همزة جوازا ، ثم قدمت العين على الفاء فقلبت ثانية الهمزتين ألفا

وَاجْتَوَرُوا وَالْحَيْدَى ، وكذا قلة استعمال إحدى الكلمتين وكثرة استعمال الأخرى المناسبة لها لفظاً ومعنى لا تدل على كون القليلة الاستعمال مقبولة ؛ فان رَجُلَةً في جمع رَجُلٍ أقل استعمالاً من رَجَالٍ وليست بمقبولة منه ، ولعل مراده أنها إذا كانت الكلمتان بمعنى واحد ولا فرق بينهما إلا بقلب في حروفهما ، فان كانت إحداها صحيحة مع ثبوت العلة فيها دون الأخرى كأيس مع يئس فالصحيحة مقبولة من الأخرى ، وكذا إن كانت إحداها أقل استعمالاً مع الفرض المذكور من الأخرى ، فالقلية مقبولة من الكثرة ، كأرام وآدم مع أرام وأدور ، مع أن هذا ينتقض بجذب وجذب ، فان جذب أشهر مع أنهما أصلان ^(١) على ما قالوا ويصح أن يقال : إن جميع ما ذكر من المقلوبات يُعرَف بأصله ؛ فالجاء والحادي والقسي عرف قلبها بأصولها وهي الوجه والوحدة والقوس ، وكذا أيس يئس باليأس ، وآرام وآدر برئم ودار ، فان ثبت لغتان بمعنى يتوَّهم فيهما القلب ، ولكل واحدة منهما أصل كجذب جذباً وجذب جذباً ؛ لم يحكم بكون إحداها مقبولة من الأخرى ، ولا يلزم كون المقلوب قليل الاستعمال ، بل قد يكون كثيراً كالحادي والجاه ، وقد يكون مرفوض الأصل كالقيسي ، فان أصله — أعني القووس — غير مستعمل

وليس شيء من القلب قياسياً إلا ما ادعى الخليل فيما أدَّى ترك القلب فيه إلى اجتماع الهمزتين كجاء وسواء ^(٢) ؛ فانه عنده قياسي

(١) هذا الذي ذكره من أن جذب وجذب أصلان هو ما ذهب إليه جمهرة المحققين من النحاة وذهب أبو عبيد وابن سيده في المحكم على ما قاله اللسان (في مادة جذب) إلى أن جذب مقبولة عن جذب ونقل في اللسان عن ابن سيده (في مادة جذب) مثل قول الجمهور

(٢) جمع سائية وهي مؤنث ساء ، وهو اسم فاعل من قولهم ساءه سوءاً وسواء وسواء وسواية وسوائية ومساءة ومسائية على القلب ؛ فعل به ما يكره

قوله « وبأداء تركه إلى همزتين عند الخليل كجاء » أى : أن الخليل يعرف القلب بهذا ويحكم به ، وهو أن يؤدى تركه إلى اجتماع همزتين ، وسيبويه لا يحكم به وإن أدى تركه إلى هذا ، وذلك فى اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام نحو ساء وجاء ، وفى جمعه على فواعل نحو جَوَاءَ وسَوَاءَ جَمْعَى جَائِيَةً وَسَائِيَةً وفى الجمع الأقصى لمفرد لامه همزة قبلها حرف مد كخطايا فى جمع خطيئة ، وليس مذهب إليه الخليل بميتين ، وذلك لأنه إنما يُحْتَرَزُ عن مكروهه إذا خيف ثباته وبقاؤه ، أما إذا أدى الأمر إلى مكروهه وهناك سبب لزواله فلا يجب الاحتراز من الأداء إليه ، كما أن نقل حركة واو نحو مَقْوُول إلى ما قبلها وإن كان مؤدياً إلى اجتماع الساكنين لم يجنب لَمَّا كان هناك سبب مُزِيل له ، وهو حذف أولهما ، وكذا فى مسئلتنا قياساً موجب لزوال اجتماع الهمزتين ، وهو قلب ثانيتهما فى مثله حرف لين كما هو مذهب سيبويه ، وإنما دعا الخليل إلى ارتكاب وجوب القلب فى مثله أداء ترك القلب إلى إعلايين كما هو مذهب سيبويه ، وكثرة القلب فى الأجوف الصحيح اللام ، نحو شاك وشواع فى شائك وشوائع ؛ لثلاثيهم ما ليس أصله الهمز والهمز مستقل عندهم كما يحىء فى باب تخفيف الهمزة ، ويحذفه بعضهم فيما ذكرت حذراً من ذلك ، فيقول : رجلٌ هاعٌ لاعٌ بضم العين ، فلما رأى فرارهم من الأداء إلى همزة فى بعض المواضع أوجب الفرار مما يؤدى إلى همزتين ، وأما سيبويه فإنه يقلب الأولى همزة كما هو قياس الأجوف الصحيح اللام نحو قائل وبائع ، ثم يقلب الهمزة الثانية ياءً لاجتماع همزتين ثانيهما لام كما سيحىء تحقيقه فى باب تخفيف الهمزة ، فيتخلص مما يجنبه الخليل مع عدم ارتكاب القلب الذى هو خلاف الأصل ، وقد نقل سيبويه عن الخليل مثل ذلك أيضاً ، وذلك أنه حكى عنه أنه إذا اجتمعت همزتان فى كلمة واحدة اختير تخفيف الأخيرة نحو جاء وآدم ، فقد حكم على ما ترى بانقلاب ياء الجائى عن الهمزة ، وهو عين مذهب سيبويه

فان قيل : لو كانت الثانية منقلبةً عن الهمزة لم تَعْلَ بحذف حرّتها كما فى داري^(١) ومستهزيون

فالجواب أن حُكْمَ حروف اللين المنقلبة عن الهمزة انقلاباً لازماً حُكْمُ حروف اللين الأصلية التى ليست بمنقلبة عن الهمزة ، وإن كان الانقلاب غير لازم كما فى داري^(٢) ومستهزين فالأكثر أن حكمها حكم الهمزة لعروضها ؛ فلذا بقى الياء فى داري ومستهزين ، وَيُرْوَى عن حمزة مُسْتَهْزُونَ ، وعليه قوله^(٣) :
٢ — جَرِيٌّ مَتَى يُظْلَمُ يُعَاقَبُ بِظُلْمِهِ سَرِيعاً وَإِلَّا يُبَدَّ بِالظُّلْمِ يُظْلَمُ^(٤)

فحذف الألف للجزم ، وكذا قالوا نَحْيِيٌّ فى نَحْبُوٍّ مخفف نَحْبُوٍّ بالهمزة كما يحىء فى باب الاعلال ، وبعضهم يقول فى تخفيف رُؤْيَةٍ ورُؤْيَاً : رُيَّةٌ ورُيَاً بالادغام كما يحىء فى باب الاعلال

(١) مذهب سيبويه فى جاء أن أصله جايء فقلبت الياء ألفاً ثم قلبت الألف همزة فصار جاثئاً ثم قلبت الهمزة الثانية ياء لكونها ثانية همزتين فى الطرف أولاهما مكسورة على ماسياًنى فى تخفيف الهمزة ثم أعطيت الكلمة حكم قاض ونحوه من حذف الياء إذا كان منوناً غير منصوب وبقائها فيما عدا ذلك ؛ فالشارح يعترض على الاعلال بالحذف بأنه لو صح أن الياء منقلبة عن الهمزة الثانية وليست هى العين أخرت إلى موضع اللام لكان يجب لها البقاء كما بقيت الياء المنقلبة عن الهمزة فى داري وأصله داريء وفى مستهزين وأصله مستهزون خففت الهمزة فيهما بقلبها من جنس حركة ما قبلها .

(٢) داريء : اسم فاعل من قولك دراه دراه دراه إذا دفعه وتقول : ناقة داريء مغدة ، ومستهزيء اسم فاعل من استهزأ منه وبه أى سخر .

(٣) هو زهير ابن أبى سلى المزنى ، والبيت من معلقته يمدح به حصين ابن ضمضم

(٤) يريد أنه شجاع متى ظلمه أحد عاقب الظالم بظلمه سريعاً وأنه مع ذلك عزيز النفس إن لم يبدأه أحد بالظلم بدأ هو بالظلم

قان قيل : فاذا كان قلب ثانية همزتي نحو أئمة واجباً فهلاً قلبت الياء ألفاً

لتحركها وانفتاح ما قبلها

قلت : إذا تحركت الواو والياء فإين وانفتح ما قبلهما لم تقلبا ألفا وإن كانتا أصليتين كما في أود^(١) وأيل^(٢) ، بل إنما تقلبان عيين أو لامين ، كما يجيء في باب الاعلال إن شاء الله تعالى ، وقال المصنف : إنما لم تُقلب ياء أئمة ألفاً لعروض الحركة عليها كما في « أَخْشَى اللَّهَ » « وَلَوْ أَنَّهُمْ » ولقائل أن يقول : الحركة العارضة في أئمة لازمة بخلاف الكسرة في « أَخْشَى اللَّهَ » ، ولو لم يُعتمد بتلك العارضة لم تنقلب الهمزة الثانية ياء ، فانها إنما قلبت ياء للكسرة ، لا شيء آخر ، هذا ، وإنما قدم الادغام في أئمة وإوزة على إعلال الهمزة بقلبها ألفا وإعلال الواو بقلبها ياء للكسرة التي قبلها ، لأن المثليين في آخر الكلمة وآخرها أثقل طرفيها إذ الكلمة يتدرج ثقلها بتزايد حروفها ، واللائق بالحكمة الابتداء بتخفيف الأثقل ، ألا ترى إلى قلب لام نوى أو لا دون عينه ، فلما أدغم أحد المثليين في الآخر في أئمة وإوزة — ومن شرط إدغام الحرف الساكن ما قبله نقل حركة إلىه — تحركت الهمزة والواو الساكنتان فزالت علة قلب الهمزة ألفا والواو ياء ، وإنما حكم في إوزة بأنها إفعلة لإفعلة لوجود الوزن الأول كما صُنع دون الثاني ،

(١) أود إن كانت واوه مفتوحة فهو إما مضارع وددته وإما أفعل تفضيل منه ، وإن كانت الواو مضمومة فهو جمع قلة لود (مثلث الواو) على وزن أفعل وأصله أودد فنقلت حركة أول المثليين إلى الساكن قبله ثم أدغم ، وأل - بفتح الهمزة والياء - يحتمل أن يكون مضارع يثلث إذا قصرت أسناني أو انعطفت إلى داخل الفم ، وبابه فرح ، ويحتمل أيضاً أن يكون صفة مشبهة من ذلك ، والاثني يلاء

ولا يجوز أن يكون فعلة كرجف^(١) لقولهم وز^(٢) ، وأما ترك قلب عين نحو نوى بعد قلب اللام فلما يحىء فى باب الاعلال^(٣)

فان قيل : إذا كان المد الجائز انقلابه عن الهمزة حكمه حكم الهمزة فلم يجب الادغام فى برية ومقروءة^(٤) بعد القلب ؟ وهالاً كان مثل ريباً^(٥) غير مدغم ، مع أن تخفيف الهمزة فى الموضعين غير لازم ؟ ؟

قلت : الفرق بينهما أن قلب الهمزة فى برية ومقروءة لقصد الادغام فقط حتى تخفف الكلمة بالإدغام ، ولا مقتضى له غير قصد الإدغام ؛ فلو قلبت بلا إدغام لكان نقضا للغرض ، وليس قلب همزة ريباً كذلك ؛ لأن مقتضيه كسر ما قبلها كما فى بر ، إلا أنه اتفق هناك كون ياء بعدها

قوله « أو إلى منع الصرف بغير علة على الأصح » أى : يعرف القلب على الأصح بأداء تركه إلى منع صرف الاسم من غير علة ، ودعوى القلب بسبب أداء تركه

(١) الهجف - بكسر ففتح فسكون - الظلم (الذكر من النعام) المسن ، أو الجافى الثقيل منه ومن الآدميين ، وهو أيضاً الجائع

(٢) الأوزة : البطء ، واحدة الأوز ، وقد قالوا فيها : وزه ، وقالوا فى اسم الجنس أيضاً : وز ، فكان سقوط الهمزة فى بعض صور الكلمة دليلاً على أن هذه الهمزة حرف زائد

(٣) الذى يحىء فى باب الاعلال هو أن شرط إعلال العين بقلبها ألفاً ألا تكون اللام حرف علة ، سواء أعلت اللام كما فى نوى أم لم تعل

(٤) برية : أصله بريئة ، فعلة بمعنى مفعولة ، من قولهم : برأ الله الخلق : أى أنشأه وأوجده ، خففت الهمزة بأبدالها ياء ثم أدغمت الياء فى الياء . ومقروءة : أصله مقروءة اسم مفعول من قرأ ففعل به ما فعل بسابقه

(٥) ريباً : أصله ريباً ، خففت الهمزة بأبدالها من جنس حركة ما قبلها ، والرئى : المنظر الحسن

إلى هذا مذهبُ سيديويه ، فأما الكسائي فإنه لا يعرف القلب بهذا الأداء ، بل يقول : أشياء أفعال ، وليس بمقابل ، وإن أدى إلى منع الصرف من غير علة ، ويقول : امتناعه من الصرف شاذ ، ولم يكن ينبغي للمصنف هذا الإطلاق : فإن القلب عند سيديويه عرف في أشياء بأداء الأمر لولا القلب إلى منع الصرف بلا علة ، كما هو مذهب الكسائي ، أو إلى حذف الهمزة حذفاً غير قياسي ، كما هو مذهب الأخفش والقراء ، فهو معلوم بأداء الأمر إلى أحد المحذورين لأعلى التعمين ، لا بالأداء إلى منع الصرف مُعَيَّنًا

ثم تقول : أشياء عند الخليل وسيديويه اسم جمع لاجمع ، كالتَصْبَاءِ وَالْغَضِيَاءِ وَالطَّرَفَاءِ ، في الْقَصْبَةِ وَالْغَضَا وَالطَّرَفَةِ ^(١) وأصلها شَيْئَاءٌ ، قُدِّمَتِ اللام على الفاء كراهة اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين — أى الألف — مع كثرة استعمال هذه اللفظة ، فصار لَقَعَاءٌ ، وقال الكسائي : هو جمع شَيْءٍ ، كَبَيْتٍ وَأَبْيَاتٍ ، مُنْعَ صرفه تَوَّهَّا أنه كحمرء ، مع أنه كأبناء وأسماء ، كما تَوَّهَّمُ في مَسِيلٍ ^(٢) — وميمه زائدة — أنها أصلية فجمع على مُسَلَّانٍ كما جمع قَفِيزٌ على قَفْزَانٍ وحقه مَسَائِلٌ وكما تَوَّهَّمُ في مُصَيِّبَةٍ وَمَعِيشَةٍ أن ياءها زائدة كياء قبيلة فهزمت في الجمع فقليل : مصائب اتفاقاً ، ومعاش عن بعضهم ، والقياس مصابوب ومعايش ، وكما توهم في مَنْدِيلٍ وَمَسْكِينٍ وَمِدْرَعَةٍ ^(٣) ، وهو من تركيب نَدَلٍ ^(٤) وَدَرَعٍ وَسَكَنٍ ، أصالةٌ ميمها فقليل : تَمَنَدَلٌ وَتَمَسْكَنٌ وَتَمَدْرَعٌ اهـ .

(١) القصباء : القصب وهو معروف ، والغضياء : منبت الغضا ، وواحد غضا أيضاً ، والغضا : الشجر الذى ينبت فى هذا المكان واحده غضاة ، والطرفاء : اسم جمع للطرفة

(٢) المسيل : أصله اسم مكان من سال يسيل ، ومسيل الماء : مجراه

(٣) المدرعة - مككنسة - الثوب من الصوف

(٤) ندل الشئ : نقله ، وندل الخبز : أخذه بيده ، والمنديل : الخرقه التى يمسح بها

وما ذهب إليه بعيد ، لأن منع الصرف بلا سبب غير موجود ، والحمل على التوهم — ما وُجِدَ مَحْمُولٌ صَحِيحٌ — بعيدٌ من الحكمة .^(١)

وقال الأخفش والفراء : أصله أَشْيَاءُ جمع شَيْءٍ ، وأصله شَيْءٌ نحو يَنْ وَأَبْنَاءُ ، وهو ضعيف من وجوه :

أحدها : أن حذف الهمزة في أشياء إذن على غير قياس ،

والثاني : أن شَيْئًا لو كان في الأصل شَيْئًا لكان الأصلُ أكثر استعمالاً من الخفف ، قياساً على أخواته ، فإن بَيْئًا وَسَيْدًا وَمَيْئًا أكثر من يَيْنٍ وَسَيْدٍ وَمَيْتٍ ، ولم يسمع شَيْءٌ ، فضلاً عن أن يكون أكثر استعمالاً من شَيْءٍ .

والثالث : أنك تصغر أشياء على أَشْيَاءَ ، ولو كان أَفْعَاءَ [وهو] جَمْعُ كَثْرَةٍ وجب رده في التصغير إلى الواحد .

وجمعه على أَشْيَواتٍ مما يقوَّى مذهب سيبويه ، لأن فعلاء الأسمية تجمع على فعلاوات مطرداً نحو صحراء على صحراوات ، وجمع الجمع بالالف والتاء كَرَجالات وبيوتات غير قياس .

قال في اللسان : قيل هو من الندل الذي هو الوسخ ، وقيل : إنما اشتقاقه من الندل الذي هو التناول ، وقوله (ودرع) الذي عثرنا عليه أن الدرع ثوب من ثياب النساء والدرع الحديد ، تقول : درعته بالتضعيف أى ألبسته الدرع ، ودرعت المرأة بالتضعيف كذلك : أى ألبستها قميصها ، فدرع وادرع أى لبسها ، ولم نعثر على فعل ثلاثي مجرد من هذا المعنى

(١) قال في القاموس : وأما الكسائي فيرى أنها (يريد أشياء) أفعال كفرخ وأفراخ ، ترك صرفها لكثرة الاستعمال ، شبهت بفعلاء في كونها جمعت على أشياوات فصارت كخضراء وخضراوات ، وحيث لا يلزمه ألا يصرف أبناء وأسماء كما زعم الجوهري لأنهم لم يجمعوا أسماء وأبناء بالالف والتاء

ويضعف قول الأخفش والكسائي قولهم : أَشَايَا ، وَأَشَاوَى ، في جمع أشياء ، كَصَحَارَى في جمع صحراء ، فإن أَفْعَلَاءَ وأفعالا لا يُجْمَعَانِ على فَعَالَى ، والأصلُ هو الأشياء^(١) وقلبت الياء في الأشَاوَى واواً على غير قياس ، كما قيل : جَبِيْتُهُ جِبَاوَةً وجِبَاوَةٌ .

وقال سيديويه : أَشَاوَى جمع إشَاوَةٍ في التقدير ، فيكون إذن مثل إِدَاوَةٍ^(٢) وأدَاوَى كأنه بنى من شَيْءٍ شِيَاءَةً ثم قدمت اللام إلى موضع الفاء وأخرت العين إلى موضع اللام فصار إشاية ، ثم قلبت الياء واواً على غير قياس كما في جِبَاوَةٍ ، ثم جمع على أَشَاوَى كإِدَاوَةٍ وأدَاوَى .

وأقرب طريقاً من هذا أن تقول : مُجْمَعُ أَشْيَاءٍ على أَشَايَا ، ثم قُلِبَتِ الياء واواً على غير القياس

قوله « وكذلك الحذف » عطف على قوله « إن كان في الموزون قلب قلبت الزنة مثله » يعني وإن كان في الموزون حذف حذف في الزنة مثله ، فيقال : قاض على وزن فاعٍ ، بحذف اللام .

قوله « إلا أن يُبَيَّنَ فيهما » أي : يبين الأصل في المقلوب والمحذوف ، يعني

(١) أصل أَشَايَا الذي هو جمع أشياء أَشْيَاءٍ ، فقلبت الياء همزة (على رأى سيديويه وجمهور البصريين) فصار أَشَاوَى بهمزتين ، فقلبت الثانية ياء ، ثم قلبت كسرة أولى الهمزتين فتحة ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها حينئذ ، فاجتمع شبه ثلاث ألفات فكان لابد من قلب الهمزة ، فقلبت ياء لأميرين : الأول : أن الياء أخف من الواو ، والثاني : أنها أقرب مخرجاً منها إلى الهمزة ، فلا جرم أن الياء قد غلبت الواو في هذا الباب كثيراً ، وإذا عرفت هذا كان من السهل أن تدرك أن قلب الياء واواً بعد ذلك غير القياس

(٢) الإِدَاوَةُ - بكسر الهمزة - المطهرة ، وهي إناء من جلد يتخذ للماء

[أنك] إن أردت بيان الأصل في المقلوب والمحدوف لم تقلب في الوزن ولم تحذف فيه ، وهو وَهْمٌ ، لأنك لاتقول : إن أشياء مثلاً عند سيديويه فعلاء إذا قصدت بيان أصله ، بل الذي تزن بفعلاء ما ليس فيه قلب وهو أصل هذا المقلوب ، تقول : أصل أشياء على وزن فعلاء ، وكذا لاتقول إذا قصدت بيان أصل قاض : إن قاض فاعل ، بل تقول : أصل قاض فاعل ، فلا يكون أبداً وزن نفس المقلوب والمحدوف إلا مقلوبا ومحدوفا ، فلا معنى للاستثناء بقوله « إلا أن يبين فيهما »

قال : « وَتَنْقَسِمُ إِلَى صَحِيحٍ وَمُعْتَلٍّ ، فَأَلْمَعْتُ مَا فِيهِ حَرْفُ عِلَّةٍ ، وَالصَّحِيحُ بِخِلَافِهِ ؛ فَأَلْمَعْتُ بِإِلْفَاءٍ مِثَالُ ، وَبِالْعَيْنِ أَجُوفٌ وَذُو الثَّلَاثَةِ ، وَبِالْأَلَامِ مَنْقُوصٌ وَذُو الْأَرْبَعَةِ ، وَبِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ أَوْ بِالْعَيْنِ وَالْأَلَامِ لَفِيفٌ مَقْرُونٌ ، وَبِالْفَاءِ وَالْأَلَامِ لَفِيفٌ مَفْرُوقٌ » .

الصحيح
والمعتل

أقول : قوله « تنقسم » أى : تنقسم الأبنية أصولاً كانت أو غير أصول ، ولا يكون رباعى الاسم والفعل معتلاً ولا مضاعفاً ولا مهموز الفاء ^(١) ، ولا يكون

(١) أما أن أحدهما لا يكون معتلاً فلأنه إما أن يكون اعتلال أحدهما بالواو أو بالياء أو بالالف ، وإما أن يكون أحد هذه الأحرف في الأول أو بعده ، فأما الواو والياء فلا يكونان مع ثلاثة أصول إلا زائدين كما يجىء في باب ذى الزيادة وأما الف لا تقع أولاً ولا تكون بعد الأول مع ثلاثة أصول إلا وهى زائدة ، وأما أن أحدهما لا يكون مضعفاً فإن عنى بذلك أنه لا يكون مكرراً فغير مسلم لورود نحو زلزول ووسوس ، وسمسم ويؤيؤ ، وإن عنى أن لاه الأولى والثانية مثلاً لاتكونان من جنس واحد مع كونهما أصليين فسلم ؛ فمحو هجف وخب اللام الثانية مزيدة للإلحاق بهزير ، وأما أن أحدهما لا يكون مهموز الفاء فوجهه أن الهمزة في الأول مع ثلاثة أصول فقط لاتكون إلا زائدة نحو أحمد ، وأما مهموز العين فقد يكون رباعياً نحو زئبر (وهو ما يعلوا لثوب الجديد) ونحو ضئبل وتظلل (وهما اسمان من أسماء الداهية)

الخامسى مضاعفا ، وقد يكون معتل الفاء فقط ، ومهموزه ، نحو وَرَنْتَلْ^(١) وَإِصْطَبَلْ بل يكون الرباعى مضاعفا بشرط فصل حرف أصلى بين المثلىن كَرَنْزَلْ ، وستعرف هذه الجملة حق المعرفة فى باب ذى الزيادة إن شاء الله تعالى .

قوله « مافيه حرف علة » أى : فى جوهره ، أعنى فى موضع الفاء أو العين أو اللام ، حتى لا ينتقض بنحو حَوْقَلْ وَبَيْطَرْ وَيَضْرِبُ^(٢) ، ويعنى بحرف العلة الواو والياء والألف ، وإنما سميت حرف علة لأنها لاتسلم ولا تصح : أى لاتبقى على حالها فى كثير من المواضع ، بل تتغير بالقلب والاسكان والحذف ، والهمزة وإن شاركتهما فى هذا المعنى لكن لم يجر الاصطلاح بتسميتها حرف علة .

وتنقسم الأبنية قسمةً أخرى إلى مهموز وغير مهموز ، فالمهموز قد يكون صحيحا كأمر وسأل وقرأ ، وقد يكون معتلا نحو آل ووأل^(٣) ورأى ، وكذا غير المهموز نحو ضَرْبَ ووَعَدَ .

وتنقسم قسمةً أخرى إلى مضاعف وغير مضاعف ، والمضاعف إما صحيح كمدّ ، أو معتل كودّ وحىّ وقوّة ، وكذا غير المضاعف كضرب ووعد ، وكذا المضاعف إما مهموز كأزّ^(٤) ، أو غيره كمدّ ، فالمهموز ما أحد حروفه الأصلية همزة

(١) الورتل : الشر والأمر العظيم ، وظاهر كلام الشارح هنا يقتضى أنه خامسى الأصول مثل ما بعده ، مع أن الواقع أن النون زائدة مثل نون جحفل ، أما واوه فأصلية لأنها لاتزاد أولا البتة . انظر اللسان

(٢) حوقل الرجل : ضعف عن الجماع مثل حقل ، وحوقل أيضاً : أسرع فى المشى ، وكبر ، ومشى فأعيا ، والواو فيها زائدة ، أما حوقل بمعنى قال لاحول ولا قوة إلا بالله فالواو فيها أصلية

(٣) آل يؤول أولا وما لا : رجع ، ووأل يثل وألا وو . لا ووئلا : لجأ ، ومنه الموثل

(٤) أزت القدر تؤز وتؤز وأزيزاً : إذا اشتد غليانها ، وقيل : هو غليان ليس بالشديد

كأمر وسأل وقرأ ، والمضاعف ماعينه ولامه متماثلان وهو الكثير ، أو مافؤه وعينه
متماثلان كدَدَن^(١) وهو في غاية القلة^(٢) ، أو ما كرَّرَ فيه حرفان أصليان بعد
حرفين أصليين نحو زلزل ، أمافؤه ولامه متماثلان كقَلَقٍ فلا يسمى مضاعفا .
قوله « فالمعتل بالفاء مثال » لأنه يماثل الصحيح في خلو ما ضيه من الاعلال
نحو وَعَدَ وَيَسَرَ ، بخلاف الأجوف والناقص ، وإنما سمي بصيغة الماضي لأن
المضارع فَرَعَ عليه في اللفظ ؛ إذ هو ماض زيد عليه حرف المضارعة وغير حركاته ؛
فلما ضي أصل أمثلة الأفعال في اللفظ .

قوله « وبالعين أجوف » أى : المعتل بالعين أجوف ، سمي أجوف تشبيها
بالشيء الذى أخذ ما فى داخله فبقى أجوف ؛ وذلك لأنه يذهب عينه كثيراً نحو
قُلْتُ وَبِعْتُ وَلَمْ يَقُلْ وَلَمْ يَبِعْ [وَقُلْ وَبِعْ] وإنما سمي ذا الثلاثة اعتباراً بأول
ألفاظ الماضي ؛ لأن الغالب عند الصرفيين إذا صرّفوا الماضى أو المضارع أن يبتدئوا
بمحكاة النفس نحو ضَرَبْتُ وَبِعْتُ لأن نفس المتكلم أقرب الأشياء إليه ، والمحكاة
عن النفس من الأجوف على ثلاثة أحرف نحو قُلْتُ وَبِعْتُ .

وسمى المعتل اللام منقوصا وناقصا لا باعتبار ما سمي له في باب الإعراب
منقوصا ؛ فانه إنما سمي به هناك لنقصان إعرابه ، وسمى ههنا بهما لنقصان حرفه
الأخير في الجزم والوقف نحو أَعَزُّ وَأَرْمُ وَأَخْشَ وَلَا تَغْزُ وَلَا تَرْمُ وَلَا تَخْشَ ، وسمى
ذا الأربعة لأنه — وإن كان فيه حرف العلة — لا يصير في أول ألفاظ الماضي على

(١) الددن : اللعب واللهو ، وقد يستعمل منقوصا أى محذوف اللام كيد
فيقال الدد ، ومقصوراً كالعصا فيقال الددا

(٢) وإنما كان في غاية القلة لأن اجتماع المثاليين مستثقل ، فإذا كان في أول الكلمة
حين يبدأ المتكلم كان أشد ثقلا لضرورة النطق بالحرف مرتين ؛ بسبب تعذر
الادغام حينئذ

ثلاثة كما صار في الأجوف عليها ؛ قسميتهما ذا الثلاثة وذا الأربعة باعتبار الفعل لا باعتبار الاسم .

وقوله « وبالفاء والعين » نحو يَوْمٌ وَوَيْحٌ ^(١) وبالعين واللام نحو نَوَى وَحَيَّ والقُوَّةُ ، يسمى مضاعفا باعتبار ، ولغيفا مقرونا باعتبار .

قوله : « وبالفاء واللام » نحو وَلِيَّ وَوَقَى .

قال : « والاسم الثلاثي المجرد عَشْرَةُ أُنْيَةٍ ، وَالْقِسْمَةُ تَقْتَضِي اثْنَيْ عَشَرَ ، سَقَطَ مِنْهَا فِعْلٌ وَفِعْلٌ اسْتِثْقَالًا وَجُعِلَ الدُّبْلُ مَنَقُولًا ، وَالْحَبْكُ إِنْ ثَبَتَ فَعَلَى تَدَاخُلِ اللَّغَتَيْنِ فِي حَرْفِي الْكَلِمَةِ ، وَهِيَ فَلَسُ فَرَسٌ كَتِفُ عَصَدٍ حَبْرٌ عَنَبٌ إِبِلٌ فَقُلُ صُرْدٌ عُنُقٌ » ^(٢) .

أقول : إنما كانت القسمة تقتضي اثني عشر لأن اللام للاعراب أو للبناء ؛ فلا يتعلق به الوزن كما قدمناه ، ولفاء ثلاثة أحوال : فتح ، وضم ، وكسر ، ولا يمكن إسكانه لتعذر الابتداء بالساكن ، وللعين أربعة أحوال : الحركات الثلاث ، والسكون ، والثلاثة في الأربعة اثنا عشر ، سقط المثالان لاستثقال الخروج من

(١) لم يحجى هذا النوع في الأفعال المأخوذة من المصادر ، وقد جاء في بعض أفعال مأخوذة من أسماء جامدة ليست مصادر كما قالوا : يَوْمَتُهُ وَكَمَا قَالُوا : تَوَيْلٌ ، إذا قال ويلي ، ومنه قول الشاعر :

تَوَيْلٌ أَنْ مَدَدْتُ يَدِي وَكَانَتْ يَمِينِي لَا تَعْلَلُ بِالْقَلِيلِ

وقد جاء هذا النوع في أسماء قليلة مثل وَيْحٌ وَوَيْلٌ وَوَيْسٌ وَوَيْبٌ وَيُوحٌ وَيَوْمٌ .
والوَيْحُ : كلمة رحمة ، والوَيْلُ : دعاء بالعذاب ، والوَيْسُ : كلمة رحمة واستملاح للصبي ، والوَيْبُ : بمعنى الوَيْل ، واليُوحُ : اسم من أسماء الشمس

(٢) الفلاس - بفتح فسكون - ما يتعامل به مما ليس فضة ولا ذهباً ، والحبر بكسر فسكون - المداد الذي يكتب به والعالم ، والصرد - بضم ففتح - طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير ، ويياض في ظهر الفرس من أثر الدبر

ثَقِيلٌ إِلَى ثَقِيلٍ يَخَالِفُهُ ؛ فَأَمَّا فِي [نَحْوِ] عُنُقٍ وَإِبِلٍ فَمِثَالُ الثَّقِيلَيْنِ ^(١) خَفَّفَ شَيْئًا ،
وَالخُرُوجُ مِنَ الْكُسْرَةِ إِلَى الضَّمَّةِ أَثْقَلُ مِنَ الْعَكْسِ لِأَنَّهُ خُرُوجٌ مِنْ ثَقِيلٍ إِلَى أَثْقَلٍ مِنْهُ ؛
فَلِذَلِكَ لَمْ يَأْتِ فِعْلٌ لَا فِي الْأَسْمَاءِ وَلَا فِي الْأَفْعَالِ إِلَّا فِي الْحَبْكِ إِنْ ثَبَتَ ، وَيَجُوزُ
ذَلِكَ إِذَا كَانَ إِحْدَى الْحَرْكَتَيْنِ غَيْرَ لَازِمَةٍ نَحْوِ يَضْرِبُ وَلِيُقْتَلَ ، وَأَمَّا فِعْلٌ فَلَمَّا
كَانَ ثِقَلُهُ أَهْوَنَ قَلِيلًا جَاءَ فِي الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ ، وَجُوزَ ذَلِكَ لِعَرْوَضِهِ لِكَوْنِهِ
فَرَعٌ الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ ، وَجَاءَ فِي الْأَسْمَاءِ الدُّنْلُ عَلَمًا وَجِنْسًا ^(٢) ، أَمَّا إِذَا كَانَ عَلَمًا
فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْقُولًا مِنَ الْفِعْلِ كَشَمَّرَ وَيَزِيدُ ، وَالِدُّ أَلُ ^(٣) : الْخُتْلُ ، وَدُخُولُ
الْلَامِ فِيهِ قَلِيلٌ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ : —

٣ — رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ ^(٤)

(١) كَلَامُ الشَّارِحِ هَاهُنَا يِعَارِضُ مَا سَيَأْتِي لَهُ أَنْ يَذْكُرَهُ فِي بَابِ النِّسْبِ عِنْدَ
التَّعْلِيلِ لِفَتْحِ عَيْنِ الثَّلَاثِي الْمَكْسُورَةِ نَحْوِ إِبِلٍ وَنَمْرٍ وَدُنْلٍ دُونَ الْمَضْمُومَةِ كَعَضْدٍ
وَعُنُقٍ فَقَدْ قَالَ : إِنْ الطَّبْعُ لَا يَنْفَرُ مِنْ تَوَالِي الْمُخْتَلِفَاتِ وَإِنْ كَانَتْ كُلُّهَا مَكْرُوهَةً كَمَا يَنْفَرُ
تَوَالِي الْمِثَالَاتِ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقَالَ إِنْ كَلَامُهُ هَاهُنَا فِي تَوَالِي ثَقِيلَيْنِ مِثَالَيْنِ وَمَا
سَيَأْتِي فِي تَوَالِي الْأَمْثَالِ الثَّقَلَاءِ .

(٢) أَمَّا الْعِلْمُ فَهُوَ الدُّنْلُ بْنُ بَكْرِ بْنِ كِنَانَةَ ، وَمِنْ بَنِيهِ أَبُو الْأَسْوَدِ الدَّوْلِيُّ ظَالِمٌ مِنْ
عَمُرُو ، وَجَمْعُهُ الْعُلَمَاءُ يَقُولُونَ : الدُّنْلُ بِضَمِّ الدَّالِ ، وَكُسْرُ الْهَمْزَةِ فِي هَذَا الْعِلْمِ ،
وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُهُ بِكُسْرِ الدَّالِ وَقَلْبُ الْهَمْزَةِ يَاءً . وَأَمَّا الْجِنْسُ فَهُوَ دَوِيَّةٌ كَالثَّلَبِ ،
وَفِي الصَّحَاحِ دَوِيَّةٌ شَبِيهَةٌ بِابْنِ عَرَسٍ

(٣) الْخُتْلُ : الْخُدَيْعَةُ

(٤) الْأَعْبَاءُ : جَمْعُ عِبٍّ ، وَالْمُرَادُ بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ مُشَاقَّهَا وَمَتَاعُهَا ، وَيُرْوَى فِي
مَكَانِهِ بِأَحْنَاءِ الْخِلَافَةِ ، وَالْأَحْنَاءُ : جَمْعُ حَنُوٍّ وَالْمُرَادُ بِهَا أَطْرَافُهَا وَنَوَاحِيهَا وَمَتَشَابَهَاتُهَا .
وَالسَّكَاهِلُ : مُقَدِّمُ أَعْلَى الظَّهْرِ . وَالْبَيْتُ لِابْنِ مِيَادَةَ يَمْدَحُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ بْنِ عَبْدِ
الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ

فعلى هذا لا استبعاد فيه ؛ لأن أصله الفعل المبني للمفعول ، وأما إذا كان جنساً على ما قيل « إنه اسم دويبة شبيهة بابن عرس » قال : —

٤ — جَاؤَا بِجَيْشٍ لَوْ قِيسَ مُعْرَسُهُ مَا كَانَ إِلَّا كَمُعْرَسِ الدُّبِّ (١)

ففيه أدنى إشكال ؛ لأن نقل الفعل إلى اسم الجنس قليل ، لكنه مع قلته قد جاء منه قدر صالح ، كقوله صلى الله عليه وسلم « إِنَّ اللَّهَ نَهَاكُمْ عَنْ قِيلٍ وَقَالَ » ويروى « عَنْ قِيلٍ » (٢) وقال — على إبقاء صورة الفعل — وكذا قولهم : أَعْيَيْتَنِي مِنْ شُبِّ إِلَى دُبٍّ ، ومن شُبِّ إِلَى دُبٍّ (٣) أى : من لدن شَبَّتُ إِلَى أَنْ دَبَّتُ عَلَى الْعَصَا ، فلما نقل إلى معنى الاسم غير لفظه أيضا من صيغة المبني للفاعل إلى صيغة المبني للمفعول ؛ لتكون الصيغة المختصة بالفعل دليلا

(١) معرس — بضم فسكون ففتح — اسم مكان من أعرس ، لكن الأشهر عرس تعريساً والمكان منه معرس بتشديد الراء مفتوحة ومعناه مكان النزول آخر الليل للاستراحة . والبيت لكعب بن مالك الأنصارى يصف جيش أبي سفيان في غزوة السويق بالقلة والحفارة

(٢) قال ابن الأثير : معنى الحديث أنه (صلى الله عليه وسلم) نهى عن فضول ما يتحدث به المتجالسون من قولهم قيل كذا وقال كذا اهـ

(٣) قال في اللسان : وفي المثل أَعْيَيْتَنِي مِنْ شُبِّ إِلَى دُبٍّ ومن شُبِّ إِلَى دُبٍّ (الأول على صيغة الفعل المبني للجهول والثاني اسم معرب منون على زنة قفل) أى من لدن شَبَّتَ إِلَى أَنْ دَبَّتَ عَلَى الْعَصَا (وضبطه بالقلم بضم التاء على أنها ضمير المتكلم وفي مادة درر ضبطه بفتح التاء) يجعل ذلك بمنزلة الاسم بأدخال من عليه ، وإن كان في الأصل فعلا ، يقال ذلك للرجل والمرأة كما قيل نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال ، وما زال على خلق واحد من شُبِّ إِلَى دُبٍّ ، قال : —

قَالَتْ لَهَا أُخْتُهَا نَصَحَتْ رُدِّي فَوَادَ الْهَائِمِ الصَّبَّ
قَالَتْ : وَلِمَ ؟ قَالَتْ : أَذَاكَ وَقَدْ عَلَّقْتُكُمْ شُبًّا إِلَى دُبٍّ ؟

على أن أصله كان فعلاً ، وكذا الدُّئِلُ جنسا وأصله دَأَلَ من الدَّالِّ الآنِ وهو مَشَى
تَقَارَبُ فيه ائْخَطَا ، ويجوز أن يكون الدُّئِلُ العلم منقولاً من هذا الجنس على ما قال
الأخفش ، وقال القراء : إن «الآن» مَنقُول من الفعل ^(١) ، ومن هذا الباب
التَّنَوُّطُ ^(٢) لطائر ؛ وجاء على فُعِل اسمان آخران ، قال الليث : الوُعِلُ لغة في
الوَعِل ^(٣) ، وحُكِيَ الرُّثْمُ بمعنى الاست ،

قوله « والحَبْكُ إن ثَبَتَ » قرئ في الشواذ ^(٤) (ذَاتِ الحَبْكِ) بكسر

(١) هذا أحد وجهين حكاهما في اللسان عن القراء ، والآخر أن أصل آن أو ان
كرمان حذفت الألف التي بعد الواو فصار أون كزمن ثم قلبت الواو ألفاً
لتحريكها وانفتاح ما قبلها

(٢) تقول : ناط الشيء ينوطه نوطاً : أى علقه ، ونوط بالتشديد للمبالغة ،
وتنوط أصله فعل مضارع مبدوء بباء المضارعة فهو بضم التاء وفتح النون وتشديد
الواو المكسورة ، سمي هذا الطائر بهذا الفعل لأنه يدلى خيوطاً من شجرة ثم يفرخ
فيها ، قاله الأصمعي

(٣) الوعل - بفتح فسكون وبفتح فسكون وبضم فسكون ، والأخيرة نادرة - هو
تيس الجبل ، وقال الأزهري : أما الوعل - بضم فسكون - فما سمعته لغير الليث اه
خان صحت رواية الليث فوجهها أن أصله الفعل المبني للمجهول ، تقول : وعِل بمحمد
إذا أشرف به (أى ارتفع به) فحذف حرف الجر ثم أوصل الفعل إلى الضمير
أو يضمن وعِل معنى علا فيتعدى تعديته

(٤) قال ابن جماعة : هذه القراءة منسوبة إلى الحسن البصري وأبي مالك الغفاري
وذكر الصبان أنها منسوبة إلى أبي السمال (كشداد) وهذا الوجه الذي ذكره المؤلف
أحد تخريجين لهذه القراءة ، والتخريج الآخر ما استحسسه أبو حيان وهو أن أصلها الحَبْكُ
بضمين ، فسكس الحاء إتباعاً لكسرة تاء ذات ولم يعتد باللام الساكنة لأن الساكن حاجز

الحاء وضم الباء ، فقال المصنف : إن صح النقل قلنا فيه بناء على ما قال ابن جني (وهو أن الحَبِكَ بكسرتين وأُحْبِكَ بضميتين بمعنى) : إن الحَبِكَ مركب من اللغتين ، يعني أن المتكلم به أراد أن يقول الحَبِكَ بكسرتين ، ثم لما تلفظ بالحاء المكسورة ذَهَلَ عنها وذهب إلى اللغة المشهورة وهي أُحْبِكَ بضميتين ، فلم يرجع إلى ضم الحاء ، بل خَلَّاهَا مكسورة وضم الباء ، فتداخلت اللغتان : الحَبِكَ وأُحْبِكَ في حرفي الكلمة الحاء والباء ^(١) ، وفي تركيب حَبِكَ من اللغتين — إن ثبت — نَظَرُ لأن أُحْبِكَ جمع الحَبَاكَ ، وهو الطريقة في الرمل ونحوه ، وأُحْبِكَ بكسرتين إن ثبت فهو مفرد مع بُعْدِهِ ؛ لأن فِعْلاً قليل ، حتى إن سيبويه قال : لم يجيء منه إلا إِبِل ، ويبعد تركيب اسم من مفرد وجمع ، قيل : وقرئ في الشاذ (يَمَحَقُ الله الرُّبُوبَا) بضم الباء ، ولم يَغَرَّ هذا القارئ إلا كتابته بالواو .

قال : « وَقَدْ يُرَدُّ بَعْضٌ إِلَى بَعْضٍ ، ففَعِلٌ مِمَّا ثَانِيهِ حَرْفُ حَلَقٍ كَفَخِذٍ يَجُوزُ فِيهِ نَخْذٌ وَنَخْذٌ وَنَخْذٌ ، وَكَذَا الْفِعْلُ كَشَهْدَ ، وَنَحْوُ كَتَفٍ يَجُوزُ فِيهِ كَتَفٌ وَكَتَفٌ ، وَنَحْوُ عَضْدٍ يَجُوزُ فِيهِ عَضْدٌ ، وَنَحْوُ عُنُقٍ يَجُوزُ فِيهِ عُنُقٌ ، وَنَحْوُ إِبِلٍ وَبِلَازٍ يَجُوزُ فِيهِمَا إِبِلٌ وَبِلَازٌ وَلَا ثَالِثَ لُهُمَا ، وَنَحْوُ قُفْلٍ يَجُوزُ فِيهِ قُفْلٌ عَلَى رَأْيٍ لِمَجِيءِ عُسْرٍ وَيُسْرٍ » .

غير حصين ، قال ابن مالك في شرح الكافية عن التوجيه الأول الذي ذكره المؤلف : وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة ، ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه لا مكان عروض ذلك له ، وقيل : إن كسر الحاء مع ضم الباء شاذ لا وجه له

(١) إنما قيد التداخل بحرفي الكلمة تبعاً للمصنف لأن التداخل أكثر ما يكون في كلمتين ، كما قالوا قنط يقنط ، مثل ضرب يضرب ، وقنط يقنط ، مثل علم يعلم ، فإذا قالوا قنط يقنط — بكسر عين الماضي والمضارع أو بفتحهما جميعاً — علمنا أن ذلك من تداخل اللغتين ، وحاصله أخذ الماضي من لغة والمضارع من لغة أخرى ، ومثل ذلك كثير

أقول : يعنى برد بعضه إلى بعض أنه قد يقال فى بعض الكلم التى لها وزن
أو أكثر من الأوزان المذكورة قبل : إن أصل بعض أوزانها البعض الآخر ،
كما يقال فى تَحْدٍ — يسكون الخاء — إنه فرع تَحْدٍ بكسرها

وجميع هذه التفرعات فى كلام بنى تميم ، وأما أهل الحجاز فلا يغيرون البناء
ولا يفرعون فَعِلَ الحلقى [العين] فِعْلا كان كَشَهْدَ أو اسما كَفَعْدَ ورجل
مَحَكْ (١) يطرُد فيه ثلاث تفرعات اطرادا لا ينكسر ، واثنان من هذه الفروع
يشاركه فيهما ما ليس عينه حلقيا ، فالذى يختص بالحلقى العين إتباعُ فإنه لعينه
فى الكسر ، ويشاركه فى هذا الفرع فَعِيلُ الحلقى العين كشهيد وسعيد ونحيف
ورغيف ، وإنما جعلوا ما قبل الحلقى تابعا له فى الحركة ؛ مع أن حق الحلقى أن
يفتح نفسه أو ما قبله — كما فى يَدْعُمُ وَيَدْمَعُ ؛ لثقل الحلقى وخفة الفتحة ولتناسبتها
له ؛ لما يجىء فى تعليل فتح مضارع فَعَلِ الحلقى عَيْنُهُ أو لآمه ، وذلك لأنه
مُحَلَّ فَعِلُ الاسمى على فَعِلِ الفعل فى التفریع لأن الأصل فى التغير الفعل
لكثرة تصرفاته ، وسيجىء فى باب المضارع علة امتناع فتح عين فَعِلِ الحلقى
العين ، وأما فَعِيلُ فلم يفتح عينه لثلا يُوَدِّى إلى مثال مرفوض فى كلامهم ؛ وقد
يجىء كسر فتح ما بعد الحلقى إتباعا لكسر الحلقى ، كما قيل فى خَبَقَ (٢) على
على وزن هَجَفَ للطويل : خَبَقَ ، هذا ، وحرفُ الحلق فى المثاليين فَعِلِ وفَعِيلِ
ثانى الكلمة ، بخلافه إذا كان عين يَفْعَلُ أو لآمه ، فلم يستقل الكسر عليه ،

التفرعات
لغة تميم

(١) رجل محك بوزن فرح ومما حك ومحكان كغضبان لجوج عسر الأخلاق

(٢) الخبق بخاء معجمة مكسورة وياء مفتوحة وقد تكسر وآخره قاف مشددة
هو الطويل من الرجال مثل الهجف ، فقوله للطويل تفسير للكلمتين معا ، ويقال : فرس
خبق (بالضبطين السابقين) إذا كان سريعا

مع أن الكسر قريب من الفتح ، تقرب مخرج الياء من مخرج الألف ^(١) فلما لزم كسر العين في المثالين — وقد جرت لحرف الحلق عادة تغيير نفسها أو ما قبلها إلى الفتح ، ولم يمكن ههنا تغيير نفسها لما ذكرنا ولا تغيير ما قبلها إلى الفتح لأنه مفتوح ، وقد عادها عيدُ الغرام — غَيَّرَتْ حركة ما قبلها إلى مثل حركتها ، لأن الكسر قريب من الفتح كما ذكرنا ، فكأنها غيرت ما قبلها إلى الفتح ، ولم يأت في الأسماء فُعِلْ ولا فُعِيلْ — مضمومي الفاء — حتى تَتَّبَعَ الفاءُ العينَ بناءً على هذه القاعدة ، وأما فُعِلَ في الفعل نحو شَهِدَ فلم يتبع لئلا يلتبس بالمبنى للفاعل المتبع فاؤه عينه ، وإنما لم يتبع في نحو الْمُحِينَ وَالْمُعِينَ ^(٢) لعروض الكسرة ، وأما الْمُغَيَّرَةُ في الْمُغَيَّرَةِ فساد شدوذ منتن في المنتن وأنْبِؤُكَ وَأَجْوُوكَ في أَنْبِئُكَ وَأَجِيئُكَ فلم يقولوا قياساً عليه أَبْوَعُكَ وَأَقْرُوُكَ في أَبِيْعُكَ وَأُقْرِئُكَ ، وإنما لم يتبع في نحو رَوَّفَ ورَوُّوفَ لأن كسر ما قبل الحلقى في نحو رَحِمَ ورَحِيمَ إنما كان لمقاربة الكسرة للفتح كما ذكرنا ، والضم بعيد من الفتح وأما أهل الحجاز فنظروا إلى أن حق حروف الحلق إما فتحها أو فتح ما قبلها ؛ هَبْ أنه تعذر فتحها لما ذكرنا من العلة فلمْ غَيَّرَ ما قبلها عن الفتح وهو حقها إلى الكسر ؟ وهل هذا إلا عكس ما ينبغي ؟ ؟

واللغتان اللتان يشترك فيهما الحلقى وغيره : أولاهما : فَعَلَ بفتح الفاء وسكون العين ، نحو شَهِدَ في الفعل وَنَحَدَ في الأسم ، وفي غير الحلقى عِلْمٌ في الفعل وَكَبَدٌ

(١) مخرج الياء بين وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى ، ومخرج الألف أقصى الحلق فوق الهمزة

(٢) المحين : اسم فاعل من أحانه الله : أى أهله ، وأصله محين — بضم الميم وكسر الياء — فنقلت كسرة الياء إلى الحاء الساكنة وجوبا ، ومعين : اسم فاعل من أعان ، فعل به ما فعل بإساقه

في الاسم ، وإنما سكنوا العين كراهة الانتقال من الأَخَف إلى الأَثَقْل منه أى الكسر في البناء المبني على الخفة أى بناء الثلاثي المجرد ، فسكنوه لأن السكون أخف من الفتح ، فيكون الانتقال من الفتح إلى أخف منه ، ومثل هذا قالوا في كَرُم الرجل : كَرُم ، وفي عَضُد : عَضُد ، بالاسكان ، وقولهم لَيْسَ مثل عِلْم في عِلْم ، وكان قياسه لآس كَبَاب ، لكنهم خالفوا به أخواته لمفارقة لها في عدم التصرف ، فلم يتصرفوا فيه بقلب الياء ألفا أيضا ولم يقولوا لَيْسَتْ كَهَيْتُ ، ولا يجوز أن يكون أصل لَيْسَ فتح الياء لأن المفتوح العين لا يخفف ، ولا ضم الياء لأن الأجوف اليائي لا يجرى من باب فَعَلَ ^(١) ؛ والثانية : فَعَلَ — بكسر الفاء وسكون العين — نحو شَهَدَ وَفَعِدَ في الحلقي ، وَكَبَدَ وَكَتَفَ في غيره ؛ ولم يسمع في غير الحلقي من الفعل نحو عِلْمَ في عِلْمَ في المبني للفاعل ، وحكى قطرب في المبني للمفعول نحو « ضَرَبَ زَيْدٌ » بكسر الضاد وسكون الزاء — كما قيل قِيلَ وَيَبِيعَ وَرِدٌّ ، وهو شاذ . فالذي من الحلقي يجوز أن يكون فرع فَعِلَ المكسور الفاء والعين كما تقول في إِبِلٍ : إِبِل ، ويجوز أن يكون نقل حركة العين إلى ما قبلها كراهة الانتقال من الأخف إلى الأثقل ، وكره حذف أقوى الحركتين ، أى : الكسرة ، فنقلت إلى الفاء ، والذي من غير الحلقي لا يكون إلا على الوجه الثاني ؛ لأنه لا يجوز فيه فَعِلَ بالاتباع

قوله « ونحو عَضُدَ يجوز فيه عَضُد » قد ذكرنا أن مثله يجوز عند تميم في الفعل أيضا ، نحو كَرُمَ الرَّجُلُ ، في كَرُم ، ولم يقولوا فيه عَضُد بنقل الضمة إلى ما قبلها كما نقلوا في نحو كَتِفٍ ؛ لنقل الضمة ، ورمزنا لها بعضهم فقالوا : عَضُد ، وقد

(١) لم يجرى من الأجوف اليائي مضموم العين إلا قولهم « هَيْو » أى حسنت حالة
وصار ذاهية

ذكرنا ^(١) في فعل التعجب أن فعل الذي فيه معنى التعجب يقال فيه
فُعل ، قال :

٥ — * وَحُبَّهَا مَقْتُولَةً حِينَ تَقْتَلُ * ^(٢)

ولعل ذلك دلالة على نقله إلى معنى التعجب ، وأما قولهم في الفعل المبني
المفعول فُعل كما في المثل « لَمْ يُحْرَمَ مَنْ فُضِّدَ لَهُ » ^(٣) قال أبو النجم
وهو تميمي :

٦ — * لَوْ عَصَرَ مِنْهُ الْمِسْكُ وَالْبَانُ انْعَصَرَ * ^(٤)

(١) ذكره في شرح الكافية في آخر أفعال المدح والذم ، قال بعد ذكر الشواهد :
« والتغير في اللفظ دلالة على التغير في المعنى إلى المدح أو إلى التعجب اه
(٢) هذا عجز بيت للأخطل النصراني التغلبي وصدره :

* فَقُلْتُ اقْتُلُوها عَنْكُمْ بِمِزَاجِهَا *

وتقتل : تشعشع بالماء وتمزج فيكسر الماء حدثها

(٣) قال في اللسان : الفصد شق العرق ، وفصد الناقة شق عرقها ليستخرج دمه
فيشربه ، ومن أمثالهم في الذي يقضى له بعض حاجته دون تمامها « لم يحرم من فصد له »
بأسكان الصاد مأخوذ من الفصيد الذي كان يصنع في الجاهلية ويؤكل ، يقول : كما يتبلغ
المضطر بالفصيد فاقنع أنت بما ارتفع من قضاء حاجتك وإن لم تقض كلها اه ملخصا
(٤) قبل هذا قوله في وصف جارية :

بَيْضَاءَ لَا يَشْبَعُ مِنْهَا مِنْ نَظَرٍ خَوْدٌ يَغْطِي الْفَرْعُ مِنْهَا الْمُؤْتَزَرُ

وقول الشارح إن أبا النجم تميمي لا أصل له ، فانه من بكر بن وائل فان اسمه
الفضل بن قدامة بن عبيد الله بن عبيد الله ابن الحارث أحد بني عجل بن لجيم بن صعب
ابن علي بن بكر بن وائل ، وهذه التفريعات كما تطرد عند بني تميم تطرد عند غيرهم
ومنها بكر وتغلب ابنا وائل ، قال الأعلم : وهي لغة فاشية في تغلب بن وائل اه ولعل
الذي حمل الشارح على نسبة أبي النجم إلى تميم ما ذكره أولا من أن هذه التفريعات
لنما تطرد عند بني تميم

وكذا قولهم غَزَىَ بالياء دون الواو في غَزَىَ لعروض سكون الزاى ؛ فليس التخفيف في مثله لكرهه الانتقال من الأُخْف إلى الأثقل كما كان في كَتِف وعَضُد ، كيف والكسرة أُخْفُ من الضمة والفتحة أخف من الكسرة ؟ بل إنما سكن كراهة توالى الثقيلين في الثلاثى المبني على الخفة ، فسكن الثانى لامتناع تسكين الأول ، ولأن الثقل من الثانى حصل ؛ لأنه لأجل التوالى ، ولتوالى الثقيلين أيضاً خَفَفُوا نحو عُنُق وإبل بتسكين الحرف الثانى فيهما ؛ وهذا التخفيف فى نحو عُنُق أكثر منه فى إبل ؛ لأن الضمتين أثقل من الكسرتين حتى جاء فى الكتاب العزيز وهو حجازى رُسُلَنَا وَرُسُلَهُمْ ، وهو فى الجمع أولى منه فى المفرد أثقل الجمع معنى ؛ وجميع هذه التفرعات فى لغة تميم كما مر ؛ وإذا توالى الفتحان لم تحذف الثانية تخفيفاً لخفة الفتحة ، وأما قوله : —

٧ — وَمَا كُلُّ مُبْتَاعٍ وَلَوْ سَلَفَ صَفْقُهُ بِرَاجِعٍ مَا قَدْ فَاتَهُ بِرَدَادٍ ^(١)
فشاذ ضرورة

وقد شبه بفعل المفتوح الفاء المكسور العين نحو قولهم وَلْيَضْرِبْ وَفَلْتَضْرِبْ — أعنى واو العطف وفاءه مع لام الأمر وحرف المضارعة — وذلك لكثرة الاستعمال ؛ فالواو والفاء كفاء الكلمة لكونهما على حرف فيهما كالجزء مما بعدهما ، ولام الأمر كعين الكلمة ، وحرف المضارعة كلامها ، فسكن لام الأمر ؛ وقرئ

(١) البيت للأخطى التغلبى ، ويروى صدره * وما كل مغبون ولو سلف صفقه * والمغبون الذى يخدع وينقص منه فى الثمن أو غيره ، وسلف بسكون اللام أصله سلف بفتحها فسكنها حين اضطره الوزن إلى ذلك ، ومعناه مضى ووجب ، وصفقه مصدر مضاف إلى ضمير المبتاع أو المغبون ، والصفق إيجاب البيع ، وأصله أن البائع والمشتري كان أحدهما يضرب على يد الآخر ، والباء فى براجع زائدة ، ويروى راجع (فعلاً مضارعاً) فاعله ضمير المبتاع أو المغبون ، والرداد بكسر الراء وفتحها فسوخ البيع

به في الكتاب العزيز ، وشبهه بنحو « ثَمَّ لَيَفْعَلْ » ، وهو أقل ، لأن ثَمَّ على ثلاثة أحرف ، وليس كالواو والفاء ، مع أن ثَمَّ الداخلة على لام الأمر أقل استعمالاً من الواو والفاء ، وكذا شبه بفعل وفعل قولهم فَهَوَّ وَفَهَيْ وَوَهَوَّ وَوَهَيْ وَهَوَّ وَهَيْ لما قلنا في وَلَيَفْعَلْ ، وكذا أَهَوَّ وَأَهَيْ ، لكن التخفيف مع الهمزة أقل منه مع الواو والفاء واللام ؛ لكون الهمزة مع هُوَّ وَهَيْ أقل استعمالاً من الواو والفاء واللام معهما ، ونحو (أَنْ يُمِلَّ هُوَ) على ما قرئ في الشواذ أبعد ؛ لأن يُمِلَّ كلمة مستقلة ، جعل هُوَّ كَعَصْدٍ ؛ وهذا كما قلَّ نحو قولهم : أراك مُتَنَفِّحًا ، وقوله :

٨ — * فَبَاتَ مُنْتَضِبًا وَمَا تَكَرَّرَ دَسًا ^(١) *

وقولهم : انْطَلَقَ ، في انْطَلَقَ ، وقوله :

٩ — * وَذَى وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ ^(٢) *

وإنما قل التخفيف في هذه لأنها ليست ثلاثية مجردة مبنية على الخفة فلم يستنكر فيها أدنى ثقل ، ويجيء شرحها في أماكنها ^(٣) إن شاء الله تعالى

قوله « في إِبِلٍ وَبِلِيزٍ (أى : ضخمة) ولا ثالث لهما » قال سيبويه : ما يعرف

(١) هذا بيت من الرجز للعجاج بن ربيعة يصف ثورا وحشيا ، وبعده : —

* إِذَا أَحْسَّ نَبَأَةً تَوَجَّسًا *

ومنتصبا أى قائما واقفا ، ويروى منتصبا بتشديد الصاد أى مرتفعا ، وتكردس انقبض واجتمع بعضه إلى بعض ، والنباة الصوت الخفي أو صوت الكلاب ، وتوجس تسمع إلى الصوت الخفي

(٢) هذا عجز بيت لرجل من أزد السراة و صدره * عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ *

(٣) أما كتبها في باب الابتداء ، والعجب من الشارح المحقق فإنه أحال هنا على

ما هناك وأحال هناك على ما هنا

إِلَّا الْإِبِلُ ، وزاد الأَخفش بلزا ، وقال السيرافي : الحَبْرُ صُفْرَةُ الْأَسْنَانِ ، وجاء
الْإِطْلُ^(١) وَالْإِيطُ ، وقيل : الْإِطُ^(٢) لغة في الْأَقِطِ ، وَأَتَانُ إِبْدُ : أَيْ وَلُودُ

قوله « وَنَحْوُ قُفْلٍ يَجُوزُ فِيهِ قُفْلٌ عَلَى رَأْيٍ » يَحْكِي عَنِ الْأَخْفَشِ أَنَّ كُلَّ
فُعْلٍ فِي الْكَلَامِ فَتَثْقِيلُهُ جَائِزٌ ، إِلَّا مَا كَانَ صِفَةً أَوْ مَعْتَلًّا الْعَيْنِ كَحُمُرٍ وَسُوقٍ
فَانْهَمَا لَا يَثْقِلَانِ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ ، وَكَذَا قَالَ عَيْسَى بْنُ عَمَرَ : إِنْ كُلُّ فُعْلٍ
كَانَ مِنَ الْعَرَبِ مِنْ يَخْفَفُهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَثْقِلُهُ نَحْوُ عُسْرٍ وَيُسْرٍ ، وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ :
بَلِ السَّاكِنُ الْعَيْنِ فِي مِثْلِهِ فِرْعَ لِمَضْمُونِهَا كَمَا هُوَ كَذَلِكَ فِي عُنُقٍ اتِّفَاقًا ، فَاِنْ
قِيلَ : جَمِيعُ التَّفَارِيعِ الْمَذْكُورَةِ كَانَتْ أَقْلُ اسْتِعْمَالًا مِنْ أَصُولِهَا ؛ فَاِنْ تُخَذَّاءُ وَعُنُقًا
سَاكِنِ الْعَيْنِ أَقْلُ مِنْهُمَا مَتَحَرِّ كَيْهًا ، وَبِهَذَا عَرَفَ الْفَرَعِيَّةُ ، وَعُسْرٌ وَيُسْرٌ
بِالسَّكُونِ أَشْهَرُ مِنْهُمَا مَضْمُونِ الْعَيْنِ ؛ فَيَكُونُ الضَّمُّ فِيهِمَا فِرْعَ السَّكُونِ كَمَا أَشَارَ
إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ ، فَالْجَوَابُ أَنَّ ثَقْلَ الضَّمَّتَيْنِ أَكْثَرُ مِنَ الثَّقَلِ الْحَاصِلِ فِي سَائِرِ الْأَصُولِ
الْمَذْكُورَةِ ، فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَحْمِلَ تَضَاعُفُ الثَّقَلِ فِي بَعْضِ الْكَلِمَاتِ عَلَى قَلَّةِ
اسْتِعْمَالِهَا مَعَ كَوْنِهَا أَصْلًا ، وَإِذَا كَانَ الِاسْتِثْقَالُ فِي الْأَصْلِ يُوْدِي إِلَى تَرْكِ
اسْتِعْمَالِهَا أَصْلًا كَمَا فِي نَحْوِ يَقُولُ وَيَبْيَعُ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَحْصِي فَمَا الْمُنْكَرُ مِنْ أَدَائِهِ
إِلَى قَلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ ؟

(١) إِطْل - بَكَسْرَتَيْنِ ، وَبَكَسْرٍ فَسَكُونٌ - وَالْإِيطِلُ : الْخَاصِرَةُ ، قَالَ أَمْرُو الْقَيْسِ

لَهُ أَطْلًا ظَنِي وَسَاقًا نَعَامَةً وَإِرْخَاءَ سِرْحَانٍ وَتَقْرِيْبُ تَتْفَلٍ
وَقَالَ آخَرُ :

لَمْ تُؤَذَّ خَيْلُهُم بِالثَغْرِ وَاصِدَةً تُجَلَّ الْخَوَاصِرُ لَمْ يَلْحَقْ لَهَا إِطْلُ

(٢) الْأَقِطُ - بَكَسْرَتَيْنِ ، وَبَفَتْحٍ فَكَسْرٌ - طَعَامٌ يَتَّخَذُ مِنَ اللَّبَنِ الْمَخْيِضِ ، قَالَ أَمْرُو الْقَيْسِ

فَتَمَلًّا يَبْتَنَّا أَقِطًا وَسَمْنَا وَحَسْبُكَ مِنْ غَنَى شَبْعٍ وَرَى

هذا ، وإن كان عين فعل المفتوح الفاء حلقياً ساكناً جاز تحريكه بالفتح نحو الشَّعْر والشَّعَر والبَحْر والبَحَر ، ومثلهما لغتان عند البصريين في بعض الكلمات ، وليست إحداها فرعاً للأخرى ، وأما الكوفيون فجعلوا المفتوح العين فرعاً لساكنها ، ورأوا هذا قياساً في كل فعل شأنه ما ذكرنا ، وذلك لمناسبة حرف الحلق للفتح كما يجيء في باب المضارع

قال : « وَلِلرَّبَاعِيِّ خَمْسَةٌ : جَعْفَرٌ ، زَبْرَجٌ ، بُرْشٌ ، دَرَهْمٌ ، قَطَرٌ ، وَزَادَ الْأَخْفَشُ نَحْوَ جُنْدَبٍ ، وَأَمَّا جَنْدَلٌ وَعُلَيْطٌ فَتَوَالَى الْحَرَكَاتِ حَمَلُهُمَا عَلَى بَابِ جَنْدَلٍ وَعُلَايَطٍ ، وَلِلْخُمَاسِيِّ أَرْبَعَةٌ : سَفَرَجَلٌ ، قِرْطَعْبٌ ، جَحْمَرِشٌ ، قَدْغَمِلٌ ، وَلِلْمَزِيدِ فِيهِ أُبْنِيَّةٌ كَثِيرَةٌ ، وَلَمْ يَجِبْ فِي الْخُمَاسِيِّ إِلَّا عَصْرُ فُوطٍ خَزْعَبِيلٌ قِرْطَبُوسٌ قَبْعَثَرِيٌّ خَنْدَرِيسٌ عَلَى الْأَكْثَرِ »

أقول : أعلم أن مذهب سيبويه وجمهور النحاة أن الرباعي والخماسي صنفان غير الثلاثي ، وقال الفراء والكسائي : بل أصلهما الثلاثي ، قال الفراء : الزائد في الرباعي حرفه الأخير وفي الخماسي الحرفان الأخيران ، وقال الكسائي : الزائد في الرباعي الحرف الذي قبل آخره ، ولا دليل على ماقالا ، وقد ناقضا قولهما باتفاقهما على أن وزن جَعْفَرٍ فَعْلَلٌ ووزن سَفَرَجَلٍ فَعْلَلٌ ، مع اتفاق الجميع على أن الزائد إذا لم يكن تكريراً يوزن بلفظه ، وكان ينبغي أن يكون للرباعي خمسة وأربعون بناءً ، وذلك بأن تضرب ثلاث حالات الفاء في أربع حالات العين فيصير اثني عشر تضربها في أربع حالات اللام الأولى يكون ثمانية وأربعين ، يسقط منها ثلاثة لامتناع اجتماع الساكنين ، وكان حقُّ أُبْنِيَّةِ الْخُمَاسِيِّ أَنْ تَكُونَ مِائَةً وَاحِدًا وَسَبْعِينَ ، وذلك بأن تضرب أربع حالات اللام الثانية في الثمانية والأربعين المذكورة فيكون مائة واثنين وتسعين يسقط منها أحد وعشرون ، وذلك لأنه يسقط بامتناع سكون العين واللام الأولى فقط تسع حالات الفاء واللام

الثانية ، وتسقط بامتناع سكون اللام الأولى والثانية فقط تسع حالات الفاء والعين ، وتسقط بامتناع سكون العين واللامين معا ثلاث حالات الفاء ، يبقى مائة وأحد وسبعون بناء ، اقتصَر من أبنية الرباعي على خمسة مُتَّفَقٍ عليها ، وزاد الأَخْش فُعْلَلًا بفتح اللام كجُحْدَبٍ ، وأجيب بأنه فرع جُحَادِبٍ ؛ بحذف الألف وتسكين الخاء وفتح الدال ، وهو تكلف ، ومع تسليمه فما يصنع بما حكى الفراء من طُحْلَبٍ وَبُرْقَعٍ ^(١) وإن كان المشهور الضم لكن النقل لا يَرُدُّ مع ثقة الناقل وإن كان المنقول غير مشهور ، فالأولى القول بثبوت هذه الوزن مع قلته ؛ فنقول : إن قُعْدَدًا ^(٢) وَدُخْلَلًا ^(٣) مفتوحى الدال واللام — على ما روى — وَسُودَدًا ^(٤) وَعُوطَطًا ^(٥) ملحقات بجُحْدَبٍ ، ولولا ذلك لوجب الادغام كما يجيىء في موضعه . ويكون بهُمَى ^(٦) ملحقا ؛ لقولهم بهُمة على ما حكى ابن الأعرابي ، ولا تكون

(١) الطحلب : خضرة تعلو الماء إذا طال مكثه ، والبرقع : نقاب المرأة وما يستربه وجه الدابة ، وكلاهما بضم فسكون ففتح ، وقد يكسر أول الثانى ، والأصل فيهما ضم الثالث .
(٢) القعدد : الرجل الجبان القاعد عن الحرب والمسكاره ؛ قال الشاعر :

دَعَانِي أَخِي وَالْخَلِيلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بَقَعْدَدٍ

(٣) دخل الرجل ودخله بضم ثالثة أو فتحه ودخيلته : نيته ومذهبه لأن ذلك يداخله
(٤) السؤدد : مصدر قولك ساد الرجل قرمه كالسيادة ، والدال الأولى مفتوحة أو مضمومة وقد تخفف الهمزة بقلبها واوا
(٥) العوطط : جمع عائط ، وهو اسم فاعل من قولك : عائط الناقة تعوط ، إذا لم تحمل في أول سنة يطرَقها الفحل

(٦) قال في اللسان : وقال الليث : البهيمى نبت تجذب به الغنم وجدا شديدا ما دام أخضر ، فإذا يبس هر شوكه وامتنع ، ويقولون للواحد بهيمى والجمع بهيمى ، قال سيبويه : البهيمى تكون واحدا وجمعا وألفها للتأنيث . وقال قوم ألفها للالحاق والواحدة بهيمة ، وقال المبرد : هذا لا يعرف ، لا تكون ألف فعلى بالضم لغير التأنيث ... قال ابن سيده : هذا قول أهل اللغة ، وعندى أن من قال بهيمة فالألف ملحقة له بجحْدَب

الألف للتأنيث كما ذهب إليه سيديويه

قوله « وأما جَنْدَلٌ وَعُلَيْطٌ » يعنى أن هذين ليسا ببناءين للرباعى ، بل هما فى الأصل من المزيد فيه ؛ بدليل أنه لا يتوالى فى كلامهم أربع متحركات فى كلمة ، ألا ترى إلى تسكين لام نحو ضَرَبْتُ لما كان التاء كجزء الكلمة ، قال سيديويه : الدليل على أن هُذَيْدًا^(١) وَعُلَيْطًا مقصورا هُذَا بِيَدٍ وَعُلَا بِيَدٍ أَنْكَ لَا تَجِدُ فُعَالًا إِلَّا وَيروى فيه فُعَالِلٌ كَعُلَا بَطَوْ هُذَا بِيَدٍ وَدَوَادِمِ^(٢) فى دَوْدِمِ ، وكأن المذكورين ليسا ببناءين للرباعى ، بل فرعان للمزيد فيه ، فكذا عَرَّتْنِ - بفتحيتين بعدها ضمة - وَعَرَّتْنِ - بثلاث فتحات - ليسا بلغتين أصليتين ، بل الأول مخفف عَرَّتْنِ بمحذف النون ، والثانى مخفف عَرَّتْنِ ، كما أن عَرَّتْنَا - بفتح العين وإسكان الراء وضم التاء - فرع عَرَّتْنِ بمحذف النون وإسكان الراء ، وعَرَّتْنِ : نبت ، وفيه ست لغات عَرَّتْنِ وَعَرَّتْنِ فرعاه ، وعَرَّتْنِ فرع الفرع ، وعَرَّتْنِ ، وعَرَّتْنِ فرعاه ، وعَرَّتْنِ فرع الفرع

وزاد محمد بن السرى فى الحامى خامساً وهو اُلهَنْدَلِيعُ لبقلة ، والحق الحكم بزيادة النون ؛ لأنه إذا تردد الحرف بين الأصالة والزيادة والوزنان باعتبارهما نادراً فالأولى الحكم بالزيادة لكثرة ذى الزيادة كما يحى ، ولو جاز أن يكون هُنْدَلِيعُ فُعَالًا لجاز أن يكون كَنْهَبِلُ^(٣) فُعَالًا ، وذلك خرق لا يُرَقَّع فتكثر الأصول

فاذا نزع الهاء أحال اعتقاده الأول عما كان عليه ، وجعل الألف للتأنيث فيما بعد ، فيجعلها للحاق مع تاء التأنيث ، ويجعلها للتأنيث إذا فقد الهاء اه

(١) قال فى اللسان : الهديب والهدايد اللبن الخاثر (الحامض) جدا . وقيل :

ضعف البصر

(٢) الدودم والدوادم : شئ شبه الدم يخرج من شجر السم

(٣) الكنبيل - بفتح الباء وضمها - شجر عظام وهو من العضاه ، قال سيديويه :

أما كنبيل فالنون فيه زائدة لأنه ليس فى الكلام على مثال سفر جل (بضم الجيم)

المزيد فيه من الاسماء وضابطه قوله « وللمزيد فيه أبنية كثيرة » ترتقى فى قول سيديويه إلى ثلثمائة وثمانية أبنية ، وزيد عليها بعد سيديويه نيف على الثمانين ، منها صحيح وسقيم ، وشرح جميع ذلك يطول ، فالأولى الاقتصار على قانون يعرف به الزائد من الأصل كما يحجى فى باب ذى الزيادة إن شاء الله تعالى

ولما كان المزيد فيه من الخماسى قليلا عده المصنف ؛ وإنما قال « على الأكثر » لأنه قيل : إن خندَرِ يسا فنَعْلِيل ؛ فيكون رباعياً مزيداً فيه ، والأولى الحكم بأصالة النون ؛ إذ جاء برّ قَعِيد فى بلد ، ودَرَدَ يدس للدهاية ، وسَسْبِيل وجَعْفَلِيق وَعَلْطَيْس (١)

فان قيل : أليس إذا تردّد حرفٌ بين الزيادة والأصالة وبالتقديرين يندر الوزن فجعله زائداً أولى ؟

قلت : لانسلم أولاً أن فعَلَّيلاً نادر ، وكيف ذلك وجاء عليه الكلمات المذكورة ؟ ولوساعناشدوده قلنا : إما يكون الحكم بزيادته أولى لكون أبنية المزيد فيه أكثر من أبنية الأصول بكثير ، وذلك فى الثلاثى والرباعى ، أما فى الخماسى فأبنية المزيد فيه منه مقاربة لأبنية أصوله ؛ ولو تجاوزنا عن هذا المقام أيضاً قلنا : إن الحكم بزيادة مثل ذلك الحرف [يكون] أولى إذا كانت الكلمة بتقدير أصالة الحرف من الأبنية الأصول ، أما إذا كانت بالتقديرين من ذوات الزوائد كمثالنا — أعنى خندريسا — فان ياءه زائد بلا خلاف فلا تَقَاوُتَ بين تقديره أصلاً وزائداً ، ولو قال المصنف بدل خندَرِيس برّ قَعِيد لاستراح من قوله « على الأكثر » لأنه فعَلَّيْلُ بلا خلاف ؛ إذ ليس فيه من حروف « اليوم تنساه »

(١) السلسيل : اللين الذى لا خشونة فيه ، وربما وصف به الماء ، واسم عين فى الجنة ، قال الله تعالى : (عينا فيها تسمى سلسيلا) . والجعفرليق : العظيمة من النساء . والعلطيس : الأملس البراق

شيء غير الياء ، ويمكن أن يكون إنما لم يذكره لما قيل : إنه أعجبي ، ولو ذكر
عَلْطَمَيْسًا^(١) وَجَعَفًا لَيَقَامَ لِمِ يَرِدُ شَيْءٌ ، لأن حرف الزيادة غير غالب زيادته في
موضعه فيهما

نفسه
أمثلة
الرابع
والخامس

قوله « جَعْفَر » هو النهر الصغير ، و« الزَّبْرِج » الزينة من وَشَى أَوْجُوهر ،
وقيل : الذهب ، وقيل : السحاب الرقيق ، و« الْبُرْنُ » للسمع والطير كالأصابع
للإنسان ، والمِخْلَبُ : ظفر البرن ، و« الْقَمَطَر » ما يصان فيه الكتب ،
« وَالْجُنْدَب » الجراد الأخضر الطويل الرجلين ، وكذا الْجُنَادِب ،
« وَالْجَنْدَل » موضع فيه الحجارة ، والجَنَادِل : جمع الْجَنْدَل : أى الصخر ، كأنه
جعل المكان لكثرة الحجارة فيه كأنه حجارة ، كما يقال : مررتُ بقاعِ
عَرَفَج^(٢) كُلُّهُ ، و« الْعُلَيْطُ » الغليظ من اللبن وغيره ، يقال : ما فى السماء
قِرْطَعُ : أى سحابة ، وقال ثعلب : هو دابة ، و« الجحمرش » العجوز المسنة ،
يقال : ما أعطاني قُدَّ عَمَلًا : أى شيئًا ، وَالْقُدَّ عَمَلَةٌ : الناقة الشديدة ، و« الْعَصْرُ فُوطُ »
دويبة ، و« الْخَزَعِيلُ » الباطل من كلام وَمُرَاح ، و« الْقِرْطَبُوسُ » بكسر
القاف — الداهية والناقة العظيمة الشديدة ، وفيه لغة أخرى بفتح القاف ،

(١) العلطميس : الضخم الشديد ، والجارية الحسنة القوام ، والكثير الأكل
الشديد البلع ، والهامة الضخمة الصلعاء ، قال الراجز :-

لَمَّا رَأَتْ شَيْبَ قَذَالِي عَيْسَا وَهَامَتِي كَالطَّسْتِ عَلْطَمَيْسَا
لَا يَجِدُ الْقَمْلُ بِهَا تَعْرِيسَا

(٢) العرفج - بزنة جعفر وزبرج - ننت ، قيل : هو من شجر الصيف لين أغبر
له ثمرة خشناء كالحمك ، وقيل : طيب الريح أغبر إلى الخضرة وله زهرة صفراء وليس
له حب ولا شوك . وقال المؤلف فى شرح الكافية (ج ١ ص ٢٨٣ طبعة الآستانه) :
« ومن النعت بغير المشتق قولهم مررت بقاع عرفج كله : أى كائن من عرفج ، وقولهم
مررت بقوم عرب أجمعون : أى كائنين عربا أجمعون » اه

والأول هو المراد هنا لئلا يتكرر بناء عَضْرَ فُوط ، وَ « الْقَبْعُ مَرَى » الجمل الضخم الشديد الوبر ، وليست الألف فيه للإلحاق ؛ إذ ليس فوق الخامس بناء أصلي يلحق به ^(١) ، وليست أيضاً للتأنيث لأنه يُنَوَّن ويلحقه التاء نحو قَبْعُ مَرَاة ، بل الألف لزيادة البناء كألف حمار ونحوه ، وَ « الْخُنْدَرِيس » اسم من أسماء الخمر .

واعلم أن الزيادة قد تكون للإلحاق بأصل ، وقد لا تكون

ومعنى الإلحاق فى الاسم والفعل أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة فى إفادة معنى ؛ ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى فى عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات ، كُلُّ وَاحِدٍ فى مثل مكانه فى الملحق بها ، وفى تصاريدها : من الماضى والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحق به فعلاً رباعياً ، ومن التصغير والتكسير إن كان الملحق به اسماً رباعياً لاخماسياً

معنى
الإلحاق

وفائدة الإلحاق أنه ربما يحتاج فى تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب فى

فائدة
الإلحاق

شِعْرٍ أَوْ سَجْعٍ

ولانحتم بعدم تغير المعنى بزيادة الإلحاق على مايتوهم ، كيف وإن معنى حَوَقَلَ مخالف لمعنى حَمَلَ ^(٢) ، وَ شَمَلَلَ مخالف لشمَلَ معنى ^(٣) وكذا كَوَثَرَهُ

(١) كان من حقه ، مراعاة لماسياق له ذكره قريباً ، أن يقول هنا : إذ ليس فوق الخامس لفظ على هذه الزنة يلحق به ، من غير تقييده بأصلي

(٢) حقل يحقل - من باب ضرب يضرب - زرع ، وحقلت الإبل تحقل - من باب تعب يتعب - أصيبت بالحقلة ، وهى من أدواء الإبل . وأما حوقل فعناه ضعف وقد تقدم (٣) شملت الريح - من باب قعد - شملوا وشمولا : تحولت شمالاً ؛ وشمل الخمر - من باب نصر - عرضها للشمال ؛ وشمل الشاة - من باب نصر وضرب - علق عليها

دليل
اللاحق

ليس بمعنى^(١) كثر ، بل يكفى أن لاتكون تلك الزيادة في مثل ذلك الموضع مطردة في إفادة معنى ، كما أن زيادة الهمزة في أكبر وأفضل للتفضيل ، وزيادة ميم مفعّل للمصدر أو الزمان أو المكان ، وفي مفعّل للآلة ، فمن ثمة لا نقول إن هذه الزيادات لللاحق وإن صارت الكلام بها كالرباعى فى الحركات والسكنات المعينة ومثله فى التصغير والجمع ، وذلك لظهور زيادة [هذه] الحروف للمعانى المذكورة ، فلا نحيزها على الغرض اللفظى مع إمكان إحالتها على الغرض المعنوى ، وليس لأحد أن يرتكب كون الحرف المزيّد لإفادة معنى للإلحاق أيضا ، لأنه لو كان كذلك لم يدغم نحو أشدّ ومردّ ؛ لثلاثا ينكسر وزن جعفر ، ولا نحو مسلة ولا محدّة لثلاثا ينكسر وزن درهم ، كما لم يدغم مهدّ وقرّد محافظّة على وزن جعفر ، وذلك أن ترك الادغام فى نحو قرّد ليس لكون أحد الدالين زائداً وإلا لم يدغم نحو قدّ^(٢) لزيادة أحد داليه ، ولم يظهر نحو ألدّ وبلندد^(٣)

الشمال (وهو كيس يجعل على ضرعها) وشملهم أمر - من باب فرح ونصر - وشمولا أيضا : عمهم . وشمل الرجل وانشمل وشملل : أسرع وشمر ، وبهذا تعلم أن المخالفة بين شمل وشملل فى غير المعنى الأخير

(١) الكوثر : الكثير من كل شىء ، قال الشاعر :-

وَأَنْتَ كَثِيرٌ يَا بْنَ مَرْوَانَ طَيْبٌ وَكَانَ أَبُوكَ ابْنُ الْعَقَائِلِ كَوْثَرًا
والكوثر أيضا : النهر ، ونهر فى الجنة يتشعب منه جميع أنهارها ، فالمخالفة إذن فى غير المعنى الأول

(٢) القمد - بضم أوله وثانيه كعتل - القوى الشديد ، قال الشاعر :-

فَضَحْتُمْ قُرَيْشًا بِالْفِرَارِ وَأَنْتُمْ قُدُونٌ سُودَانٌ عِظَامُ الْمَنَاكِبِ
(٣) الألدند والبلندد : مثل الألد ، وهو الشديد الخصومة . قال ابن جنى : همزة ألدند ويا . بلندد كلتاهما لللاحق . فان قلت : إذا كان الزائد إذا وقع أولا لم يكن لللاحق فكيف أحقوا الهمزة والياء فى ألدند وبلندد ، والدليل على صحة اللاحق

لأصالة الدالين ، بل هو للمحافظة على وزن الملحق به ، فكان ينبغي أيضاً أن لا يدغم نحو أَشَدَّ وَمَرَدَّ وَمِسْلَّةٌ لو كانت ملحقة

هذا ؛ وربما لا يكون لأصل الملحق معنى في كلامهم ، ككوكب^(١) وزينب فانه لا معنى لتكوين ككب وزنب

قولنا « أن تزيد حرفاً » نحو كوثر وقعدُد ، وقولنا « أو حرفين » كأندد وميلندد وحَبْنَطَى^(٢) فان الزائدتين في كل واحد منهما للالحاق

مقابل
حرف
الالحاق

وأما أَقْعَنْسَسَ وَآخَرَ نَبِيٍّ^(٣) فقالوا : ليس الهمزة والنون فيهما للالحاق ، بل إحدى سببي أقعنس وألف آخر نبي للالحاق فقط ، وذلك لأن الهمزة والنون فيهما في مقابلة الهمزة والنون الزائدتين في الملحق به أيضاً ولا يكون الالحاق إلا بزيادة حرف في موضع الفاء أو العين أو اللام ،

ظهور التضعيف ؟ قيل : إنهم لا يلحقون بالزائد من أول الكلمة إلا أن يكون معه زائد آخر ، فلذلك جاز الالحاق بالهمزة والياء في أندد ويلندد لما انضم إلى الهمزة والياء من النون اه ، ولعل هذه القضية المسئلة مأخوذة من استقراء كلام العرب وعليه فلا ترد مناقشة الشارح الآتية

(١) التمثيل بكوكب مبنى على أن الواو في هذه الكلمة كالواو في جوهر (زائدة للالحاق) وهو أحد رأيين ، والآخر أن الواو أصلية واحدى الكافين زائدة . قال في اللسان : قال التهذيب : ذكر الليث الكوكب في باب الرباعي ذهب أن الواو أصلية قال : وهو عند حذاق النحويين من هذا الباب (يقصد : وك ب) صدر بكاف زائدة والأصل وكب ، أو كوب اه

(٢) تقول : رجل حبنطى - بالتثوين - أى غليظ قصير بطين

(٣) أقعنس فهو مقعنس . والمقعنس : الشديد ، والمتأخر أيضاً ، وقال ابن دريد : رجل مقعنس ، إذا امتنع أن يضام . وأحرني الرجل : تهيأ للغضب والشر ، وأحرني أيضاً : استأق على ظهره ورفع رجليه نحو السما

هذا ما قالوا ، وأنا لا أرى منعاً من أن يزداد للإلحاق لا في مقابلة الحرف الأصلي إذا كان الملحق به ذا زيادة ، فنقول : زوائد اقعنس كلها للإلحاق باحرنجم .

وقد تلحق الكلمة بكلمة ثم يزداد على الملحق ما يزداد على الملحق بها ، كما ألحق شَيْطَانٌ وَسَلَقَى^(١) بدخرج ، ثم ألحقا بالزيادة فقيل : تَشَيْطَانٌ وَاسْلَنْتَنِي كما قيل : تَدَخَّرَجَ وَاحْرَنْجِمَ ، فيسمى مثله ذا زيادة الملحق ، وليس اقْعَنْسَسَ كذلك ؛ إذ لم يستعمل قَعْنَسَ

ولا تلحق كلمة بكلمة مزيد فيها إلا بأن يحىء في الملحق ذلك الزائد بعينه في مثل مكانه ؛ فلا يقال : إن اعشوشبَ واجلوزَ^(٢) ملحقان باحرنجم لأن الواو فيهما في موضع نونه ؛ ولهذا ضعف قول سيبويه في نحو سُوْدَدٍ : إنه ملحق بجُنْدَبٍ^(٣) المزيّد نونه ، وقوى قول الأخفش : إنه ثبت نحو جُنْدَبٍ ، وإن نحو سُوْدَدٍ ملحق به .

وقولنا « والمصدر » يخرج نحو أَفْعَلَ وَفَعَلَ وَفَاعَلَ ؛ فإنها ليست ملحقة بدخرج لأن مصادرها إِفْعَالٌ وَتَفْعِيلٌ وَمُفَاعَلَةٌ ، مع أن زياداتها مطردة لمعان سنذكرها ، ولا تكفي مساواة إفعال وفعيل كإخراج إخراجا وقاتل قيتالاً وكذب كذاباً لِإِفْعَالٍ مصدر فَعَّلَ ؛ لأن المخالفة في شيء من التصاريح تكفي في الدلالة على عدم الإلحاق ، لا سيما وأشهر مصدرى فَعَّلَ فَعَّلَةٌ

(١) شيطان الرجل وتشتيط : صار كالشيطان وفعل فعله . وسلقاه : ألقاه على ظهره ، واسلنقى : مطاوعه .

(٢) اعشوشبت الأرض : كثر عشبها . واجلوز الليل : ذهب . واجلوز بهم السير : دام مع السرعة ، ومنه اجلوز المطر

(٣) الجندب : الذكر من الجراد ، وقيل : الصغير منه .

وقولنا « في التصغير والتكسير » يُخْرِج عنه نحو حَمَارٍ ، وإن كان بوزن قِطْرٍ ؛ لأن جمعه قَمَاطِر ولا يجمع حمار على حائر بل تُحْمَرُ وَأُحْمَرَةٌ ، وأما نحو شِمَائِل^(١) في جمع شِمَال فلا يرد اعتراضاً ؛ لأن فعائل غير مطرد في جمع فعّال .
وقولنا « لا خماسيا » لأن الملحق به لا يحذف آخره في التصغير والتكسير كما يحذف في الخماسي ، بل يحذف الزائد منه أين كان ؛ لأنه لما احتيج إلى حذف حرف فالزائد أولى ؛ وأما إذا كان المزيد لللاحق حرف لين رابعا في الخماسي فانه ينقلب ياء نحو كَنَاهِيرَ في جمع كَنَهَوْر^(٢)

قيل : لا يكون حرف الإلحاق في الأول ؛ فليس أبلم^(٣) ماحقا بِبُرْثُنْ موضع حرف الإلحاق وَلَا إِثْمِدُ بِزَبْرِج^(٤) ؛ ولا أرى منه مانعا ، فانها تقع أولا لللاحق مع مساعد اتفاقا ، كما في التَّدَدِ وَيَلْتَدِدُ وَإِدْرَوْنِ^(٥) فما المانع أن يقع بلا مساعد ؟

(١) الشمال - بزنة كتاب - الطبع والسجية . قال عبد يغوث بن وقاص الحارثي .
ألمْ تَعَلَّمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ تَنْفَعُهَا قَلِيلٌ ، وَمَا لَوْحِي أَخْيَ مِنْ شِمَالِيَا
والشمال أيضاً : ضد اليمين ، قال الله تعالى (ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال) -
والشمال أيضا : الشؤم ، قال الشاعر : -

وَلَمْ أَجْعَلْ شُؤْنَكَ بِالشَّمَالِ

أى : لم أضعها موضع شؤم

(٢) الكنهور - بزنة سفرجل - العظيم المتركب من السحاب ، وقيل : قطع من السحاب أمثال الجبال ، والنون والواو زائدتان لللاحق بسفرجل
(٣) الأبلم - بضمين بينهما سكون ، أو كسرتين بينهما سكون - هو الخوص ، واحدته أبلبة ، وفي الحديث « الأمر بيننا وبينكم كقد الأبلبة » أى : أنه على نصفين متساويين كما تشق الخوصه نصفين

(٤) الأثمد - بكسرتين بينهما سكون - حجر يتخذ منه السكحل

(٥) الأذرون - بزنة جردحل - المكان الذى يوضع فيه علف الفرس . وهو

فيل : ولا يقع الألف للالحاق في الاسم حشواً ؛ لأنه يلزمها في الحشو الحركة في بعض المواضع ، ولا يجوز تحريك ألف في موضع حرف أصلي ؛ وإنما وجب تحريكها لأن الثاني يتحرك في التصغير ؛ وكذا الثالث والرابع الوسط يتحرك أيضاً في التصغير والتكسير إذا حذف الخامس ؛ وأما الآخر فقد لا يتحرك كـ لَمِي وَبَشَرَى والاعتراض عليه أنه ما المحذور من تحريك ألف في مقابلة الحرف الأصلي ؟ ومع التسليم فإنه لا يلزم تحريكها في نحو عَلَا بَطْلَانِي التصغير ولا في التكسير ، بل تحذف ، فلا بأس بأن نقول : هو ملحق بـ قَدْ عَمِلَ ، وقولهم « الرابع الوسط يتحرك في التصغير والتكسير إذا حذف الخامس » ليس بمستقيم ؛ لأن الألف تقلب إذن ياء ساكنة كـ سَرِيْدٍ يَحِ وَسَرَادِيْحٍ في سَرْدَا ح ^(١) ، ومع التسليم يلزمهم أن لا يزداد الألف في الآخر نحو أَرْضِي ^(٢) وَمِعْزَى لأنه يتحرك بالحركة الاعرابية بعد قلبه ياء في التصغير والتكسير

واحترز بعضهم من هذا فقال : الألف لا تكون للالحاق أصلاً ، وأصلها في نحو أَرْضِي وَمِعْزَى ياء ، ولا دليل على ما قال ؛ وإنما قلبت في رَأَيْتَ أَرْضِيًّا وَأَرْضِيًّا لكسرة ما قبلها

ولما لم يؤد الأمر إلى تحريك الألف وَسَطًا في الفعل حكم الزمخشري وتقبله المصنف بكون ألف نحو تَعَاوَلَ للالحاق بِتَدَحَّرَجَ ، وهو وهم ، لأن الألف في مثله غالبية في إفادة معنى كون الفعل بين اثنين فصاعداً ، ولو كان للالحاق لم يدغم نحو تَمَادَّ وَتَرَادَّ ، كما لم يدغم نحو مَهْدَدٍ كما بينا ، ولو كان الألف في تَعَاوَلَ

الأصل أيضاً ، ويقال : رجع فلان إلى إدرونه ، ويقال : فلان إدرون شر ، إذا كان نهاية في الشر ، قال ابن جني : هو ملحق بجرد حل ، وذلك أن الواو التي فيها ليست مدأ لأن ما قبلها مفتوح فشابهت الأصول بذلك فألحقت بها اه

(١) السرداح - بوزن قرطاس ، بكسر القاف - الناقة الطويلة والضخم من كل شيء - والأسد القوى الشديد

(٢) الأرضي - بفتح فسكون - شجر ينبت في الرمل ، واحدته أرطاة

للالحاق لكان في مصدره واسمى فاعله ومفعوله أيضا ، فلم يصح إطلاق قولهم : « إن الألف لا تكون للاحق في الاسم وسطا »

وكذا نحو تَكَلَّمَ ليس التضعيف فيه للاحق بتدحرج كما ادَّعيا ؛ لوضوح كون التضعيف لمعنى ، وما غيرها إلا موافقة البناءين لتدحرج في تصاريفه ، وإنما جوز حذف الألف للساكنين في نحو أَرطَى وَمِعْرَى مع أن الوزن ينكسر به كما ينكسر بادغام نحو مَهْدٍ وَقَرْدٍ ؛ لأن هذا الانكسار ليس لازما ، إذ التنوين في معرض الزوال وترجع الألف مع اللام والاضافة نحو الأَرطَى وَأَرطَى هذا الموضع

ولبقاء الوزن تقديرًا مع سقوط اللام للتنوين حكم سيبويه بكون جَوَارٍ وَأَعْيَلٍ ^(١) غير منصرفين

هذا ، ولما لم يقدّم دليل على امتناع كون الألف في الوسط للاحق جاز أن يحكم في نحو سَأَسَمَ ^(٢) وَخَاتَمَ وَعَا لَمْ بكونها للاحق بمجْعَرٍ ، وبكونها في نحو عَلَا بَطٍ للاحق بقَدْ عَمِلَ

(١) أعيل - بضم الهمزة وفتح العين - تصغير أعلى الذي هو أفعِل تفضيل من العلو والأصل الأول في المصغر أعيلو ، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة ، ثم استقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين ، ثم حذف التنوين لأن الكلمة ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن الفعل ، ثم خيف من رجوع الياء لزوال الساكنين فجاء بالتنوين عوضا عن هذه الياء . هذا مذهب سيبويه والخليل على ما ارتضاه المحققون في تقرير مذهبهما ، وهو مبنى على أن الاعلال مقدم على منع الصرف لقوة سببه وهو الاستئصال الظاهر المحسوس في الكلمة ، وأما منع الصرف فسببه ضعيف إذ هو مشابهة الاسم للفعل وهي غير ظاهرة . وفي المسألة مذاهب أخرى لا نرى الأطالة بذكرها

(٢) الساسم : شجر أسود ، قيل : هو الآبنوس ، وقيل : شجر يتخذ منه القسي والأمشاط والقصاع والجفان

ثم نقول : الاسم الملحق بالرباعي كثير : فَوَعَلَ كَكُوثر ، وَفَعَلَ كَرَيْنِب ،
وَفَعُول كَجَدُول ، وَفَعَّلَ مضعف اللام كَهَدَد ، وَفَعَّلِي كَارْطِي ، وَفَعَّلْنُ
كَرَعَشْن ^(١) ، وَفَعَلْنَه كَعَرَضْنَه ^(٢) ، وَفَعَّان كَفَرَسْن ^(٣) ، وَفَعَّلْتَه كَسَنَبْتَه ^(٤) ،
وَفَعَّلَ كَعَنَسَل ^(٥) ، وَفَعَّلَ كَخَدَب ^(٦) ، وَفَعَّلَ كَخَنَفَس ^(٧) وعند الأخفش
فَعَّلَ مضعف اللام ملحق بمجْخَدَب كَسُوْدَد ؛ ولا يمتنع على ما ذكرنا أن يكون
أَفْعُل وإفْعِل كَأَبْلُم وإجْرِد ^(٨) للألحاق ، وأما إِفْعَل كإِصْبَع فلا ؛ لإدغام نحو
إَوْز ، وكذا يَفْعَل يكون للألحاق كِيَلَمَع ^(٩) وكذا فَاعَل كَعَالَم

(١) الرعشن - بفتحيتين بينهما ساكن - المرتعش .

(٢) العرضنة - بكسر ففتح فسكون - الاعتراض في السير من النشاط ، يقال :
تعدو الفرس العرضنة : أى معترضة مرة من وجه ومرة من آخر ، ونظرت إلى
فلان عرضنة : أى بمؤخر عيني .

(٣) الفرسن : طرف خف البعير

(٤) السنبته : الحقة وهى المدة من الزمن ، تقول : عشنا فى الرخاء سنبته . والتاء
الاولى فيه زائدة للألحاق على قول سيبويه ، يدل على زيادتها أنك تقول سنبه ، أما
التاء الثانية فهى تاء التانيث وهى موجودة فى الحاليين

(٥) العنسل : الناقة السريعة ، وهى مأخوذة من العسلان ، وهو عدو الذئب ،
والزائد فيه النون عند سيبويه ، واللام عند غيره

(٦) الخدب - بكسر ففتح فباء مشددة - الضخم والشيخ والعظيم الجافى

(٧) الخنفس والخنفساء - بضم الخاء وسكون النون وفتح الفاء ، وضمها لغة
فيهما - دويبة سوداء أصغر من الجعل منتنة الريح

(٨) الاجرد - بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه وتشديد آخره - نبت يدل على
السكأة واحدة إجردة ، قال النضر : ومنهم من يقول إجرد بتخفيف الدال مثل
إثمء ، وهذا الذى عناه الشارح

(٩) اليلمع : السراب ، وما لمع من السلاح ، واسم برق خلب

أوزان
الملحق
الخامس
وكذا الملحق بالخماسى من الثلاثى والرباعى كثير : فمن الثلاثى الملحق
بسفرجل نحو صَمَحَمَح (١) وَعَفَنَجَج (٢) وَكَرَوَس (٣) وَعَمَلَس (٤) وَعَثَوَثَل (٥)
وَهَبَيْخ (٦) وَعَقَنَقَل (٧) وَخَفَيْدَد وَخَفَيْفَد (٨) وَالنَدَد وَيَلَنَدَد وَحَبَنَطَى ،
ومن الرباعى جَحَنَقَل (٩) وَحَبَوَكِر (١٠) ، ومن الملحق بقرطعب من الثلاثى

- (١) الصمحمح - كسفرجل - الشديد القوى ، والاثنى صمحمحه
(٢) العفننجج - كسفرجل - الضخم الاحق
(٣) الكروس - كسفرجل - الشديد
(٤) العملس - كسفرجل - القوى الشديد على السفر . والذئب والكلاب
الحيثان ، قال عدى بن الرقاع يمدح عمر بن عبد العزيز : -

عَمَلَسُ أَشْفَارٍ إِذَا اسْتَقْبَلَتْ لَهُ سَمُومٌ كَحَرِّ النَّارِ لَمْ يَتَلَمَّ
وقال الطرماح يصف كلاب الصيد : -

يُوزَّعُ بِالْأَمْرَاسِ كُلِّ عَمَلَسٍ مِنْ الْمُطْعِمَاتِ الصَّيْدِ غَيْرِ الشَّوْاحِصِ
(٥) العثوثل : الكثير اللحم الرخو

- (٦) الهبيخ - كسفرجل - الرجل الذى لاخيره ، والاحق المسترخى . والهبيخ
فى لغة حمير : الغلام الممتلىء ، والهبيخة : الجارية التارة الممتلئة بلغتهم أيضا
(٧) العقنقل - كسفرجل - السكيب العظيم من الرمل إذا ارتكم بعضه على بعض
(٨) الخفيدد والخفيفد - كسفرجل - الظليم (ذكر النعام) الخفيف ، وقيل :
الطويل الساقين . قيل للظليم خفيدد لسرعته ، وتقول : خفد - كفرح - خفدا ،
وخفد - كضرب - خفدا ، إذا أسرع فى مشيته وفى بعض النسخ مكان خفيفد
« خفندد » ومعناه صاحب المال الحسن القيام عليه

(٩) الجحنفل : الغليظ

(١٠) الجبوكر : الداهية ، ورمل يضل فيه السالك

إِزْدَبَ وَفِرْدَوْسَ وَإِذْرُونََ وَإِنْتَحَلَ^(١) وَمِنَ الرَّبَاعِيِّ قِرْشَبَ^(٢) وَعَلَكْدَ^(٣)
وَقَوْلُهُمْ هَمْرَشُ^(٤) عِنْدَ سِيَمِيَوِيَّةٍ مَلْحَقٌ بِكَجَحْمَرِشَ بِالتَّضْعِيفِ ، وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ
لَيْسَ فِيهِ زَائِدٌ وَأَصْلُهُ هَمْرَشُ ، وَيَجُوزُ عَلَى مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ أَنْ يَكُونَ سِرْدَاحٌ
مَلْحَقًا بِجِرْدَحْلٍ ، وَعَلَا بَطْ مَلْحَقًا بِقُدْعَمِلٍ ، وَكُنَائِلٍ^(٥) بِقُدْعَمِيلٍ ، وَإِنْ
خَالَفَتْهَا فِي التَّصْغِيرِ وَالتَّكْسِيرِ ؛ لِأَنَّا ذَكَرْنَا أَنَّ ذَلِكَ لَا يَعْتَبَرُ إِلَّا فِي الرَّبَاعِيِّ

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي الرَّبَاعِيِّ وَالْخَمَاسِيِّ الْأَصْلِيِّينَ تَضْعِيفٌ ؛ لِتَقْلَمَا وَثَقُلَ
التَّضْعِيفُ : أَمَّا إِذَا كَانَ أَحَدُ حُرُوفِهِمَا تَضْعِيفًا زَائِدًا فَإِنَّهُ يُحْتَمَلُ لِعَرُوضِ الزِّيَادَةِ
وَأِنْ صَارَ الْعَارِضُ لَازِمًا ، فَعَلَى هَذَا أَحَدُ الْمَثَلِينَ فِي كَلِمَةٍ مَعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ
مَنْ يَكُونُ
أَحَدُ
الْمَثَلِينَ
زَائِدًا

(١) الْفِرْدَوْسُ : الْبَسْتَانُ ، وَفِي تَمَثِيلِ الْمُؤَلَّفِ بِهِ لَمَّا ذَكَرَ نَظَرَ ؛ فَانْهَمَ نَصَوَا
عَلَى أَنَّهُ لَا زَائِدَ فِيهِ إِلَّا الْوَاوُ ؛ فَيَكُونُ رَبَاعِيًا مَلْحَقًا بِالْخَمَاسِيِّ ، وَالْإِنْتَحَلَ كَجِرْدَحْلٍ :
الرَّجُلُ الَّذِي يَبْسُ جِلْدَهُ عَلَى عَظْمِهِ مِنَ الْبُؤْسِ وَالْكِبَرِ وَالْهَرَمِ

(٢) الْقِرْشَبُ - كَجِرْدَحْلٍ : الضَّخْمُ الطَّوِيلُ مِنَ الرِّجَالِ . وَقِيلَ : هُوَ السَّيِّئُ الْحَالُ

(٣) الْعَلَكْدُ - بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ مَفْتُوحَةٌ وَسُكُونِ الْكَافِ — الْغَلِيزُ

الشَّدِيدُ الْعِنَقُ وَالظَّهْرُ مِنَ الْأَبْلِ وَغَيْرِهَا ، وَقِيلَ : هُوَ الشَّدِيدُ مَطْلَقًا ، وَالذِّكْرُ وَالْأُنْثَى فِيهِ سَوَاءٌ

(٤) هَمْرَشُ - كَجَحْمَرِشَ - الْعَجُوزُ الْمَضْطَّرِبَةُ الْخَلْقُ (بِفَتْحِ الْخَاءِ) . قَالَ ابْنُ

سَيِّدِهِ : جَعَلَهَا سِيَمِيَوِيَّةٌ مَرَّةً فَعِلَلًا (وَهُوَ غَيْرُ مَا حَكَاهُ الْمُؤَلَّفُ عَنِ الْأَخْفَشِ) وَمَرَّةً

فَعِلَلًا ، وَرَدَّ أَبُو عَلِيٍّ أَنَّ يَكُونُ فَعِلَلًا ، وَقَالَ : لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَظَهَرَتْ النُّونُ لِأَنَّ إِدْغَامَ

النُّونِ فِي الْمِيمِ مِنْ كَلِمَةٍ لَا يَجُوزُ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمْ يَدْغَمُوا فِي شَاةٍ زَمَاءَ (وَهِيَ الَّتِي لَهَا

لَحْمَةٌ مُتَدَلِّيةٌ تَحْتَ حَنْكُمَا) كَرَاهِيَةً أَنْ يَلْتَبَسَ بِالْمُضَاعَفِ . وَهِيَ عِنْدَ كِرَاعِ فَعِلَالٍ (بِفَتْحِ

الْفَاءِ وَتَشْدِيدِ الْعَيْنِ مَفْتُوحَةٌ وَكَسْرِ اللَّامِ الْأُولَى) قَالَ : وَلَا نَظِيرَ لَهَا الْبَتَّةُ أَهْ مِنْ اللِّسَانِ

(٥) كُنَائِلٍ - بَضْمُ الْكَافِ وَفَتْحُ النُّونِ بَعْدَهَا أَلْفٌ - اسْمُ مَوْضِعٍ ، قَالَ الطَّرِمَاحُ

ابْنُ حَكِيمٍ ، وَقِيلَ : قَاتِلُهُ ابْنُ مَقْبَلٍ

دَعَعْنَا بِكَهْفٍ مِنْ كُنَائِلٍ دَعْوَةً عَلَى عَجَلٍ دَهْمَاءَ وَالرَّكْبُ رَائِحُ

وَيُقَالُ فِيهِ كُنَائِنٌ . وَيُرْوَى فِي عِجْزِ الْبَيْتِ « وَاللَّيْلُ رَائِحٌ »

أَوَّارَ بَعَّةَ زَائِدٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْمَثَلَيْنِ حَرْفٌ أَصْلِي ، كَقَتَبٍ ^(١) وَزُهَّالٍ ^(٢) فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا حَرْفٌ أَصْلِي فَلَيْسَ بِزَائِدٍ كَحَدْرٍ ^(٣) وَدَرْدٍ بَيْسٍ ^(٤) وَسَلْسَبِيلٍ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : هُوَ زَائِدٌ أَيْضًا ؛ كَحَدْرٍ وَسَلْسَبِيلٍ عِنْدَهُ فَعْلَعٌ وَفَعْلَلِيلٌ ؛ وَالْأَوَّلَى الْحَكْمُ بِالْأَصَالَةِ ؛ لِعَدَمِ قِيَامِ دَلِيلِ زِيَادَةِ الزَّائِدِ كَمَا قَامَ مَعَ عَدَمِ الْفَصْلِ بِالْأَصْلِيِّ كَمَا سَيَجِيءُ ، وَكَذَا إِذَا كَانَ حَرْفَانِ مُتَبَايِنَانِ بَعْدَ مِثْلِيهِمَا فَالْأَوَّلَانِ أَوْ الْآخِرَانِ زَائِدَانِ ، بِشَرَطِ أَنْ يَبْقَى دُونَهُمَا ثَلَاثَةُ أَصُولٍ أَوْ أَكْثَرُ ؛ فَصَرَّ مَرِيْسٍ فَعْفَلِيلٍ ، وَصَمَّجَمَحٍ فَعْلَعْلَلٌ ؛ وَأَمَّا نَحْوُ زَلَزَلٍ وَصَرَّصَرَ ^(٥) فَلَيْسَ فِيهِ زَائِدٌ ؛ إِذْ لَا يَبْقَى بَعْدَ الْحَرْفَيْنِ ثَلَاثَةٌ ، وَمَنْ قَالَ « سَلْسَبِيلٌ فَعْفَلِيلٌ » قَالَ : زَلَزَلٌ فَعْفَلٌ

— وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ فِي نَحْوِ زَلَزَلٍ وَصَرَّصَرَ — أَيْ : فِيمَا يَبْقَى بَعْدَ سَقُوطِ الثَّلَاثِ مُنَاسِبٌ لِلْمَعْنَى الَّتِي كَانَ قَبْلَ سَقُوطِهِ مُنَاسِبَةً قَرِيبَةً — : إِنْ الثَّلَاثُ زَائِدٌ ؛ لِشَهَادَةِ الْاِسْتِقْقَاقِ : فَزَلَزَلٌ مِنْ زَلٍّ ، وَصَرَّصَرَ مِنْ صَرٍّ ، وَدَمْدَمٌ ^(٦) مِنْ دَمٍّ ، وَأَمَّا مَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، كَالْبَلْبَالِ وَالْخَلْخَالِ ، فَلَا يَرْتَكِبُونَ ذَلِكَ فِيهِ وَقَالَ السَّرِيُّ الرَّفَّاءُ فِي كِتَابِ الْحُبِّ وَالْمَحْبُوبِ : زَلَزَلٌ مِنْ زَلٍّ كَجَلْبَبٍ مِنْ جَلَبٍ ، وَكَذَا نَحْوُهُ ، يَعْنِي أَنَّهُ كَرَّرَ اللَّامَ لِلِإِلْحَاقِ فَصَارَ زَلَزَلٌ ؛ فَالْتَبَسَ بِيَابِ

(١) القنب - بكسر القاف وضمها مع تشديد النون مفتوحة فيهما - : ضرب من السكتان

(٢) الزهلول - كعصفور - الأملس من كل شيء .

(٣) حدرد - كجعفر - : اسم رجل ، ولم يجيء على فعلع بتكرير العين غيره

(٤) الدرديس : الداهية ، وخرزة سوداء تتحببها المرأة إلى زوجها ، والعجوز

والشيخ الكبير الفاني

(٥) صرصر : تحتل هذه الكلمة أن تكون فعلا ومعناه صوت وصاح أشد

الصياح ، وأن تكون اسما وهو دويبة تحت الأرض تصر أيام الربيع

(٦) دمدم : يقال : دمدم الرجل الرجل ودمه : أى عذبه عذابا تاما .

ذَلَّ يُذَلُّ تَذْلِيلًا ، فأبدل اللام الثانية فاء ، وهو قريب ، لكنه يرد عليه أن فيه إبدال بعض ما ليس من حروف الإبدال كالكاف في كَرَّ كَرَّ بمعنى كَرَّ

وقال الفراء في مَرَمَرٍيس وصَمَحَمَح : إنه فَعْلَالِيلٌ وَقَعَالٌ ، قال : لو كان فَمْعَمِيلاً وَقَعْلَعَالاً لكان صَرَّصَرَ وَزَلَّزَلَ فَعَفَعَ ، وليس ما قال بشيء ؛ لأننا لا نحكم بزيادة التضعيف إلا بعد كمال ثلاثة أصول

فإذا تقرر جميع ذلك قلنا : إن التضعيف زائد في نحو قَنَبَ وَعَلَّكِدَ وَقِرَشَبَ وَمَهْدَدٍ وصَمَحَمَحَ ومَرَمَرٍيس وبرَهْرَهة^(١) — أى : كل كلمة تبقى فيها بعد زيادة التضعيف ثلاثة أصول أو أربعة — إذا لم يفصل بين المثليين أصلى ، وإما حكمنا بذلك لقيام الدلالة على زيادة كثير من ذلك بالاشتقاق ، فطردنا الحكم في السكل ، وذلك نحو قَطَعَ وَقَطَّاعَ وَجَبَّارَ وَسُبُوحٌ ، وكذا في ذُرْخَرَحٍ^(٢) ، لقولهم ذُرُوحٌ بمعناه ، وفي حِلْبَلَابٍ^(٣) لقولهم حَلَبٌ بمعناه ، ومَرَمَرٍيس للدهاية [من^(٤)] الممارسة للأمر ، وألحق ما جهل اشتقاقه بمثل هذا المعلوم ؛ ودليل آخر على زيادة تضعيف نحو صَمَحَمَحَ وبرَهْرَهة جمعك له على صَمَحَحَ وبرارة ، ولو كان كسفرَجَل قلت صَمَاحِمَ

- (١) يقال : امرأة برهرة ، إذا كانت بضة ، وقيل : هى البيضاء ، وقيل : التى لها بريق من صفائها
- (٢) الذررح - بضم أوله وفتح ثانيه بعدهما حاء مهملة ساكنة فراء مفتوحة - : هو دويبة أعظم قليلا من الذباب ، والذروح كسبوح بمعناه
- (٣) حبلاب - بكسرتين بعدهما سكون - نبت ينسبط على الأرض وتدوم خضرته فى القبط وله ورق أعرض من الكف ، والحلب بوزن سكر بمعناه
- (٤) زيادة يقتضيهما المقام ؛ فإنه يريد أن التضعيف زائد فى كلمة مرمريس لأنها مأخوذة من المراس ، وهو شدة العلاج ، ويقال : رجل مرمريس إذا كان داهيا عاقلا معالجا للأمر

فان قيل : هَلَّا حذفت الميم الثانية أو الحاء الثانية ؟ فالجواب أنه لو حذفت الميم الثانية لانتقى مثالن نحو صَمَاحِح ، ولو حذفت الحاء الثانية وقلت صمَاحِم لظن أنه كسفرجل : أى أن جميع الحروف أصلية ، وأيضا ليس فى كلامهم فَعَالِعُ وفى الكلام فَعَاعِل كثير كَسَلَالِم فى سُلَمٍ وَقَنَائِبِ فى قِنَبٍ ، وكذا تقول فى مَرَمِيس : مَرَارِيس ؛ لكثرة فَعَاعِل كدنانير وقراريط ، فجمعا على فَعَاعِل وفَعَاعِل لِيَكُونَ أدل على كونهما من ذوات الثلاثة

واعلم أن كل كلمة زائدة على ثلاثة فى آخرها مثالن متحرر كان مُظْهَرَان فك المثلين
ففى ملحقة ، سواء كانا أصليين كما فى أَلْدَدَ ، أو أحدهما زائدا كما فى مَهْدَدَ ، أما
لأن الكلمة إذن ثقيلة وفك التضعيف ثقيل ، فلولا قَصْدُ مماثلتها الرباعى والخامسى اللاحق
لأدغم الحرف طلبا للتخفيف ؛ فلذا قيل : إن مَهْدَدًا مُلْحَقٌ بجعفر دون مَعَدَّ ،
ولهذا قال سيبويه : نحو سُودَدَ ملحقٌ بِجُنْدَبَ ، مع كون النون فى جندب زائدا
وعدم ثبوت فُعْمَلْ بفتح اللام عنده ^(١)

(١) نذكر هاهنا تكملة فى بيان القياسى والسماعى من اللاحق نرى أنه لا بد منها إذ كان المؤلف لم يتعرض لبيانها ، فنقول : قال أبو عثمان المازنى : « وهذا اللاحق بالواو والياء والألف لا يقدم عليه إلا أن يسمع ، فاذا سمع قيل : ألحق ذا بكذا بالواو والياء ، وليس بمطرَد ، فأما المطرد الذى لا ينكسر فأن يكون موضع اللام من الثلاثة مكررا لللاحق مثل مهْدَدَ وقرْدَدَ وعندد وسرْدَدَ ، والأفعال نحو جلبب يجلبب جلبية ؛ فاذا سئلت كيف تبنى من ضرب مثل جعفر قلت : ضرب ، ومن علم قلت : علم ، ومن ظرف قلت : ظرف ، وإن كان فعلا فكذلك وتجريه مجرى دحرج فى جميع أحواله » اه وقال أبو الفتح عثمان بن جنى : « ومعنى قوله إن باب مهْدَدَ وجلبب مطرد وباب جهور وكوثر غير مطرد أنك لو احتجت فى شعر أو سجع أن تشتق من ضرب اسم أو فعلا أو غير ذلك لجاز ، وكنت تقول : ضرب زيد عمرا ، وأنت تريد ضرب ، وكذا كنت تقول : هذا ضرب زيد أقبل ، إذا جعلته اسما ، وكذلك ما أشبهه ، ولم يجوز لك أن تقول : ضورب زيد عمرا ، ولا هذا

قال: « وَأَحْوَالُ الْأَبْنِيَّةِ قَدْ تَكُونُ لِلْحَاجَةِ كَمَا مَاضِي وَالْمَضَارِعِ وَالْأَمْرِ
وَأَسْمِ الْفَاعِلِ وَأَسْمِ الْمَفْعُولِ وَالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ وَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ وَالْمَصْدَرِ وَأَسْمِ
الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْآلَةِ وَالْمَصْغَرِ وَالْمَنْسُوبِ وَالْمَجْمَعِ وَالتَّثْنَاءِ السَّائِكَيْنِ
وَالْإِبْتِدَاءِ وَالْوَقْفِ ؛ وَقَدْ تَكُونُ لِلتَّوَشُّعِ كَالْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَذِي الزِّيَادَةِ ؛ وَقَدْ

رجل ضارب ؛ لأن هذا اللاحق لم يطرد فلا تقيسه . وسألت أبا علي (يريد
أستاذه الفارسي) عن هذا الموضع في وقت القراءة بالشام والعراق جميعا وأنا
أثبت ما تحصل من قوله فيه ، قال : لو اضطر شاعر الآن لجاز أن يبنى من ضرب
اسما وصفة وفعل وما شاء من ذلك ، فيقول : ضربب زيد عمرا ، ومررت برجل
ضربب ، وضربب أفضل من خرج ، لأنه إلهاق مطرد ، وكذلك كل مطرد من
اللاحق نحو هذا رجل ضرببي ؛ لأن هذا اللاحق مطرد ، وليس لك أن تقول :
هذا رجل ضربب ، ولا ضارب ؛ لأن هذا لم يطرد في اللاحق . فقلت له : أترجل
اللغة ارتجالا ؟ فقال : نعم ؛ لأن هذا اللاحق لما اطرد صار كاطراد رفع الفاعل ،
ألا ترى أنك تقول : طاب الحشكنان ؛ فترفع وإن لم تكن العرب لفظت بهذه الكلمة
لأنها أعجمية . قال : وإدخالهم الأعجمي في كلامهم كبنائك ما بنينه من ضرب وغيره
من القياس ؛ وهذا من طريف ما علقتة من أبي علي ، وهذا لفظه أو معنى لفظه « اه
وحاصل هذا أن اللاحق عندهما على ضربين : قياسي ، وسماعي ؛ فأما القياسي
فقد ذكرنا له موضعين : الأول : ما كان بتكرير اللام مع الثلاثي ، والثاني :
ما كان بزيادة النون في وسط الكلمة ، وأما السماعي فما كان بالواو كجمهور ورودن ،
أو بالياء كشریف وبيطروزينب ومریم ، أو بالالف كجعي وسليق ودنيا ومعزى
ولسكنك إذا رجعت إلى كلام أبي الفتح ابن حنّ في عدة مواضع من شرحه على
تصريف المازني ومن كتابه الخصائص تبين لك أنهم لا يعدون من اللاحق قياسيما
إلا ما كان بتكرير اللام سواء كان ثلاثي الأصول وأريد إلهاقه بالرابع أم كان
رباعي الأصول وأريد إلهاقه بالخامس ؛ فليس لك أن تزيد لللاحق أي حرف مالم يكن
من جنس اللام ، إلا أن تريد التمرين كأن تقول : ابن من خرج علي مثال كوثر
أو جمهور أو بيطر أو جعي أو عنسل أو نحو ذلك

تَكُونُ لِلْمَجَانِسَةِ كَأَلَا مَالَةٍ ؛ وَقَدْ تَكُونُ لِلْأَسْتِثْقَالِ كَتَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ
وَالْإِعْلَالِ وَالْإِبْدَالِ وَالْإِذْغَامِ وَالْحَذْفِ »

أقول : قد مضى الكلام على جعله لهذه الأشياء أحوال الكلمة فلا
نكرره (١)

قوله « قد تكون للحاجة » أى : يحتاج إلى هذه الأشياء : إما لتغيير المعنى
باعتبارها كما فى الماضى والمضارع ، إلى قوله « والجمع » ؛ وإما للاضطراب إلى
بعضها بعد الاعلال كالتقاء الساكنين فى نحو « لم يَقُلْ » أو بعد وصل بعض
الكلم ببعض كالتقاءهما فى نحو « اذْهَبِ اذْهَبِ » أو عند الشروع فى الكلام
كالابتداء ، وإما لوجه استحسانى لا ضرورى كوجوه الوقف على ما يأتى

وفى جعله المتصور والممدود وذى الزيادة من باب التوسع مطلقاً نظر ؛ لأن
القصر والمد إنما صير إليهما فى بعض المواضع باعلال اقتضاه الاستثقال كاسم
المفعول المعتل اللام من غير الثلاثى المجرد ، واسمى الزمان والمكان ، والمصدر مما
قياسه مَفْعَلٌ ومَفْعُلٌ ، وسائر ما ذكره فى المتصور ، وكالمصادر المعتلة اللام من
أفعل وفَاعِلٌ وافتَعَلَ كالأعطاء والرَّمَاءُ والاشتراء ، وسائر ما نذكره فى الممدود ،
وربما صير إليهما للحاجة كمؤنث أفعل التفضيل ، ومؤنث أفعل الصفة ، وكذا
ذو الزيادة : قد تكون زيادته للحاجة كما فى زيادات اسم الفاعل واسم ~~المفعول~~
ومصادر ذى الزيادة ونحو ذلك ، وكزيادات الإلحاق ، وقد يكون بعضها للتوسع فى
الكلام كما فى سَعِيدٌ وحرَّارٌ وعُصْفُورٌ وكُنَائِيلٌ ونحو ذلك ، ويجوز أن يقال فى
زيادة الإلحاق : إنها للتوسع فى اللغة ، حتى لو احتيج إلى مثل ذلك البناء فى

(١) صواب العبارة أن يقول « على جعله لهذه الأشياء أحوال الأبنية » وانظر

الوزن والسجع كان موجودا ؛ وذهب أحمد بن يحيى إلى أنه لا بد لكل زائد من معنى ، ولا دليل على ما ادعى

قوله « وَالْإِعْلَالُ » يدخل فيه إبدال حروف العلة ، ونقل حركاتها إلى ما قبلها ، وحذفها ، وحذف حركاتها لا للجزم ولا للوقف ، ويدخل في الإبدال إبدال حرف العلة والهمزة وغيرها ، وكذا الحذف يشمل حذف حرف العلة والهمزة وغيرها ، فقوله « الإبدال والحذف » يدخل فيها بعض وجوه الإعلال ، وبعض وجوه تخفيف الهمزة

أبنة
الماضي
المجرد
الثلاثي
قال : « الْمَاضِي : لِلثَّلَاثِي الْجَزَرْدِ ثَلَاثَةُ أَبْنِيَةٍ : فَعَلَ ، وَفَعِلَ ، وَفَعُلَ ، نَحَوُ ضَرَبَهُ وَقَتَلَهُ وَجَسَّسَ وَقَعَدَ وَشَرِبَهُ وَوَمِقَهُ وَفَرِحَ وَوَثِقَ وَكَرُمَ »

أقول : ذكر لفعل أربعة أمثلة : مثالين للمتعدي : أحدهما من باب فَعَلَ يَفْعَلُ ، والثاني من باب فَعَلَ يَفْعُلُ ، ولم يذكر من باب فَعَلَ يَفْعَلُ - بفتحهما - لأنه فرعها على ما يأتي في المضارع ، ومثالين للآزم منهما ، وذكر أيضا لفعل أربعة أمثلة : مثالين للمتعدي : أحدهما من باب فَعَلَ يَفْعُلُ كَشَرِبَ ، والثاني من باب فَعَلَ يَفْعَلُ كَوَمِقَ ، ومثالين للآزم منهما ، وذكر لفعل مثالا واحدا ؛ لأنه ليس مضارعه إلا مضموم العين ، وليس إلا لازما

أبنة
الماضي
الثلاثي
المزيد فيه
قال : « وَلِلْمَزِيدِ فِيهِ سَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ : مُلْحَقٌ بِدَخْرَجٍ نَحَوُ شَمَالٍ وَحَوْقَلٍ وَبَيْطَرَ وَجَهْوَرٍ وَقَانَسٍ وَقَانِي ، وَمُلْحَقٌ بِتَدَخْرَجٍ نَحَوُ تَجَابَبٍ وَتَجَوْرَبٍ وَتَشَيْطَنٍ وَتَرَهُوَكٍ وَتَمَسْكَنَ وَتَغَافَلَ وَتَسْكَلَمَ ، وَمُلْحَقٌ بِأَخْرَجَ نَحَوُ أَقْعَنْسَسَ وَأَسْلَنْقَى ، وَغَيْرُ مُلْحَقٍ نَحَوُ أَخْرَجَ وَجَرَّبَ وَقَاتَلَ وَأَنْطَلَقَ وَأَقْتَدَرَ وَأَسْتَخْرَجَ وَأَشْهَبَ وَأَشْهَبَ وَأَعْدَدَنَ وَأَعَاوَطَ ؛ وَأَسْتَكَانَ قِيلَ : أَفْتَعَلَ مِنَ الشُّكُونِ فَأَلْمَدُ شَاذٌ ، وَقِيلَ : اسْتَفْعَلَ مِنْ كَانَ فَأَلْمَدُ قِيَاسِي »

أقول : شمال : أي أسرع ، وأيضا بمعنى أخذ من النخل بعد لِقَاطِهِ ما يبقى

من ثمره ، وَحَوْ قَل : كبر وعجز عن الجماع ، وَجْهَوْر : رفع صوته ، قَلَسْتُهُ
وَقَلَسَيْتُهُ : ألبسته الْقَلَسُوَّةَ ، تَجَلَّبَبَ : لبس الجلباب ، تَجَوَّرَبَ : لبس
الجوَّربَ ، تَشَيْطَنَ الرجل : صار كالشيطان في تمرده ، تَرَهَوَّكَ الرجل في المشي :
أى كان كأنه يَمْوَجُ فيه ، تَمَسَّكَن : تشبه بالمسكين ، اَحْرَنْجَمَ القوم : ازدحموا ،
اَقْعَسَسَ : رجع وتأخر ، اسَلَنْقَى : مطاوع سَلَقَى : أى صَرَعَ ، اَغْدُوْدَنَ
النبْتُ : طال ، اَعْلُوْطُ البعير : تعلقت بعنقه وعلوته ، استكان : ذل

ومن الملحقات بفعل شَرَيْف : أى قطع شَرِيَّافَ الزرع ، وهو ورقه إذا
طال وكثر حتى يُخَافُ فساد الزرع

قد تقدم أن نحو تكلم وتغافل ليس ملحقا ، وإن كان في جميع تصاريفه
كَتَدَخَّرَجَ ، وفي عد النحاة تَمْدَرَع وتَمْدَل وتَمَسَّكَن من المالحق نظر أيضا ،
وإن وافقت تدحرج في جميع التصاريف ؛ وذلك لأن زيادة الميم فيها ليست
لتقصْد الإلحاق ، بل هي من قبيل التوهم والغلط ، ظَنُّوا أن ميم منديل ومسكين
وَمِدْرَعَة فاء الكامة كقاف قِنْدِيل ودال دِرْهَم ، والقياس تَدْرَع وتَدَل
وَتَسَكَن كما يجيء في باب ذى الزيادة ، وهذا كما تُوْهَم في ميم مَسِيل الأصلة
فجمعوه على مُسْلَانٍ وَأَمْسِلَة ، كقَفْزَانٍ وَأَقْفَزَة في جمع قَفِيز ، فتمدح وتمدل
وتمسكن - وإن كانت على تمفعّل في الحقيقة - لكن في توهمهم على تفعّل

وقد جاء من الملحقات بدحرج فعأل نحو : بَرَأَل الديك ، إذا نفش برأله^(١)

(١) البرائل كعلايط والبرائل بوزنه مقصورا : ما استدار من ريش الطائر
حول عنقه ، أو خاص بعرف الحبارى ، فإذا نفشه للقتال قيل برأل كدحرج
وتبرأل كتدحرج ، وابرأل كاشمأز ، اه من القاموس ، وفي اللسان : وقيل : هو
الريش السبط الطويل لا عرض له على عنق الديك قال : وهو البرائل للديك خاصة

✓ وَفَعَّلَ نحو : دَنَعَ الرجل : أى افتقر ولَزِقَ بالدَّقْعَاءِ ، وهى الأرض ، وكذا
فَعَلَنَ وَفَعَّلَ [وَفَعَّلَ] وَفَعَّلَ وَغَيْرُ ذَلِكَ ، لكنها لم تُعَدَّ لغرابتها وكونها من
الشواذ ؛ وكذا جاء تَهَفَّعَ وَأَفَعَّمَلَ ونحو ذلك من النوادر ^(١)

قوله « واستكان » ، قيل : أصله اسْتَكَنَّ فَأَشْبَعَ الفتح ، كما فى قوله : —

(١) ذكر المؤلف رحمه الله هذه الأوزان ولم يذكر لها أمثلة ، ونحن نذكر لك
أمثلة لها : أما فعَلَنَ فمن أمثلتها قولهم : فرص الشيء ؛ إذا قطعه ، وأصله الفرص
وهو القطع وزنا ومعنى ، ومنه قولهم : قحزن الرجل ؛ إذا ضربه فصرعه ، وأصله
قحز الرجل إذا أهلكه ، وأما فَعَلَ فمن أمثلتها قولهم : حمّظ الرجل ، إذا جنى الحنظل ،
وهو الحنظل . وأما فَعَّلَ فمن أمثلتها قولهم : قصم الشيء ، إذا قطعه ، وأصله القص
وهو القطع وزنا ومعنى ، وقولهم : جلبط الرجل شعره ؛ إذا حلقه ، وأصله جلاط .
وأما فعَلَمَ فمن أمثلتها قولهم : فرص الشيء ؛ إذا قطعه وأصله الفرص . وأما تَهَفَّعَ
فمن أمثلتها قولهم : تهافت مطارح هلقم الشيء ، إذا ابتلعه ، وأصله لقم اللقمة إذا
أخذها بفيه . وأما افَعَّلَ فمن أمثلتها قولهم : اهرنم الرجل ، إذا أسرع فى مشيته
وكذلك إذا كان سريع البكاو الدموع . وقالوا : اهرنم فى منطقه إذا انهمكوا أكثر ،
النون فيه زائدة بلا خلاف ، وأما الميم فقال ابن سيده : إنها زائدة ، وقال ابن برى :
هى أصلية فوزنها افَعَّلَلْ ، وعلى كل فانه يتعين إبدال النون ميما وإدغامها فى الميم بعدها
هذا ، وقد أشار المؤلف بقوله : وغير ذلك ، وقوله فيما بعد : ونحو ذلك ، إلى أوزان
أخرى لم يتعرض لذكرها ، فمنها يفعل (كدحرج) نحو : يرأ الرجل ، إذا صبغ باليرناء (بضم
ففتح فون مشددة وبعد الألف همزة) وهى الحناء . ومنها تفعل (كدحرج) نحو
ترمس بمعنى رسمه : أى غيبه فى الرمس وهو القبر ، ومنه قولهم : ترفل ترفلة بمعنى
رفل (كنصر) ؛ إذا جرديله وتبختر . ومنها تفعل كقولهم : نرجس الدواء ؛ إذا
وضع فيه النرجس . ومنها فَعَلَ نحو سنبل الزرع إذا ظهر سنبله . ومنها هفعل نحو
هلقم ؛ إذا أكبر اللقم . ومنها سفعل نحو سنبس بمعنى نبس : أى نطق ، إلى غير ذلك
مما تجده فى كتب اللغة . هذا ، وفى أكثر هذه الأوزان مقال

١٠ — يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ

زَيْفَافَةٍ مِثْلُ الْفَنِيقِ الْمَكْدَمِ (١)

إلا أن الإشباع في استكان لازم عند هذا القائل ، بخلاف ينباع ، وقيل : استعمل من الكون ، وقيل : من الكين ، والسين للانتقال ، كما في استحجر : أى انتقل إلى كون آخر : أى حالة أخرى : أى من العزة إلى الذلة ، أو صار كالسكين ، وهو لم داخل الفرج : أى في اللين والذلة

قال : « ففعل لمعان كثيرة ، وباب المغالبة يبنى على فعلته أفعله — بالضم — نحو كازمى فكرمته أكرمته ، إلا باب وعدت وبعث ورميت ؛ فإنه أفعله — بالكسر — وعن الكسائي في نحو شاعرته فشعرته أشعره — بالفتح »

أقول : اعلم أن باب فعل خلفته لم يختص بمعنى من المعاني ، بل استعمل في جميعها ؛ لأن اللفظ إذا خف كثر استعماله واتسع التصرف فيه

ومما يختص بهذا الباب بضم مضارعه باب المغالبة ، ونعني بها أن يغلب أحد الأمرين الآخر في معنى المصدر ، فلا يكون إذن إلا متعديا . نحو : كازمى فكرمته أكرمته : أى غلبته بالكرم ، وخاصمى فخصمته أخصمه ، وغالبى فغلبته أغلبه ، وقد يكون الفعل من غير هذا الباب كغلب وخصم وكرم ، فاذا قصدت هذا المعنى نقلته إلى هذا الباب ، إلا أن يكون المثال الواوى كوعد ، والأجوف

(١) هذا البيت من معلقة عنترة بن شداد العبسى . وينباع : أصله ينبع (كفتح) فأشبع فتحة الباء فصارت ألفاً . والذفرى — بكسر فسكون مقصوراً — الموضع الذى يعرق من الابل خلف الأذن . والغضوب : الناقة الصعبة الشديدة . والجسرة : الضخمة القوية . والزيافة : المتبخرة في مشيها . والفنيق : الفحل المكرم من الابل والمكدم : المعضوض ، وروى المقرم ، وهو الذى لا يذلل ولا يحمل عليه لسكره وعتقه

والناقص اليائين كَبَاعَ وَرَمَى ؛ فانك لا تنقلها عن فَعَلَ يَفْعِلُ ؛ بل تنقلها إليه إن كانت من غيره ؛ لأن هذه الأنواع مضارعها يَفْعِلُ — بالكسر — إذا كان الماضي مفتوح العين قياسا لا ينكسر ، كما يجي ،

وحكى عن الكسائي أنه استثنى أيضا ما عينه أولامه أحد الحروف الحلقية ، وقال : يلزمه الفتح ، نحو : شَاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ ، والحق ما ذهب إليه غيره ؛ لأن ما فيه حرف الحلق لا يلزم طريقة واحدة كالمثال الواوى والأجوف والناقص اليائين ، بل كثير منه يأتي على الأصل نحو بَرَأَ يَبْرُؤُ وَهَنَأَ يَهِنُ ، كما يأتي بيانه في موضعه ، وقد حكى أبو زيد شَاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ — بالضم — وكذا فاخرته أَفْخَرُهُ — بالضم — وهذا نص في عدم لزوم الفتح في مثله

واعلم ^(١) أنه ليس باب المغالبة قياسا بحيث يجوز لك نقل كل لغة أردت إلى هذا الباب لهذا المعنى ، قال سيبويه : وليس في كل شيء يكون هذا ، ألا ترى أنك لا تقول نَارَ عَنِي فَنَزَعْتُهُ أَنْزَعُهُ ، اسْتَفْنَيْ عَنْهُ بَغْلَبْتُهُ ، وكذا غيره ، بل تقول : هذا الباب مسموع كثير

قال : « وَفَعَلَ تَكَثَّرَ فِيهِ الْعِلَلُ وَالْأَحْزَانُ وَأَضْدَادُهَا نَحْوُ سَتِمَ وَمَرَضَ وَحَزِنَ وَفَرِحَ ، وَيَجِيءُ الْأَلْوَانُ وَالْعُيُوبُ وَالْحِلْيَ كُلُّهَا عَلَيْهِ ، وَقَدْ جَاءَ أَدِمٌ وَسَمِرٌ وَعَجِفَ وَحَمِقَ وَخَرِقَ وَعَجِمَ وَرَعِنَ ^(٥) بِالْكَسْرِ وَالضَّمَّ »

(١) قال في التسهيل : وهذا البناء (يقصد باب المغالبة) مطرد في كل ثلاثي متصرف تام خال من ملزم الكسر . اهـ ويقصد بملزم الكسر ما ذكره المؤلف هاهنا وهو كونه مثالا أو اجوف أو ناقصا يائين . ولا ينافيه قول سيبويه الذي ذكره المؤلف لأنه يمكن حمل كلامه على أنه أراد به أنهم مع كثرة استعمالهم باب المغالبة تركوا استعماله في هذا الموضع استغناء عنه بغلبته وشبهه ، وما قال ابن مالك هو الظاهر كما يدل عليه قولهم : باب المغالبة يبني على كذا ، دون أن يقولوا : جاء على كذا (٢) آدم (كعلم وكرم) فهو آدم ، إذا كان لونه مشربا سوادا وبياضا ،

أقول : اعلم أن فعل لازمه أكثر من متعدديه ، والغالب في وضعه أن يكون
للاعراض من ألوجع وما يجري مجراه ، كحزن وردي وشعث وسهك ونكد وسير
وشكس ولحز ولحج وخزي ، ومن الهيج كبطر وفرح^(١) وخط خطا ، وهو
الرائحة الطيبة ، وقم قنمة ، وهي الرائحة المكروهة ، وغضب وغار يغارو حمش وقلق
وحار خيرة وبرق^(٢) . ومن الهيج ما يدل على الجوع والعطش وضديهما من الشبع
والرئي ، وقريب منه نصف القدح أي امتلا نصفه وقرب إذا قارب الامتلاء ، ويكثر في هذا
الباب الألوان والحلى ؛ فالألوان نحو كدر وشهب وصدي وقهيب وكمب وأدم^(٣)

واللون الأدمة . وسمر (ككرم وفرح) فهو أسمر ، واسمار أيضا ؛ إذا كان لونه
السمر ، وهي منزلة بين السواد والبياض . وعجف (كفرح وكرم) فهو أعجف ، إذا
ذهب سمته ، وهو العجف (بفتحين) . وحق (ككرم وغنم) حقا - بالضم وبضميتين -
وحماقة فهو أحق ، إذا كان قليل العقل . وخرق بالامر (ككرم وفرح) إذا لم
يرفق به ، وبغيم - بضم الجيم - عجمة فهو أعجم وهي عجماء ، إذا كان به عجمة وهي لسكنة
وعدم فصاحة ، وظاهر كلام المؤلف أنه ورد كفرح أيضا ، لكننا لم نجد بعد مراجعة
ما بأيدينا من أمهات كتب اللغة إلا ما قدمناه ، وقال في اللسان عن الكسائي : كل
شيء من باب أفعال وفعلاء سوى الألوان فإنه يقال فيه فعل يفعل مثل عرج يعرج
وما أشبهه ، لإسته أحرف فأنها جاءت على فعل (ككرم) الآخرق والآخرق
والأرعن والأعجف والأيمن اه ولم يذكر السادس ، ولعله الأسمر أو ~~الأدم~~
~~أو الأعجم~~

(١) ردى : هلك ، وسقط في الهوة ، وشعث : تلبد شعره واغبر ، وسهك :
خبث رائحة عرقه ، ونكد : صعب عيشه ، وعسر : وقع في ضيق وشدة ، أو عمل
بيده اليسرى ، وشكس : ساء خلقه ، ولحز : بخل وشحت نفسه ، ولحجت عينه : أصيبت
ببثور ، وخزي الرجل : وقع في بلية وشر ، وبطر : لم يحتمل النعمة وكفرها
(٢) حمش : غضب ، أو صار دقيق الساق ، وبرق بصره : تحير ، أو دهش
فلم يبصر

(٣) كدر : إذا كان لونه بين السواد والغبرة ، وشهب : إذا غلب يياضه على

والأغلب في الألوان **افْعَلَّ** و**افْعَلَّ** نحو **ازْزَاقَ** و**اخْضَارَ** و**ابْيَضَ** و**اَحْمَرَ** و**اصْفَرَ** ، ولايجيء من هذه الألوان **فَعْلَ** وَلَا **فَعْلُ** ؛ ونعني بالحلي العلامات الظاهرة للعيون في أعضاء الحيوان ، **كَشَتَرَ** و**صَالَعَ** و**رَسَحَ** و**هَضَمَ** ^(١) .

وقد يشاركه **فَعْلَ** مضموم العين في الألوان والعيوب والحلي ، كالكلمات التي عدها المصنف ، وفي الأمراض والأوجاع **كَسَقَمَ** و**عَسِرَ** ، بشرط أن لا يكون لامه ياء ؛ فان **فَعْلَ** لايجيء فيه ذلك ؛ إلا لغة واحدة ، نحو **بَهُوَ** الرجل ^(٢) و**بَهِي** أى : صار بهيئاً

و**فَعْلَ** في هذه المعاني المذكورة كلها لازم ، لأنها لاتتعلق بغير من قامت به ؛ وأما قولهم : **فَرِقْتُهُ** و**فَزَعْتُهُ** فقال سيبويه : هو على حذف الجار ، والأصل فرقت منه وفرعت منه ، قال : وأما خشيته فأنا خاشٍ ، والقياس **خَشٍ** ؛ فالأصل أيضاً خشيت منه ، فحمل على **رَحِمْتُهُ** ، حمل الضد على الضد ؛ ولهذا جاء اسم الفاعل منه على **خَاشٍ** والقياس **خَشٍ** ؛ لأن قياس صفة اللازم من هذا الباب **فَعْلُ** ، وكذا كان قياس مصدره **خَشِيَ** فحمل **خَشِيَةً** حملاً على **رَحِمَةً** ، وكذا حمل ساخط على راض مع أنه لازم ، يقال : سخط منه أو عليه

سواده ، وصدى : إذا كان أسود مشرباً حمرة ، وقهب إذا كان ذا غبرة مائلة إلى الحمرة ، وكهب : إذا كان ذا غبرة مشربة سواداً ، وأدم تقدم قريباً ص (٧١) (١) شتر : انشقت شفته السفلى ، وشترت عينه : انقلب جفنها وتشنج ، وطلع (بمهملة كفرح) فهو أصلع ؛ إذا انحسر شعر مقدم رأسه لنقصان مادة الشعر في تلك البقعة في بعض النسخ « ضلع » / تقول . / ضلع السيف (بالمعجمة كفرح) : اعوج ، ورشح : أى خف لحم عجزته ونخذه ، وهضم : انضم كشحاه (أى جانباه) وضمرت بطنه

(٢) بهو الرجل وبهى وبها (ككرم وفرح ودعا وسعى) ، إذا صار بهيئاً
أى : حسناً

قوله « رعن ه أى : حق ، والرعونة : الحق

معانى
فعل
بالضم

قال : « وَفَعَلَ لِأَفْعَالِ الطَّبَّائِعِ وَنَحَوَهَا كَحَسُنَ وَقَبِحَ وَكَبُرَ وَصَغُرَ
فَمِنْ ثَمَّةَ كَانَ لَازِمًا ، وَشَذَّ رَحْبَتَكَ الدَّارُ : أَيْ رَحِبَتْ بِكَ . وَأَمَّا بَابُ
سُدُّنُهُ فَالصَّحِيحُ أَنَّ الضَّمَّ لِبَيَانِ بَنَاتِ الْوَاوِ لَا لِلنَّقْلِ ، وَكَذَا بَابُ بَعْتُهُ .
وَرَأَعُوَانِي بِبَابِ خِفْتُ بَيَانَ الْبِنْيَةِ »

أقول : اعلم أن فعل في الأغلب للغرائز ، أى : الأوصاف المخلوقة كالحسن
وَالْقُبْحِ وَالْوَسَامَةَ وَالْقَسَامَةَ ^(١) وَالْكِبَرَ وَالصَّغَرَ وَالطُّولَ وَالْقَصَرَ وَالْعِلَظَ
وَالسَّهُولَةَ وَالصَّعُوبَةَ وَالسَّرْعَةَ وَالْبَطْءَ وَالثَّقَلَ وَالْحِلْمَ وَالرَّفْقَ ، ونحو ذلك
وقد يجزى غير الغريزة مجراها ، إذا كان له لبث ^(٢) وَمُكْتٌ نَحْوُ حُلْمٍ
وَبَرْعٍ ^(٣) وَكَرْمٍ وَخَشٍ

قوله « ومن ثمة كان لازما » لأن الغريزة لازمة لصاحبها ، ولا تتعدى إلى غيره
هكذا قيل . وأقول : أيش المانع ^(٤) من كون الفعل المتعدى طبيعة أو كالطبيعة

(١) الوسامة : أثر الحسن ، وهى الحسن الوضئ الثابت أيضا ، والوسيم :
الثابت الحسن ، كأنه قدوسم ، والقسامة : الحسن ، يقال : رجل مقسم الوجه ، أى
جميل كله كأن كل موضع منه أخذ قسما من الجمال

(٢) اللبث - بفتح اللام وضمها مع إسكان الباء فيهما - : المكث أو الإبطاء
والتأخر . قال الجوهري : مصدر لبث لبث (بفتح فسكون) على غير قياس ، لأن
المصدر من فعل (بالكسر) قياسه التحريك إذا لم يتعد ، وقد جاء في الشعر على
القياس ، قال جرير :

وَقَدْ أَكُونُ عَلَى الْحَاجَاتِ ذَلْبَتْ وَأَخْوَذِيًّا إِذَا انْضَمَّ الذَّعَالِيْبُ
(٣) برع (بضم الراء) : تم في كل فضيلة وجمال ، وفاق أصحابه في العلم وغيره
(٤) أيش : أصلها أى شيء ، خففت بحذف الياء الثانية من أى الاستفهامية ، وحذف

قوله « رَحْبَتُكَ الدَّارُ » ، قال الأزهرى : هو من كلام نصر بن سيار وليس بحجة ^(١) . والأولى أن يقال : إنما عَدَّاه لتضمنه معنى وَسِعَ ، أى :

همزة شىء بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها ، ثم أعلل إعلال قاض ، والمؤلف رحمه الله يستعمل هذا اللفظ كثيرا ، وقد وقع مثله لكثير من أفاضل العلماء ، قال الشهاب الخفاجى فى شفاء الغليل : أيش بمعنى أى شىء ، خفف منه ، نص عليه ابن السيدى شرح أدب الكاتب ، وصرحوا بأنه سمع من العرب ، وقال بعض الأئمة : جنبونا أيش ، فذهب إلى أنها مولدة ، وقول الشريف فى حواشى الرضى : « إنها كلمة مستعملة بمعنى أى شىء ، وليست مخففة منها » ليس بشىء ، ووقع فى شعر قديم أنشدوه فى السير : —

مِنْ آلِ قَحْطَانَ وَآلِ أَيْشٍ

قال السهيلي فى شرحه : الأيش : يحتمل أنه قبيلة من الجن ينسبون إلى أيش ، ومعناه مدح ، يقولون : فلان أيش وابن أيش ، ومعناه شىء عظيم ، وأيش فى معنى أى شىء كما يقال : ويله ، فى معنى ويل لآمه على الحذف لكثرة الاستعمال اه

(١) قال اللسان : « كلمة شاذة تحكى عن نصر بن سيار : أرحبكم الدخول فى طاعة ابن الكرماني ؟ أى : أوسعكم ؟ فعدى فعل (بالضم) وليست متعدية عند النحويين ، إلا أن أبا على الفارسي حكى أن هذيلاً تعدىها إذا كانت قابلة للتعدى بمعناها ، كقوله : -

وَلَمْ تَبْصُرِ الْعَيْنُ فِيهَا كِلَابًا

قال الأزهرى : لا يجوز رجبكم عند النحويين ، ونصر ليس بحجة اه ملخصاً ونصر : هو نصر بن سيار بن رافع بن حرى (كغنى) بن ربيعة بن عامر بن هلال بن عوف ، كان أمير خراسان فى الدولة الأموية ، وكان أول من ولده هشام ابن عبد الملك ، وكانت إقامته بمرور ، فهو عربى الأصل ، وحياته كانت فى العصر الذى يستشهد بكلام أهله فلا وجه لقولهم : ليس بحجة .

وَسِعْتُمْ الدَّارَ . وقول المصنف « أَى رَحِمْتَ بَكَ » فيه تعسف لا معنى له (١) .

ولايحىء من هذا الباب أجوف يائى ، ولاناقص يائى ؛ لأن مضارع فَعَلَ يَفْعُلُ بالضم لا غير ، فلو أتيا منه لاحتجت إلى قلب الياء ألفا فى الماضى ، وفى المضارع واوا ، نحو يَبُوعُ وَيَرْمُو ، من البيع والرمى ، فكنت تنتقل من الألف إلى الأثقل . وإنما جاء من فَعَلَ المكسور العين أجوفٌ وناقصٌ : واو يان كخافَ خَوْفًا وَرَضِيَ وَغَيَّ وَشَقِيَ رِضْوَانًا وَغَبَاوَةً وَشَقَاوَةً ؛ لأنك تنتقل فيه من الأثقل إلى الألف بقلب الواو فى يخاف ألفا وفى رضى ياء ، بلى قد جاء فى هذا الباب من الأجوف اليائى حرف واحد وهو هَيَّوُ الرَّجُلُ : أى صار ذاهية ، ولم تقلب الياء فى الماضى ألفا إذ لو قلبت لوجب إعلال المضارع بنقل حركتها إلى ما قبلها وقلبها واوا ؛ لأن المضارع يتبع الماضى فى الإعلال ؛ فكنت تقول : هَاءٌ يَهْوُ ، فيحصل الانتقال من الألف إلى الأثقل ، وجاء من الناقص اليائى حرف واحد متصرف (٢)

وهو يَهْوُ الرجل يَهْوُ ، بمعنى يَهَيَّ يَهَيَّ : أى صار يَهَيَّ ؛ وإنما لم تقلب الضمة كسرة لأجل الياء كما فى التَّرايحى بل قلبت الياء واوا لأجل الضمة لأن الأبنية فى الأفعال مراعاة لا يَخْلُطُ بعضها ببعض أبدا ، لأن الفعلية إنما حصلت بسبب البنية والوزن ، إذ أصل الفعل المصدر الذى هو اسم ، فطرا الوزن عليه فصار فعلا ، وقد يحىء على قلة فى باب التعجب فَعُلَ من الناقص اليائى ولا يتصرف كنعْمَ و بئس فلا يكون له مضارع كَقَضَوْا الرجل (٣) وَرَمَوْتِ الْيَدُ [يَدُهُ] ، ولم

- (١) إنما كان تخريج المصنف تعسفا عنده لأن حاصله حذف الجار وإيصال العامل اللازم إلى ما كان مجرورا بنفسه ، وباب الحذف والإيصال شاذ عند النحاة ، وأما تخريج الشارح لحاصله أنه ضمن كلمة معنى كلمة ، والتضمين باب قياسى عند كثير من النحاة .
- (٢) نقول : قد جاء فعل آخر من هذا النوع ، وهو قولهم : نهو الرجل : أى صار ذا نهية ، والنهية (بضم فسكون) العقل .
- (٣) قضو الرجل : أى ما أقضاه ، يقال ذلك إذا جاد قضاؤه . ورموت اليد : أى ما أرمأها

يجيء المضاعف من هذا الباب إلا قليلا لثقل الضمة والتضعيف . وحكى يونس لم يجمع مضاعف ككرم كَقَضَوْا وَرَمَوْا ، ومنه قوله — :

٥ — * وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تَقْتُلُ^(١) *

فهو كقوله : —

١١ — قَعَدْتُ لَهُ وَصُحْبَتِي بَيْنَ ضَارِجٍ وَبَيْنَ الْعُذِيبِ بَعْدَ مَا مُتَأَمَّلِي^(٢)

على أحد التأويلين فى بَعْدَ^(٣) والأصل حَبَبْتُ بالكسر^(٤) أى : صرت حبيبا ؛ ولم يقولوا فى القليل قَلَّلْتُ كما قالوا فى الكثير كَثُرْتُ ، بل قالوا : قَلَّ

(١) سبق شرح هذا الشاهد (ص ٤٣) والاستشهاد به هاهنا على أن أصل حب (بضم الحاء) حبيب (بكسر الباء) ، ثم نقل إلى فعل (بضم العين) للمدح والتعجب ، ثم نقلت الضمة إلى الفاء وأدغمت العين فى اللام
(٢) هذا البيت من طويلة امرئ القيس ، والضمير فى له يعود إلى البرق الذى ذكره فى قوله : —

أَصَاحَ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِيزَهُ كَلَمْعَ الْيَدَيْنِ فِي حَيٍّ مُكَلَّلٍ
وضارج والعذيب : مكانان ، وما : زائدة ، ومتأملى : اسم مفعول من تأمل : أى بعد السحاب المنظور إليه ، وهو فاعل بعد ، ويجوز أن تجعل ما تميزا ، ويكون قوله متأملى هو المخصوص بالمدح

(٣) والتأويل الثانى أن يكون سكون العين أصليا ، وتسكون بعد ظرفا لا فعل تعجب ، وما : زائدة ، ومتأملى مصدر ميمى بمعنى التأمل والنظر . وهذان التوجيهان يجريان فى رواية بعد (بفتح الباء) ، وأما فى رواية ضم الباء فلا تحتمل إلا وجهها واحدا ، وهو أن يكون بعد فلا ماضيا للتعجب

(٤) لا وجه لتقييده بالكسر : فإنه قد جاء قبل نقله إلى باب التعجب من باب ضرب ومن باب تعب ، فكل منهما يجوز أن يكون أصلا للضموم

يَقِلُّ كَرَاهَةً لِلثَقَلِ ، وَلَمْ يَأْتِ شَرُّرْتَ بِالضَّمِّ ^(١) بَلْ شَرِّرْتَ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ
أَيُ صَرَّتْ شَرِّيرًا ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : عَزَّتِ النَّاقَةُ - أَيْ : ضَاقَ إِحْلِيلُهَا - تَعَزُّ بِالضَّمِّ
وَشَرٌّ وَدَمٌّ : أَيْ صَارَ دَمِيًّا ؛ وَثَلَاثُهَا فَعُلَ بِالضَّمِّ . وَلَمْ يَثْبُتْ مَا قَالَهُ سَيَبُويه « لَا يَكَادُ
يَكُونُ فِيهِ - يَعْنِي فِي الْمُضَاعَفِ - فَعُلَ » وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ : إِنْ لَبِثْتَ لَا نُظِيرُ لَهُ
فِي الْمُضَاعَفِ ، وَإِنَّمَا غَرَّهِمُ الدَّمِيمُ وَالشَّرِيرُ وَالِدَّمَامَةُ وَالشَّرَارَةُ !! وَالْمُسْتَعْمَلُ دَمَمْتُ
بِالْفَتْحِ تَدْمُ لَا غَيْرَ ، وَلَمْ يَسْتَعْمَلْ مِنْ شَدِيدِ فَعْلٍ ثَلَاثِي ^(٢) اسْتِغْنَاءً بِاشْتِدَادِهِ ، كَمَا اسْتِغْنَى
بِافْتَقَرٍ عَنْ فَقَرٍ ، وَبَارْتَفَعَ عَنْ رَفَعٍ ، فَقَالُوا : افْتَقَرَ فَهُوَ فَقِيرٌ ، وَارْتَفَعَ فَهُوَ رَفِيعٌ
وَاشْتَدَّ فَهُوَ شَدِيدٌ ، وَأَمَّا قَوْلُ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « لَشَدَّ مَا تَشَطَّرَا ضَرَّعِيهَا » ^(٣)
فَنَقُولُ إِلَى فَعُلَ كَمَا قُلْنَا فِي حَبَدًا وَحَبِثْتُ ، فَلَا يَسْتَعْمَلُ حَبٌّ وَشَدٌّ بِمَعْنَى صَارَ
حَبِيْبًا وَشَدِيدًا إِلَّا فِي التَّعَجُّبِ كَمَا فِي حَبَذَا وَشَدَّامَا

قَوْلُهُ « وَأَمَّا بَابُ سُدُّتُهُ » جَوَابٌ عَنْ اعْتِرَاضٍ وَارِدٍ عَلَى قَوْلِهِ « كَانَ لَازِمًا »
أَجَابَ بِأَن سُدَّتَهُ لَيْسَ مِنْ بَابِ فَعُلَ بِالضَّمِّ فِي الْأَصْلِ ، وَلَا هُوَ مَنْقُولٌ إِلَيْهِ كَمَا
هُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِ سَيَبُويه وَجَمُوهُورِ النَّحَاةِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ قَالُوا : نَقَلَ قَوْلْتُ إِلَى قَوْلْتُ

(١) قَالَ فِي اللِّسَانِ (مَادَّةُ حَب) : وَحَبِثَ إِلَيْهِ (بِالضَّمِّ) صَرَّتْ حَبِيْبًا ، وَلَا
نُظِيرَ لَهُ إِلَّا شَرَّرْتَ (بِالضَّمِّ) مِنَ الشَّرِّ وَلَبِثَ مِنَ اللَّبِّ ، وَتَقُولُ : مَا كُنْتُ حَبِيْبًا
وَلَقَدْ حَبِثْتُ بِالْكَسْرِ : أَيْ صَرْتُ حَبِيْبًا اهـ

(٢) إِنْ كَانَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقْصِدُ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمَلْ لَشَدِيدِ فَعْلٍ ثَلَاثِي عَلَى فَعْلٍ
(بِضَمِّ الْعَيْنِ) فَسَلِمَ ، وَإِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمَلْ لَهُ ثَلَاثِي مُطْلَقًا فَغَيْرُ مُسْلِمٍ ، لِأَنَّهُ
قَدْ حَكَاهُ صَاحِبُ اللِّسَانِ قَالَ : رَجُلٌ شَدِيدٌ : قَوِيٌّ ، وَقَدْ شَدَّ يَشُدُّ بِالْكَسْرِ (كَخَفَّ
يَخْفُفُ فَهُوَ خَفِيفٌ) اهـ

(٣) يَقُولُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي شَأْنِ الشَّيْخَيْنِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا
فَضَمِيرُ الثَّنِيَّةِ عَائِدٌ إِلَيْهِمَا ، وَالضَّمِيرُ الْمُؤَنَّثُ يَعُودُ إِلَى الْخِلَافَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ يُرِيدُ
أَنَّهُمَا تَقَاسَمَاهَا وَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْ أَخَذَهَا شَطْرًا مِنَ الزَّمَنِ

وَبَيَّعْتُ إِلَى بَيَّعْتُ لِيَنْقَلُوا بعد ذلك ضمة الواو وكسرة الياء إلى ما قبلها فيبقى بعد حذف الواو والياء ما يدل عليهما ، وهو الضمة والكسرة ، واعترض المصنف على قولهم بأن الغرض المذكور يحصل بدون النقل من باب إلى باب ، وَبَابُ فَعَلَ المضموم العين وَفَعَلَ المكسور العين في الأغلب يختص كل منهما بمعنى مخالف لمعنى فَعَلَ المفتوح العين ، ولا ضرورة ملجئة إلى هذا النقل ، لالفظية ولا معنوية ؛ أما المعنى فلا أنه لا يدعى أحد أن قُلْتُ وَبَعْتُ تَغْيِيرًا عما كانا عليه من المعنى ، وأما اللفظ فلا أن الغرض قيام دلالة على أن أحدهما واوى والآخر يائى ، ويحصل هذا بضم فاء قال وكسر فاء باع من أول الأمر بعد إلحاق الضمير المرفوع المتحرك بهما وسقوط ألفهما للساكنين من غير أن يُرْتَكَبَ ضَمُّ العين وكسرها ثم نقل الحركة من العين إلى الفاء . وَأَيْشِ الْمَحْذُورُ فِي ذَلِكَ ^(١) ؟ وكيف نخاف أصلا لنا مقررًا ؟ وهو أن كل واو أو ياء فى الفعل هى عين تحركت بأى حركة كانت من الضم والفتح والكسر وانفتح ما قبلها فانها تقاب ألفا ، فَقَوْلْتُ بالفتح يجب قاب واوه ألفا ، وكذا لو حولت الفتحة ضمة ، وكذا بَيَّعْتُ بالكسر والفتح ، وأى دَائِعَ لنا إلى إلحاق الضمائر المرفوعة بقَوْلَ وَبَيَّعَ الذين هما أصلا قال و باع ؟ وهل هى فى الفاعلية إلا كالظواهر فى نحو « قال زيد » ، و « باع عمرو » ؟ فالوجه إلحاق هذه الضمائر بقال و باع مقلوبى الواو والياء ألفا ؛ فنقول : تحركت الواو فى قَوْلَ وَطَوَّلَ وَخَوَّفَ والياء فى بَيَّعَ وَهَيَّبَ وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفا ؛ وإنما لم تقاب الياء فى هَيَّبَ لما تقدم ؛ فصار الجميع قال وطال وخاف و باع وهاب ، فلم يمكن مع بقاء الألف التنبيه على بِنْيَةِ هذه الأبواب وأن أصلها فَعَلَ أو فَعُلَ أو فَعِلَ لأن الألف يجب انفتاح ما قبلها . فلما اتصلت الضمائر المرفوعة المتحركة بها وجب تسكين اللام لما هو معلوم ، فسقطت الألف فى جميعها للساكنين ، فزال ما كان مانعا من التنبيه

على الوزن - أى الألف - فقصدوا بعد حذفها إلى التنبيه على بنية كل واحد منها لما ذكرنا من أن بنية الفعل يُبَقَّى عليها وتراعى بقدر ما يمكن ، وذلك يحصل بتحريك الفاء بمثل الحركة التى كانت فى الأصل على العين ؛ لأن اختلاف أوزان الفعل الثلاثى بحركات العين فقط ، ولم يمكن هذا التنبيه فى فعل المفتوح العين نحو قول وَبَعَّ ، لأن حركتى الفاء والعين فيه متماثلتان ، فتركوا هذا التنبيه فيه وَبَقَّ وَاوَّ على البنية فى فعل وفعل فقط ؛ فقالوا فى فعل نحو خاف وهاب : خِفْتُ وَهَبْتُ ، وَسَوَّوْا بين الواوى والياءى لما ذكرنا أن المهم هو التنبيه على البنية ، وقالوا فى فعل نحو طال فهو طويل : طُلْتُ ، والضمه لبيان البنية لالبيان الواو ، لما ذكرنا ، ولم يحىء فى هذا الباب أجوف يأتى حتى يُسَوَّوْا بينه وبين الواوى فى الضم كما سَوَّوْا بينهما فى فعل نحو خِفْتُ وهَبْتُ ، إلا هيئوا ، كما ذكرنا ، ولا تقاب ياءه ألفا لما مر ، فلما فرغوا من التنبيه على البنية فى بابي فعل وفعل ولم يكن مثل ذلك فى فعل ممكنا ، كما ذكرنا ، قصدوا فيه التنبيه على الواوى والياءى والفرق بينهما ، كما قيل : إن لم يكن خلَّ نَحْمَرُ^(١) ؛ فاجتلبوا ضمه فى قال بعد حذف الألف للساكنين ، وجعلوها مكان الفتحة ، وكذا السكسة فى باع ؛ لتدل الأولى على الواو والثانية على الياء ، وأما إذا تحركت الواو والياء عينين وما قبلهما ساكن متحرك الأصل فى الأفعال والأسماء المتصلة بها فإنه ينقل حركة العين إليه وإن كانت فتحة رعاية لبنية الفعل والمتصل به ، وذلك لأنه يمكن فى مثله المحافظة على البنية فى المفتوح العين ، كما أمكن فى مضمومها ومكسورها ، بخلاف المفتوحة المفتوح ما قبلها نحو قال و باع ، كما ذكرنا ، لأن الفاء ههنا ساكنة ، فإذا تحركت

(١) لم نجد هذا المثل فى أمثال الميدانى ولا فى كتب اللغة ، والذى فى اللسان : « الخُل والخمر : الخير والشر ، وفى المثل ما فلان بخل ولا خمر : أى لا خير فيه ولا شر عنده » اهـ

بافتح وسكن العين علم أن ذلك حركة العين ، ولا يراعى هنا الفرق بين الواوى واليائى أصلا ؛ لأنه إنما يراعى ذلك إذا حصل العجز عن مراعاة البنية كما مر ، بلى يراعى ذلك فى اسم المفعول من الثلاثى ؛ نحو مَقُولٌ وَمَبِيعٌ ، كما يجىء ، فمن الواوى قولهم يَخَافُ وَيُقَالُ وَأَقِيمَ وَتَقِيمَ وَيَقُولَ وَيَطِيحُ ، عند الخليل ، وأصله ^(١) يَطْوَحُ كما يجىء ، وَيَقُومُ وَالْمَقَامُ وَالْمُقَامُ وَالْمُقِيمُ وَالْمُعُونُ ، ومن اليائى قولهم يَهَابُ وَيَبَاعُ وَأَقِيلَ وَيَقِيلُ وَيَبِيعُ وَالْمُقَالُ وَالْمُقِيلُ ؛ فقد رأيت كيف قصدوا فى النوعين بيان البنية بنقل الضمة والكسرة والفتحة إلى ما قبلها لما لزمهم إعلال العين بسبب حمل الكلمات المذكورة على أصولها ، أعنى الماضى الثلاثى كما يجىء فى باب الاعلال ، ولم يبالوا بالتباس الواوى باليائى ثم الحركة المنقولة : إن كانت فتحة قلبت الواو والياء ألفا ، كما فى يَخَافُ وَيَهَابُ ؛ لأن سكونهما عارض ، فسكانهما متحركتان ، وما قبلهما كان مفتوح الأصل ، وقد تحركت بفتحة العين ؛ فكان الواو والياء تحركتا وانفتحت ما قبلهما فقلبتا ألفا ، ولا سيما أن تطبيق الفرع بالأصل أولى ما يمكن .

وإن كانت ضمة — ولم يجىء فى الفعل والاسم المتصل به إلا على الواو ، نحو يَقُولُ — نقلت إلى ما قبلها وسامت الواو ، بلى قد جاءت على الياء أيضا فى اسم

(١) من العرب من قال طوح يطوح (بتضعيف العين فيهما) ، ومنهم من قال : طيح يطيح (بالتضعيف أيضا) ، وقد حكوا طاح يطوح ، فهو من باب نصر عند جميع من حكاه ، وحكوا طاح يطيح ، فأما على لغة من قال طيح يطيح (بالتضعيف) فهو يائى من باب ضرب من غير تردد ، وأما على لغة من قال طوح يطوح فقد اختلف العلماء فى تخريج طاح يطيح ، فذهب الخليل إلى أنه من باب حسب يحسب (بكسر العين فى الماضى والمضارع) ، وذلك أن فعل المفتوح العين لا يكون من باب ضرب إذا كان أجوف واويا ، كما لا يكون من باب نصر إذا كان أجوف يائيا ، وقيل : هو شاذ ، وسيأتى لذلك بحث طويل فى كلام المصنف والشارح فى «باب المضارع» ، وسنعيد الكلام هناك بإيضاح أكثر من هذا .

لمفعول ، لكنه روعى فيه الفرق بين الواوى والياءى كما يجىء ، وقد جاء أيضا في هَيَّوْ هَيَّوْ ، وقد مر حكمه (١) .

وإن كانت كسرة : فإن كانت على الياء سلمت بعد النقل نحو وَيَبِيعُ ، وإن كانت على الواو — نحو يَقِيمُ ، وَيَطِيحُ عند الخليل — قلبت ياءً لتعسر النطق بها ساكنة بعد الكسرة ، ولا تقول : إن الضم والكسر فى نحو يَقُولُ وَيَبِيعُ نقلا إلى ما قبلهما للاستتقال ؛ إذ لو كان له لم تنقل الفتحة فى نحو يَخَافُ وَيَهَابُ ، وهى أخف الحركات ، فلا يستثقل وخاصةً بعد السكون ، ولا سيما فى الوسط ، وأيضا فالضمة والكسرة لا تستثقلان على الواو والياء إذا سكن ما قبلهما كما فى ظَنِّي وَذَلُّوْ

فان قيل : ذلك لأن الاسم أخف من الفعل ، والأصل فى الاعلال الفعل كما يجىء فى باب الاعلال

قلت : نعم ، ولكن الواو والياء المذكورين فى طرف الاسم ، وهما فى الفعل فى الوسط ، والطرف أثقل من الوسط

فان قيل : لم تستثقل فى الاسم لكون الحركة الإعرابية عارضةً

قلت : نوع الحركة الإعرابية لازم ، وإن كانت كل واحدة منهما عارضة ، ولولم يعتد بالحركة الإعرابية فى باب الإعلال لم يُعَلَّ نحو قَاضٍ وَعَصَا ؛ فإذا تبين أن النقل ليس بالاستثقال قلنا : إنه وجب إسكان العين تبعا لأصل الكلمة ، وهو الماضى من الثلاثى ؛ إذ الأصل فى الإعلال الفعل كما يبين فى بابه ، وأصل الفعل الماضى ، فلما أسكنت نُقلت الحركة إلى ما قبلها لتدل على البنية كما شرحنا وإنما فُرِّقَ فى اسم المفعول من الثلاثى بين الواوى والياءى نحو مَقُولٌ وَمَبِيعٌ ؛ لأن الأصل فى هذا الإعلال — أعنى إسكان الواو والياء الساكن ما قبلهما —

هو الفعل كما ذكرنا ، ألا ترى أن نحو دَلُو وَظَلِي لم يسكن الواو والياء فيهما مع
تطرفهما ، ثم حمت الأسماء المتصلة بالأفعال في هذا الإعلال على الفعل إذا وافقته ✓
لفظا بالحركات والسكنات ، كافي مَقَام وَمَعِيشَةٍ وَمُصِيبَةٍ ، واسمُ المفعول من
الثلاثي وإن شابه الفعل معنى واتصل به لفظا ، لاشتقاقهما من أصل واحد ،
لكن ليس مثله في الحركات والسكنات فأجرى مجرى الفعل من وجه ، وجعل
مخالفاً له من آخر : فالأول بإسكان عينه ، والثاني بالفرق بين واويه ويائيه ،
مع إمكان التنبيه على البنية ، فالأولى على هذا أن نقول : حُذِفَت ضمة العين في
مَقُولٍ وَمُبِيرٍ عِ إتباعاً للفعل في إسكان العين ، وضمت الفاء في الواو وكسرت في
الياء كما قلنا في قُلْتُ وبعث دلالة على الواو والياء

معاني
أفعل

قال : « وَأَفْعَلٌ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا ، نَحْوُ أَجَسْتُهُ ، وَلِلتَّعْرِيزِ نَحْوُ أَبْعَثُهُ ،
وَلِصَيْرُورَتِهِ ذَا كَذَا نَحْوُ أَغَدَّ الْبَعِيرُ ، وَمِنْهُ أَحْصَدَ الزَّرْعُ ، وَلَوْجُودِهِ عَلَى
صِفَةٍ نَحْوُ أَحْمَدْتُهُ وَأَبْخَلْتُهُ ، وَلِلسَّلْبِ نَحْوُ أَشْكَيْتُهُ ، وَمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ
قَلْتُهُ وَأَقْلَنْتُهُ »

أقول : اعلم أن المزيد فيه لغير الإلحاق لا بد لزيادته من معنى ؛ لأنها إذا لم
تسكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق ولا معنى كانت عبثاً ، فاذا قيل مثلاً :
إن أقال بمعنى قال ، فذلك منهم تسامح في العبارة ، وذلك على نحو ما يقال : إن
الباء في (كفى بالله) و « من » في (مامن إليه) زائدتان لما لم تفيدا فائدة زائدة
في الكلام سوى تقرير المعنى الحاصل وتأكيده ، فكذا لا بد في الهمزة في
« أقالني » من التأكيد والمبالغة

والأغلب في هذه الأبواب أن لا تنحصر الزيادة في معنى ، بل تجيء لمعان
على البديل ، كالهمزة في أفعل تفيد النقل ، والتعريض ، وصيرورة الشيء ذاكذا ،
وكذا فَعَلَ وغيره

وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً ؛ فليس لك أن تقول مثلاً في ظرفه :
أُظَرَفَ ، وفي نصر : انْصَرَ ، ولهذا رُدَّ على الأخفش في قياس أَظَنَّ وَأَحْسَبَ
وَأَخَالَ على أَعْلَمَ وَأَرَى ، وكذا لا تقول : نَصَرَ ولا دَخَلَ ، وكذا في غير ذلك
من الأبواب ، بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين ، وكذا
استعماله في المعنى المعين ^(١) ، فكما أن لفظ أَذْهَبَ وَأَدْخَلَ يُحتاج فيه إلى

(١) قال سيبويه رحمه الله (ج ٢ ص ٢٣٣) : « هذا باب افتراق فعلت وأفعلت
في الفعل للمعنى ، تقول : دخل وخرج وجلس ، فإذا أخبرت أن غيره صيره إلى
شيء من هذا قلت : أخرجه وأدخله وأجلسه ، وتقول : فزع وأفرعته ، وخاف
وأخفته ، وجال وأجلته ، وجاء وأجأته ، فأكثر ما يكون على فعل (بتثنية
العين) إذا أردت أن غيره أدخله في ذلك يبنى الفعل منه على أفعلت ، ومن ذلك
أيضاً مكث (بضم العين) وأمكثته ، وقد يحى الشيء على فعلت (بتثنية العين)
فيشرك أفعلت ، كما أنهما قد يشتركان في غير هذا ، وذلك قولك : فرح وفرحته ،
وإن شئت قلت : أفرحته ، وغرم وغرمته ، وأغرمته إن شئت ، كما تقول : فزعت
وأفرعته ، وتقول : ملح (بضم العين) وملحته ، وسمعنا من العرب من يقول :
أملحته ، كما تقول : أفرعته ، وقالوا : ظرف و ظرفته ، ونبل ونبلته (بضم عين الثلاثي
فيهما) ، ولا يستكر أفعلت فيهما ، ولكن هذا أكثر واستغنى به » اه
وقال ابن هشام في المغنى (في مبحث ما يتعدى به القاصر) : « الحق أن
دخولها (يريد همزة التعدية) قياسى في اللازم دون المتعدى ، وقيل : قياسى فيه
وفي المتعدى إلى واحد ، وقيل : النقل بالهمزة كله سماعى » اه ملخصاً

وقال في المغنى أيضاً (في المبحث نفسه) : « النقل بالتضعيف سماعى في اللازم وفي
المتعدى لواحد ، ولم يسمع في المتعدى لاثنتين ، وقيل : قياسى في الأولين » اه ملخصاً
فأنت ترى من عبارة سيبويه أنه يسوغ لك أن تبنى على أفعلته للتعدية من الفعل
القاصر من غير أن ينكر عليك ذلك ، وإن لم تكن سمعت تعديته بالهمزة عن العرب ،
وذلك أصرح في عبارة ابن هشام . وقال سيبويه أيضاً (في ص ٢٣٧ ج ٢ ، في
مباحث فعلت بالتضعيف) : « هذا باب دخول فعلت (بتضعيف العين) على فعلت
لا يشرك في ذلك « أفعلت » ، تقول : كسرتها وقطعتها ، فإذا أردت كثرة العمل
قلت : كسرتة وقطعته ومزقته ، وما يدلك على ذلك قولهم : علطت البعير وإبل معطلة

السباع فكذا معناه الذى هو النقل مثلا ؛ فليس لك أن تستعمل أذْهَبَ بمعنى
أزال الذهاب أو عَرَّضَ للذهاب أو نحو ذلك

والأغلب أن تجبىء هذه الأبواب مما جاء منه فعل ثلاثى ، وقد تجبىء مما لم
يأت منه ذلك ، كالجَمِّ وأَسْحَمَ وَجَلَدَ وَقَرَّدَ وَاسْتَحْجَرَ المكانَ واسْتَنَوَقَ^(١)
الجل ، ونحو ذلك ، وهو قليل بالنسبة إلى الأول

وبعير معلوط ، وجرحته وجرحته (بتضعيف العين) أكثرت الجراحات فى جسده .
اهـ ، فهذه العبارة تفيد أن استعمال فعل (بتضعيف العين) فى معنى التكاثر بين يديك
مضى أردت استعمالها من أى فعل ساغ لك ذلك . ومثل ذلك كثير فى عباراته وعبارات
غيره من العلماء

والذى نراه أنه إذا كثرت ورود أمثلة لصيغة من هذه الصيغ فى معنى من هذه
المعانى كان ذلك دليلا على أنه يسوغ لك أن تبني على مثال هذه الصيغة لأفادة هذا
المعنى الذى كثرت فيه وإن لم تسمع اللفظ بعينه

(١) أَلْجَمَ - بِالْجِمِّ - تقول : أَلْجَمَ الرجل فرسه ، إذا وضع فى فمه اللجام ، ولم
يأت منه ثلاثى ، ووقع فى جميع النسخ المطبوعة « أَلْجَمَ » بالحاء المهملة ، وهو
تصحيف ، فان هذه المادة قد جاء منها الثلاثى والمزيد فيه ، تقول : لَحِمَ الرجل يلحم -
من باب كرم ، وفيه لغة من باب فرح عن اللحياني - إذا كثر لحم بدنه ، وإذا
أكل اللحم كثيرا ، وتقول : أَلْجَمَ الرجل ، إذا كثر عنده اللحم ، وتقول : أَلْجَمَ
الرجل القوم ، إذا أطعمهم اللحم . وأَسْحَمَ - بالسين المهملة - تقول : أَسْحَمَتِ السماء ؛
إذا صبت ماءها ، ولم يذكر صاحبها القاموس واللسان فعلا ثلاثيا من هذه المادة ؛
ولكن ذكر المصدر كفرح وكسعال وكحمرة ؛ ووقع فى جميع النسخ المطبوعة
« أَسْحَمَ » بالشين المعجمة - وهو تحريف ، فانه قد استعمل من هذه
المادة الثلاثى والمزيد فيه ، تقول : شَحِمَ الرجل القوم - من باب فتح -
وأشحمهم ، إذا أطعمهم الشحم . وجلد - بتضعيف اللام - تقول : جلد
الجزور ، إذا نزع جلده ، ولا يقال : سلخ ، إلا فى الشاة ، وقد ورد من هذه المادة
فعل ثلاثى بغير هذا المعنى ، تقول : جلده ، إذا أصبت جلده ، كما تقول : رأسه
وبطنه وعانه ويده ، إذا أصاب رسه وبطنه وعينه ويده ، وقرد - بتضعيف الراء
تقول : قرد الرجل بعيره ، إذا أزال قراده (وهو كغراب : دويبة تعض الإبل)

فاذا فهم هذا فاعلم أن المعنى الغالب في أَفْعَلَ تعديّةٌ ما كان ثلاثياً ، وهي أن يجعل ما كان فاعلاً للآزم مفعولاً لمعنى الجعل فاعلاً لأصل الحدث على ما كان ، فمعنى « أَذْهَبْتُ زَيْدًا » جعلت زيدا ذاهبا ، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذى استفيد من الهمزة فاعل للذهاب كما كان فى ذَهَبَ زَيْد ، فان كان الفعل الثلاثى غير متعد صار بالهمزة متعديا إلى واحد هو مفعول لمعنى الهمزة - أى : الجعل والتصيير - كأذهبته ، ومنه أعظمته : أى جعلته عظيما باعتقادي ، بمعنى استعظمته ، وإن كان متعديا إلى واحد صار بالهمزة متعديا إلى اثنين أولهما مفعول الجعل والثانى لأصل الفعل ، نحو : أحفرت زيدا النهر : أى جعلته حافرا له ، فالأول مجعول ، والثانى محفور ، ومرتبة للمجعول مقدمة على مرتبة مفعول أصل الفعل : لأن فيه معنى الفاعلية . وإن كان الثلاثى متعديا إلى اثنين صار بالهمزة

وقد ورد من هذه المادة الفعل الثلاثى ، تقول : قرد الرجل والبعير - كفرح - إذا ذل وخضع ، وقيل : قرد الرجل : أى سكت عن عى . واستحجر المكان : كثرت الحجارة فيه ، واستنوق الجمل : صار كالناقة فى ذلها ، لا يستعمل إلا مزيدا ، قال ثعلب : « ولا يقال استنوق الجمل (يقصد أنه لا تنقل حركة الواو إلى الساكن قبلها ، ثم تقلب ألفا) وذلك لأن هذه الأفعال المزيدة أعنى « افعل واستفعل » إنما تعتل باعتلال أفعالها الثلاثية البسيطة التى لازيادة فيها ، فلما كان استنوق واستنيس ونحوهما دون فعل بسيط لازيادة فيه صحت الياء والواو ، لسكون ما قبلهما » اهـ . وقولهم « استنوق الجمل » مثل يضرب للرجل يسكون فى حديث أو صفة شئ ثم يخلطه بغيره وينقل إليه ، وأصله أن طرفه بن العبد كان عند بعض الملوك والمسيب (كمعظم) بن علس (كجبل) ينشده شعرا فى وصف جمل ثم حوله إلى نعت ناقة ، فقال طرفه : قد استنوق الجمل ، فغضب المسيب ، وقال : « ليقتلنه لسانه » ، فكان كما تفرس فيه . قال ابن برى : البيت الذى أنشده المسيب بن علس هو قوله :-

وَإِنِّي لَا مِصِيَّ إِلَهُمْ عِنْدَ احْتِصَارِهِ بِنَاجٍ عَلَيْهِ الصَّيْعَرِيَّةُ مَكْدَمٌ

متعديا إلى ثلاثة أولها للجعل والثاني والثالث لأصل الفعل ، وهو فعلاَن فقط :
أَعْلَمَ ، وَأَرَى

وقد يحىء الثلاثى متعديا ولازما فى معنى واحد ، نحو فَتَنَ الرجلُ : أى صار
مُفْتَنًا ، وَفْتَنَتْهُ : أى أدخلت فيه الفتنة ، وَحَزَنَ وَحَزَنَتْهُ : أى أدخلت فيه
الحزن ، ثم تقول : أفتنته وأحزنته ، فيهما ، لنقل فَتَنَ وَحَزَنَ اللّازمين للمتعديين ،
فأصل معنى أحزنته جعلته حزينا ، كأذهبته وأخرجته ، وأصل معنى حَزَنَتْهُ
جعلت فيه الحزن وأدخلته فيه ، ككَحَلَّتُهُ وَدَهَنَتْهُ : أى جعلت فيه كحلا
ودهنا ، والمغزى من أحزنته وَحَزَنَتْهُ شىء واحد : لأن مَنْ أدخلت فيه الحزن
فقد جعلته حزينا ، إلا أن الأول يفيد هذا المعنى على سبيل النقل والتصيير لمعنى
فعل آخر - وهو حَزَنَ - دون الثانى

وقولهم أَسْرَعَ وَأَبْطَأَ فى سَرْعٍ وَبَطْءٍ ؛ ليس الهمزة فيهما للنقل ، بل الثلاثى
والمزيد فيه معاً غير متعديين ، لكن الفرق بينهما أن سَرْعٍ وَبَطْءٍ أبلغ : لأنهما
كأنهما غريزة كصغر وكبير

ولو قال المصنف مكان قوله « الغالب فى أفعَل أن يكون للتعدية » : « الغالب
أن يَجْعَلَ الشىء ذا أصله » لكان أعم ؛ لأنه يدخل فيه ما كان أصله جامدا ،
نحو أَخْبَى قِدْرَهُ : أى جعلها ذات ^(١) خفّاً وهو الأبرار ، وأجدها : أى جعله
ذا جَدِّى ^(٢) ، وأذهبه : أى جعله ذا ذَهَب

وقد يحىء أفعَل لجعل الشىء نَفْسَ أصله إن كان الأصل جامداً ، نحو أَهْدَيْتُ
الشىء : أى جعلته هَدِيَّةً أو هَدِيًّا ^(٣)

-
- (١) الفحا - بفتح أوله وكسره مقصورا : البزر ، أو يابسه . والابزار : التوابل
كالفلل ونحوه ، واحدها بزر - بالفتح والكسر - وواحد التوابل تابل كخاتم
(٢) الجدى - بفتح أوله مقصورا - والجدوى : العطية
(٣) الهدية : اسم ما أتخفت به ، والهدى : ما أهدى إلى مكة من النعم (أى : الأبل)

قوله « وللتعريض » أى : تفيد الهمزة أنك جعلت ما كان مفعولا للثلاثي مُعَرِّضًا لأن يكون مفعولا لأصل الحدث ، سواء صار مفعولا له أولا ، نحو أَقْتَلْتَهُ : أى عرضته لأن يكون مقتولا قُتِلَ أولا ، وأَبَعْتُ الفرس : أى عرضته للبيع ؛ وكذا أَسْقَيْتُهُ : أى جعلت له ماء وَسَقِيًّا شَرِبَ أو لم يشرب ، وَسَقَيْتُهُ : أى جعلته يشرب ، وَأَقْبَرْتَهُ : أى جعلت له قبرا قَبِرَ أولا

قوله « ولصيورته ذا كذا » أى : لصيورة ما هو فاعل أَفْعَلَ صاحب شئ « وهو على ضربين : إما أن يصير صاحب ما اشتق منه ، نحو الْحَمَّ زَيْد : أى صار ذالحم ، وَأَطْفَلْتُ : أى صارت ذات طفل ، وَأَعْسَرَ وَأَيْسَرَ وَأَقْلَّ : أى صار ذا عُسْرٍ وَيُسْرٍ وقلة ، وَأَغَدَّ البعير : أى صار ^(١) ذا غَدَّة ، وَأَرَابَ : أى صار ذا ريبة ، وإما أن يصير صاحب شئ هو صاحب ما اشتق منه ، نحو أَجْرَبَ الرجلُ : أى صار ذا إِبِل ذات جَرَب ، وَأَقْطَفَ : أى صار صاحب خيل تَقْطُفُ ^(٢) وَأَخْبَثَ : أى صار ذا أصحاب خبثاء ، وَالْأَمَّ : أى صار صاحب قوم يلومونه ، فإذا صار له لَوَام قيل : هُوَ مُلِم ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَوَّلِ : أى صار صاحب لوم ، وذلك بَأَنْ يَلَامَ ، كأن حصد الزرع : أى صار صاحب الحصاد ، وذلك بَأَنْ يَحْصَدَ ، فيكون أَفْعَلَ بمعنى صار ذا أصله الذى هو مصدر الثلاثي ، بمعنى أنه فاعله ، نحو أَجْرَبَ : أى صار ذا جَرَبٍ ، أو بمعنى أنه مفعوله ، نحو أَحْصَدَ الزَّرْعُ ، ومنه أَكَبَّ : أى صار يُكَبُّ وقولهم « أَكَبَّ مطاوع كَبَّة » ندریس ^(٣) ؛ لأن القياس كون أَفْعَلَ لتعدية فَعَلَ لا لمطاوعته

(١) الغدة - بضم أوله وتشديد الدال مفتوحة - : كل عقدة يطيف بها شحم في جسد الانسان ، وهى أيضا طاعون الأبل

(٢) تقول : قطفت الدابة - من باب ضرب ونصر - قطفا وقطوفا (كنصر وخروج) أسامت السير وأبطأت ، والوصف منه قطوف - بفتح القاف -

(٣) قال فى اللسان : « كبه لوجهه فانكب : أى صرعه ، وأكب هو على

قوله « ومنه أحصد الزرع » إنما قال « ومنه » لأن أهل التصريف جعلوا مثله قسماً آخر ، وذلك أنهم قالوا : يجيئ أفعل بمعنى حان وقت يستحق فيه فاعلُ أفعل أن يُوقَّع عليه أصل الفعل ، كأحصد : أى حان أن يُحصَّد ، فقال المصنف : هو في الحقيقة بمعنى صار ذا كذا ، أى : صار الزرع ذا حصاد ، وذلك

وجهه ، وهذا من النواذر أن يقال : أفعلت أنا ، وفعلت غيري ، يقال : كب الله عدو المسلمين ، ولا يقال : أكب « اه . وظاهر قول المؤلف : إن القول بأن أكب مطاوع كب تدريس (أى : تدريب وتمرين) أنه غير موافق على قصة المطاوعة بدليل أنه جعله من أمثلة الصيرورة ، وقد سبقه بذلك الزمخشري رحمه الله ، قال في تفسير سورة الملك من الكشف : « يجعل أكب مطاوع كبه ، يقال : كبته فأكب ، من الغرائب والشواذ ، ونحوه قشعت الريح السحاب فأقشع ، وما هو كذلك ، ولا شيء من بناء أفعل مطاوع ، ولا يتقن نحو هذا إلا حملة كتاب سيويه ، وإنما أكب من باب أنفض وألام ، ومعناه : دخل في الكب وصار ذا كب ، كذلك أقشع السحاب دخل في القشع ، ومطاوع كب وقشع انكب وانقشع » اه كلامه بحروفه ، وقد لخص الشهاب الخفاجي هذين القولين تلخيصاً حسناً في شرحه على تفسير البيضاوي فقال في بيان مذهب من قال بالمطاوعة : « هو على عكس المعروف في اللغة من تعدى الافعال ولزوم ثلاثيه ، ككرم وأكرمت ، وله نظائر في أحرف يسيرة : كأنسل ريش الطائر ونسلته ، وأنزفت البئر ونزفتها ، وأمرت الناقة (درت) ومرتها ، وأشف البعير (رفع رأسه) وشففته ، وأقشع الغيم وقشعته الريح : أى أزالته وكشفته ، وقد حكى ابن الأعرابي كبه الله وأكبه بالتعدية فيهما ، على القياس » اه وقال في بيان رأى من قال بالصيرورة : « وليست الهزمة فيه للمطاوعة كما ذهب إليه ابن سيده في المحكم ، تبعاً لبعض أهل اللغة ، كالجوهرى ، وتبعه ابن الحاجب وأكثر شراح المفصل ، قال بعض المدققين : معنى كون الفعل مطاوعاً كونه دالاً على معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعدي به ، كقولك باعدته فتباعد ، فالتباعد معنى حصل من المباعدة ، كما يفهم من كلام شراح المفصل والشافعية ، ومباينة المطاوعة للصيرورة غير مسلمة ، وفي شرح الكشف للشرىف : الاتمار : معنى صيرورته مأموراً ، وهو مطاوع الأمر ، فسوى بين المطاوعة والصيرورة » اه

يحينونة حصاده ، ونحوه أَجَدَّ النَّخْلُ وَأَقْطَعَ^(١) ويجوز أن يكون أَلَامَ مثله :
أى حان أن يلام

ومن هذا النوع — أى : صيرورته ذا كذا — دخول الفاعل فى الوقت
المشتق منه أفعال ، نحو أَصْبَحَ وَأَمْسَى وَأَجْرُ وَأَشْهَرُ : أى دخل فى الصباح والمساء
والفجر والشهر ، وكذا منه دخول الفاعل فى وقت ما اشتق منه أفعال ، نحو أَشْمَلْنَا
وَأَجْنَبْنَا وَأَصْبَيْنَا وَأَذْبَرْنَا : أى دخلنا فى أوقات هذه الرياح^(٢) قال سيديويه :
ومنه أَدْنَفَ ، أى : حصل فى وقت الدَّفَنِ^(٣) ، ومنه الدخول فى المكان الذى
هو أصله ، والوصول إليه ، كَأَكْدَى : أى وصل إلى الكُدْيَةِ^(٤) وَأَنْجَدَ
وَأَجْبَلَ : أى وصل إلى نَجْدٍ وإلى الجبل ، ومنه الوصول إلى العدد الذى هو
أصله ، كَأَعْشَرَ وَأَتَسَعَ وَأَلْفَ : أى وصل إلى العشرة والتسعة والألف ؛ فجميع
هذا بمعنى صار ذا كذا : أى صار ذا الصبح ، وذا المساء ، وذا الشمال ،
وذا الجنوب ، وذا الكُدْيَةِ ، وذا الجبل ، وذا العشرة

قوله « ولوجوده عليها » أى : لوجودك مفعول أفعال على صفة ، وهى كونه

(١) أجد النخل : حان له أن يجد : أى يقطع ثمره . وأقطع النخل أيضا :
حان قطاعه

(٢) أَشْمَلْنَا : دخلنا فى وقت ريح الشمال (وهى التى تهب من ناحية القطب)
وَأَجْنَبْنَا : دخلنا فى وقت ريح الجنوب (وهى التى تقابل ريح الشمال) ، وَأَصْبَيْنَا :
دخلنا فى وقت ريح الصبا (وهى ريح مهبها مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار)
وَأَذْبَرْنَا : دخلنا فى وقت ريح الدبور (وهى ريح تهب من ناحية المغرب
تقابل الصبا)

(٣) الدنف — بفتحتين — : المرض الملازم ، وقيل : المرض مطلقا
(٤) الكدية — بضم فسكون — : الأرض الصلبة ، وهى أيضا الصخرة تعترض
حافر البئر ، فاذا وصل إليها قيل : أكدى

فاعلا لأصل الفعل ، نحو أ كَرُمْتَ فَارْبُطْ : أى وجدت فرساً كريماً ،
وَأَسَمْتِ : أى وجدت سميماً ، وَأَنْجَلْتُهُ : أى وجدته بخيلاً ، أو كونه مفعولا
لأصل الفعل ، نحو أَحْمَدْتُهُ : أى وجدته محموداً ، وأما قولهم « أَخْضَمْتُكَ : أى وجدتكَ
مفجعاً » فكان أفعال فيه منقول من نفس أفعال ، كقولك فى التعجب :
مَا أَعْطَاكَ لِلدَّانِيَرِ ، ويقال : أَخْمَتَ الرَّجُلَ : أى أَسَكْتُهُ ، قال عمرو بن معدى كرب
لِمُجَاشِعِ بْنِ مَسْعُودِ السَّامِيِّ — وقد سأله فأعطاه — : اللَّهُ دَرَكُ يَابْنِ سُلَيْمٍ ،
سَأَلْنَاكُمْ فَمَا أَبْجَلْنَاكُمْ ، وَقَاتَلْنَاكُمْ فَمَا أَجْبَنَّاكُمْ ، وَهَاجَيْنَاكُمْ فَمَا أَخْمَنَّاكُمْ :
أى ما وجدناكم بخلاء وجبناء وَمُفْجَعِينَ ^(١)

قوله « وللسلب » أى : ينجىء لسلبك عن مفعول أفعال ما اشتق منه ، نحو
أَسْكَيْتُهُ : أى أزلت شكواه

قوله « وبمعنى فعل » نحو قُلْتُ الْبَيْعَ وَأَقْلَتُهُ . وقد ذكرنا أنه لا بد للزيادة
من معنى ، وإن لم يكن إلا التأكيد

وقد جاء أفعال بمعنى الدعاء ، نحو أَسْقَيْتُهُ : أى دعوت له بالسقيا ، قال
ذو الرمة : —

١٢ — وَقَفْتُ عَلَى رُبْعٍ لِمَيْةٍ نَاقَتِي فَمَا زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وَأَخَاطِبُهُ

(١) قال ابن برى : « يقال هاجيته فأخيمته بمعنى أسكته ، قال : ويحىء أخيمته
بمعنى صادفته مفجعا ، تقول : هجوته فأخيمته : أى صادفته مفجعا ، قال : ولا يجوز فى
هذا هاجيته ، لأن المهاجة تكون من اثنين ، وإذا صادفته مفجعاً لم يكن منه هجاء
فاذا قلت : فما أخمناكم بمعنى ما أسكتناكم جاز ، كقول عمرو بن معدى كرب :
« وهاجيناكم فما أخمناكم » : أى فما أسكتناكم عن الجواب » اه كلام ابن برى
وبهذا يعلم ما فى كلام الشارح المحقق ، فإن الشاهد الذى ذكره ليس بمعنى وجده
ذا كذا بل معناه جعله ذا كذا

وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبْثُهُ تُسَكِّلُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَأَعِبُهُ (١)

والأكثر في باب الدعاء فَعَلَّ ، نحو جَدَّعَهُ وَعَقَّرَهُ : أى قال : جدعه الله ، وعقره (٢) ، وَأَفْعَلَّ داخل عليه في هذا المعنى ،

والأغلب من هذه المعاني المذكورة النقل ، كما ذكرنا

وقد يجيء أفعَلَّ لغير هذه المعاني ، وليس له ضابطة كضوابط المعاني المذكورة

كما بصره : أى رآه ، وأوعزت إليه : أى تقدمت ، وقد يجيء مطاوع فَعَلَّ ، كفَطَرْتَهُ فَأَفْطَرَ وَبَشَرْتُهُ فَأَبْشَرَ ، وهو قليل

قال : « وَفَعَلَّ لِلتَّكْثِيرِ غَالِبًا ، نحو غَاغَتْ وَقَطَعَتْ وَجَوَلَتْ وَطَوَفَتْ وَمَوَتْ الْمَالُ ، وَلِلتَّعْدِيَةِ نَحْوُ فَرَحْتُهُ ، وَمِنْهُ فَسَقْتُهُ ، وَلِلسَّلْبِ نَحْوُ جَلَدْتُهُ وَقَرَدْتُهُ ، وَبِمَعْنَى فَعَلَّ نَحْوُ زَلْتُهُ وَزَيْلْتُهُ »

معاني
فعل
بالتضعيف

أقول : الأغلب في فَعَلَّ أن يكون لتكثير فاعله أصل الفعل ، كما أن

الأكثر في أفعال النقل ، تقول : ذَبَحْتُ الشاة ، ولا تقول ذَبَحْتُهَا ، وأغلقت الباب مرة ، ولا تقول : غَلَقْتُ ؛ لعدم تصور معنى التكثير في مثله ، بل تقول : ذَبَحْتُ الغنم ، وغَلَقْتُ الأبواب ، وقولك : جَرَحْتُهُ : أى أكثر جراحاته ، وأما جَرَحْتُهُ — بالتخفيف — فيحتمل التكثير وغيره ؛ قال الفرزدق : —

(١) هذان البيتان مطلع قصيدة لذى الرمة واسمه غيلان بن عقبة . وتقول : وقفت الدابة وقفا ووقوفا : أى منجها عن السير . والربع : الدار حيث كانت ، وأما المربع (كملعب) فالمنزل في الربيع خاصة . ومية : اسم امرأة . وأسقيه : معناه أذعو له بقولى : سقاك الله ، أو بقولى : سقيا لك ، وأبثه — بفتح الهمزة أو ضمها — أخبره بما تنطوى عليه نفسه وتسره ، والملاعب : جمع ملعب ، وهو المكان الذى يلعب فيه الصبيان (٢) الجدع : القطع ، وقيل : القطع البائن فى الأنف والأذن والشفة واليد ونحوها ، وتقول : عقر الفرس والبعير بالسيف ؛ إذا قطع قوائمه ، ثم اتسع فى العقر حتى استعمل فى القتل والهلاك

١٣ — مَازَلْتُ أُفْتَحُ أَبْوَابًا وَأُغْلِقُهَا حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنَ عَمَّارٍ ^(١)
 أَى : أَفْتَحُهَا وَأُغْلِقُهَا ، وَمَوْتُ الْمَالِ : أَى وَقَعَ الْمَوْتَانِ فِي الْإِبْلِ فَكْثُرَ
 فِيهَا ^(٢) الْمَوْتُ ، وَجَوَلْتُ وَطَوَّفْتُ : أَى أَكْثَرْتُ الْجَوْلَانَ وَالطَّوَّافَ ، قِيلَ :
 وَلِذَلِكَ سَمِيَ الْكِتَابَ الْعَزِيزَ تَنْزِيلًا : لِأَنَّهُ لَمْ يُنْزَلْ جُمْلَةً وَاحِدَةً ، بَلْ سُورَةً
 سُورَةً وَآيَةً آيَةً ، وَلَيْسَ نَصَافِيهِ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : (لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ
 جُمْلَةً وَاحِدَةً) وَقَوْلِهِ : (إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمُ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ)
 ثُمَّ إِنْ التَّكْثِيرُ يَكُونُ فِي التَّعْدِي كَمَا فِي غَلَّقَ وَقَطَعَ ، وَقَدْ يَكُونُ فِي الْإِلَازِمِ
 كَمَا فِي جَوَّلَ وَطَوَّفَ وَمَوَّتَ

قوله « وللتعدية نحو فَرَحْتُهُ » معنى التعدية في هذا الباب كما في باب أفعَلَ
 على ما شرحنا ، والأولى أيضا ههنا أن يقال في مقام التعدية : [هو] بمعنى جعل
 الشيء ذا أصله ، ليعم نحو فَحَى الْقِدَرُ : أَى جَعَلَهَا ذَاتَ فَعَاءَ ، وَشَسَّعَ النِّعْلَ ^(٣) ، وَهَذَا
 لَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ كَأَفْعَلَ إِلَّا مَحْمُولًا عَلَى أَفْعَلَ كَحَدَّثَ وَخَبَّرَ ، كَمَا مَرَّ فِي أَفْعَالِ الْقُلُوبِ

(١) المراد بأبى عمرو في البيت هو أبو عمرو بن العلاء ، قال أبو عبيد البكري
 في شرح أمالي القالي : « إِنْ أَبَا عَمْرٍو بْنَ الْعَلَاءِ كَانَ هَارِبًا مِنَ الْحِجَاجِ مُسْتَتِرًا ، فَخَافَ
 الْفَرَزْدَقُ يَزُورُهُ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ ، فَكَانَ كُلَّمَا يَفْتَحُ لَهُ بَابٌ يَغْلِقُ بَعْدَ دُخُولِهِ ، إِلَى أَنْ
 وَصَلَ إِلَيْهِ ، فَأَنْشَدَهُ أَيْبَاتًا مِنْهَا هَذَا الْبَيْتَ » ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ كَمَا قَالَ الْأَعْلَمُ الشَّنْتَمَرِيُّ
 دُخُولَ أَفْعَلَتْ عَلَى فَعَلْتُ - بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ - فِي إِفَادَةِ التَّكْثِيرِ ، وَلَكِنْ الَّذِي يُؤْخَذُ
 مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّ الشَّاهِدَ فِي الْبَيْتِ دُخُولَ فَعَلْتُ - بِالتَّخْفِيفِ - وَأَفْعَلْتُ ، عَلَى
 فَعَلْتُ - بِالتَّشْدِيدِ -

(٢) عبارة المؤلف يفهم منها أن الموتان غير الموت ، وبالرجوع إلى كتب اللغة
 كاللسان والقاموس والمصباح وغيرها يعلم أنهما بمعنى واحد

(٣) شَسَّعَ نَعْلَهُ - بِتَضْعِيفِ الْعَيْنِ - جَعَلَ لَهَا شَسْعًا - وَمِثْلُهُ شَسَّعَهَا - بِالتَّخْفِيفِ
 مِنْ بَابِ مَنَعَ - وَكَذَا أَشَسَّعَهَا ، وَالشَّسْعُ - بِكَسْرِ فَسْكَوْنٍ وَبِكَسْرَيْنِ - قَبَالُ النَّعْلِ ،
 وَهُوَ أَحَدُ سَيُورِهَا ، وَهُوَ الَّذِي يَدْخُلُ بَيْنَ الْأَصْبَعِ الْوَسْطَى وَالَّتِي تَلِيهَا

قوله « ومنه فسَّقته » إنما قال ذلك لأن أهل التصريف جعلوا هذا النوع قسماً برأسه ، فقالوا : يَجِيءُ فَعَلٌ لنسبة المفعول إلى أصل الفعل وتسميته به ، نحو فسَّقته : أى نسبته إلى الفسق وتسميته فاسقاً . وكذا كَفَّرَته ، فقال المصنف : يرجع معناه إلى التعدية ، أى : جعلته فاسقاً بأن نسبته إلى الفسق

ويجىء للدعاء على المفعول بأصل الفعل ، نحو جَدَّعْتُهُ وَعَقَّرْتُهُ : أى قلت له جَدَّعاً لك ، وَعَقراً لك ، أو الدعاء له ، نحو سَقَيْتُهُ : أى قلت له سَقِيّاً لك

قوله « وللسلب » قد مر معناه ، نحو قَرَدْتُ ~~الشيء~~ : أى أزلت قَرَادَه ، وجَلَدْتُهُ : أى أزلت جِلْدَه بالسَّلَخِ

قوله « وبمعنى فَعَلَ » نحو زَيْلْتُهُ : أى زَيْلْتُهُ أَزِيلُهُ زَيْلاً : أى فَرَقْتُهُ ، وهو أجوف ^(١) يائى ، وليس من الزوال ؛ فهما مثل قَلْتُهُ وَأَقَلْتُهُ

(١) يريد تقرير أنه فعل - بالتشديد - وليس فيعل ، وهو كما قال ، والدليل على ذلك أنهم قالوا فى مصدره التزيل ، ولو كان فيعل لقالوا فى مصدره زيلة - بفتح الزاى وتشديد الياء مفتوحة - كالبيطرة - قال فى اللسان : « ابن سيده وغيره : زال الشيء يزله زَيْلاً ، وأزاله إزالة وإزالاً ، وزيله فتزيل ، كل ذلك فرقه فتفرق ، وفى التزيل العزيز (فزيلنا بينهم) وهو فعلت - بالتضعيف - لأنك تقول فى مصدره تزيلاً ، ولو كان فيعلت لقلت : زيلة » اهـ وقول المؤلف « أجوف يائى » هو هكذا عند عامة أهل اللغة إلا القتيبي ، فإنه زعم أنه أجوف واوى ، وقد أنكروه عليه . قال فى اللسان : « وقال القتيبي فى تفسير قوله تعالى « فزيلنا بينهم » : أى فرقنا ، وهو من زال يزول ، وأزله أنا ، قال أبو منصور : وهذا غلط من القتيبي ، لم يميز بين زال يزول ، وزال يزيل ، كما فعل الفراء ، وكان القتيبي ذايان عذب ، وقد نحس حظه من النحو ومعرفة مقاييسه » اهـ

ويجىء أيضا بمعنى صار ذا أصله ، كَوَرَّقَ : أى أوردق : أى صار ذا وَرَق ،
وَقَيْحَ الجُرْح : أى صار ذا قَيْح (١)

وقد يجىء بمعنى صَيَّرَ فاعله أَصْلُهُ المشتق منه ، كَرَوَّضَ المكانُ :
أى صار رَوْضًا ، وَعَجَزَتِ المرأةُ ، وَثَبَّتْ ، وَعَوْنَتْ : أى صارت عَجُوزًا وَثِيْبًا
وَعَوَانًا (٢)

ويجىء بمعنى تصيير مفعوله على ما هو عليه ، نحو قوله « سبحان الذى ضَوَّأَ
الأضواءَ ، وَكَوَّفَ الكوفةَ ، وَبَصَّرَ البصرةَ » أى : جعلها أضواءً
وكوفةً وبصرةً

ويجىء بمعنى عَمَلَ شَيْءٍ فى الوقت المشتق هو منه ، كَهَجَّرَ : أى سار فى
الهجرة (٣) ، وَصَبَّحَ : أى أتى صباحًا ، وَمَسَّى وَغَلَسَ (٤) : أى فعل
فى الوقتين شيئاً

(١) القَيْح : المدة الخالصة التى لا يخالطها دم ، وقيل : هو الصديد الذى كأنه
الماء وفيه شكلة دم

(٢) العوان - بزنة سحاب - من البقر وغيرها : النصف فى سنّها ، وهى التى
بين المسنة والصغيرة ، وقيل العوان من البقر والحيل : التى تنجت بعد بطنها البكر ،
ويشهد للأول قوله تعالى : (لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) . وفى المثل « لاتعلم
العوان الخمرة » قال ابن برى : أى المجرب عارف بأمره كما أن المرأة التى تزوجت
تحسن القناع بالخمار . ويقال : حرب عوان : أى قوتل فيها مرة ، كأنهم جعلوا
الأولى بكرًا

(٣) الهجرة : نصف النهار عند زوال الشمس مع الظهر ، أو من عند زوالها
إلى العصر ، لأن الناس يستكنون فى بيوتهم كأنهم قد تهاجروا ، وهى أيضا شدة
الحر . وتقول : هجرنا تهجيرًا ، وأهجرنا ، وتهجرنا : أى سرنا فى الهجرة
(٤) الغلس - بفتحيتين - : ظلام آخر الليل إذا اختلط بضوء الصباح

ويجىء بمعنى المشى إلى الموضع المشتق هو منه ، نحو كَوْف : أى مشى إلى الكوفة ، وَفَوَزَ وَغَوَّرَ : أى مشى إلى المفازة والغور^(١)

وقد يجىء لمعان غير ماذ كر غير مضبوطة بمثل الضوابط المذكورة ، نحو جَرَبَ وَكَلَّمَ

قال : « وَفَاعِلٌ لِّلنِّسْبَةِ أَصْلُهُ إِلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مُتَعَلِّقًا بِالْآخِرِ الْمُشَارَكَةِ صَرِيحًا فَيَجِئُ الْعَكْسُ ضِمْنًا ، نَحْوُ ضَارَبْتُهُ وَشَارَكْتُهُ ، وَمِنْ ثَمَّ جَاءَ غَيْرُ الْمُتَعَدِّي مُتَعَدِّيًا [نَحْوُ كَارَمْتُهُ وَشَاعَرْتُهُ] وَالْمُتَعَدِّي إِلَى وَاحِدٍ مُّغَايِرٌ لِلْمُفَاعَلِ مُتَعَدِّيًا إِلَى اثْنَيْنِ نَحْوُ جَادَبْتُهُ الثُّوبَ ، بِخِلَافِ شَأَمْتُهُ ، وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ ضَاعَفْتُهُ ، وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ سَافَرْتُ »

معاني
مفاعيل

أقول « لنسبة أصله » أى : لنسبة المشتق منه فاعل إلى أحد الأمرين : أى الشئيين ، وذلك أنك أسندت في « ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » أصل ضارب — أى الضَّرْبَ — إلى زيد ، وهو أحد الأمرين ، أعنى زيدا وعمرا ، وهم يستعملون الأمر بمعنى الشئ فيقع على الأشخاص والمعاني

قوله « متعلقا بالآخر » الذى يقتضيه المعنى أنه حال من الضمير المستتر في قوله « لنسبة » وذلك أن ضارب في مثالنا متعلق بالآخر ، وهو عمرو ، وَتَعَلَّقَهُ بِهِ لِأَجْلِ الْمَشَارَكَةِ الَّتِي تَضْمِنُهَا ، فَانْتَصَبَ الثَّانِي لِأَنَّهُ مُشَارَكٌ — بفتح الراء — فِي الضَّرْبِ لِأَنَّهُ مُضْرُوبٌ ، وَالْمُشَارَكُ مَفْعُولٌ ، كَمَا انْتَصَبَ فِي « أَذْهَبْتُ عَمْرًا » لِأَنَّهُ مَجْعُولٌ

(١) المفازة : الصحراء ، وأصلها اسم مكان من الفوز ، وإنما سميت بذلك مع أنها مضلة ومهلكة ، تفاولا لسالكها بالنجاة ، كما قالوا للديغ : سليم . والغور - بفتح فسكون - : بعد كل شئ وعمقه ، ومنه قولهم : فلان بعيد الغور ، إذا كان لا تدرى حقيقته . وسموا ما بين ذات عرق إلى البحر الأحمر غورا ، وسموا كل ما انحدر مغربا عن تهامة غورا . والغور أيضا : موضع منخفض بين القدس وحوران ، وموضع بديار بنى سليم

وَيَسْمُجْ جعله حالا من قوله « أصله » أو من قوله « أحد الأمرين » لأن الظاهر من كلامه أن قوله « لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقا بالآخر المشاركة صريحا » مقدمة يريد أن يبنى عليها صيرورة الفعل اللازم في فاعل متعديا إلى واحد ، والمتعدي إلى واحد غير مشارك متعديا إلى اثنين ، مشيراً إلى قوله في الكافية « المتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق » فعلى هذا الذي يتوقف فهمه على هذا الأمر الآخر الذي هو المشارك — بفتح الراء — ويتعلق به هو معنى فاعل ؛ لكونه متضمنا معنى المشاركة ، لا أصله ؛ فإن قولك « كارت زيدا » ليس فهم الكرم فيه متوقفا على زيد ؛ إذ هو لازم ، وكذا « جاذبت زيدا الثوب » ليس الجذب متعلقا بزيد ؛ إذ هو ليس بمجذوب ، بلى في قولك « ضارب زيد عمرا » الضرب متعلق بعمرو ؛ لأنه مفعول له ، لكن انتصابه ليس لكونه مضروبا ، بل لكونه مشاركا ، كما في قولك « كارت زيدا » و « جاذبت زيدا الثوب » وكذا ليس أحد الأمرين متعلقا بالآخر في « ضاربت زيدا » تعلقا يقصده المصنف ؛ إذ هو في بيان كون فاعل متعديا بالنقل ، وإنما يكون متعديا إذا كان معنى الفعل متعلقا بغيره ، على ما ذكر في الكافية ، ومن ثم قال في الشرح « ومن ثم جاء غير المتعدي متعديا لتضمنه المعنى المتعلق » يعني المشاركة ، وفي جعله حالا من المضاف إليه — أعني الضمير المجرور في قوله « أصله » — ما فيه ، كما مر في باب (١) الحال ، والظاهر أنه قصد جعله حالا من أحد الأمرين مع سماجته ، ولو قال « لتعلق مشاركة أحد الأمرين الآخر في أصل الفعل بذلك الآخر صريحا »

(١) يريد أنه لا يصح اعتبار قول المصنف « متعلقا » حالا من الضمير المضاف إليه في قوله « أصله » ؛ لأن المضاف ليس عاملا في المضاف إليه ، ولا هو جزء المضاف إليه ، ولا هو مثل جزئه في صحة الاستغناء به عنه وإحلاله محله ، على ما هو شرط بجيء الحال من المضاف إليه

فيجىء العكس ضمنا « لكان أصرح فيما قصد من بناء قوله « ومن ثم كان غير المتعدى » الخ عليه .

قوله « صريحا » أى : أن أحد الأمرين صريحا مشاركا والآخر مشاركا ؛ فيكون الأول فاعلا صريحا والثانى مفعولا صريحا ، « ويجىء العكس ضمنا » أى : يكون المنصوب مشاركا — بكسر الراء — والمرفوع مشاركا ضمنا ؛ لأن من شاركته فقد شاركك ؛ فيكون الثانى فاعلا والأول مفعولا من حيث الضمن والمعنى .

قوله « ومن ثم » أى : من جهة تضمن فاعل معنى المشاركة المتعلقة بعد أحد الأمرين بالآخر .

قوله « والمتعدى إلى واحد مغاير للمفاعل » بفتح العين : أى إلى واحد هو غير المشارك فى هذا الباب — بفتح الراء — أى : إن كان المشارك ههنا — بفتح الراء — مفعول أصل الفعل كان المتعدى إلى واحد فى الثلاثى متعديا إلى واحد ههنا أيضا ، نحو « ضاربتُ زيدا » فإن المشارك فى الضرب هو المضروب فمفعول أصل الفعل ومفعول المشاركة شىء واحد ، فلم يزد مفعول آخر بالنقل ، وإن كان المشارك ههنا غير مفعول أصل الفعل ، نحو « نازعت زيدا الحديث » فإن مفعول أصل الفعل هو الحديث إذ هو المنزوع ، والمشارك زيد ؛ صار الفعل إذن متعديا إلى مفعولين ، وكذا « نازعت زيدا عمرا » فاعلم أن المشارك — بفتح الراء — فى باب فاعل قد يكون هو الذى أوقع أصل الفعل عليه كـ « ضاربت زيدا » فى المتعدى ، و « كازمته » فى اللازم ، وقد يكون غير ذلك نحو « نازعت زيدا الحديث » فى المتعدى ، و « سائرته فى البرية » فى اللازم ، وقد يكون مازاد من المفعول فى باب المفاعلة هو المعامل — بفتح الميم — بأصل الفعل ، لا على وجه المشاركة كما فى قول على رضى الله عنه « كاشفتك الغطاءات » وقولك : عاودته ، وراجعته .

قوله « بمعنى فَعَلَ » أى : يكون للتكثير كَفَعَلَ ، نحو « ضَاعَفْتُ الشَّيْءَ »
أى : كثرت أضعافه كَضَعَفْتُهُ ، و « نَاعَمَهُ اللَّهُ » كَنَعَمَهُ : أى كثر نَعَمَتُهُ (١)
بفتح النون .

قوله « بمعنى فَعَلَ » كَسَافَرْتُ بمعنى (٢) سَفَرْتُ : أى خرجت إلى السفر
ولا بد فى « سافرت » من المبالغة كما ذكرنا ، وكذا « ناولتُهُ الشَّيْءَ » أى :
نُلتُهُ إياه — بضم النون — أى أعطيته ، وقرئ (إن الله يدفع) (و) (ويدافع)
وقد يجىء بمعنى جَعَلَ الشَّيْءَ ذا أصله كَأَفْعَلَ وَفَعَلَ ، نحو « رَاعِنَا سَمْعَكَ »
أى : اجعله ذا رعاية لنا كأراعنا ، و « صَاعَرَ خَدَّهُ » أى : جملة ذا صَعَرَ (٣)
و « عافاك الله » أى جعلك ذا عافية ، و « وعاقبتُ فلانا » أى : جماعته ذا عقوبة
وأكثر ما تجىء هذه الأبواب الثلاثة متعدية .

قال : « وَتَفَاعَلَ لِمِشَارَكَةِ أَمْرَيْنِ فَصَاعِدًا فِي أَصْلِهِ صَرِيحًا نَحْوُ تَشَارَكَ ،
وَمِنْ ثَمَّ نَقَصَ مَفْعُولًا عَنْ فَاعِلٍ ، وَلِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ أَظْهَرَ أَنَّ أَصْلَهُ
حَاصِلٌ لَهُ وَهُوَ مُنْتَفٍ عَنْهُ نَحْوُ تَجَاهَلْتُ وَتَعَافَلْتُ ، وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ
تَوَانَيْتُ ، وَمُطَاوَعَ فَاعِلَ نَحْوُ بَاعَدْتُهُ فَتَبَاعَدَ » .

(١) النعمة : المسرة والفرح والترفيه

(٢) ظاهر هذه العبارة أن الثلاثى من هذه المادة مستعمل ، ويؤيده ما فى
الصحاح واللسان ، قال ابن منظور : « يقال : سَفَرْتُ أَسْفَرُ (من باب طلب وضرب)
سَفُورًا : خرجت إلى السفر ، فأنا سافر ، وقوم سفر ، مثل صاحب وصحب » اهـ .
لسكن قال المجد فى القاموس : « ورجل سفر وقوم سفر وسافرة وأسفار وسفار :
ذوو سفر ، لضد الحضر ، والسافر : المسافر ، لا فعل له » اهـ

(٣) الصعر - بفتحين - : ميل - بفتحين - فى الوجه ، وقيل : فى الحُد خاصة ،
وربما كان خلقة فى الانسان ، يقال : صعر خده وصاعره ، إذا أماله من الكبر ،
قال الله تعالى : (ولا تصعر خدك للناس ولا تمش فى الأرض مرحًا)

أقول : لا شك أن في قول المصنف قبلُ « لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقا بالآخر للمشاركة صريحا » وقوله ههنا « لمشاركة أمرين فصاعدا في أصله صريحا » تخليطاً ومجتمعة^(١) وذلك أن التعلق المذكور في الباب الأول والمشاركة المذكورة ههنا أمران معنويان ، لا لفظيان ، ومعنى « ضارب زيد عمرا » و « تضارب زيد وعمرو » شيء واحد ، كما يجيء ، فمعنى التعلق والمشاركة في كلا البابين ثابت ؛ فكما أن المضاربة تعلقا بعمرو صريحا في قولك « ضارب زيد عمرا » فكذا للتضارب في « تضارب زيد وعمرو » تعلق صريح به ، وكما أن زيدا وعمرا متشاركان صريحا في « تضارب زيد وعمرو » في الضرب الذي هو الأصل فكذا هما متشاركان فيه صريحا في « ضارب زيد عمرا » فلو كان مطلق تعلق الفعل بشيء صريحا يقتضى كون المتعلق به مفعولا به لفظا وجب انتصاب عمرو في « تَضَارَبَ زيد وعمرو » ولو كان مطلق تشارك أمرين فصاعدا صريحا في أصل الفعل يقتضى ارتفاعهما لارتفع زيد وعمرو في « ضارب زيد عمرا » فظهر أنه لا يصح بناء قوله في الباب الأول « ومن ثم جاء غير المتعدى متعديا » على التعلق ، ولا بناء قوله في هذا الباب « ومن ثم نقص مفعولا عن فاعل » على المشاركة ، وكان أيضا من حق اللفظ أن يقول : تفاعل لاشتراك أمرين ، لأن المشاركة تصاف إما إلى الفاعل أو إلى المفعول تقول : أعجبتني مشاركة القوم عمروا ، أو مشاركة عمرو القوم ، وأما إذا قصدت بيان كون المضاف إليه فاعلا ومفعولا معاً فالحق أن تجيء بباب التفاعل أو الافتعال ، نحو أعجبتني تشاركنا ، واشتراكنا ، هذا ، والأولى ما قال المالكي^(٢) وهو أن فاعلَ

(١) المجتمعة : تغيير الكتاب وإفساده ، ومجموع الرجل في خبره : لم يبينه
(٢) هكذا في كافة أصول الكتاب ، ولم يبين لنا مقصود المؤلف من المالكي ، ويخطر على البال أنه أراد الامام أبا القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي الحنفي الأندلسي (المالقي) وهو شارح الجمل للزجاجي ، وتلميذ ابن الطراوة النحوي وأبي بكر بن العربي المالكي ، وكانت وفاته في سنة ٥٨١ هـ (أى قبل وفاة الرضى بنحو قرن)

لاقسام الفاعلية والمفعولية لفظا ، والاشتراك فيهما معنى ، وتفاعل للاشتراك في الفاعلية لفظا ، وفيها وفي المفعولية معنى

واعلم أن الأصل المُشْتَرَك فيه في بابي المفاعلة والتفاعل يكون معنى ، وهو الأكثر ، نحو : ضاربته ، وتضاربنا ، وقد يكون عينا نحو ^(١) سَأَمَّهُتُهُ : أى قارعته وسَأَيْفَتُهُ ، وساجلته ، وتَقَارَعْنَا ، وتَسَاجَلْنَا ^(٢)

ثم اعلم أنه لا فرق من حيث المعنى بين فاعل وتفاعل في إفادة كون الشيء بين اثنين فصاعدا ، وليس كما يتوهم من أن المرفوع في باب فاعل هو السابق بالشرع في أصل الفعل على المنصوب بخلاف باب تفاعل ، ألا ترى إلى قول الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما لبعض من خاصمه : سَفِيهٌ لم يجد مُسَافِهًا ، فانه رضي الله عنه سمى المقابل له في السفاهة مُسَافِهًا وإن كانت سفاهته لو وجدت بعد سفاهة الأول ، وتقول : إن شئت مني فما أشاتمك ، ونحو ذلك ، فلا فرق من حيث المغزى والمقصد الحقيقي بين البابين ، بل الفرق بينهما من حيث التعبير عن ذلك المقصود ، وذلك

(١) قال في اللسان : « السهم : القدح الذي يقارع به ، واستهم الرجلان : تقارعا ، وساهم القوم فسهمهم سهما قارعهم فقرعهم ، وفي التنزيل : (فساهم فسكران من المدحضين) يقول : قارع أهل السفينة فقرع (بصيغة المبني للمجهول) » اه
(٢) قال ابن بري : « أصل المساجلة أن يستقي ساقيان فيخرج كل واحد منهما في سجله (دلوه) مثل ما يخرج الآخر ، فأيهما نكل فقد غلب ، فضربه العرب مثلا للمفاخرة ، فإذا قيل : فلان يساجل فلانا ، فمعناه أنه يخرج من الشرف مثل ما يخرج الآخر ، فأيهما نكل فقد غلب » . وقالوا : الحرب سجال : أى سجل منها على هؤلاء وسجل على هؤلاء . وبالتأمل في عبارة ابن بري يتبين أن الاشتراك في المساجلة بين المتساجلين : بالنظر إلى أصل الاستعمال في عين ، وبالنظر إلى المثل في معنى لا عين ، فتمثيل المؤلف بساجلته للاشتراك في العين إنما هو بالنظر إلى أصل استعمال اللفظ

أنه قد يعبر عن معنى واحد بعبارتين تخالف مفردات إحداهما مفردات الأخرى معنى من حيث الوضع ، وكذا إعراباتها ، كما تقول : جاءني القوم إلا زيدا ، وجاءني القوم ولم يجني من بينهم زيد ، أو جاءوني وتخلف زيد ، أو لم يوافقهم زيد ، ونحو ذلك ، والمقصود من الكل واحد ، فكذا « ضارب زيد عمراً » : أى شاركه في الضرب ، و « تضارب زيد وعمرو » أى : تشاركاه فيه ، والمقصود من شاركه وتشاركاه شئ واحد مع تعدى الأول ولزوم الثاني

قوله « ومن ثم نقص » أى : ومن جهة كون تفاعل في الصريح وظاهر اللفظ مسندا إلى الأمرين المشتركين في أصل الفعل بخلاف فاعل فانه لاسنده في اللفظ إلى أحد الأمرين فقط وَنُصِبَ الْآخِرَ نَصْبَ لَفْظِ شَارَكَ لِمَعْمُولِهِ ، فإن كان فاعل متعديا إلى اثنين نحو « نازعتك الحديث » كان تفاعل متعديا إلى ثانيهما فقط ، ويرتفع الأول داخلا في الفاعلية ، نحو « تنازعنا الحديث » و « تنازع زيد وعمرو الحديث » وإن كان فاعل متعديا إلى واحد نحو « ضاربك » لم يتعد تفاعل إلى شئ لدخول الأول في جملة الفاعل ، نحو « تضاربنا » و « تضارب زيد وعمرو » قوله « نقص مفعولا » انتصاب « مفعولا » على المصدر ، وهو بيان النوع ، كقولك : ازددت درجة ، ونقصت مرتبة ، ودنوت إصبعي ، أى : نقص هذا القدر من النقصان ، ويجوز أن يكون تمييزا ؛ إذ هو بمعنى الفاعل : أى نقص مفعول واحد منه

قوله « وليدل على أن الفاعل أظهر الخ » معنى « تَعَاَفَلْتُ » أظهرت من نفسى الغفلة التي هي أصل تغافلت ، فتغافل على هذا لإيهامك الأمر على من تخالطه وَتَرَى مِنْ نَفْسِكَ مَا لَيْسَ فَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ أَصْلًا ، وأما تَعَاعَلَ في معنى التكلف نحو : تَحَلَّمَ وَتَمَرَّأَ ^(١) فعلى غير هذا لأن صاحبه يتكلف أصل ذلك الفعل

(١) تحلم : تكلف الحلم ، وهو العقل والآناة . وتمرأ : تكلف المروءة ، وهي

ويريد حصوله فيه حقيقة ، ولا يقصد إظهار ذلك إيهاما على غيره أن ذلك فيه وفي تفاعل لا يريد ذلك الأصل حقيقة ، ولا يقصد حصوله له ، بل يوهم الناس أن ذلك فيه لغرض له

قوله « وبمعنى فَعَلَ » لا بد فيه من المبالغة كما تقدم

قوله « مطاوع فاعل » ليس معنى المطاوع هو اللازم كما ظن ، بل المطاوعة في اصطلاحهم التأثر وقبول أثر الفعل ، سواء كان التأثر متعديا ، نحو : عَلَّمَتْهُ الفقه فتعلَّمَهُ : أى قبل التعاليم ، فالتعليم تأثير والتعلم تأثر وقبول لذلك الأثر ، وهو متعدي كما ترى ، أو كان لازما ، نحو : كَسَرْتُهُ فانكسر : أى تأثر بالكَسَر ، فلا يقال في « تنازع زيد وعمرو الحديث » ، إنه مطاوع « نازع زيد عمر الحديث » ولا في « تضارب زيد وعمرو » إنه مطاوع « ضارب زيد عمرو » لأنهما بمعنى واحد ، كما ذكرنا ، وليس أحدهما تأثيرا والآخر تأثرا ، وإنما يكون تفاعل مطاوع فاعل إذا كان فاعل لجعل الشيء ذا أصله ، نحو : باعدته : أى بَعَدْتُهُ ، فتباعد : أى بَعُدَ ، وإنما قيل لمثله مطاوع لأنه لما قبل الأثر فكأنه طأوعه ولم يمتنع عليه ، فالمطاوع في الحقيقة هو المفعول به الذى صار فاعلا ، نحو « بَاعَدْتُ زيدا فتباعد » المطاوع هو زيد ، لكنهم سَمَّوْا فعله المسند إليه مطاوعا مجازا

وقد يجيء تفاعل للاتفاق في أصل الفعل لكن لا على معاملة بعضهم بعضا

كالمرجولية ، وقال الأحنف : المروءة العفة والحرقة ، وسئل بعضهم عن المروءة فقال : المروءة ألا تفعل فى السر أمراً وأنت تستحي أن تفعله جهراً . ويقال : تمرأ أيضاً ، إذا صار ذا مروءة ، ويقال : تمرأ بنا ، إذا طلب بأكرامنا اسم المروءة ، قال سيديويه (ج ٢ ص ٢٤٠) : « وإذا أراد الرجل أن يدخل نفسه فى أمر حتى يضاف إليه ويكون من أهله فانك تقول تفعل ، وذلك : تشجع وتبصر وتحلم وتجلد وتمرأ : أى صار ذا مروءة ، وقال حاتم الطائي :-

تَحَلَّمَ عَنِ الْأَدْنَيْنِ وَاسْتَبَقَ وَدَّهْمُ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَ
وليس هذا بمنزلة تجاهل ، لأن هذا يطلب أن يصير حليما » اهـ

بذلك ، كقول على رضى الله تعالى عنه « تَعَايَا أَهْلُهُ بِصِفَةِ ذَاتِهِ » ^(١) وقولهم : « بمعنى أَفْعَلَ نحو تَخَاطَأَ بمعنى اِخْطَأَ » مما لا جدوى له ، لأنه إنما يقال هذا الباب بمعنى ذلك الباب إذا كان الباب المحال عليه مختصاً بمعنى عام مضبوط بضابط فيتعطف الباب الآخر عليه في ذلك المعنى ، أما إذا لم يكن كذا فلا فائدة فيه ، وكذا في سائر الأبواب ، كقولهم : تعاهد بمعنى تعهد ، وغير ذلك كقولهم تعهد بمعنى تعاهد ^(٢)

قال : « وَتَفَعَّلَ لِمُطَاوَعَةٍ فَعَلَّ نَحْوُ كَسَرَتْهُ فَتَكَسَّرَ ، وَلِلتَّكْلِيفِ نَحْوُ تَشَجَّعَ وَتَحَلَّمَ ، وَلِلإِتِّخَاذِ نَحْوُ تَوَسَّدَ ، وَلِلتَّجَنُّبِ نَحْوُ تَأَنَّمَ وَتَحَرَّجَ ، وَلِلْعَمَلِ الْمُتَكَرِّرِ فِي مِهْلَةٍ ، نَحْوُ تَجَرَّعَتْهُ ، وَمِنْهُ تَقَهَّمْ ، وَبِمَعْنَى اسْتَفْعَلَ ، نَحْوُ تَكَبَّرَ [وَتَعَظَّمَ] »

معاني
تفعل

أقول : قوله « لمطاوعة فعل » يريد سواء كان فعل للتكثير نحو قَطَعْتُهُ فَتَقَطَّعَ ، أو للنسبة نحو قَيْسَتْهُ وَتَزَرَّتُهُ وَتَمَمَّتُهُ : أى نسبته إلى قَيْسٍ وَزَارٍ وَتَمَّمَ ، فَتَقَيَّسَ وَتَزَرَّرَ وَتَمَمَّ ، أو للتعدية نحو عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ والأغلب في مطاوعة فعل الذى للتكثير ^(٣) هو الثلاثى الذى هو أصل فعل ، نحو عَلَّمْتُهُ فَعَلِمَ ، وَفَرَحْتُهُ فَفَرِحَ ؛ فتقوله : « وللتكلف » هو من القسم الأول : أى مطاوع فعل الذى هو

(١) المراد من هذه العبارة أن أهل الله تعالى قد اتفقوا فى العى والعجز عن إدراك كنه ذاته وصفاته . قال فى اللسان : « عى بالأمر (بوزن مد) عيا — بكسر العين — وعى وتعايا واستعيا ، هذه عن الزجاجى ، وهو عى (مثل حى) وعى (كزكى) وغيان (كريان) عجز عنه ولم يطق إحكامه » اهـ

(٢) قال فى اللسان : « وتعهد الشئ وتعاهداه واعتهداه : تفقده وأحدث العهد به ثم قال : وتعهدت ضيعتى وكل شئ . وهو أفصح من قولك تعاهدته ، لأن التعاهد إنما يكون بين اثنين ، وفى التهذيب : ولا يقال تعاهدته ، قال : وأجازهما الفراء » اهـ

(٣) الأولى أن يقول : « والأغلب فى مطاوعة فعل الذى للتعدية » بدليل التمثيل الذى مثل به

للنسبة تقديرًا ، وإن لم يثبت ^(١) استعماله لها ، كأنه قيل : شَجَّعْتُهُ وَحَلَمْتُهُ : أى نسبته إلى الشجاعة والحلم ، فَتَشَجَّعَ وَتَحَلَّمَ : أى انتسب إليهما وتكلفهما وَتَفَعَّلَ الذى للاتخاذ مطاوعُ فَعَّلَ الذى هو لجعل الشئ ذا أصله ، إذا كان أصله اسمًا لمصدرًا ، « فَرَدَّى الثوبَ » مطاوعُ « رَدَيْتُهُ الثوبَ » : أى جعلته ذارداً ، وكذا « تَوَسَّدَ الحجرَ » : أى صار ذا وسادة هى الحجر مطاوعُ « وَسَدَتِ الحجرَ » فهو مطاوع فَعَّلَ المذكور المتعدى إلى مفعولين ثانيهما بيان لأصل الفعل ؛ لأن الثوب بيان الرداء والحجر بيان الوسادة ، فلا جرم يتعدى هذا المطاوع إلى مفعول واحد

وَتَفَعَّلَ الذى للتجنب مطاوعُ فَعَّلَ الذى للسلب تقديرًا ، وإن لم يثبت استعماله ^(١) كأنه قيل : أَثَمْتُهُ وَحَرَجْتُهُ بمعنى جَنَّبْتُهُ عَنِ الْحَرَجِ وَالْإِثْمِ وَأَزَلْتُهُمَا عَنْهُ كَقَرَدْتُهُ ، فَتَأَمَّ وَتَحَرَّجَ : أى تجنب الإثم والحرَج

وَتَفَعَّلَ الذى للعمل المتكرر فى مُهْلَةٍ مطاوعُ فَعَّلَ الذى للتكثير ، نحو جَرَّعْتُكَ الْمَاءَ فَتَجَرَّعْتَهُ : أى كَثُرَتْ لَكَ جَرْعُ الْمَاءِ ^(٢) فَتَقَبَّلْتَ ذَلِكَ التَّكْثِيرَ وَفَوَّقْتَهُ اللَّبْنَ فَتَفَوَّقَهُ وَحَسَبْتَهُ الْمَرْقَ فَتَحَسَّاهُ : أى كَثُرَتْ لَهُ فِيقَهُ وَهُوَ

(١) انظر هذا مع قول الشارح فيما سبق : « وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً ، بل يحتاج فى كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين وكذا استعماله فى المعنى المعين الخ » فانك تجد بين الكلامين تضارباً ، وقد بينالك فيما سبق اختيارنا فى المسألة (انظر ص ٨٤ ١٥)

(٢) تجرع الماء : تابع جرعه مرة بعد أخرى كالمشكاره ، قال تعالى : (يتجرعه ولا يكاد يسيغه) قال ابن الأثير : « التجرع : شرب فى عجلة ، وقيل : هو الشرب قليلاً قليلاً » اهـ ، فكأنه من الأضداد ، والحديث ههنا عن المعنى الثانى

جنس الفَيْقَةِ^(١) : أى قدر اللبن المجتمع بين الحلبتين ، وكثرت له حَسَاءَهُ^(٢)
 قوله « ومنه تفهّم » إنما قال « ومنه » لأن معنى الفعل المتكرر فى مهلة ليس
 بظاهر فيه ، لأن الفهم ليس بمحسوس كما فى التَّجَرُّعِ والتَّحَسُّى ، فَبَيَّنَ أَنَّهُ مِنْهُ ،
 وهو من الأفعال الباطنة المتكررة فى مهلة ، هذا ، والظاهر أن تفهّم للتكاف فى
 الفهم كالتَّسْمَعِ والتبصر

قوله « وبمعنى استفعل » تفعلّ يكون بمعنى استفعل فى معنيين مختصين باستفعل :
 أحدهما الطالب ، نحو تَنْجِزْتُهُ : أى استنجزته : أى طلبت نَجَازَهُ : أى حضوره
 والوفاء به ، والآخرا الاعتقاد فى الشئ أنه على صفة أصليه ، نحو اسْتَعْظَمْتُهُ وتَعْظُمْتُهُ :
 أى اعتقدت فيه أنه عظيم ، واستكبر وتَكَبَّرَ : أى اعتقد فى نفسه أنها كبيرة

(١) الفيقة والفيق : اسم اللبن الذى مجتمع بين الحلبتين فى الضرع ، وذلك
 بأن تحلب الناقة ثم تترك ساعة حتى تدر ثم تحلب ، والياء فىهما منقلبة عن الواو ،
 لسكونها إثر كسرة ، يقال : فاقت الناقة تفوق فواقاً (كغراب) و فيقة (كديمة) ،
 والفيقة : واحدة الفيق كما ذكر المؤلف ، وجمع الفيق أفواق كشبر وأشبار ،
 وأفويق جمع الجمع . قال ابن برى : « وقد يجوز أن تجمع فيقة على فيق ثم تجمع
 فيق على أفواق ، فيكون مثل شيعه وشيع وأشباع » . والفواق (كسحاب وغراب) :
 ما بين الحلبتين من الوقت . قال فى اللسان : « وفوقت الفصيل : أى سقيته اللبن
 فواقاً فواقاً ، وتفوق الفصيل إذا شرب اللبن كذلك » اهـ . وبين هذا وبين كلام
 المؤلف بعد فتأمله ، فان عبارة أهل اللغة تدل على أن معنى فوقته سقيته اللبن وقتاً
 بعد وقت فأين معنى التكثير الذى ذكره المؤلف ؟

(٢) قال فى القاموس : « حسا الطائر الماء حسواً ، ولا تقل شرب ، وحسا
 زبد المرق : شربه شيئاً بعد شئ » ، كتحسائه واحتسائه ، وأحسيته أنا وحسيته ،
 واسم ما يحسئ الحسية (كالغنية) والحسا (كالعصا) ويمد ، والحسو كدلو ، والحسو
 كعدو ، والحسوة (بالضم) : الشئ القليل منه » اهـ . ومثله فى اللسان . وأنت ترى
 أن مدلول حسيته سقيته الحساء شيئاً بعد شئ ، وتحسائه شربه شيئاً بعد شئ ، فمن
 أين جاء تكثير الحساء الذى ذكره المؤلف ؟

والأغلب في تَفَعَّلَ معنى صيرورة الشيء ذا أصله كَتَاهَلَ وَتَاهَلَ وَتَاهَلَ وَتَاهَلَ
وَتَاهَلَ وَتَاهَلَ وَتَفَكَّكَ وَتَالَّبَ : أى صار ذا أهل ، وألم ، وأكل : أى صار
مأكولاً ، وذا أسف ، وذا أصل ، وَذَا فَكَّكَ ^(١) وَذَا أَلَّبَ ^(٢) فيكون مطاوع
فَعَّلَ الذى هو لجعل الشيء ذا أصله ، إما حقيقة كما فى أَلَبَّته فَتَالَّبَ وَأَصْلَته فتأصل ،
وإما تقديرًا كما فى تَاهَلَ ؛ إذ لم يستعمل أَهَلَ بمعنى جعل ذا أهل
وقد يحىء تَفَعَّلَ مطاوع فَعَّلَ الذى معناه جعل الشيء نفس أصله ، إما حقيقة
أو تقديرًا ، نحو تَرَبَّبَ العنب ، وتَأَجَّلَ الوحش ^(٣) وَتَسَكَّلَ : أى صار إكليلاً ^(٤) :
أى محيطاً

(١) الفكك - بفتح الفاء والكاف - انفساخ القدم وانكسار الفك وانفراج
المنكب استرخاء وضعفًا ، وهو أفك المنكب .

(٢) الألب : مصدر ألب القوم إليه - كضرب ونصر - إذا أتوه من كل جانب .
والألب أيضا الجمع الكثير من الناس ، وأصله المصدر فسمى به ، قال حسان بن
ثابت للنبي صلى الله عليه وسلم : -

النَّاسُ أَلَّبٌ عَلَيْنَا فَيْكَ لَيْسَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفُ وَأَطْرَافُ الْقَنَاوَزِ
(٣) الأجل - بكسر الهمزة وسكون الجيم - : القطيع من بقر الوحش والظباء ،
وتأجلت البهائم : صارت آجالاً ، قال لبيد بن ربيعة العامري : -

وَالْعَيْنُ سَاكِنَةٌ عَلَى أَطْلَافِهَا عُوْذًا تَأَجَّلُ بِالْفَضَاءِ بِهَا مُهَا
(٤) الأكليل - بكسر الهمزة وسكون الكاف - شبه عصاة مزينة بالجواهر ،
وهو التاج أيضاً ، ولما كان التاج والعصاة يحيط كل منهما بالرأس صح أن يسمى
كل ما أحاط بشيء إكليلاً على سبيل التشبيه ، وأن يشق له من ذلك فعل أو وصف ،
من ذلك تسميتهم اللحم المحيط بالظفر إكليلاً ، ومن ذلك قولهم روضة مكللة :
أى مخفوفة بالنور ، وغمام مكلل : أى مخفوف بقطع من السحاب ، فتقول : تسكل
النور والسحاب : أى صار كل منهما إكليلاً ، أى محيطاً . ولم نعر على الفعل المطاوع
(بفتح الواو) لهذا إلا فى شعر لا يحتاج به ، فالظاهر أن المؤلف مثل بتأجل الوحش
وتسكل للمطاوع (بكسر الواو) تقديرًا

قال : « وَأَنْفَعَلَ لَا زِمٌ مُطَاوِعُ فَعَلَ نَحْوُ كَسَرْتُهُ فَأَنْكَسَرَ ، وَقَدْ جَاءَ [مُطَاوِعُ أَفْعَلَ نَحْوُ] اسْتَفْتَيْتُهُ فَأَنْسَفَقَ وَأَزْعَجْتُهُ فَأَنْزَعَجَ ، قَلِيلًا ، وَيَخْتَصُّ بِالْعِلَاجِ وَالتَّأْيِيرِ ، وَمِنْ شَمِّ قِيلَ أَنْعَدَمَ خَطَا »

معاني
انفعل

أقول : باب انفعل لا يكون إلا لازما ، وهو في الأغلب مطاوع فَعَلَ ، بشرط أن يكون فَعَلَ عِلَاجًا : أى من الأفعال الظاهرة ، لأن هذا الباب موضوع للمطاوعة ، وهى قبول الأثر ، وذلك فيما يظهر للعيون كالسكر والقطع والجذب أولى وأوفق ، فلا يقال عَلِمْتُهُ فاعلم ، ولا فهِمْتُهُ فافهم ، وأما تَفَعَّلَ فإنه وإن وضع لمطاوعة فَعَلَ كما ذكرنا ، لكنه إنما جاز نحو فهِمْتُهُ فَتَفَهَّمْ وَعَلِمْتُهُ فَتَعَلَّمْ ؛ لأن التكرير الذى فيه كأنه أظهره وأبرزه حتى صار كالحسوس ، وليس مطاوعة انفعل لِفَعَلَ مطردة فى كل ما هو علاج ، فلا يقال : طردته فانطرد ، بل طردته فذهب

وقد يحىء مطاوعا لأَفْعَلَ نحو أزعجته فانزعج ، وهو قليل ، وأما انسَفَقَ فيجوز أن يكون مطاوع سَفَقْتُ الباب : أى رَدَدْتُهُ لَأَن سَفَقْتُ وَأَسَفَقْتُ بمعنى قال : « وَأَفْتَعَلَ لِلْمُطَاوَعَةِ غَالِبًا نَحْوُ غَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ ، وَلِلَّاتِّخَاذِ نَحْوُ اسْتَوَى وَالتَّفَاعُلِ نَحْوُ اجْتَوَرُوا ، وَلِلتَّصَرُّفِ نَحْوُ اكْتَسَبَ »

معاني
انفعل

أقول : قال سيبويه : الباب فى المطاوعة انْفَعَلَ ، وَأَفْتَعَلَ قَلِيلٌ ، نَحْوُ جَمَعْتُهُ فَاجْتَمَعَ ، وَمَزَجْتُهُ فَامْتَزَجَ

قلت : فلما لم يكن موضوعا للمطاوعة كان فعل جاز مجيئه لها فى غير العلاج ، نحو غَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ وَلَا تَقُولُ فَاَنْغَمَّ ^(١)

ويكثر إغناء افْتَعَلَ عن انْفَعَلَ فى مطاوعة ما فاؤه لام أراء أو واو أونون

(١) فى اللسان عن سيبويه أنك تقول : اغتم وانغم . قال سيبويه « وهى عربية »

أو ميم ، نحو لَأَمْتُ الجرح ، أى : أصلحته ، فالتأم ، ولا تقول انلأَمْ ، وكذا
رميت به فارتمى ، ولا تقول اُزْمَى ، ووصلته فاتَّصل ، لا انوصل ، ونقيته فانثقى
لا انثقى ، وجاء امتحى وَاَمَحَى ^(١) ، وذلك لأن هذه الحروف مما تدغم النون
الساكنة فيها ، ونون انفعل علامة المطاوعة فكره طَمَسَهَا ، وأما تاء افتعل فى
نحو اذْكروا طَلَب فلما لم يختص بمعنى من المعانى كنون انفعل صارت كأنها ليست
بعامة ، إذ حق العلامه الاختصاص

قوله « وللاتخاذ » أى : لاتخاذك الشيء أصله ، وينبغى أن لا يكون ذلك
الأصل مصدرا ، نحو اَشْتَوَيْتُ اللحم : أى اتخذه شواء ، وَأَطْبَخَ الشيء : أى
جعله طبيخا ، واختبز ^(٢) الخبز : أى جعله خُبْزًا ، والظاهر أنه لاتخاذك الشيء
أصله لنفسك ، فاشتوى اللحم : أى عمله شواءً لنفسه ، وامطاه : أى جعله لنفسه
مطية ، وكذا اغتذى وَأَرْتَشَى ^(٣) واعتاد
قوله « وللتفاعل » نحو اعتَوَرُوا : أى تناوبوا ، واجتوروا : أى تجاوزوا ،
ولهذا لم يُعَلَّ ؛ لكونه بمعنى ما لا يعمل

(١) الذى فى جميع النسخ « اتمحى » ، بالنون الظاهرة والذى فى القاموس
واللسان « امحى » ببدال النون ميما وإدغامها فى الميم ، قال فى اللسان : « والأصل
فيه اتمحى ، وامتحى لغة رديئة » اه
(٢) كان الأولى أن يقول : اختبز الدقيق : أى عاجله حتى جعله خبزا ، ولعله
أطلق الخبز على الدقيق باعتبار ما يؤول إليه الأمر
(٣) فى اللسان : « غذاه غذوا وغذاه بالتضعيف فاغذى وتغذى » اه وهو
ظاهر فى أن اغذى مطاوع غذا وليس للاتخاذ كما ذهب إليه المؤلف ، ولم نعر على
نحو قولك اغتذى الشيء ، حتى يصير معناه اتخذه غذاء . وفى اللسان أيضا : « رشاه
يرشوه رشوا : أعطاه الرشوة (مثلثة الراء) ، وارتشى منه رشوة ، إذا أخذها » اه
وهو ظاهر أيضا فى المطاوعة لا الاتخاذ . وأما اعتاد فقد ورد بمعنى الاتخاذ
نحو اعتاد الشيء جعله عادة له ، وورد مطاوعاً أيضا نحو عودته (بالتضعيف) فاعتاد

قوله « وللتصرف » أى : الاجتهاد والاضطراب فى تحصيل أصل الفعل ،
 فمعنى كَسَبَ أَصَاب ، ومعنى اكتسب اجتهد فى تحصيل الإصابة بأن زاول
 أسبابها ؛ فهذا قال الله تعالى : (لها ما كسبت) أى : اجتهدت فى الخير أو لآفانه
 لا يضيع (وعليها ما اكتسبت) أى : لا تؤاخذ إلا بما اجتهدت فى تحصيله وبالغت فيه
 من المعاصى ، وغير سيبويه لم يفرق بين كسب واكتسب

وقد يحىء اِفْتَعَلَ لغير ما ذكرنا مما لا يضبط ، نحو اِرْتَجَلَ الْخُطْبَةَ ، ونحوه

قال « وَاسْتَفْعَلَ لِلشَّوَالِ غَالِيًا : إِمَّا صَرِيحًا نَحْوُ اسْتَسْكَنْتَهُ ، أَوْ تَقْدِيرًا
 نَحْوُ اسْتَخْرَجْتَهُ ، وَلِلتَّحَوُّلِ نَحْوُ اسْتَحْجَرَ الطَّيْنَ ، وَ * إِنَّ الْبَغَاثَ بِأَرْضِنَا
 يَسْتَنْسِرُ * وَقَدْ يَحْيَى بِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ قَرَّ وَاسْتَقَرَّ »

مما
 استعمل

أقول : قوله « أو تقديرًا نحو استخرجته » تقول : استخرجت الوتر ، ولا يمكن
 هنا طلبٌ فى الحقيقة ، كما يمكن فى « استخرجت زيدا » إلا أنه بمزاولة إخراج
 والاجتهاد فى تحريكه كأنه طلب منه أن يخرج ، فتوكل أخرجه لادليل فيه على
 أنك أخرجه بمرة واحدة أو مع اجتهد ، بخلاف استخرج ، وكذلك « استعجلت
 زيدا » أى : طلبت عجلته ، فإذا كان بمعنى عَجَلْتُ ^(١) فكأنه طلب العجلة من
 نفسه ؛ ومن مجاز الطالب قولهم : اسْتَرْفَعَ الْخَوَانُ ، وَاسْتَرْمَ الْبِنَاءُ ، وَاسْتَرْفَعَ
 النَّوْبُ ^(٢)

(١) تقول : عجلت عجلاً - كفرح فرحاً - وعجلة ، ومنه قوله تعالى (وعجلت
 إليك رب لترضى) وتقول أيضاً : عجل - بالتضعيف - وتعجل بمعناه : أى أسرع .
 ويأتى عجل - بالتضعيف - وتعجل متعددين أيضاً : بمعنى طلب العجلة ، والذى فى
 كلام المؤلف يجوز أن يكون مخففاً مكسوراً العين ، وأن يكون مضعفاً لازماً .
 (٢) الخوان - ككتاب وغراب - : ما يوضع عليه الطعام ، وضع أو لم يوضع ،

ويكون للتحويل إلى الشيء حقيقة ، نحو اسْتَحْجَرَ الطين : أى صار حجراً حقيقة ، أو مجازاً : أى صار كالحجر فى الصلابة ، وَإِنَّ الْبَغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ^(١)

أى : يصير كالنسر فى القوة ، والبغاث — مثلث الفاء — ضعافُ الطير

قوله « بمعنى فَعَلَ » نحو قَرَّ وَاسْتَقَرَّ ، ولا بد فى اسْتَقَرَّ من مبالغة

ويجىء أيضاً كثيراً للاعتقاد فى الشيء أنه على صفة أصله ، نحو اسْتَكْرَمْتُهُ :

أى اعتقدت فيه الكرم ، وَاسْتَسَمَّنتَهُ : أى عددته ذا سَمَنِ ، واستعظمته : أى

عددته ذا عَظْمَةٍ

ويكون أيضاً للاتخاذ كما ذكرنا فى افتعل ، نحو اسْتَلَامَ^(٢)

والمائدة : ما يكون عليه الطعام ، وقيل : الخوان والمائدة واحد . قال الليث : هو معرب ، وقولهم : استرفع الخوان (بالرفع) معناه حان له أن يرفع . واسترم البناء : حان له أن يرم ، إذا بعده بالتطين والاصلاح . واسترقع الثوب : حان له أن يرقع ، وقد رأى المؤلف أن هذه الحينونة تشبه أن تكون طلباً ، لأن هذه الأشياء لما أصبحت فى حالة تستوجب حصول أصل الفعل (وهو هنا الرفع والرم والرقع) صارت كأنها طلبت ذلك

(١) هذا مثل يضرب للضعيف يصير قوياً ، وللذليل يعز بعد الذل ، وفى اللسان « يضرب مثلاً للثيم يرتفع أمره ، وقيل : معناه من جاورنا عز بنا » . والبغاث : اسم جنس واحده بغاثة وهو ضرب من الطير أبيض بطيء الطيران صغير دوين الرخمة ، ويستنسر : يصير كالنسر فى القوة عند الصيد ، يصيد ولا يصاد . وجمع البغاث بغثان (كزغفان)

(٢) اللامة — بفتح اللام وسكون الهمزة وربما خففت — أداة من أدوات الحرب ، قيل : هى الدرع ، وقيل : جميع أدوات الحرب من سيف ودرع ورمح ونبل وبيضة ومغفر يسمى لامة ، ويقال : استلام الرجل ، إذا لبس اللامة ،

وقد يجيء لمعان آخر غير مضبوطة

وأما أفعَلَ فالأغلب كونه للون أو العيب الحسى اللازم^(١) وأفعَالٌ في اللون والعيب الحسى العارض ، وقد يكون الأول في العارض والثاني في اللازم ، وأما أفعَوْعَلْ فللمبالغة فيما اشتق منه ، نحو اعشَوْشَبَتِ الأرضُ : أى صارت ذات عُشْبٍ^(٢) كثير ، وكذا اغدَوْدَنَ^(٣) النبات ، وقد يكون متعديا ، نحو اعرَوْرِيْتُ الفرسَ^(٤) وأفعُولَ ببناءٍ مرتجل ليس منقولاً من فعل^(٥) ثلاثي ، وقد يكون متعديا كاعلَوْطَ : أى علا ، ولازما كاجلَوْذَ واخرَوْطَ : أى أسرع^(٦) وكذا افعنلى مرتجل ، نحو

معاني
باقى
الصنيع

وحكى أبو عبيدة أنه يقال : تلام - بتضعيف الهمزة - أيضاً

- (١) المراد باللازم في هذا الموضع ما لا يزول والمراد بالعارض ما يزول
(٢) العشب : هو السكّام ما دام رطباً ، واحدته عشبة (كغرفة) وقال أبو حنيفة الدينورى : العشب : كل ما أباده الشتاء وكان نباته ثانية من أرومة وبذر .
(٣) يقال : اغدودن النبات ، إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد من شدة ربه قال أبو عبيد : المغدودون : الشعر الطويل ، وقال أبو زيد : شعر مغدودن : شديد السواد ناعم .
(٤) اعرورى الفرس : صار عريا ، واعرورى الرجل الفرس : ركه عريا ، فهو لازم متعد ، ولا يستعمل إلا مزيدا ، وقد استعاره تأبط شرا لركوب المهلكة فقال : —

يَظْلُ بِمَوْمَاةٍ وَيُمْسِي بِغَيْرِهَا جَجَيْدِشًا وَيَعْرَوْرِي ظُهُورَ الْمَهَالِكِ

- (٥) مراده بهذا أنه ليس واحد مما ذكر من الأمثلة منقولا عن فعل ثلاثي مشترك معه في أصل معناه ، فأما المادة نفسها بمعنى آخر فلا شأن لنا بها ، وأكثر ما ذكر من الأمثلة قدورد لها أفعال ثلاثية ولكن بمعانٍ أخرى .

(٦) قول الشارح « أى أسرع » تفسير لاجلوز واخروط جميعاً

اَغْرَنْدَى ^(١) ، وقد يحىء اَفْعَوْعَلَ كذلك ، نحو اذْ لَوْ لَى : أى استتر ^(٢) ،
وكذا اَفْعَلْ وَاَفْعَالٌ يجيئان مرتجلين ، نحو اَقْطَرْ وَاَقْطَارٌ : أى أخذ في الجفاف
وجميع الأبواب المذكورة يحىء متعديا ولازما ، إلا اِنْفَعَلَ وَاَفْعَلَ وَاَفْعَالَ
واعلم أن المعانى المذكورة للأبواب المتقدمة هى الغالبة فيها ، وما يمكن ضبطه ،
وقد يحىء كل واحد منها لمعان آخر كثيرة لا تضبط كما تكررت الإشارة إليه
قال : « وَلِلرُّبَاعَى الْمُجَرَّدُ بِنَاءٌ وَاحِدٌ نَحْوُ دَحْرَجْتُهُ وَدَرَجْتُ ، وَلِلْمَزِيدِ
فِيهِ ثَلَاثَةٌ : تَدَحْرَجُ ، وَاحِرُنَجْمٌ ، وَاقْشَعَرَّ ، وَهِيَ لَا زِمَةٌ »

مجرد
الرباعى
ومزیده

أقول : دَرَجَ : أى خضع ، وِفْعَلٌ يحىء لازما ومتعديا ، وِتَفَعَّلَ مطاوع فاعل
المتعدى كِتَفَعَّلَ لِفَعْلٍ ، نحو دَحْرَجْتُهُ فتدحرج ، وَاِحِرُنَجْمٌ فى الرباعى كَاِنْفَعَلَ
فى الثلاثى ، وَاَقْشَعَرَّ وَاَطْمَأَنَّ مِنَ الْقَشْعَرِ وَطُؤْمَانِيَّةٌ ، كَاِحِرٌ فى الثلاثى ،
وَاِفْعَنْلَلِ الملحق باحرنجم كَاَقْعَنْسَسَ غير متعد مثل الملحق به ، وكذا تَجَوَّرَبَ
وَتَشَيَّطَنَّ الملحقان بتدحرج ، وكذا اِحِرُنْبَى الملحق باحرنجم ، وقد جاء متعديا
فى قوله : —

١٣ — إِنْى أَرَى الثُّعَاسَ يَغْرُنْدِينِى أَطْرُدُهُ عَنِّى وَيَسْرُنْدِينِى ^(٣)

(١) تقول اغرنده واغرندى عليه ، إذا علاه بالشتم والضرب والقهر ، وإذا
غلبه ، وقد وقع فى بعض نسخ الأصل بالعين المهملة ولم نجد له أصلا فى كتب اللغة
(٢) هذا الذى ذكره المؤلف فى اذلولى أحد وجهين ، وهو الذى ذكره سيبويه
رحمه الله ، فادتها الأصلية على هذا (ذلى) زيد فيه همزة الوصل أولا وضعت
العين وزيدت الواو فارقة بين العينين ، والوجه الثانى أن أصوله (ذلى) ، وأن
الأصل فيه ذلى يذلى ذلا ، ثم ضعفت العين فصار ذلى يذلى تذليلا ، ثم استقل
ثلاثة الأمثال فقلبوا الثالثياء ، كما قلبوا فى نحو تظنى وتقضى وربى ، وأصلها تظنن
وتقضض وربب ، ثم زيدت فيه الواو وهمزة الوصل فوزنه افعوعل أيضا ، واسكن
على غير الوجه الأول .

(٣) هذا بيت من الرجز استشهد به كثير من النحاة منهم أبو الفتح بن

وكانه محذوف الجار : أى يغرندى على ، ويسرندى على : أى يغلب ويتسلط .
واعلم أن المعانى المذكورة الأبنية المذكورة ليست مختصة بمواضيعها ، لكنه
إنما ذكرها فى باب الماضى لأنه أصل الأفعال

المضارع وأبوابه
قال : « الْمُضَارِعُ بِزِيَادَةِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ عَلَى الْمَاضِي ؛ فَإِنْ كَانَ مُجَرِّدًا
عَلَى فَعَلٍ كُسِرَتْ عَيْنُهُ أَوْ ضُمَّتْ أَوْ فُتِحَتْ إِنْ كَانَ الْعَيْنُ أَوْ اللَّامُ حَرْفَ
حَلْقٍ غَيْرِ أَلِفٍ ؛ وَشَدَّ ابْنُ يَأْنِي ، وَأَمَّا قَلَى يَقْلَى فَعَامِرِيَّةٌ ^(١) وَرَكَنَ

جنى والسخاوى وابن هشام ، ولم ينسبه واحد منهم ، ويروى : -

قَدْ جَعَلَ النَّعَاسُ يَغْرَنْدِيْنِي أَدْعُهُ عَنِّي وَيَسْرَنْدِيْنِي

ويغرندىنى ويسرندىنى كلاهما بمعنى يغلبنى ، وقد اختلف العلماء فى تحريكه ،
فجعل جماعه كالمؤلف من باب الحذف والايصال ، وجعله ابن هشام شاذاً ، وجعله
ابن جنى صحيحاً لاشذوذ فيه ، وقسم افعللى الى متعد ولازم ، قال : « افعلليت على ضربين
متعد وغير متعد ، فالمتعدى نحو قول الراجز (وذكر البيت) ، وغير المتعدى نحو
قولهم : احرنبى الديك » اهـ ومثله للسخاوى فى شرح المفصل ، والجوهري
فى الصحاح .

(١) الذى فى اللسان : « قلاه يقليه (كرماء يرميه) ، وقليه يقلاه (كرضيه
يرضاه) . وحكى سيويه قلاه يقلاه (كنهاه ينهاه) قال : وهو نادر ، وله نظائر
حكاها ، شبهوا الألف بالهمزة ، وحكى ابن الأعرابى لغة رابعة وهى قلوته أفلوه
(كدعوته أدعوه) ، وأنكرها ابن السكيت فقال : يقال قلوته البر والبسر
وبعضهم يقول قليت ، ولا يكون فى البغض إلا قليت » اهـ كلامه ملخصاً . وقوله
« وله نظائر » منها أبى يأنى ، وغشى يغشى ، وشجى يشجى ، وجبى يجبى ، كل
هذه قد جاءت فى بعض اللغات بفتح عين الماضى والمضارع . وقوله : « شبهوا
الألف بالهمزة » هذا وجه آخر غير الذى ذكره المؤلف ، وحاصله أن فتح العين
فى الماضى ليس للاعلال ولكن لاقتضاء ما أشبه حرف الحلق إياها ، وسيأتى بيان
ما ذكره المؤلف

يَرَكْنُ مِنَ التَّدَاخُلِ^(١) ، وَلَزِمُوا الضَّمَّ فِي الْأَجُوفِ بِالْوَاوِ وَالْمَقْصُوصِ بِهَا ،
وَالْكَسْرِ فِيهِمَا بِالْيَاءِ ، وَمَنْ قَالَ طَوَّحْتُ وَأَطَوَّحْتُ وَتَوَّهْتُ وَأَتَوَّهْتُ فَطَاحَ
يَطِيحُ وَتَوَّاهَ يَتَوَّاهُ شَذَّ عِنْدَهُ أَوْ مِنَ التَّدَاخُلِ^(٢) ، وَلَمْ يَضُمُوا فِي الْمِثَالِ ، وَوَجَدَ

(١) قد ورد هذا الفعل من باب علم ، ومن باب نصر ، والمصدر فيهما ركناً
وركوناً (كفهم ودخول) ، وحكى بعضهم لغة ثالثة وهى ركن يركن (كفتح
يفتح) وحكى كراع فيه لغة رابعة وهى ركن يركن (بالكسر فى الماضى والضم
فى المضارع) ، واختلاف فى تخريج اللغتين الثالثة والرابعة : فقبل : هما شاذتان ،
والرابعة أشد من الثالثة ، ونظيرها فضل بفضل ، وحضر يحضر ، ونعم ينعم ،
وقيل فى اللغتين الثالثة والرابعة : هما من التداخل بين اللغتين الأولى والثانية اه ملخصاً
من اللسان مع زيادة

(٢) قد مضى قولنا فى هذه الكلمة (١٥ ص ٨١) وزيدك ههنا أن من العرب
من يقول : طوحه وطوح به ، وتوهه (بالتضعيف فى الكل) ، ومنهم من قال :
طيحه وتيهه (بالتضعيف أيضاً) ؛ فعلى الأول : الكلمتان من الأجوف الواوى ،
وعلى الثانى هما من الأجوف اليائى ، ومنهم من قال : طاح يطوح ، وتاه يتوه ،
وذلك بناء على أنهما من الأجوف الواوى ، وأنهما من باب نصر ينصر ، وهو
ظاهر ، ومنهم من قال : طاح يطيح ، وتاه يتيه ، فإن اعتبرتهما من الأجوف اليائى
فأمرهما ظاهر وهما من باب ضرب يضرب ، وإن اعتبرتهما من الأجوف الواوى
فهما محل خلاف فى التخريج بين العلماء : فقال سيبويه : هما من باب فعل يفعل
(بالكسر فيهما) ولم يحز عنده أن يكونا من باب ضرب يضرب ، لأنه لا يكون
فى بنات الواو ، كراهية الالتباس ببنات الياء ، كما لا يكون باب نصر ينصر فى بنات
الياء ، كراهية الالتباس ببنات الواو ، فأصل طاح وتاه وطوح وتوه (كفتح)
تحركت الواو فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، وأصل يطيح ويتيه يطوح ويتوه
(كضرب) نقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ثم قلبت الواو ياء لسكونها
إثر كسرة ، وقال غير سيبويه : الكلمتان من باب ضرب فهما بهذا الاعتبار
شاذتان ، ووجه الشذوذ فيه أن الأجوف الواوى من باب فعل المفتوح العين

يَجْدُ ضَعِيفٌ ، وَلَزِمُوا الضَّمَّ فِي الْمُضَاعَفِ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ يَشْدُو وَيَمْدُو ^(١)
وَجَاءَ الْكَسْرُ فِي يَشْدُو وَيَعْلُو ^(٢) وَيَنْهَى وَيَنْتَهُ ، وَلَزِمُوهُ فِي حَبِّهِ يَحْبُهُ
وَهُوَ قَلِيلٌ ^(٣) »

لا يكون مضارعه إلا مضمومها ، وقول المؤلف « أو من التداخل » سيأتي
ما فيه في كلام الشارح (وانظر ص ١٢٧)

(١) اعلم أن المديجي متعديا بمعنى الجذب ، نحو مددت الحبل أمدته ، والبسط
نحو قوله تعالى : (والأرض مددناها) وطموح البصر إلى الشيء ، ومنه قوله تعالى :
(ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجا منهم) ، وبمعنى الامهال ، ومنه قوله
تعالى : (ويمدحهم في طغيانهم يعمهون) ، ويجيء لازما بمعنى السيل أو ارتفاع النهار
أو كثرة الماء ، تقول : مد النهر ، إذا سال ، وتقول : مد النهار ، إذا ارتفع به
وتقول : مد الماء ، إذا ارتفع أيضا ، وظاهر كتب اللغة أنه في كل هذه المعاني من
باب نصر ، فأما المتعدي فقد جاء على القياس فيه ، وأما اللازم فهو حيثئذ شاذ

(٢) العلل (بفتحتين) والعل بالادغام : الشرب بعد الشرب ، ويسمى الشرب
الأول نهلا ، وقد ورد فعل هذا متعديا ولازما ، وورد كل من المتعدي واللازم
من بابي نصر وضرب : أما بجيء المتعدي كنصر ، وبجيء اللازم كضرب فهو
القياسي ، وأما العكس فيهما فشاذ ، وقد جاء هذا الفعل من العلة بمعنى مرض
لازما ، ولم يسمع فيه إلا كسر المضارع على القياس

(٣) الكثير في الاستعمال أحبته أحبه فأنا محب إياه على مثال أكرمته
أكرمه فأنا مكرمه ، والكثير في اسم المفعول محبوب ، وقد جاء المحب قليلا في
الشعر نحو قول عنتره : —

وَلَقَدْ نَزَلَتْ ، فَلَا تَظُنِّي عَيْرَهُ ، مَنِيَّ بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

وقد جاء حبه يحبه (ثلاثيا) ، وقد استعمل اللغتين جميعا غيلان بن شجاع
النهشلي في قوله : —

أَحِبُّ أَبَا مَرْوَانَ مِنْ أَجْلِ تَمَرِهِ وَأَعْلَمُ أَنَّ الْجَارَ بِالْجَارِ أَرْقُ

أقول : اعلم أن أهل التصريف قالوا : إن فعل يفعل - بفتح العين فيهما - فرع على فعل يفعل أو يفعل - بضمها أو كسرهما في المضارع - ، وذلك لأنهم لما رأوا أن هذا الفتح لا يجيء إلا مع حرف الحلق ، ووجدوا في حرف الحلق معنى مقتضيا لفتح عين مضارع الماضي المفتوح عينه ، كما يجيء ؛ غلب على ظنهم أنها علة له ، ولما لم يثبت هذا الفتح إلا مع حرف الحلق غلب على ظنهم أنه لا مقتضى له غيرها ؛ إذ لو كان لثبت الفتح بدون حرف الحلق ، فغلب على ظنهم أن الفتح ليس شيئا مطلقا غير معلل بشيء ، كالكسر والضم ، إذ لو كان كذلك لجاء مطلقا بلا حرف حلق أيضا كما يجيء الضم والكسر ، وقوى هذا الظن نحو قولهم وهَبَ يَهَبُ وَوَضَعَ يَضَعُ وَوَقَعَ يَقَعُ ؛ لأنه تمهدهم أن الواو لا تحذف إلا في المضارع المكسور العين ؛ فحكموا أن كل فتح في عين مضارع فعل المفتوح العين لأجل حرف الحلق ، ولولاها لكانت إما مكسورة أو مضمومة فقالوا : قياس مضارع فعل المفتوح عينه إما الضم أو الكسر ، وتعدى بعض النحاة - وهو أبو زيد - هذا ، وقال : كلاهما قياس ، وليس أحدهما أولى به من الآخر ، إلا أنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يُطرح الآخر

فَأَقْسِمُ لَوْلَا تَمَرُهُ مَا حَبَبْتُهُ

وَكَانَ عِيَاضٌ مِنْهُ أَدْنَى وَمُشْرِقُ

قال الجوهري : « وجهه يحبه بالكسر فهو محبوب شاذ ؛ لأنه لا يأتي في المضاعف يفعل بالكسر إلا ويشركه يفعل بالضم ما خلا هذا الحرف » اه لكن ذكر أبو حيان أنه سمع فيه الضم أيضا ؛ فيكون فيه وجهان ، وعلى هذا لا يتم قول المؤلف ولزموه في حبه يحبه ، ولا تعليل الجوهري شذذه بعدم مجيء الضم فيه ، ولو أنه علل الشذوذ بما هو علته على الحقيقة - وذلك أن قياس المضاعف المتعدى الضم - لم يرد عليه شيء.

قياس
مضارع
فعل
بالفتح

ويُقبَح استعماله ، فإن عُرِف الاستعمال فذاك ، وإلا استُعْمِلَ معاً ، وليس على المستعمل شيء ، وقال بعضهم : بل القياس الكسر ؛ لأنه أكثر ، وأيضاً هو أخف من الضم

وبعد ، فاعلم أنهم استعملوا اللفتين في ألفاظ كثيرة كعرش يعرُش ، ونقر ينقر ، وشتم يشتم ، ونسل ينسل ، وعلف يعلف ، وقسق يفسق ، وحسد يحسد ويلمز ، ويعتل ، ويطمئ ، ويقتر ، وغير ذلك مما يطول ذكره

وفي الأفعال ما يلزم مضارعه في الاستعمال إما الضم وإما الكسر ، وذلك إما سماعي أو قياسي ؛ فالسماعي الضم في قتل يقتل ، ونصر ينصر ، وخرج يخرج ، مما يكثر ، والكسر في ضرب يضرب ، ويعتب^(١) ، وغير ذلك مما لا يحصى ؛ والقياسي كلزوم الضم في الأجوف والناقص الواويين ، والكسر فيهما يائيين وفي المثال اليائي^(٢) كما يجيء ، ومن القياسي الضم في باب الغلبة ، كما مر .

ثم نقول : إنما ناسب حرف الحلق — عينا كان أو لا — أن يكون عين المضارع معها مفتوحاً لأن الحركة في الحقيقة بعض حروف المد بعد الحرف المتحرك بلا فصل ؛ فمعنى فتح الحرف الإتيان ببعض الألف عقيها ، وضمها الإتيان ببعض الواو عقيها ، وكسرها الإتيان ببعض الياء بعدها ؛ ومن شدة تعقّب أبعاض هذه الحروف الحرف

(١) ظاهر عبارة المؤلف أن هذا الفعل لم يرد إلا من باب ضرب ، وقد نص في المصباح على أنك تقول : « عتب عليه عتبا من باب ضرب وقتل ، ومعتبا أيضاً إذا لامه في تسخط » ومثله في القاموس واللسان

(٢) لا وجه لتخصيص المؤلف المثال باليائي لأنه سيأتي له أن يبين علة اختصاص المثال مطلقاً بباب ضرب ؛ على أن أمثلة المثال الواوي التي وردت من باب ضرب أضعاف أمثلة المثال اليائي منه

المتحرك التبس الأمر على بعض الناس فظنوا أن الحركة على الحرف ، وبعضهم تجاوز ذلك وقال : هي قبل الحرف ، وكلاهما وهم ، وإذا تأملت أحسست بكونها بعده ، ألا ترى أنك لا تجد فرقاً في المسموع بين قولك الغَزْوُ — باسكان الزاي والواو — وبين قولك الغَزُ — بحذف الواو وضم الزاي — وكذا قولك الرَّمِيْ — باسكان الميم والياء — وَالرَّم — بحذف الياء وكسر الميم — وذلك لأنك إذا أسكنت حرف العلة بلا مد ولا اعتماد عليه صار بعض ذلك الحرف فيكون عين الحركة إذ هي أيضاً بعض الحرف ، كما قلنا ، ثم إن حروف الحلق سافلة في الحلق يتعسر النطق بها ، فأرادوا أن يكون قبلها إن كانت لاما الفتحة التي هي جزء الألف التي هي أخف الحروف ؛ فتعدل خفتها ثقلها ، وأيضاً فالألف من حروف الحلق أيضاً فيكون قبلها جزء من حرف من حيزها ، وكذا أرادوا أن يكون بعد حرف الحلق بلا فصل إن كانت عينا الفتحة الجامعة للوصفين ؛ فجعلوا الفتحة قبل الحلق إن كان لاما ، وبعده إن كان عينا ؛ ليسهل النطق بحروف الحلق الصعبة ، ولم يفعلوا ذلك إذا كان الفاء حلقياً : إما لأن الفاء في المضارع ساكنة فهي ضعيفة بالسكون [مَيْتَةٌ] ، وإما لأن فتحة العين إذن تبعد من الفاء ؛ لأن الفتحة تكون بعد العين التي بعد الفاء ، وليس تغيير حرف الحلق من الضم أو الكسر إلى الفتح بِضَرْبَةٍ لَازِبَةٍ ، بل هو أمر استحسانى ، فلذلك جاء بَرَأَ يَبْرُؤُ^(١) ، وَهَذَا يَهْنِئُ ، وغير ذلك ، وهي لا تؤثر في فتح ما يلزمه وزن واحد

(١) الذى جاء من باب نصر هو بَرَأَ المريض ، وقد جاء فيه لغات أخرى إحداها من باب نفع ، والثانية من باب كرم ، والثالثة من باب فرح ، وأما بَرَأَ الله الخلق (أى خلقهم) فلم يأت إلّا من باب جعل . قال الأزهري : « ولم نجد فيما لاهم همزة فعلت أفعل (من باب نصر ينصر) . وقد استقصى العلماء باللغة هذا فلم يجدوه إلّا في هذا الحرف (يريد بَرَأَ المريض يبرؤ) ، ثم ذكر قرأت أقرؤ ،

مطرد ، فلذلك لا تفتح عين مضارع فعل يفعل — بضم العين — نحو وَضَوْ (١)
يَوْضُو ، ولا في ذوات الزوائد مبنية للفاعل أو للمفعول ، نحو أَبْرَأُ يُبْرِئُ (٢) ،
وَاسْتَبْرَأُ يَسْتَبْرِئُ (٣) ، وَأَبْرَأُ وَاسْتَبْرَأُ ، وذلك لكرهاتهم خرم قاعدة مُمَهَّدَةٌ ،
وإنما جاز في مضارع فعل لأنه لم يلزم هذا المضارع ضم أو كسر ، بل كان يجيئ
تارة مضموم العين ، وتارة مكسورها ، فلم يُسْتَنْكَرَ أيضاً أن يجيئ شيء منه
يخالفهما ، وهو الفتح ، ولما جاء في مضارع فعل — بالكسر — مع يفعل —
بالكسر — يفعل — بالفتح — وهو الأكثر ، كما يجيئ ، جَوَزُوا تغيير بعض
المكسور إلى الفتح لأجل حرف الحلق ، وذلك في حرفين وَسِعَ يَسِعُ (٤) وَوَطِئَ
يَطِئُ ، دون وَرِعَ يَرِيعُ وَوَلِهَ يَلِهُ وَوَهَلَ يَهْلُ وَوَعَرَ يَعْرِ وَوَحَرَ يَحِرُ (٥) ، وإنما

وهنأت الأبل أهئوها ، إذا طليتها بالهناء — وهو ضرب من القطران — ، وقد جاء
فيه يهئها ويهئوها (من بابي ضرب ونفع) ، وجاء هنأني الطعام يهئنني ويهئوني
(من بابي ضرب ونفع أيضاً) ، إذا أتاك بغير تعب ولا مشقة

(١) تقول وضو يوضو وضاءة ، إذا صار وضينا ، والوضاءة : الحسن والنظافة
(٢) تقول : أبرأته من كذا ، وبرأته أيضاً (بالتضعيف) ، إذا خلصته

(٣) الاستبراء : الاستنقاء (أى طلب النقاء والبراءة) ، والاستبراء أيضاً :
الأيضا الجارية حتى تحيض عنده حيضة

(٤) السعة : نقيض الضيق ، وقد وسعه يسعه ويسعه (بفتح السين وكسرها) :
وكسر السين في المضارع قليل في الاستعمال مع أنه الأصل ، فأصل الفعل
بكسر العين في الماضي والمضارع ، وإنما فتحها في المضارع حرف الحلق ، والدليل
على أن أصلها الكسر حذف الواو ، ولو كانت مفتوحة العين في الأصل لثبتت
الواو وصحت أو قابلت ألفا على لغة من يقول يا جل . وتقول : وطئ الشيء يطؤه
وطئاً ، إذا داسه ، قال سيويوه : « أما وطئ يطأ فثل ورم يرم ولكنهم فتحوا
يفعل وأصله الكسر كما قالوا قرأ يقرأ » اهـ

(٥) الورع : التخرج والتقى ، وقد ورع يروع ويورع (كضرب ويفتح) ورعا

لم يغير في ماضى **فَعَلَّ يَفْعُلُ** ، نحو **وَضُوْ يَوْضُوْ** ؛ لأنه لو فتح لم يعرف بضم المضارع أن ماضيه كان في الأصل مضموم العين ؛ لأن ماضى مضموم العين يكون مضموم العين ومفتوحها ، وكلاهما أصل ، بخلاف مضارع **فَعَلَّ** ؛ فان الفتح في عين الماضى يرشد إلى أن عين المضارع إما مكسورة أو مضمومة ، كما تَقَرَّرَ قبل ، فيعلم بفتح عين الماضى فرعية فتح عين المضارع ، وأما فتحة عين **يَسَع** و **يَطَأ** فلا يلتبس بالأصلية في نحو **يَحْمَدُ وَيَرْهَبُ** ، وإن كان فتح عين مضارع **فَعَلَّ** - بكسرهما - أكثر من الكسر ؛ لأن سقوط الواو فيهما يرشد إلى كونهما فرعا للكسرة ، وإنما لم تغير لحرف الحلق عين **فَعِل** المكسور العين إلى الفتح نحو **سَيِّمَ** ؛ لأن **يَفْعُلُ** في مضارع فعل المفتوح العين فرع كما ذكرنا ، و**فَعَلَّ** المضموم العين لا يجىء مضارعه مفتوحها ، فماضى **يَفْعَلُ** المفتوح العين إذن يكون مكسورها مطردا ، وقد ذكرنا أن كل ما اطرء فيه غير الفتح لا يُغَيَّرُ ذلك كراهةً لخرم القاعدة كما في **أُبرىء** و **يَسْتَبْرئ** ، وأيضا كان يلتبس بفعل **يَفْعَلُ** المفتوح الماضى المغير مضارعه لحرف الحلق

ورعة (بكسر الراء) وورعا (بسكون الراء) وفيه لغة أخرى من باب كرم وروعا ووراعة . والوله : ذهاب العقل من الحزن ومن السرور ، وفعله وله يله ويوله (بالكسر والفتح في المضارع) وفيه لغة أخرى كوعد يعد . والوهل : الضعف والفرع ، والذي يؤخذ من القاموس واللسان أن وهل قد جاء من باب علم يعلم ومن باب ضرب يضرب ، وليس فيهما لغة في هذا الفعل كوثق يثق ، وهى التى حكاهما المؤلف . والوغر : الحقد والغيط ، والذي في القاموس واللسان أن فعله قد جاء من باب علم يعلم كوجل يوجل ، ومن باب ضرب كوعد يعد ، وليس فيهما اللغة التى حكاهما المؤلف . والوحر : بمعنى الوغر ، وفعله وحر يحروبوحر (بكسر العين في الماضى وفتحها وكسرهما في المضارع) ، فالتى ذكرها المؤلف إحدى اللغتين في هذه الكلمة

ثم إن الحروف التي من مخرج الواو ، كالباء والميم ، من ضَرَبَ يَضْرِبُ
وَصَبَرَ يَصْبِرُ وَنَسَمَ^(١) يَنْسِمُ وَحَمَلَ يَحْمِلُ ، لَا تُنْزِعُ كسر العين إلى الضم الذي هو من
مخرج الواو ، وكذا الحروف التي من مخرج الياء ، كالجيم والشين ، في شَجَبَ
يَشْجُبُ وَجَحَنَ يَجْنُ وَمَشَقَ^(٢) يَمْشُقُ ، لَا تُحَوَّلُ ضم العين إلى الكسر الذي
هو من مخرج الياء ، كما فعل حرف الحلق بالضم والكسرة ، على ما تقدم ،
لأن موضعي الواو والياء بمنزلة حيز واحد ، لتقارب ما بينهما واجتماعهما في
الارتفاع عن الحلق ، فكان الحروف المرتفعة كلها من حيز واحد ، بخلاف
المُسْتَفْلَةِ — أى : الحلقية — وأيضا فتحنا هناك لتعديل ثقل الحلقية بخفة الفتحة

(١) نسمت الريح تنسم - من باب ضرب - نسا ونسيا ونسما : هبت ضعيفة ،
ونسَمَ البعير يخفه : ضرب ، ونسم الشيء - كضرب وعلم - : تغير

(٢) الواو والباء والميم مخرجها من الشفتين ، والياء والجيم والشين مخرجها من
بين وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى ، وحديث المخارج الذي ذكره المؤلف ههنا
يقصد به دفع اعتراض يرد على قوله فيما سبق : « وأيضا فالألف من حروف الحلق
أيضا ، فيكون قبلها جزء من حرف من حيزها » وحاصله أنه إذا كان فتح العين
فيما إذا كانت هي أو اللام حرفا من حروف الحلق سبيه أن الفتحة جزء من الألف
التي هي من حروف الحلق قصدا إلى التجانس بين حرف الحلق والحركة التي قبله أو
بعده بلا فصل ، فإن اطراد العلة يقتضى ضم العين في المضارع الذي تكون عينه أو
لامه من مخرج الواو والياء والميم كما يقتضى كسر عين المضارع الذي تكون عينه
أو لامه من مخرج الياء والجيم والشين ، فأجاب المؤلف بهذا الذي ذكره . وتقول :
يجن يمجن - كنصر - مجونا ومجانة ومجنا (بالضم) ، إذا كان لا يبالى قولاً أو فعلاً
وتقول : شجب يشجب - كقعد - شجوبا ، وشجب يشجب - كفرح - شجبا
(بفتحتين) إذا حزن أو هلك ، وتقول : شجبه الله يشجبه - كنصره - أى : أهلكه
والمشق : السرعة في الطعن والضرب والاكل ، وفي الكتابة مد حروفها ، وفعله
عن باب نصر

قوله « غير ألف » أى : أن فعل يفعل المفتوح عنهما لا يجىء بكون العين ألفا ، نحو : قال يَقَال ، مثلا ، أو بكون اللام ألفا ، نحو : رَمَى يَرْمَى ، لأن الألف لا يكون فى موضع عين يَفْعَل ولا لامه إلا بعد كون العين مفتوحة ، كما فى يَهَاب وَيَرَضَى ، فإذا كانت الفتحة ثابتة قبل الألف وهى سبب حصول الألف فكيف يكون الألف سبب حصول الفتحة !!

« رُشد أبى يَأبى » قال بعضهم : إنما ذلك لأن الألف حلقية ، وليس بشيء لما ذكرنا أن الفتحة سبب الألف فكيف يكون الألف سببها ؟ قال سيبويه : « ولا نعلم إلا هذا ^(١) الحرف » ، وذكر أبو عبيدة جَبَوْتُ أَخْرَاجَ ^(٢) أَجْبَى ،

(١) لعلك تقول : كيف يذكر عن سيبويه أنه لا يعلم كلمة قد جاءت على فعل يفعل - كنفع ينفع - ولامها ألف وليست عنهما حرفا من حروف الحلق إلا أبى يَأبى ، ثم يذكر عنه بعد ذلك أفعالا أخرى ، من هذه الباب ، فنقول لك : إنه لاتنافى ، لأن سيبويه رحمه الله قد ذكر كل هذه الأفعال التى نقلها عنه المؤلف ، إلا أنه احتج لأبى يَأبى وخرجه ، ولم يحتج لسائر الأفعال ، لأن الأول روى كذلك عن العرب كافة ، وأما غيره فلم يثبت عنده إلا من وجيه ضعيف ، فلماذا أمسك عن الاحتجاج له . انظر الكتاب (ج ٢ ص ٢٥٤) . قال أبو سعيد السيرافى : « يدل كلام سيبويه على أنه ذهب فى أبى يَأبى إلى أنهم فتحوا من أجل تشبيه ما الهمزة فيه أولى بما الهمزة فيه أخيرة » اه . قال ابن سيده : « إن قوما قالوا فى الماضى أبى - بكسر العين - فبأنى بفتحها على لغتهم جار على القياس ، كنسى ينسى » اه . قال ابن جنى : وقد قالوا أبى يَأبى - كضرب يضرب - وأنشد أبو زيد

يا إِبِلِي مَا ذَامُهُ فَتَأْبِيَهُ مَالًا رَوَاهُ وَنَصِيَّ حَوْلِيَهُ

انتهى كلام ابن جنى . وأنت خير أنه على ما حكاه ابن سيده من مجىء أبى من باب علم ، وما حكاه ابن جنى من مجيئه من باب ضرب يجوز أن يكون قولهم : أبى يَأبى - بالفتح فيهما - من باب تداخل اللغتين

(٢) الذى فى القاموس أن « جنى » قد جاء واويا ويائيا ، وأنه فى الحالين

وَأَجْبُوهُ المشهور ، وحكى سيديويه أيضا قَلَى يَقْلَى ؛ والمشهورُ يَقْلَى بالكسر ،
وحكى هو وأبو عبيدة عَصَصْتَ نَعَصُ ، والمشهور عَصَصْتَ بالكسر ، وحكى غيرُ
سيديويه رَكَنَ يَزْكَنُ وَزَكَنَ يَزْكَنُ ، من الزَّكَنَ ^(١) ، وَزَكَنَ بالكسر
أشهرُ ، وحكى أيضا غَسَا اللَّيْلُ - أَيْ : أَظْلَمَ - يَغْسَى ، وَشَجَا يَشْجَى ، وَعَثَا ^(٢)
يَعَثَى ، وَسَلَا يَسَلَا ، وَقَنَطَ يَقْنَطُ ؛ ويجوز أن يكون غَسَا وَشَجَا وَعَثَا وَسَلَا
طائفةً كما فى قوله :—

* بُنْتُ عَلَى الْكَرَمِ ^(٣) *

من باب سعى ورمى ، ولم يذكر « يجبو » فى الواوى ، فاذا صح نقله فيهما كان
يجبى الواوى من باب رمى شاذاً كما أن يجيئه فيهما من باب سعى شاذ ، وقال فى
اللسان : « جبا الخراج يجباه ويجبيه : جمعه ، وجباه يجباه مجاء نادراً مثل أبى يأنى ،
وذلك أنهم شبهوا الألف فى آخره بالهمزة فى قرأ يقرأ وهدأ يهدأ » اه فليس فيه
يجبوه أيضاً ؛ فيجبوه غير معروف فى كتب اللغة التى بين أيدينا وإن كان هو
القياس ، ثم اطلعنا بعد ذلك على قول ابن سيدة فى المخصص (ج ١٤ ص ٢١١) :
« وقد حكى أبو زيد فى كتاب المصادر جبوت الخراج أجباه وأجبوه » اه

(١) الزكن — بفتحيتين — العلم أو الظن أو النفوس ، ولم يحك فى القاموس
فعله إلا من باب فرح

(٢) عثى : أفسد ، وقد جاء على ثلاث لغات كرمى ودعا وأبى ، والآخرى
نادرة ، وهى محل الكلام ، وقد حكيت هذه اللغات الثلاث فى غنى الليل أيضاً .
وأما سلى فقد حكى فيه ثلاث لغات كدعا ورضى ورمى ، ولم يذكره كسعى ،
وهو الذى ذكره المؤلف . وأما شجا ، فقد حكوه متعدياً كدعا ولازماً كفرح
ولم يذكره كسعى ؛ فأن صح ما ذكره المؤلف جاز أن يكون من باب التداخل
وأن يكون على لغة طى .

(٣) هذه قطعة من بيت من بحر المنسرح وهو بتمامه :

لأنه جاء عَثِي يَعْنِي وَيَعْنِي وَيَسْجِي وَيَسْجِي وَيَسْلَى وَأما قَلِي
يَقْلِي فلغة ضعيفة عامرية ، والمشهور كسر مضارعه ، وحكى بعضهم قَلِي يَقْلِي
— كَتَبَ يَتَعَب — فيمكن أن يكون متداخلا ، وأن يكون طائيا ، لأنهم
يجوزون قلب الياء ألفا في كل ما آخره ياء مفتوحة فتحة غير إعرابية مكسورة ما قبلها ،
نحو بَقِيَ في بَقِيَ ، وَدُعِيَ في دُعِيَ ، وَنَاصَا في نَاصِيَةٍ ^(١) وأما زَكَنَ يَزُكُنُ
بالزاي إن ثبت فساد ، وكذا ما قرأ الحسن : (وَبِهَلْكَ الْحَرْثُ) بفتح اللام ،
وَزَكَنَ يَزُكُنُ كما حكاه أبو عمرو من التداخل ، وذلك لأن زَكَنَ يَزُكُنُ —
بافتح في الماضي والضم في المضارع — لغة مشهورة ، وقد حكى أبو زيد عن قوم
زَكَنَ بالكسر يَزُكُنُ بافتح ، فركب من اللغتين زَكَنَ يَزُكُنُ بفتحهما ،
وكذا قال الأخفش في قَنَطَ يَقْنَطُ لأن قَنَطَ يَقْنَطُ كيتعد ويجلس مشهوران ،
وحكى قَنَطَ يَقْنَطُ كَتَبَ يَتَعَب

قوله « ولزموا الضم في الأجوف بالواو والمنقوص بها » ، إنما لزموا الضم فيما
ذكر حرصا على بيان كون الفعل واويا ، لا يائيا ، إذ لو قالوا في قال وغزا : يَقُولُ
وَيَغْزُو ؛ لوجب قلب واو المضارعين ياء لما مر من أن بيان البنية عندهم أهم من
الفرق بين الواوي واليائي ، فكان يلتبس إذن الواوي باليائي في الماضي والمضارع
ولهذا بعينه ألزموا الكسر في الأجوف والناقص اليائيين ، إذ لو قالوا في باع وَرَحَى :

نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بِالْحَضِيضِ وَنَضْطَاطُ نَفُوسًا بُنْتُ عَلَى الْكَرَمِ

وهو بيت لرجل من بني القين بن جسر ، والنبل : السهام ، ومعنى « نستوقد النبل »
نرمى بها رميا شديدا فتخرج النار لشدة رمينا وقوة سواعدنا ، والحضيض : الجبل
أو قراره وأسفله ، وأراد بقوله « نفوسا بنت على الكرم » أنه إنما يقتل الرؤساء
والسادة .

يَبْنَعُ وَيَرْمِي لوجب قلب الياءين واوا لبيان البنية ؛ فكان يلتبس بالواوى اليائى
فى الماضى والمضارع

فان قلت : أليس الضمة فى قُلْتُ والواو فى غَزَوْتُ وَغَزَوْا والكسرة فى بَعْتُ
والياء فى رَمَيْتُ وَرَمَيْتَا تَفْرِقان فى الماضى بين الواوى واليائى ؟ ؟

قلت : ذلك فى حال التركيب ، ونحن نريد الفرق بينهما حال الافراد

فان قلت : أليس يَلْتَبَسَانِ فى الماضى والمضارع فى خَافَ يَخَافُ من الخوف
وَهَابَ يَهَابُ من الهَيْبَةِ وَشَقِيَ يَشْقَى من الشقاوة وَرَوَى يَرَوَى ؟ ؟

قلت : بلى ، ولكنهم لم يَضُمُوا فى واوى هذا الباب ولم يكسروا فى يائيه ؛
لأن فَعَلَ المكسور العين اطرُد فى الأغلب ففتح عين مضارعه ، ولم ينكسر إلا
فى لغات قليلة كما يحجى ، فلم يقلبه حرف العلة عن حاله ، بخلاف فَعَلَ بالفتح فان
مضارعه يحجى مضموم العين ومكسورها ، فأثر فيه حرف العلة بالزام عينه حركة
يناسبها ذلك الحرف ، وهذا كما تقدم من أن حرف الحلق لم يغير كسرة يَنْبِئُ
ويستنبئ لما اطرُد فيهما الكسر

فاما إن كان لام الأجوف اليائى أو عين الناقص اليائى حلقيا ، نحو شاء يشاء
وشاخ يشيخ وَسَعَى يَسْعَى وَبَغَى يَبْغَى فلم يلزم كسر عين المضارع فيه كما لزم
فى الصحيح كما رأيت ، وكذا إن كان عين الناقص الواوى حلقيا نحو شأى
يشأى — أى : سبق — وَرَعَا يَرْعُو^(١) لم يلزم ضم عين مضارعه كما لزم
فى الصحيح على ما رأيت ، وذلك لأن مراعاة التناسب فى نفس الكلمة بفتح
العين للحلقى ، كما ذكرنا ، مساوية للاحتراز من التباس الواوى باليائى ، وما
عَرَفْتُ أجوف واويا حلقى اللام من [باب] فَعَلَ يَفْعَلُ بفتحهما ، بل الضم فى
عين المضارع لازم ، نحو نَاءَ يَنْوَوُ ونَاحَ يَنْوُحُ

(١) رغا البعير والناقعة يرغوا رغاء : صوت

ولنا أن نعلل لزوم الضم في عين مضارع نحو قَالَ وَغَزَا ، ولزوم الكسر في عين مضارع نحو باع ورَمَى ، بأنه لما ثبت الفرق بين الواوى واليائى في مواضى هذه الأفعال أتبعوا المضارعات إياها في ذلك ، وذلك أن ضم فاء قُلْتُ وكسر فاء بَعْتُ للتنبيه على الواو والياء ، ونحو دَعَوْتُ ودَعَوَا يدل على كون اللام واوا ، ونحو رَمَيْتُ ورَمَيْكَ يدل على كونها ياء ، وأما نحو خِفْتُ تَخَافَ وَهَيْتَ تَهَابَ وَشَقَى يشقى ورَوَى يرَوَى وطاح يطيح عند الخليل ^(١) فإن أصله عنده طَوَّحَ يَطْوُحُ كَحَسِبَ يَحْسِبُ فلما لم يثبت في مواضى هذه الأفعال فرق بين الواوى واليائى في موضع من المواضع لم يفرق في مضارعاتها

قوله « ومن قال طَوَّحْتُ وأطوَّحَ وتَوَّهْتُ وأتَوَّهَ » اعلم أنهم قالوا : طَوَّحْتُ - أى : أذهبت وحيرت - وطَيَّعْتُ بمعناه ، وكذا تَوَّهْتُ وتَيَّهْتُ بمعناها ، وهو أطوح منك وأطيح ، وأتوه منك وأتیه ، فمن قال طَيَّحَ وتَيَّهَ فطاح يطيح وتاه يتيه عنده قياس كباع يبيع ، ومن قال طَوَّحَ وأطوَّحَ منك وتَوَّهَ وأتَوَّهَ منك فالصحيح كما حكى سيبويه عن الخليل أنهم من باب حَسِبَ يَحْسِبُ فلا يكونان أيضا شاذين ومثله أَنَّ يَثِينُ مِنَ الْأَوَانِ : أى حان يحين ^(٢) ، ولو كان طاح فَعَلَ واو يا كَقَالَ

(١) انظر (ص ٨١ ، ص ١١٥)

(٢) قال سيبويه رحمه الله تعالى (ج ٢ ص ٣٦١) : « وأما طاح يطيح وتاه يتيه فزعم الخليل أنهما فعل يفعل بمنزلة حسب يحسب وهى من الواو ، يدللك على ذلك طوحت وتوهت (بالضعيف) وهو أطوح منه وأتوه منه ، فانما هى فعل يفعل من الواو كما كانت منه فعل يفعل (بفتح عين المضارع) ومن فعل يفعل اعتلتا ، ومن قال : طيحت وتيحت ، فقد جاء بها على باع يبيع مستقيمة ، وإنما دعاهم إلى هذا الاعتلال ما ذكرت لك من كثرة هذين الحرفين ، فلم يفعلا ذلك وجاء على الأصل أدخلت الضمة على الياء والواو ، والكسرة عليهما في فعلت (بالضم) وفعلت (بالكسر) ويفعل (بالضم) ويفعل (بالكسر) ففروا من أن يكثر هذا

لَوْجِبْ أَنْ يُقَالَ : طُحْتُ - بضم الطاء - وَيَطُوح ، ولم يسمعا ، وكذا لم يسمع مَهْتُ وَيَتَوَّه ، وقال المصنف « من قال طَوَّحَ وَتَوَّهَ فطاح يطيح وتاه يتيه شاذان » بناء على أن الماضي فعل بفتح العين ، ووجه الشذوذ فيه أن الأجوف الواوى من باب فَعَلَ المفتوح العين لا يكون مضارعه إلا مضمومها

وفى بعض نسخ هذا الكتاب « أو من التداخل » وكأنه ملحق وليس من المصنف ، وإنما وهم من ألقته نظراً إلى ما فى الصحاح أنه يقال : طَاحَ يَطُوح ، فيكون أَخَذَهُ من طَاحَ يَطُوح الواوى الماضى ، ومن طاح يطيح اليائى المضارع فصار طاح يطيح ، والذى ذكره الجوهري من يَطُوح ليس بمسموع ^(١) ، ولو ثبت طاح يطوح لم يكن طاح يطيح مركباً ^(٢) ، بل كان طاح يطوح كقال يقول وطاح يطيح كباع يبيع ، وليس ما قال المصنف من الشذوذ بشئ ؛ إذ لو كان

فى كلامهم مع كثرة الياء والواو ، فكان الحذف والاسكان أخف عليهم ، ومن العرب من يقول : ما أتبه وتبهت وطبحت ، وقال : آن يثين ؛ فهو فعل يفعل (كحسب يحسب) من الألوان وهو الحين » اهـ (وانظر : ص ٨١ ، وص ١١٥ من هذا الجزء)

(١) لقد تبع الجوهري فى ذلك كثير من أئمة اللغة كالنجد وابن منظور والرازي على أن الجوهري وحده كاف فى إثبات يطوح لأنه إنما نقل ما صح عنده من لغة العرب ، وهو يقول : « قد أودعت هذا الكتاب ما صح عندى من هذه اللغة » ومن حفظ حجة على من لم يحفظ

(٢) إن كان غرض المؤلف من هذا الكلام أن التركيب حينئذ لا يحوج له ؛ لأن الأولى حمل الواوى على باب نصر واليائى على باب ضرب كما هو القياس المطرد فى اللغة فهذا كلام مسلم لاشية فيه ، وإن كان غرضه أن التركيب حينئذ غير ممكن فلا نسلم له ذلك ؛ لأن من الممكن أن نأخذ الماضى من الواوى على لغة من قال طوح ونأخذ المضارع من اليائى

طَاحَ كَقَالَ أَتَمِيلُ طُحْتُ كَقُلْتُ بضم الفاء ، ولم يسمع ، والأولى أن لا تحمل الكلمة على الشذوذ ما أمكن

قوله « ولم يَضُمُوا في المثال » يعنى معتل الفاء الواوى والياءى ، فلم يقولوا وَعَدَ يَوْعُدُ وَيَسَّرَ يَيْسُرُ ؛ لأن قياس عين مضارع فَعَلَ المفتوح العين على ما تقدم إما الكسر أو الضم ، فتركوا الضم استئقالا لياء يليها ياء أو واو بعدها ضمة ، إذ فيه اجتماع الثقل ، ألا ترى إلى تخفيف بعضهم واو يَوْجَلُ وياء يَيَّاسُ بقلبيهما ألفا نحو يَاجَلُ ويَأسُ ، وإن كان بهما فتحة وهى أخف الحركات ، فكيف إذا كانت بهما ضمة ؟

فان قلت : أو ليس مافروا إليه أيضا ثقيلا ، بدليل حذف واو [نحو] يَعِدُ وجوبا وحذف ياء [نحو] يَيْسِرُ عند بعضهم ، كما يجىء في الإعلال ؟ قلت : بلى ، ولكن وَيْلُ أَهْوَنُ من ويلين

فان قلت : فاذا كان منتهى أمرهم إلى الحذف للاستخفاف ، فهلا بنّوا بعضه على يَفْعُلُ أيضا بالضم وحذفوا حرف العلة حتى تخف الكلمة كما فعلوا ذلك بالمكسور العين ؟

قلت : الحكمة تقتضى إذا لم يكن بد من الثقل أو أثقل منه أن تختار الثقل على الأثقل ، ثم تخفف الثقل ، لا أن تأخذ الأثقل أولا وتخففه

فان قلت : أو ليس قد قالوا : يَسَّرَ يَيْسُرُ ^(١) من اليُسْرِ ووسم يَوْسُمُ ؟ قلت : إنما بنّوها على هذا الأثقل إذ لم يكن لفعل المضموم العين مضارع

(١) قد قالوا : يسر يسر فهو يسير ، إذا قل ، وإذا سهل ، وبابه كرم ، وقالوا أيضا : يسر يسر يسرا من باب فرح ، بالمعنى السابق ، وقالوا : يسر الرجل يسر من باب ضرب فهو ياسر ، إذا لعب الميسر ، ومنهم من قال : يسر يسر بحذف الياء التى هي فاء الكلمة في هذا المعنى الاخير

إلا مضموم العين ، فكرهوا مخالفة المعتل الفاء لغيره بكسر عين مضارعه ، بخلاف فعل المفتوح العين ؛ فان قياس مضارعه إما كسر العين أو ضمها على ما تكرر الإشارة إليه ، فأثر فيه حرف العلة بالزام عين مضارعه الكسر

فان قلت : فلما أجبوا في فعل المضموم العين إلى هذا الأثقل فهلا خففوه بحذف الفاء ؟

قلت : تطبيقا للفظه بالمعنى ، وذلك أن معنى فعل الغريزة الثابتة والطبيعة اللازمة ، فلم يغيروا اللفظ أيضا عن حاله لما كان مستحق التغيير بالحذف فاء الكلمة وهى بعيدة من موضع التغيير ؛ إذ حق التغيير أن يكون فى آخر الكلمة أو فيما يجاور الآخر ، فلذلك غير فى طَالَ يَطُولُ وَسَرُو يَسْرُو^(١) ، وإن كانا من باب فعل أيضا ،

وأما وَهَبَ يَهَبُ وَوَضَعَ يَضَعُ وَوَقَعَ يَقَعُ وَوَلَعَ يَلْغُ فالأصل^(٢) فيها كسر عين المضارع ، وكذا وَسِعَ يَسْعُ وَوَطِئَ يَطَأُ ؛ فحذف الواو ، ثم فتح العين لحرف الحلق ، وكذا وَدَعَ - أى ترك - يدع والماضى لا يستعمل إلا ضرورة^(٣) ، وقال :-

(١) تقول سرو يسرو - ككرم يكرم - وسرا يسرو - كدعا يدعو - وسرى يسرى - كرضى يرضى - إذا كان شريفا ذا مروءة

(٢) المراد بالأصل هنا الحالة الأولى السابقة على الحذف ، وليس المراد به الغالب والكثير

(٣) قول المؤلف « والماضى لا يستعمل إلا ضرورة » يخالفه قوله فى باب الاعلال : « ويدع مثل يسع ، لكنه أميت ماضيه » فان مقتضاه أنه لم يستعمل فى نثرولا نظم ومقتضى قوله هنا : « لا يستعمل إلا ضرورة » أنه يستعمل فى الشعر ، هذا ، وقد زاد غير المؤلف أنه لم يستعمل مصدر هذا الفعل ولا اسم فاعله ولا اسم مفعوله وكل ذلك غير صحيح ، فقد قرأ عروة بن الزبير ، ومجاهد ، ومقاتل ، وابن أبى عتبة ، ويزيد النحوى (ما ودعك ربك وما قلى) بالتخفيف ، وجاء فى الحديث :

١٥ — لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي * غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهُ (١)
 وحمل يَذُرُّ على يَدْعُ لكونه بمعناه (٢)، ولم يستعمل ماضيه لافى السعة
 ولا فى الضرورة

« لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم » قال ابن الأثير فى
 النهاية : « أى عن تركهم إياها والتخلف عنها ، يقال : ودع الشئ يدعه ودعا ،
 إذا تركه ، والنحاة يقولون : إن العرب أماتوا ماضى يدع ومصدره واستغنوا عنه
 بترك ، والنبي صلى الله عليه وسلم أفصح ، وإنما يحمل قولهم على قلة استعماله ، فهو
 شاذ فى الاستعمال فصيح فى القياس » اه كلام ابن الأثير . ومن مجىء اسم الفاعل
 ما أنشده ابن برى من قول معن بن أوس :

عَلَيْهِ شَرِيبٌ لَّيْنٌ وَادِعُ الْعَصَا يُسَاجِلُهَا حَمَاتُهُ وَتُسَاجِلُهُ
 وما أنشده الفارسى فى البصريات :

فَأَيُّهُمَا مَا أَتْبَعَنِّ فَإِنِّي حَزِينٌ عَلَى تَرْكِ الَّذِي أَنَا وَادِعُهُ
 وقد استشهد الجوهري على مجىء اسم المفعول من هذا الفعل بقول خفاف
 ابن ندبة :

إِذَا مَا اسْتَحَمْتُ أَرْضُهُ مِنْ سَمَائِهِ جَرَى وَهُوَ مَوْدُوعٌ وَوَاعِدُ مَصْدَقِي
 (١) هذا البيت من كلام أبى الأسود الدؤلى ، قاله ابن برى ، وقال الأزهري :

إنه لأنس بن زعيم اللثي ، وأنشد معه بيتا آخر ، وهو قوله :
 لَا يَسْكُنُ بَرْقُكَ بَرْقًا خُلْبًا إِنَّ خَيْرَ الْبَرْقِ مَا الْغَيْثُ مَعَهُ
 والشاهد فيه مجىء ودع ماضيا مخففا ، ومثله قول سويد بن أبى كاهل اليشكرى :
 سَلْ أَمِيرِي مَا الَّذِي غَيَّرَهُ عَنْ وَصَالِي الْيَوْمَ حَتَّى وَدَعَهُ
 وقول الآخر :

فَسَعَى مَسْعَاتَهُ فِي قَوْمِهِ ثُمَّ لَمْ يُدْرِكْ وَلَا عَجْزًا وَدَع
 (٢) اعلم أنهم استعملوا الفعل المضارع من هذه المادة فقالوا : يذر ، ومنه قوله

فان قيل : فهلا حذفت الواو من يُوعَدُ مضارع أوُعَدَ مع أن الضمة أثقل
قلت : بل الضمة قبل الواو أخف من الفتحه قبلها للمجانسة التي بينهما
وإما لم تحذف الياء من نحو يَيْئُسُ وَيَيْسِرُ إذ هو أخف من الواو ، على أن
بعض العرب يُجْرِي الياء مجرى الواو في الحذف ، وهو قليل ؛ فيقول : يَيْسَرَ يَيْسِرُ
وَيَيْئَسَ يَيْئُسُ بحذف الياء
قوله « وَوَجَدَ يَجِدُ ضعيف » هي لغة بني عامر ، قال لبيدُ بن ربيعة
العامري : —

١٦ — لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعَ الْفَوَادُ بَشْرَبَةً

تَدْعُ الصَّوَادِي لَا يَجِدُنْ غَلِيلاً ^(١)

تعالى (ما كان الله ليزر المؤمنين على ما أتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب)
واستعملوا منه الأمر فقالوا : ذر ، ومنه قوله تعالى (ذرني ومن خلقت وحيدا)
وقوله (ذرني والمسكذيين) ولم يستعملوا منه اسم فاعل ولا اسم مفعول ولا مصدرا
ولا فعلا ماضيا ، وهذا المضارع المسموع قد ورد بالفتح ، إلا ما حكى عن بعضهم
من قوله : « لم أذر ورائي شيئا » ، ومقتضى القواعد المقررة أن يكون ماضى هذا
الفعل المقدر مكسور العين ، فيكون فتح عين مضارعه هو الأصل والقياس ، وحينئذ
فيسأل عن علة حذف الواو ، إذ كان المعروف أنها لا تحذف إلا بين الياء والكسرة
حقيقة أو تقديرا ، وجواب هذا هو الذي عناه المؤلف بقوله : حمل على يدع ، يريد أنه
حمل عليه في حذف الواو لكونه بمعناه ، إذ ليس فيه نفسه ما يقتضى حذفها ، ويمكن
أن يقدر أن الماضى مفتوح العين ، فيكون قياس المضارع كسر العين ، لأن المثال
الواوى المفتوح العين في الماضى لا يكون إلا من باب ضرب ، فيكون حذف الواو
جاريا على القياس ، لأنها وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة أصلية ، ويسأل حينئذ عن
سبب فتح العين في المضارع مع أنه ليس فيه ما يقتضى الفتح فيجاب بأنه حمل على يدع
في فتح العين لكونه بمعناه ، وفي يدع موجب الفتح وهو حرف الحلق ، وهذا إماثل
ما قال بعضهم في أنى يأتي : إنه فتحت عينه حملا له على منع يمنع لأنه بمعناه
(١) تبع المؤلف الجوهري في نسبة هذا البيت للبيد . قال ابن برى في حواشيه

يجوز أن يكون أيضا في الأصل عندهم مكسور العين كأخواته ، ثم ضم بعد

على الصحاح : « الشعر لجريير وليس لليد كما زعم » ، وكذا نسبة الصاغاني في العباب لجريير ، وقد رجعنا إلى ديوان جريير فألفيناه فيه ، وقبله وهو أول قصيدة يهجو فيها الفرزدق :

لَمْ أَرْ قَبْلَكَ يَا مَامَ خَلِيلًا أَنَايَ بِحَاجَتِنَا وَأَحْسَنَ قِيلًا

واستشهد المؤلف بالبيت على أن الضم في مضارع وجد لغة ضعيفة خاصة ببني عامر ، ووجه ضعفها أنها خارجة عن القياس والاستعمال ، إذ القياس ألا تحذف الفاء المثال إذا كانت واوا إلا من المضارع المكسور العين ، والاستعمال الغالب في هذه الكلمة الكسر ، قال الله تعالى (فان لم تجدوا فيها أحدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم) فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام (فيكون الضم شاذا قياسا واستعمالا ، ثم إن ابن مالك ذهب في التسهيل إلى أن لغة بني عامر ليست مقصورة على يجد ، بل هي عامة في كل ما فاؤه واو من المثال : أي أنهم يحذفون الفاء ويضمون العين من كل مثال واوى على فعل (بفتح العين) فيقولون في وكل : يكل ، وفي ولد : يلد ، وفي وعد : يعد ، وهكذا ، وهذا القول الذي قاله ابن مالك مخالف لما ذهب إليه خول النحويين ، قال السيرافي : « إن بني عامر يقولون ذلك في يجد من الموجدة والوجدان ، وهم في غير يجد كغيرهم » وكذا قال صاحب الصحاح ، وقال ابن جنى في سر الصناعة : « ضم الجيم من يجد لغة شاذة غير معتد بها لضعفها وعدم نظيرها ومخالفتها ما عليه الكافة فيما هو بخلاف وضعها » اه وقال الرازي في المختار : « ويجد بالضم لغة عامرية لأنظير لها في باب المثال اه وقال ابن عصفور : « وشذ من فعل الذى فاؤه واو لفظة واحدة فجاءت بالضم وهي : وجد يجد ، قال : وأصله يوجد (بالكسر) حذفت الواو لكون الضمة هنا شاذة والأصل الكسر » اه ، وقال ابن جنى في شرح تصريف المازنى : « فأما قول الشاعر :

لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعْتُ الْفُؤَادَ بِشَرِّ بَشَرَةٍ تَدْعُ الْخَوَائِمَ لَا يَجِدُنْ غَلِيلًا

فشاذ ، والضمة عارضة ، ولذلك حذفت الفاء ، كما حذفت في يقع ويدع ، وإن كانت الفتحة هناك ، لأن الكسر هو الأصل ، وإنما الفتحة عارض » اه

حذف الواو ، ويجوز أن يكون ضمه أصليا حذف منه الواو لكون الكلمة بالضممة بعد الواو أثقل منها بالكسرة بعدها

قوله « ولزموا الضم في المضاعف المتعدى » نحو مَدَّ يَمُدُّ ، وَرَدَّ يَرُدُّ ، إلّا أحرفا جاءت على يَفْعِلُ أيضا ، حكى المبرد عِلَّهُ يَعِلُّه وهَرَّةٌ يَهْرِهُ : أى كرهه ، وروى غيره نَمَّ الحديث يَنِمُّه ، وَبَتَّةٌ يَبِتُّه ، وَشَدَّةٌ يَشُدُّه ، وجاء في بعض اللغات : حَبَّةٌ يَحْبُّه ، ولم يجيء في مضارعه الضم

وما كان لازما فإنه يأتي على يَفْعِلُ بالكسر ، نحو عَفَّ يَعِفُّ ، وَكَلَّ يَكِلُّ —
إلا ما شذ من عَضَضَتْ تَعَضُّ على ما ذكرنا ، وحكى يونس أنهم قالوا : كَعَعَتْ —
أى : جبت — تَكَعُّ بالفتح فيهما ^(١) وَتَكَعُّ بالكسر أشهر ؛ فمن فتح
فلاجل حرف الحلق ، قال سيديويه : لما كان العين في الأغلب ساكنا بالإدغام
لم يؤثر فيه حرف الحلق كما أثر في صَنَعَ يَصْنَعُ . ومن فَتَحَ فلائها قد تتحرك في
لغة أهل الحجاز ، نحو : لَمْ يَكْعَعْ وفى يَكْعَعْنَ اتفاقا كِيَصْنَعُ وَيَصْنَعْنَ
قال : « وَإِنْ كَانَ عَلَى فِعْلٍ فَتَحَتْ عَيْنُهُ أَوْ كُسِرَتْ إِنْ كَانَ مِثْلًا ،
وَطَيَّ تَقُولُ فِي بَابِ بَقِيَ يَبْقَى : بَقِيَ يَبْقَى ، وَأَمَّا فَضِلَ يَفْضُلُ وَنَعِمَ يَنْعَمُ
فَمِنْ التَّدَاخُلِ »

مضارع
فعل
مكسور
العين

وظاهر كلام ابن جنى وابن عصفور أن الشذوذ في يجد من جهة ضم العين
لامن جهة حذف الفاء لأن العين على كلامهما مكسورة في الأصل فيتحقق مقتضى
الحذف ، فيكون قياسيا ، ويجوز كما قال المؤلف أن تكون الضمة أصلية لاعارضة ؛
فيكون الشذوذ في حذف الفاء ، ورواية الكسر التي حكها السيرافي في هذا البيت
لا ترد هذا الاحتمال كما زعم البغدادى في شرح الشواهد

(١) هذه لغة حكها يونس ، وحكى غيره في هذا اللفظ ثلاث لغات أخرى :
إحداها كنصر ، والثانية كضرب ، والثالثة كعلم ، وقد أشار المؤلف إلى الثانية

أقول : اعلم أن القياس في مضارع فعل المكسور العين ^(١) فَتَحَهَا ، وجاءت أربعة أفعال من غير المثال الواوى ، يجوز فيها الفتح والكسر ، والفتح أقيس ، وهى حَسِبَ يَحْسِبُ ، وَنَعِمَ يَنْعِمُ ، وَيُسَّ يَنْسُ ، وَيَسَّ يَنْسُ ، وقد جاءت أفعال من المثال الواوى لم يرد فى مضارعها الفتح ، وهى وَرِثَ يَرِثُ ، وَوَثِقَ يَثِقُ ، وَوَمِقَ يَمِيقُ ، وَوَفَّقَ يَفِيقُ ، وَوَرِمَ يَرِمُ ، وَوَلَّى يَلِي ، وجاء كلمتان روى فى مضارعهما الفتح ، وهما : وَرَى الزَّندَ يَرِى ، وَوَبَقَ يَبِيقُ ، وإنما بنوا هذه الأفعال على الكسر ليحصل فيها علة حذف الواو فتسقط ، فتخفف الكلمة ، وجاء وَحَرَ صدره من الغضب ، ووغر بمعناه ، يَجِرُ وَيَغِرُ ، وَيَوْحَرُ

(١) توضيح المقام وتفصيله أن القياس فى مضارع فعل بالكسر يفعل (بالفتح) ؛ لأنهم أرادوا أن يخالف المضارع الماضى لفظا كما خالفه معنى ، ولا تنحصر الألفاظ التى جاءت على القياس من هذا الباب فى عدد معين ؛ بل تستطيع أن تجزم بأن كل فعل ثلاثى ماضيه بكسر العين لا بد أن يكون مضارعه بفتح العين إلا أفعالا محصورة ستسمع حديثها قريبا ، وما جاء بالكسر من هذا الباب فهو شاذ يخالف للقياس ، وما جاء بالضم منه فهو متداخل ، والذى جاء بالكسر ضربان : ضرب جاء فيه - مع الكسر الذى هو شاذ - الفتح الذى هو القياس ، وضرب لم يجز فيه إلا الكسر الذى هو شاذ ، فأما الضرب الأول فأربعة عشر فعلا ، خمسة منها من غير المثال الواوى : ذكر المؤلف منها أربعة ، والخامس ينس (بالموحدة) ينس ويأس ، وتسعة من المثال الواوى ؛ ذكر المؤلف منها ثمانية والتاسع وهل يهل ويوهل ، وأما الضرب الثانى فتسعة عشر فعلا ، ستة عشر منها من المثال الواوى ، ذكر المؤلف منها عشرة والباقي هو : وروى المخ يرى : أى سمن ، ووجد يجد وجدا : أى أحب ، ووعق عليه يعق : أى يحل ، وورك يرك وروكا : أى اضطجع ، ووكم يكم وكما : أى اغتم ، ووقه له يقه : أى سمع له وأطاع ، والثلاثة الباقية من الأجوف الواوى ، وهى من هذا الضرب على ماذهب إليه الخليل ، وقد ذكرها المؤلف كلها (وهى طاح وتاه وأن) وأما الضرب الثالث - وهو المضموم فى المضارع - فقد ذكر المؤلف منه جملة صالحة (وهى فضل ونعم وحضر ودمت ومث وناكل ونجد) وقد سبق له ذكر ركن

وَيَوْعَرُ أَكْثَرُ، وجاءَ وَرِعَ بالكسر على الأكثر، وجاءَ يَوْرَعُ، وجاءَ
وَسِعَ يَسِعُ ووَطِئَ يَظُأُ، والأصل الكسر بدليل حذف الواو لكنهم ألزموها
بعد حذف الواو فتح عين المضارع، وقالوا: جاءَ وَهَمْتُ أَهْمُ، والظاهر أن أَهْمُ
مضارع وَهَمْتُ - بفتح العين - ومضارع وَهَمْتُ بالكسر أَوْهَمُ بالفتح، ويجوز
أن يكون وَهَمْتُ أَهْمُ - بكسرهما - من التداخل، وجاءَ آنَ يَتَيْنُ من الأوان،
وطاح يطيح، وتاه يتيه، كما ذكرنا، وجاءَ وَلِهَ وَلِهَ، وَيَوَّلَهَ أَكْثَرُ، قالوا: وجاءَ
وَعِمَ يَعِمُ، بمعنى نعم يَنْعَمُ، ومنه عِمَ صَبَاحًا؛ وقيل: هو من أُنْعِمَ بحذف النون تشبيها
بالواو، فقلوه «أو كسرت إن كان مثالا» أى: مثالا واويا، وليس الكسر بمطرود
في كل مثال واوى أيضا، فما كان ينبغى له هذا الاطلاق، بل ذلك محصور
فيا ذكرناه.

قوله «وطِئَ تقول في باب بَقِيَ يَبْقَى» مضى شرحه

قوله «وأما فَضِلَ يَفْضُلُ وَنَعِمَ يَنْعَمُ من التداخل» المشهورُ فَضْلَ يَفْضُلُ، كدخل
يدخل، وحكى ابن السكيت فَضِلَ يَفْضُلُ، كحذَرَ يَحْذَرُ، فَفَضْلَ يَفْضُلُ يَكُونُ
مركبا منهما؛ وكذا نَعِمَ يَنْعَمُ مركب من نَعِمَ يَنْعَمُ كحذَرَ يَحْذَرُ وهو المشهور؛
ونَعِمَ يَنْعَمُ كظرف يظرف، وحكى أبو زيد حَضَرَ يَحْضَرُ؛ والمشهور حَضَرَ بالفتح
وجاء حرفان ^(١) من المعتل: دِمَّتْ تَدُومُ ومِتَّ تَمُوتُ - بكسر الدال والميم
في الماضى - والمشهور ضمهما كقُلْتُ تقول، وهما مركبان؛ إذ جاء دِمَّتْ تَدَامُ ومِتَّ
تَمَاتُ، كخِفْتُ تَخَافُ، قال: -

(١) زاد ابن القطاع على هذين الحرفين حرفين آخرين، وهما: كدَّتْ تَكُودُ
وجدَّتْ تَجُودُ - بكسر أول الماضى فيهما - والأصل فيهما كاد يَكُودُ وجاد يَجُودُ
- مثل قال يقول - وكاد يَكاد وجاد يَجاد - مثل خاف يَخاف - فأخذ المضارع من
الأولى مع الماضى من الثانية

١٧ - بُنَيْتِي سَيِّدَةَ الْبَنَاتِ عَيْشِي وَلَا نَأْمَنُ أَنْ تَمَاتِي^(١)

وحكى أبو عبيدة نَكَلَ يَنْكُلُ ، وأنكره الأصمعي ، والمشهور^(٢) نَكَلَ يَنْكُلُ ، كَقَتْلَ يَقْتُلُ ، وَحَكِيَ نَجِدَ يَنْجِدُ^(٣) : أى عرق ، وَنَجِدَ يَنْجِدُ كَحَذَرَ يَحْذَرُهُ المشهور

قال : « وَإِنْ كَانَ عَلَى فَعْلٍ ضُمَّتْ »

مضارع
فعل
مضموم
العين

(١) لم يتيسر لنا الوقوف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أشده الجوهري في الصحاح ، وابن جني في الخصائص (١ ص ٣٨٦) ولكنه رواه هكذا بُنَيْتِي يَا سَيِّدَةَ الْبَنَاتِ عَيْشِي وَلَا يُؤْمَنُ أَنْ تَمَاتِي وبنيتي في رواية المؤلف تصغير بنت أضيف إلى ياء المتكلم ، وهو منادى بحرف نداء محذوف ، و « سيدة البنات » جعله بعضهم نعتا للمنادى ، وأجاز فيه الرفع والنصب ، ويجوز أن يكون بدلا أو عطف بيان أو منادى بحرف نداء محذوف و « عيشي » فعل دعاء ، و « تَمَاتِي » لغة في تموتين ، فقد جاء هذا الفعل من باب نصر ، كَقَالَ يَقُولُ ، قال الله تعالى (قُلْ مَوْتُوا بِغَيْظِكُمْ) ومن باب علم ، كخاف يخاف ، وقد قرئ في قوله تعالى (يَالَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا) وفي قوله تعالى (وَلَوْ أَنَّ مِثْمَ أُوقِلْتُمْ لَأَلَى اللَّهُ تَحْشُرُونَ) بضم الميم على أنه من اللغة الأولى ، وبكسرها على أنه من اللغة الثانية ، قال الصاغاني في العباب : « قد مات يموت ، ويمات أيضا ، وأكثر من يتكلم بها طيء ، وقد تكلم بها سائر العرب » اه وحكى يونس في هذه الكلمة لغة أخرى كباع يبيع

(٢) في اللسان والقاموس أن هذا الفعل قد جاء كضرب ، ونصر ، وعلم ، فالتركيب من ماضى الثالثة ومضارع الثانية ، ولم يذكر التركيب الذى حكاه أبو عبيدة واحد منهما .

(٣) النجد - بفتحتين - : العرق من عمل أو كرب أو غيرهما ، قال النابغة الذبياني :

يَظَلُّ مِنْ خَوْفِهِ الْمَلَّاحُ مُعْتَصِمًا بِالْخَيْرِ زُرَّانَةٍ بَعْدَ الْإَيْنِ وَالنَّجْدِ

والفعل نجد ينجد - كعلم يعلم - ومقتضى التركيب أن يكون فيه لغة أصلية ثانية

أقول : اعلم أن ضم عين مضارع فعل المضموم العين قياس لا ينكسر ، إلا في كلمة واحدة ، وهى كُذِّت بالضم تكَاد ، وهو شاذ ، والمشهور كِذَّتْ تكَاد كَخِفَّتْ تخَافُ ، فإن كَانَ كُذِّتْ بالضم كَقُلْتُ فهو شاذ^(١) أيضا ، لأن فَعَلَ يَفْعَلُ بفتحهما لا بد أن يكون حلقى العين أو اللام

قال « وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ كُسِرَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ ، مَا لَمْ يَكُنْ أَوَّلُ مَا ضِيهِ تَاءَ زَائِدَةً تَحْوِي تَعْلَمُ وَتَجَاهِلُ فَلَا يُغَيَّرُ ، أَوْ لَمْ تَكُنِ اللَّامُ مُكَرَّرَةً ،

مضارع
لاكثر

من
الثلاثي

من باب نصر أو كرم بهذا المعنى ، لكن الذى فى اللسان والقاموس وكتاب الأفعال لابن القوطية أنه قد أتى هذا الفعل بهذا المعنى من باب علم ، كما تقدم ، ومن باب عنى مبني للمجهول ، ونص فى اللسان على أن المضارع قد جاء كينصر ، كما ذكر المؤلف ولم يذكر ما يصح أن يكون ماضيا له ، وعلى هذا يكون هذا الفعل شاذاً ، ليس من باب التداخل . نعم قد جاء هذا الفعل من باب كرم بمعنى صار ذا نجدة ، وجاء متعدياً من باب نصر بمعنى أنجده وأعانه ، ولكن واحداً من هذين البابين لا يتحقق به التداخل ما دام من شرطه اتحاد المعنى فى البابين اللذين تتركب منهما اللغة الثالثة (١) اعلم أن هذا الفعل قد جاء واوياً ويائياً : أما الواوى فقد جاء من باب علم ومن باب نصر ، مثل خفت تخاف ، وقلت تقول ، فتقول فى الماضى المسند للضمير : كدت - بكسر الكاف - على الأول - وضما - على الثانى ، وأما اليائى فجاء من باب علم ليس غير ، وجاء من باب باع بمعنى آخر ، تقول : كاد الرجل الرجل يكيد كيدا : أى دبر له ، ومنه قوله تعالى (إنهم يكيدون كيدا) كيد كيداً ، وتقول : كادت المرأة تكيد كيدا ، إذا حاضت ، فإذا علمت هذا تبين لك أن قول العرب : كدت - بضم الكاف - تكاد من باب التداخل ، وأن الماضى أخذ من باب نصر والمضارع أخذ من باب علم ، كما أن قولهم : كدت - بكسر الكاف - تكود متداخل أيضا ، ماضيه من باب علم ومضارعه من باب نصر ، فاعتبار المؤلف تبعاً لسيدويه كدت - بالضم - تكاد شاذ ، سواء كان من باب كرم أو نصر ، ليس بوجه ، بل هو من التداخل ، لأنه لا يعدل إلى القول بالشدود ما أمكن الحمل على وجه صحيح كما كرر المؤلف نفسه مراراً

تَحَوُّ أَحْمَرَ وَأَحْمَارَ فَيُدْغَمُ ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ أَصْلُ مُضَارِعِ أَفْعَلَ يُؤَفْعِلُ إِلَّا أَنَّهُ
رُفِضَ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ تَوَالِي الْهَمْزَتَيْنِ فِي الْمُتَكَلِّمِ فَخَفَّفَ فِي الْجَمِيعِ ، وَقَوْلُهُ :
١٨ — * فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنَّ يُؤَكْرَمَا *

شَاذٌ ، وَالْأَمْرُ وَاسْمُ الْفَاعِلِ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ وَأَفْعَلُ التَّنْضِيلِ
تَقَدَّمَ

(١) هذا بيت من الرجز المشطور أورده الجوهري في الصحاح ، ونقله اللسان ،
ولم نقف على نسبه إلى قائل معين ، ولا وقفنا له على سابق أو لاحق ، والاستشهاد به
في قوله يؤكرم حيث أتى الهمزة ، فلم يحذفها كما هو القياس في استعمال أمثاله ، ولم
يخففها بقلبها واوا ؛ وإن لم يكن ذلك القلب واجبا ، لعدم الهمزتين . قال سيدييه
(٢ ص ٣٣٠) : « وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة في يفعل ويفعل (ويقصد
المضارع المبني للعلوم والمبني للمجهول) وأخواتهما ، كما ثبتت التاء في تفعلت وتفاعلت
في كل حال ، ولكنهم حذفوا الهمزة في باب أفعل من هذا الموضع فاطر الحذف فيه لأن
الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك ، وكثر هذا في كلامهم فحذفوه . واجتمعوا على حذفه
كما اجتمعوا على حذف كل وترى ، وكان هذا أجدر أن يحذف حيث حذف ذلك الذي من
نفس الحرف لأنه زيادة لحقته زيادة فاجتمع فيه الزيادة وأنه يستثقل وأن له عوضا إذا
ذهب ، وقد جاء في الشعر حيث اضطر الشاعر ، قال الراجز ، وهو خطام المجاشعي :

* وَصَالِيَاتٍ كَكَمَّا يُؤُوثَفَيْنِ *

وإنما هو من أثفيت ، وقالت ليلي الأخيلية :-

* كَرَاةُ غُلَامٍ مِنْ كِسَاءٍ مُؤَزَنَبِ *

انتهى كلامه بحروفه . وخطام بزنة كتاب ، وما أنشده ليلي الأخيلية هو عجز بيت
تصف فيه قطاة تدلت على فراخها وفراخها حص الرئوس (أى : لاريش عليها)

— وصدده : —

* تَدَلَّتْ عَلَى حُصِّ الرُّيُوسِ كَأَنَّهَا *

أقول : يعنى وإن كان الماضى غير الثلاثى المجرد كسِرَ ما قبل الآخر ، فى غير ما أوله التاء ؛ لأنه يتغير أوله فيه ، سواء كان رباعياً ، أو ثلاثياً مزيداً فيه ، أو رباعياً كذلك ، نحو دَحْرَجَ يَدْحَرُجُ ، وَانْكَسَرَ يَنْكَسِرُ ، واحْرَجَ نَجْمٌ يَحْرَجُ نَجْمٌ ، وإنما كسر ما قبل الآخر فى غير ما فى أوله التاء لأنه يتغير أوله فى المضارع عما كان عليه فى الماضى : إما بسقوط همزة الوصل فيما كانت فيه ، وإما بضم الأول ، وذلك فى الرباعى نحو يَدْحَرُجُ [ويدخل] ويُقاتل ويُقَطَّعُ ، والتغيير مجرى على التغيير ، وأما ما فيه تاء فلم يتغير أوله إلا بزيادة علامة المضارعة التى لا بد منها قوله « أولم تكن اللام مكررة » كان أولى أن يقول : أو تكن اللام مدغمة ؛ لأن نحو يَسْحَنُكَ مكرر اللام ولم يدغم ^(١)

قوله « ومن ثم » إشارة إلى قوله قبل : « المضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضى » وقدم فى شرح السكافية ^(٢) فى باب المضارع ما يتعلق بهذا الموضع

(١) اسحنتك الليل : أى اشتدت ظلمته ، واسحنتك الشعر فهو مسحنتك : أى اشتد سواده ، وقول المؤلف : « كان أولى أن يقول أو تكن اللام مدغمة » ليس بأولى مما ذكره صاحب الأصل ؛ بل العبارتان مشتملتان على قصور : فكما أن عبارة الأصل لا تشمل نحو اسحنتك يسحنتك وجلبب يجلبب واقعنس يقعنس ، كذلك عبارته التى اختارها لا تشمل نحو عازه يعازه وماده الجبل ييماده وشاقه فى الأمر يشاقه ؛ فإن هذه الكلمات على زنة فاعل ، وليست مكررة اللام ولا اللام فيها مدغمة بل هى مدغم فيها ، إلا أن يقال : إن عبارته من باب الحذف والإيصال ، وأصلها « أو تكن اللام مدغماً فيها » لحذف حرف الجر وأوصل العامل إلى الضمير فاستتر وهو بعيد ، على أن استثناء مكرر اللام أو مدغماً ليس بوجيه ؛ لأن حركة ما قبل الآخر قبل الإدغام هى الكسر ، فالأمر فيه جار على الأصل قبل الاستثناء ، وتكون القاعدة أن المبدوء بالتاء الزائدة لا يكسر ما قبل آخره ، وغيره يكسر ما قبل آخره تحقيقاً كيستغفر أو تقدير أكيحمر إلا أن يكون نظراً إلى ظاهر الأمر من غير التفات إلى الأصل (٢) قال المؤلف فى شرح السكافية : « إنه قد يطرد فى الأكثر الحكم الذى

واعلم أن جميع العرب ، إلا أهل الحجاز ، يُجَوِّزون كسر حرف المضارعة كسر
سوى الياء في الثلاثي المبني للفاعل ، إذا كان الماضي على فَعَلْ بكسر العين ، فيقولون :
أنا عَلِمَ ونَحْنُ نَعْلَمُ وأنتَ تَعْلَمُ ، وكذا في المثال والأجوف والناقص والمضاعف ،
نَحْوُ يَجَلُّ وَيَجَلُّ وَيَجَلُّ ، وإِشْقَى وَإِشْقَى ، والكسرة في همزة إخال وحده أكثر
وأفصح من الفتح ، وإنما كسرت حروف المضارعة تنبيها على كسر عين الماضي ، ولم
يكسر الفاء لهذا المعنى ؛ لأن أصله في المضارع السكون ، ولم يكسر العين لثلاثا يلتبس
يَفْعَلُ المفتوح بِفَعْلٍ المكسور ، فلم يبق إلا كسر حروف المضارعة ، ولم يكسروا الياء
استقلالاً ، إلا إذا كان الفاء واوا ، نحو يَجَلُّ ، لاستثقالهم الواو التي بعد الياء المفتوحة
وكرهوا قلب الواو ياء من غير كسرة ما قبلها ؛ فأجازوا الكسر مع الواو في الياء أيضاً
لتخفيف الكلمة باقتراب الواو ياء ، فأما إذا لم يكسروا الياء فبعض العرب يقلب
الواو ياء ، نحو يَجَلُّ ، وبعضهم يقلبها ألفاً لأنه إذا كان القلب بلا علة ظاهرة فالى
الألف التي هي الأخف أولى ، فكسر الياء لينقلب الواو ياء لغة جميع العرب
إلا الحجازيين ، وقلبها ياء بلا كسر الياء وقلبها ألفاً لغة بعضهم في كل مثال واوى ،
وهي قليلة .

وجميع العرب إلا أهل الحجاز اتفقوا على جواز كسر حرف المضارعة في أبى ،
ياء كان أو غيره ، لأن كسر أوله شاذ ، إذ هو حق ما عين ماضيه مكسور ، وأبى
مفتوح العين ، فخرّ أهم الشذوذ على شذوذ آخر وهو كسر الياء ^(١) ، وأيضا فإن

ثبتت علته في الأقل ، كحذفهم الواو في تعدوا وعد ونعد ، لحذفهم لها في يعد ، وكذا
حذفوا الهمزة في يكرم وتكرم ونكرم ، لحذفهم لها في أكرم »

(١) « أبى » مفتوح العين ، فلم يكن يستحق أن يكسر حرف المضارعة في
مضارعه . إلا أنهم شذوا فيه فكسروا حرف المضارعة الذي يجوز كسره في غيره
وهو الألف والنون والتاء ، ثم استمرروا طعم الشذوذ فشدوا فوق ذلك بكسر
الياء من حروف المضارعة أيضاً

الهمزة الثقيلة يجوز انقلابها مع كسر ما قبلها ياء فيصير **يَبِي كَيْجَل** ^(١) وإنما ارتبكوا الشذوذ في جواز كسر أول **تَابِي وَنَابِي وَآبِي** لأن حق ماضيه الكسر لما كان المضارع مفتوح العين، فكأن عين ماضيه مكسور، ولا يمتنع أن يقال: إن أصل ماضيه كان كسر العين لكنه اتفق فيه جميع العرب على لغة طيء في فتحه، ثم جُوز كسر حروف المضارعة دلالة على أصل **أَبِي**

وكذا كسروا حروف المضارعة مع الياء في **حَبَّ** فقالوا: **إِحْبُ نَحْبُ يَحْبُ تَحْبُ**؛ وذلك لأن **حَبَّ** **يَحْبُ** كعزَّ **يَعَزُّ** شاذ قليل الاستعمال، والمشهور **أَحَبَّ** **يُحِبُّ**، وهو أيضا شاذ من حيث إن **فَعَلَ** إذا كان مضاعفا متعديا فمضارعه مضموم العين، و**يَحِبُّ** مكسور العين، ففيه شذوذان، والشذوذ يجري على الشذوذ، فكسروا أوائل مضارعه ياء كان أو غيره وإن لم يكن ماضيه **فَعَلَ**، وقال غير سيبويه: إن **إِحْبُ** و**نَحْبُ** و**يَحِبُّ** و**تَحِبُّ** بكسر حروف المضارعة مضارعات **أَحَبَّ**، وشذوذهم لكسر المضموم، كما قالوا في **الْمُغَيَّرَةِ الْمَغْيَرَةِ**، وكذا **المُصَحَّف** ^(٢) و**المُطَّرَف** ^(٣) في **المُصَحَّف** و**المُطَّرَف**.

(٤) حاصل هذا أنهم إنما كسروا ياء المضارعة في **يَابِي**، ليتسنى لهم تخفيف الهمزة بقلبها ياء، لسكونها إثر كسرة فيصير **يَبِي**، وهو أخف من **يَبِي**، لأن حرف العلة أخف من غيره، ونقول: لو أن ذلك الذي ذكره المؤلف من غرضهم لكان بقاء الياء مفتوحة أولى من كسرها، وذلك لأنهم لو أبقوها مفتوحة لأمكنهم أن يقلبوا الهمزة ألفا، لسكونها إثر فتحة، فيصير **يَابِلَه** والألف أخف حروف العلة (٢) قال في اللسان: «المصحف بضم فسكون ففتح - والمصحف - كنبه -: الجامع للمصحف المكتوبة بين الدفتين، كأنه أصحف: أي جعل جامعا للمصحف المكتوبة بين الدفتين، والفتح فيه لغة، قال أبو عبيد: تميم تكسرها وقيس تضمها، ولم يذكر من يفتحها ولا أنها تفتح، إنما ذلك عن اللحياني عن الكسائي... استثقلت العرب الضمة في حروف فكسرت الميم وأصلها الضم فمن ضم جاء به على أصله ومن كسر فلا تستقله الضمة اه» (٣) قال في اللسان: «المطرف والمطرف - بكسر الميم وتضمها مع سكون

وكسر [وا] أيضا غير الياء من حروف المضارعة فيما أوله همزة وصل مكسورة ، نحو أنت تَسْتَعْفِرُ وَتَحْرَجُ ، تنبيها على كون الماضي مكسور الأوّل ، وهو همزة ثم شبهوا ما في أوله تاء زائدة من ذوات الزوائد ، نحو تَكَلَّمَ وَتَغَاوَلَ وَتَدَخَّرَجَ بباب انْفَعَلَ ، لكون ذى التاء مطاوعا في الأغلب كما أن انْفَعَلَ كذلك ، فَتَفَعَّلَ وَتَغَاوَلَ وَتَفَعَّلَ مطاوع فَعَّلَ وَفَاعَلَ وَفَعَّلَ ، فكسروا غير الياء من حروف مضارعها ، فكل ما أول ماضيه همزة وصل مكسورة أو تاء زائدة يجوز فيه ذلك . وإنما لم يضموا حرف المضارعة فيما ماضيه فَعُلْ مضموم العين مُنْبِئِينَ به على ضمة عين الماضي لاستقلال الضمتين لو قالوا مثلا : تُظَرَّفُ

قوله « من توالى همزتين » إنما حذفت ثانية همزتى نحو أَوْ كَرُمُ مع أن قياسها أن تُقْلَبَ واوًا كما في أُوَيْدِمَ على ما يجيئ في باب تخفيف الهمزة لكثرة استعمال مضارع باب الإفعال فاعتمدوا التخفيف البليغ ، وإن كان على خلاف القياس

قال : « الصِّفَةُ الْمُسَبَّهَةُ مِنْ نَحْوِ فَرِحَ عَلَى فَرِحَ غَالِبًا ، وَقَدْ جَاءَ مَعَهُ الضَّمُّ فِي بَعْضِهَا ، نَحْوُ نَدُسَ وَحَذَرَ وَعَجَلَ ، وَجَاءَتْ عَلَى سَلِيمٍ وَشَكُسَ وَحُرَّ وَصَفِرَ وَغَيُورٌ ، وَمِنْ الْأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ وَالْحُلَى عَلَى أَفْعَلَ »

أقول : اعلم ^(١) أن قياس نعت ماضيه على فَعِلَ - بالكسر - من الأدواء الباطنة كالْوَجَعِ وَاللَّوَى ^(٢) وما يناسب الأدواء من العيوب الباطنة كالنَّكَدِ

الطاء وفتح الراء فيهما - واحد المطارف ، وهي أردية من خز مربعة لها أعلام ، وقيل : ثوب من خز مربع له أعلام : قال الفراء : المطرف من الثياب : ما جعل في طرفه علمان ، والأصل مطرف بالضم فكسروا الميم ، ليكون أخف كما قالوا مغزل - كمنبر - وأصله مغزل - بالضم - من أغزل . أى أدير وفي الحديث رأيت على أبى هريرة رضى الله عنه مطرف خز ، هو بكسر الميم وفتحها وضمها : الثوب الذى في طرفه علمان ، والميم زائدة « اهـ

(١) شرحنا بعض أمثلة هذا الفصل فيما مضى (من ص ٧١ - ص ٧٣) وستكلم على ما لم يذكر هناك (٢) اللوى : وجع في المعدة

وَالْعَسَرِ وَاللَّحْزِ ، ونحو ذلك من الهيجانات وإخفّة غير حراره الباطن والامتلاء
كالأرج والبطر والأشَر والجَذَل والفرَح والقلق ^(١) والسَّلَس أن يكون
على فِعْلٍ

وقياسُ ما كان من الامتلاء كالسُّكْر والرَّيِّ والغَرث ^(٢) والشَّبَع ، ومن
حرارة الباطن كالعَطَش والجُوع والغَضَب واللَّهْف والثَّكَل ^(٣) - أن يكون
على فَعْلَان

وما كان من العيوب الظاهرة كالعَوَر والنَّمَى ، ومن الخلى كالسواد والبياض
والزَّبَب والرَّسَح والجَرْد والهُضَم ^(٤) والصَّلَع - أن يكون على أَفْعَل ، ومؤنثه فَعْلَاء ،
وجمعهما فُعْل

(١) الأرج : توهج ريح الطيب . والأشَر : المرح والبطر ، وقد جاء الوصف
منه بفتح الهمزة وكسر الشين أو ضمها أو سكونها أو فتحها ، وجاء أشران أيضا ،
والجَذَل : الفرَح ، وقد جاء الوصف كغضبان أيضا ، وقد جاء في الشعر جاذل .
والقلق : الانزعاج ، ويقال : رجل قلق ومقلق وامرأة قلقة ومقلقة . والسلس
ومثله السلاسة والسُّلوس كخروج : اللين والسهولة والانتقياد

(٢) الغرث - بالغين المعجمة والراء المهملة - أيسر الجوع ، وقيل : أشده ،
وقيل : الجوع مطلقا ، والرجل غرث وغرثان والأُنثى غرثى وغرثانة

(٣) اللهف : الأسى والحزن والغىظ ، ويقال : هو الأسف على شيء يفوتك بعد
أن تشرف عليه ، والوصف لهف ولهيف ولهفان . والشكل - بفتحيتين : فقدان
الحبيب ، ويقال : هو فقدان الرجل والمرأة ولدهما . ويقال : هو فقدان المرأة
زوجها ، ويقال هو فقدان المرأة ولدها ، والرجل ثاكل وثكلان والمرأة ثكيلي
وثكول وثاكل

(٤) الزبب : كثرة شعر الذراعين والحاجبين والعينين ، وقيل : هو كثرة
الشعر وطوله ، والوصف منه أزب وزباء ، والجرد : قصر الشعر ، وهو عيب
في الدواب ، وهو ورم في مؤخر عرقوب الفرس يعظم حتى يمنع المشي ، والذكر

فمن ثم قيل في عَمَى القلب عَمَّ لكونه باطنا ، وفي عَمَى العين أَعْمَى ، وقيل :
الْأَقْطَع والأَجْذَم ، بناءً على قِطْعٍ وَجْذَمٌ ^(١) وإن لم يستعملا ، بل المستعمل قِطْعٌ
وَجْذَمٌ - على ما لم يسم فاعله - والقياس مقطوع ومجذوم

وقد يدخل أَفْعَلُ على فَعِلٍ قالوا في وَجَرَ - أى خاف - وهو من العيوب
الباطنة ، فالقياس فَعِلٌ : وَجَرٌ وَأَوْجَرٌ ، ومثله حَمِقٌ وَأَحْمَقٌ ،

وكذا يدخل فَعِلٌ على أَفْعَلٍ في العيوب الظاهرة وَالْخُلَى ، نحو شَعَثَ
وَأَشَعَثَ ، وَحَدَبَ وَأَحْدَبَ ^(٢) وَكَدِرَ وَأَكْدَرَ ، وَقَعَسَ وَأَقْعَسَ ^(٣) وكذا

أَجْرَدٌ ، والآنثى جَرْدَاءٌ ، وقالوا : مكان جرد - كسبط - وأجرد ، وجرد - كفرح ،
وأرض جرداء وجردة - كفرحة ، إذا كانت لا نبات بها ، والهضم : خمس البطن
ولطف الكشح ، وهو أهضم ، وهى هضماء وهضم ، ويقال : بطن هضم
ومهضوم وأهضم

(١) حكى صاحب القاموس واللسان : قَطَعَتْ يده قطعا - كفرح فرحا - وقَطَعَةٌ -
بفتح فسكون - وقَطْعًا - بضم فسكون ، إذا انقطعت بداء عرض لها ، وحكى أيضا :
قِطْعٌ - كفرح وكرم - قِطَاعَةٌ - كجزالة - إذا لم يقدر على الكلام أو ذهبت سلاطة
لسانه ، ومثل ذلك كله في كتاب الأفعال لابن القوطية ، فإن كان الأقطع وصفا
بأحد هذه المعاني فلا محل لانكار المؤلف مجيء المبني للفاعل من هذا الفعل ، وإن
كان الأقطع وصفا بمعنى الذى قطعت يده بفعل فاعل ، لا بمرض عرض لها ، فكلامه
مستقيم . وحكى من ذكرنا أيضا : جذمت يده - كفرح - إذا قطعت ، وجذمتها -
كضرب - فهو أجذم ، فإن كان الأجذم في كلام المؤلف وصفا بهذا المعنى فلا محل
لانكاره ، وإن كان مراده بالأجذم المصاب بالجذام فسلم ، لأنه لم يستعمل منه إلا جذم
مبنيًا للمجهول

(٢) في اللسان : الحدب : خروج الظهر ودخول البطن والصدر ، تقول : رجل
أحدب وأحدب ، والأخيرة عن سيبويه

(٣) القعس : دخول الظهر وخروج البطن والصدر ، ويقال : الرجل أقعس
(١٠ - ١١)

يدخل أيضا فَعِلَ على فَعْلَانٍ فى الامتلاء وحرارة الباطن ، كَصَدَّ^(١) وَصَدَّيَانِ وَعَطَّشَ وعَطْشَانِ

✓ ويدخل أيضا أَفْعَلَ على فَعْلَانٍ فى المعنى المذكور ، كأَهِيمَ وَهَيَّانَ ، وَأَشِيمَ^(٢) وَشَيَّانَ

وقد ينوب^(٣) فعْلان عن فَعِلَ ، كَغَضَبَانِ ، والقياس غَضِبَ ؛ إذا غضب هَيَّجَانُ ،

وقعس ، كَقَوْلِهِمْ : أَجْرِبْ وَجْرِبْ ، وَأَنْكِدْ وَنَكِدْ ، قال فى اللسان : وهذا الضرب يعتقب عليه هذان المثالان كثيرا

(١) الصدى : شدة العطش ، وقيل : هو العطش ما كان ، تقول : صدى : صدى يصدى - مثل رضى يرضى - فهو صد وصاد وصدى - كبطل - وصدى - والاثنى صديا

(٢) تقول : هيم البعير يهيم - كعلم يعلم - هياما - بضم الهاء وكسرها - إذا أصابه داء كالخى يستخن عليه جلده فيشتد عطشه ، وهو هيان ومهيوم وأهيم ، والاثنى هيمي ومهيومة وهياء ، وأما الهيام بمعنى شدة العشق والافتان بالنساء ففعله هام يهيم - كباع يبيع - ويقال فى المصدر : هيا وهيوما وهياما - بالكسر - وهيانا - بفتحات - والرجل هائم وهيان وهيوم ، والاثنى هائمة وهيمي . وتقول : شيم الفرس يشيم شيما - كفرح يفرح فرحا - فهو أشيم ، إذا خالفت لونه بقعة من لون غيره ، وقد راجعنا اللسان والقاموس والمخصص والأفعال لابن القوطية وكتاب سيويه والمصباح ومختار الصحاح فلم نجد واحدا من هؤلاء ذكر أنه يقال فيه شيان أيضا

(٣) ظاهره أنه لم يجئ الوصف من غضب إلا غضبان ، إذ جعله من باب النيابة لا من باب الدخول ، وليس كذلك ؛ بل حكى له صاحب القاموس وغيره مائة أوصاف : غضب - كفرح - وغضوب - كصبور - وغضب - كعتل - وغضبة - بزيادة التاء - وغضبة - بفتح الغين والضاد مضومة أو مفتوحة والباء مشددة ، وغضبان - وغضب - كعضد -

وإنما كان كذلك ؛ لأن الغضب يلزمه في الأغلب حرارة الباطن ، وقالوا : عجِّل
وعَجِّلان ، فَعَجِّلُ باعتبار الطيش والخفة ، وعَجِّلان باعتبار حرارة الباطن
✓ والمتصود أن الثلاثة المذكورة إذا تقاربت فقد تشترك وقد تتناوب

وقالوا : قَدَحٌ ^(١) قَرَبَان إذا قارب الامتلاء : وَنَصْفَان إذا امتلأ إلى
النصف ، وإن لم يستعمل قَرِبَ وَنَصِفَ ، بل قارب وَنَاصَفَ ؛ حملا على المعنى :
أى امتلأ .

ومجىء فعيل فيما حقه فَعِلٌ ؛ كَسَقِمَ وَمَرِيضٌ ، وحمل سَلِمٌ على مريض .
والقياس سالم

ومجىء فعيل في المضاعف والمنقوص اليائى أكثر كالطَّيِّبِ وَاللَّيِّبِ
وَالْخُسَيْسِ وَالْتَقَى وَالشَّقَى ،

وقد جاء فاعل في معنى الصفة المشبهة — أى : مطلق الاتصاف ^(٢) بالمشق

(١) أخذ المؤلف هذه العبارة عن سيويه قال : « وقالوا : قدح نصفان وجمجمة
نصفي ، وقدح قربان وجمجمة قربى ؛ إذا قارب الامتلاء ، جعلوا ذلك بمنزلة المملآن ؛
لأن ذلك معناه معنى الامتلاء ؛ لأن النصف قد امتلأ ، والقربان ممتلئ أيضا إلى
حيث بلغ ، ولم نسمعهم قالوا : قرب ولا نصف ، اكتفوا بقارب وناصف ، ولكنهم
جاءوا به كأنهم يقولون قرب ونصف ، كما قالوا : مذا كبير ، ولم يقولوا : مذ كبير ولا
مذكار » اهـ ، والجمجمة : القدح أيضا

(٢) هذا رأى للمؤلف خالف به المتقدمين من فطاحل العلماء ؛ فإن مذهبهم أن
الصفة المشبهة موضوعة للدلالة على استمرار الحدث لصاحبه في جميع الأزمنة ، وقد
أوضح هذه المخالفة في شرح الكافية فقال : (ج ٢ ص ١٩١) : « والذي أرى أن
الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدث في زمان ليست أيضا موضوعة
للاستمرار في جميع الأزمنة ؛ لأن الحدث والاستمرار قيدان في الصفة ، ولا دليل
فيها عليهما ، فليس معنى حسن في الوضع إلا ذو حسن ، سواء كان في بعض الأزمنة

منه من غير معنى الحدوث — في هذا الباب وفي غيره ، وإن كان أصل فاعل الحدوث ، وذلك كخاشين وساخطين وجائع

ويعنى بالخلي الخلق الظاهرة كالزَّبِّ والغَمِّ ^(١) فيعم الألوان والعيوب قال : « وَمِنْ نَحْوِ كَرُمٍ عَلَى كَرِيمٍ غَالِبًا ، وَجَاءَتْ عَلَى خَشْنٍ وَحَسَنِ وَصَعْبٍ وَصَلْبٍ وَجَبَانٍ وَشَجَاعٍ وَوَقُورٍ وَجُنُبٍ »

الصفة
المشبهة
من فعل
بالضم

أقول : الغالب في باب فعل فاعيل ، ويحيى فَعَال — بضم الفاء وتخفيف العين — مبالغة فاعيل في هذا الباب ، كثيرا ، لكنه غير مطرد ، نحو طَوِيل وطُوَال ، وَشَجِيع وَشَجَاع ، ويقل في غير هذا الباب كعَجِيب وَعُجَاب ؛ فان شَدَّتِ العين كان أبلغ كطُوَال ، ويحيى على فَعِل كخَشْنٍ ، وعلى أَفْعَل كاخْشَنَ وخَشْنَاء ، وعلى فاعل كعَاقِرٍ

قال : « وَهِيَ مِنْ فَعَلٍ قَلِيلَةٍ وَقَدْ جَاءَ نَحْوُ حَرِيصٍ وَأَشِيبَ وَضِيقٍ وَنَحْيٍ مِنْ الْجَمِيعِ بِمَعْنَى الْجُوعِ وَالْعَطَشِ وَضِدِّهِمَا عَلَى فَعْلَانِ نَحْوُ جَوْعَانَ وَشَبَعَانَ وَعَطَشَانَ وَرَبَّانَ »

الصفة
المشبهة
من فعل
بالفتح
قليلة

أقول : إنما يكثر الصفة المشبهة في فَعِلَ لأنه غالب في الأدواء الباطنة والعيوب الظاهرة والخلي ، والثلاثة لازمة في الأغلب لصاحبها ، والصفة المشبهة كما مر في شرح

أو جميع الأزمنة ، ولا دليل في اللفظ على أحد القيد ، فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما ، وهو الانصاف بالحسن ، لكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض ولم يحز نفيه في جميع الأزمنة ، لأنك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان ، كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها ، كما تقول : كان هذا حسنا فقبح أو سيصير حسنا ، أو هو الآن حسن فقط ، فظهوره في الاستمرار ليس وضعياً اه

(١) الغم : أن يكثر الشعر في الوجه والقفا حتى يضيقا ، يقال : رجل أغم وجهه غمًا ، قال هذبة بن الحشرم :

فَلَا تَفْكَحِي إِنْ فَرَّقَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا أَغَمَّ الْقَفَا وَالْوَجْهَ لَيْسَ بِأَنْزَعَا

الكافية لازمة ، وظاهرها الاستمرار ، وكذا فعل للغرائز ، وهى غير متعدية ومستمرة ، وأما فعل فليس الأغلب فيه الفعل اللازم ، وما جاء منه لازما أيضا ليس بمستمر ، كالدخول والخروج ، والقيام والعود ، وأشباه نادر ، وكذا أميل من مال يميل ، وحكى غير سيمويه ^(١) ميل يميل كجيد يجيد فهو أجيد ^(٢) ، وفعل لا يكون إلا فى الأجوف ، كالسيد والميت والجيد والبين ، وفعل - بفتح العين - لا يكون إلا فى الصحيح العين ، اسما كان أو صفة ، كالشيلم والغيلم والنيرب والصيرف ^(٣) وقد جاء حرف واحد فى المعتل بالفتح ، قال :

(١) حكى ابن القطاع ميل ميلا - كفرح فرحا - إذا عوج خلقه ، أو إذا لم يستقر على ظهر الدابة ، أو إذا لم يكن معه سيف ، وحكى مال عن الطريق والحق يميل ميلا ، إذا عدل ، وحكى مال يمال مالا ، إذا كثر ماله ، ورجل مال وامرأة مالة ، وصف بالمصدر ، أو هو صفة مشبهة كفرح ، أو مخفف مائل ، أو مقلوبه على نحو ما سبق بيانه (ص ٢١ هـ ٤) وحكى أبو زيد أنه يقال : ميل الحائط يميل - كعلم يعلم - ومال يميل - كباع يبيع - فالحائط ميلاء ، والجدار أميل

(٢) الجيد - بفتحتين - طول العنق وحسنه ، وقيل : دقته مع طول ، والفعل جيد يجيد - كعلم يعلم - ويقال : عنق أجيد وامرأة جيداء ، ولا ينعت به الرجل (٣) الشيلم ، ومثله الشولم والشالم ، هو حب صغار مستطيل أحمر كانه فى خلقة سوس الحنطة ، وهو مر شديد المرارة ، والغيلم : الجارية المغتلة ، ومنبع الماء فى الآبار ، والصفدع ، والسلحفاة الذكر ، والشاب العريض المفرق الكثير الشعر ، والنيرب : الشر والنميمة ، قال الشاعر (عدى بن خزاعى) :-

وَلَسْتُ بِذِي نَيْرَبٍ فِي الْكَلَامِ وَمَنْعَ قَوْمِي وَسَبَّابَهَا

والصيرف : النقاد ، وهو الذى يبيع الفضه بالذهب ، وهو المحتال المجرب ، فالكلمة الأولى اسم ليس غير وكذا الثالثة ، والثانية اسم أو وصف ، والرابعة وصف ليس غير

١٩ — * مَابَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ ^(١) *

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، ليس هو أول أرجوزة لرؤبة بن العجاج كما قال البغدادي في شرح الشواهد ، بل هو البيت الخامس عشر ، وبعده :

وَبَعْضُ أَغْرَاضِ الشُّجُونِ الشُّجْنِ دَارَ كَرَقَمِ السَّكَاتِبِ الْمُرَقِّنِ
بَيْنَ نَقَا الْمُلْقَى وَبَيْنَ الْأَجُونِ يَادَارَ عَفْرَاءَ وَدَارَ الْبَحْدَنِ

بِكَ الْمَهْمَى مِنْ مُطْفَلٍ وَمُشْدِنٍ

والشعيب - بفتح أوله - المزادة الصغيرة . والعين : التي فيها عيون وثقوب فهي تسيل ، وهم يشبهون خروج الدمع من العين بخروج الماء من خرز المزادة ، والشجون : جمع شجن ، وهو الحزن . والشجن : جمع شاجن مثل راكم وركع والشاجن : اسم فاعل من شجنه يشجنه : إذا حزنه ، وبابه نصر . ورقم السكاتب : مرقومه ، والمرقن : صفة للسكاتب ، وهو الذي ينقط السكاتب . وقوله : دارخير قوله وبعض أغراض . والنقا : الكثيب من الرمل ، والملقى والأجون : مكانان . والبحدن : المرأة الرخصة الناعمة التارة ، هذا أصله ، وقد سموها امرأة ، وهو كزبرج وجعمر . والمطفل : ذات الطفل . والمشدن : ذات الشادن وهو ولد الظبية ، والشاهد في البيت كما قال الأعلام محي . عين على فيعل بالفتح ، وهو شاذ في المعتل ، لم يسمع إلا في هذه الكلمة ، وكان قياسها أن تكسر العين مثل سيد وهين ولين وقيل ونحو هذا ، وهذا بناء يختص به المعتل ولا يكون في الصحيح . ونقول : وقد جاء هذا اللفظ على القياس بكسر العين كما حكاها في اللسان ، وفي شرح أدب السكاتب ، وهذا الذي ذكروه من أن سيداً ونحوه على زنة فيعل بكسر العين هو مذهب سيديويه ، وهو أحد ثلاثة مذاهب ، وثانيها وهو مذهب جماعة أن أصله فيعل بفتح العين فكسرت العين شذوذاً كما كسروا الباء من البصرى ، وثالثها وهو مذهب الفراء أن أصله على زنة فيعل مثل طويل ، فقدمت الياء إلى موضع العين ، وبقيت كل واحدة على حالها من الحركة والسكون ، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ، وهذا عنده قياس مطرد في كل ما جاء على فيعل صفة مشبهة من الأجوف ، وسيأتى تفصيل هذه المذاهب في باب الاعلال

وهو ما فيه عيب وخرق من الأسقية ، وقد يُخَفَّف نحو سَيِّدٌ بِحَذَفٍ ^(١) الثاني وذلك مطرد الجواز ، كما يَجِيءُ في باب الاعلال

قوله « وتَجِيءُ من الجميع » أى : من فَعَّلَ ، وإنما قال هذا ليدخل فيه نحو جَاعَ يَجُوعُ ونَاعَ يَنُوعُ ^(٢) ، وما يَجِيءُ من غير باب فَعَّلَ - بكسر العين - بمعنى الجوع والعطش قليل ، وهو محمول على باب فَعَّلَ ، كما نُحْمِلُ مَلَأَ نَ وَقَرَّ بَانَ عليه ، على ما مر

قال : « الْمَصْدَرُ : أَبْنِيَةُ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ مِنْهُ كَثِيرَةٌ ، نَحْوُ قَتْلٍ وَفِسْقٍ الْمَصْدَرِ وَشُغْلٍ وَرَحْمَةٍ وَنَشْدَةٍ وَكُدْرَةٍ وَدَعْوَى وَذِكْرَى وَبُشْرَى وَلَيَّانٍ وَجِرْمَانٍ وَغَفْرَانٍ وَتَزَوَّانٍ وَطَلَبٍ وَخَنَقٍ وَصَعْرٍ وَهْدَى وَغَلَبَةٍ وَسَرِقَةٍ وَذَهَابٍ وَصِرَافٍ وَسُؤَالٍ وَزَهَادَةٍ وَدِرَايَةٍ وَبُعَايَةٍ وَدُخُولٍ وَوَجِيفٍ وَقَبُولٍ وَصُهُوبَةٍ وَمَدْخَلٍ وَمَرْجِعٍ وَمَسْمَاةٍ وَمَحْمَدَةٍ وَكَرَاهِيَةٍ إِلَّا أَنَّ الْغَالِبَ فِي فَعَلٍ اللَّازِمِ نَحْوُ رَكْعٍ ، عَلَى رُكُوعٍ / وَفِي الْمُتَعَدِّى ، نَحْوُ ضَرْبٍ ، عَلَى ضَرْبٍ ، وَفِي الصَّنَائِعِ وَنَحْوِهَا نَحْوُ كَتَبَ عَلَى كِتَابِيَّةٍ ، وَفِي الْأَضْطِرَابِ نَحْوُ خَفَقَ ، عَلَى خَفَقَانٍ ، وَفِي الْأَصْوَاتِ نَحْوُ صَرَخَ ، عَلَى صُرَاخٍ ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ : إِذَا جَاءَكَ فَعْلٌ مِمَّا لَمْ يُسْمَعْ مَصْدَرُهُ

(١) من ذلك تخفيفهم قليلا ، بدليل جمعه على أقيال ، ومن ذلك قول الشاعر في تخفيف هين ولين :-

* هَيْنُونٌ لَيْتُونٌ أَيْسَارٌ ذَوُو كَرِيم *

(٢) ناع : هو إتياع لجاع يجوع ، تقول : رماك الله بالجوع والنوع ، ويقال : هو العطش . قال في اللسان : « وهو أشبه ، لقولهم في الدعاء على الانسان : جوعا ونوعا ، ولو كان الجوع نوعا لم يحسن تكريره ، وقيل : إذا اختلف اللفظان جاز التكرير ، قال ابن برى : والصحيح أن هذا ليس إتياعا ، لأن الإتياع لا يكون بحرف العطف » اهـ ملخصا

فَجَعَلَهُ فَعَلًا لِلحِجَازِ وَفُعُولًا لِنَجْدٍ ، وَنَحْوُ هُدًى وَقَرَى مُخْتَصٌّ بِالْمَنْقُوصِ ،
وَنَحْوُ طَلَبٍ مُخْتَصٌّ بِفِعْلٍ ، إِلَّا جَلَبَ الْجُرْحِ وَالْغَابَ »

أقول قوله « وَرَحْمَةً وَنَشْدَةً » ليس الأول للعمرة ولا الثانى للهيئة وإن وافقتا
فى الوزن ما يصاغ لهما

والتي ذكرها المصنف من أوزان مصادر الثلاثى هى الكثيرة الغالبة ، وقد جاء
غير ذلك أيضا كالفعلل نحو السُّودَدُ ، وَالْفَعْلُوتُ نحو الجَبْرُوتِ ^(١) وَالْفَعْلُ نَحْوُ
التَّدْرَأِ ^(٢) وَالْفَعْلُوتُ كَالْكَيْنُونَةِ ، وَأصلها ^(٣) كَيْنُونَةٌ ، وَالْفَعْلُوتُ كَالشَّيْخُوخَةِ

(١) الجبروت : الكبر والقهر ، وقد جاء هذا اللفظ على أوزان كثيرة
(٢) التدرأ - بضم التاء وسكون الدال بعدها راء مهملة مفتوحة - هو الدرء
والدفع ، قال العباس بن مرداس السلى :-

وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تَدْرَأٍ فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعْ

قال ابن الأثير : « ذوندرأ : أى ذو هجوم ، لا يتوق ولا يهاب ، ففيه قوة على دفع
أعدائه » اهـ

(٣) الكينونة : مصدر كان يكون كونا وكينونة ، قال الفراء : العرب تقول
فى ذوات الياه مما يشبه زغت وسرت طرت طيرورة وحدث حيدودة فيما لا يخصى
من هذا الضرب ، فأما ذوات الواو مثل قلت ورضت فانهم لا يقولون ذلك ، وقد آتى
عنهم فى أربعة أحرف منها : الكينونة من كنت ، والديمومة من دمت ، واليهووعة
من الهواع ، والسيدودة من سدت ، وكان ينبغي أن يكون كونونة ، ولكنها لما قلت
فى مصادر الواو وكثرت فى مصادر الياه ألحقوها بالذى هو أكثر مجيئا منها إذ
كانت الواو والياه متقاربي المخرج ، قال : وكان الخليل يقول : كينونة فيعولة هى فى
الأصل كيونونة التقت منها ياء وواو والأولى منهما ساكنة ، فصيرتا ياء مشددة مثل
ما قالوا الهين من هنت ، ثم خففوها ، فقالوا : كينونة كما قالوا هين لين ، قال الفراء :
وقد ذهب مذهبنا ، إلا أن القول عندى هو الأول ، وسيأتى لنا فى هذا الموضوع
مزيد بحث فى باب الاعلال إن شاء الله

وَالصَّيْرُورَةُ وَالْفُعْلَانِيَّةُ ^(١) كَالْبُهْنِيَّةِ ، وَالْفُعِيلَةُ كَالشَّبِيَّةِ وَالْفَضِيحَةُ ، وَالْفَاعُولَةُ كَالضَّارُورَةِ بِمَعْنَى الضَّرَرِ ، وَالتَّفْعَلَةُ كَالْتَهْلُكَةِ ، وَالْمَفَاعَلَةُ كَالْمُسَائِيَةِ ، وَأَصْلُهَا ^(٢) مَسَاوِئَةُ قَلْبٍ ، وَالْفُعْلَةُ وَالْفُعْلَى كَالْغُلْبَةِ وَالْغُلْبَى ^(٣) وَغَيْرَ ذَلِكَ

قوله « الغالب في فعل اللازم على فعول » ليس على إطلاقه ، بل إذا لم يكن للمعاني التي نذكرها بعد من الأصوات والأدواء والاضطراب ؛ فالأولى بنا أولاً لأننا لانعين الأبواب من فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعُلَ ، ولا المتعدي واللازم ، بل نقول : الغالب في الحرف وشبهها من أي باب كانت الفعالة بالكسر ، كالصياغة ، والحياكة ، والخياطة ، والتجارة ، والإمارة ، وفتحوا الأول جوازاً في بعض ذلك ، كالأوكالة والدلالة والولاية

والغالب في الشِّرادِ وَالْهِجَاجِ وشبهه الفِعَالُ كالْفِرَارِ ^(٤) وَالشَّمْسِ وَالنَّكَاحِ ،

(١) البُهْنِيَّةُ : الرخاء وسعة العيش

(٢) المسائية : أحد مصادر ساءه يسوءه ، إذا فعل به ما يكره . قال في اللسان : « قال سيديويه : سألت الخليل عن سوائية فقال : هي فعالية بمنزله علانية ، والذين قالوا : سواية ، حذفوا الهمزة كما حذفوا همزة هار ولاث كما اجتمع أكثرهم على حذف همزة ملك وأصله ملأك ، وسألته عن مسائية فقال : هي مقلوبة ، وإنما حذفها مساوئة ، فكروها الواو مع الهمزة لأنهما حرفان مستقلان ، والذين قالوا : مساية - حذفوا الهمزة تخفيفاً » اهـ ومنه تعلم أن وزن المؤلف مسائية بفعالة إنما هو بالنظر ^{مفاعلة} إلى الأصل قبل القلب ، وأما وزنها الآن ففعالة ، وإنما قلبت الواو ياء لتطرفها حكماً بعد كسرة

(٣) الغلبة والغلبى - بضم الغين واللام فيهما - مصدران من مصادر غلب ، وقد ورد من الأول قول الشاعر ، وهو المزار :

أَخَذْتُ بِنَجْدٍ مَا أَخَذْتُ غُلْبَةً وَبِالْغَوْرِ لِي عِزٌّ أَشْمُ طَوِيلُ

ولم نقف للثاني على شاهد ، ولكنه حكاة في اللسان .

(٤) الفرار : الروغان والهرب ، ومنه قوله تعالى : (لوليت منهم فراراً ولملئت منهم رعباً)

والضَّرَبُ ^(١)، والوِدَاقُ ^(٢)، والطَّمَّاحُ، والحِرَّانُ شِبْهُ الشَّمْسِ ^(٣) والشَّرَادُ والجَمَاحُ
والجامع امتناعه مما يراد منه

ويجىءُ فِعَالٌ بالكسر في الأصوات أيضا لكن أقل من مجىءِ فُعَالٍ بالضم
وَفَعِيلٍ فيها، وذلك كالزَّمَارِ والعَرَّارِ ^(٤)

وَالْفِعَالُ قياس من غير المصادر في وقت حِينُونَةِ الحدث، كالقَطَافِ والصَّرَامِ
والجَدَادِ والحِصَادِ ^(٥) والرفَّاع، ويشاركه فِعَالٌ بالفتح

وَالْفِعَالُ بالكسر غالب في السَّمَاتِ أيضا كَالْعِلَاطِ والعَرَّاضِ ^(٦) لوسم على
العنق، والجَنَابِ على الجنب، والكِشَاحُ عَلَى الكِشَاحِ

والغالب في مصدر الأدواء من غير باب فَعَلَ المكسور العين الفُعَالُ، كَالسَّعَالِ

(١) الضرب : مصدر ضرب الفحل الناقة ، إذا نزا عليها

(٢) الوداق : مصدر ودقت الدابة (إذا كانت من ذوات الحافر) : أى اشتبهت
الفحل ؛ وحكى ابن القوطية والمجد الوداق - بفتح الواو - وحكى ابن القوطية الفعل
كوعد وكوثق ، وحكى المجد تثليث عينه . والطماح : مصدر طمحت المرأة تطمح
من باب فتح - إذا نشزت وجهت . والحران : مصدر حرنت الدابة ، إذا وقفت
عند استدراار جريها

(٣) الشمساس : مصدر شمس الدابة والفرس - كسمع وكنصر ، وفيه لغة نائلة
كفضل يفضل ، من باب التداخل - إذا شردت وجهت ومنعت ظهرها .

(٤) الزمار : صوت النعام ، وفعله كضرب . والعرار : مصدر عر الظليم
يعر - من باب ضرب - إذا صاح ، ويقال أيضا : عار معارة وعارار

(٥) القطاف - ككتاب وكسحاب - وقت قطف العنب ونحوه . والصرام
- كسحاب وككتاب - أو ان إدراك النخل . والجداد - ككتاب وكسحاب - أو ان
قطع ثمر النخل . والحصاد - كسحاب وككتاب - أو ان حصد الزرع . والرفاع
كسحاب وككتاب - أو ان حمل الزرع بعد الحصاد إلى البيدر

(٦) العلاط : سمة في عرض عنق البعير ، وربما كان خطأ أو خطين أو
خطوطا في كل جانب . والعراض : سمة في عرض نخذ البعير ، ومنه تعرف ما في
تفسير المؤلف من التساهل

والذَّوَارُ، والعُطَّاسُ، والضَّدَّاعُ، ويشاركه في لفظ السَّوَّافِ فَعَالٌ بالفتح ^(١)؛ لاستتقال الضم قبل الواو.

والغالب في الأصوات أيضا الفَعَالُ بالضم، كالصَّرَاخُ والبَغَامُ والعَوَاءُ ^(٢) ويشاركه في الغَوَاثِ فَعَالٌ ^(٣) بالفتح؛ ويأتى فيها كثيراً فَعِيلٌ أيضاً، كالضَّجِيجِ والنَّيْمِ والنَّهْيَتِ ^(٤) وقد يشتركان، كالنَّهْيَقِ والنَّهَّاقِ، والنَّبِيحِ ^(٥) والنَّبَّاحِ؛ ويجبى فَعَالٌ من غير المصادر بمعنى المفعول، كاللَّدَقَاقِ، والحَطَّامِ، والْفَتَّاتِ، والرَّفَّاتِ ^(٦).

والفُعَالَةُ للشيء القليل المفصول من الشيء الكثير، كالأقلامَةِ، والقُرَاضَةِ، والنَّقَاوَةِ، والثَّفَايَةِ ^(٧).

(١) قال في القاموس: والسوَّاف بالضم مرض الابل ويفتح، وساف المال يسوف ويساف هلك أو وقع فيه السوَّاف

(٢) البغام ومثله البغوم - بضم الباء فيهما - مصدر بغمت الظبية - من باب منع ونصر وضرب، فهي بغوم، إذا صاححت إلى ولدها بأرخم ما يكون من صوتها، وتقول: بغمت الناقة، إذا قطعت الحنين ولم تمد؛ وتقول: بغم الثيدل والأيل والوعل إذا صوت. والعواء: مصدر عوى الكلب والذئب يعوى؛ إذا لوى خطمه ثم صوت أو إذا مد صوته

(٣) قال في القاموس: الغواث - بالضم، وفتح شاذ، وهو صوت المستغيث؛ إذا صاح «واغوَّاه»

(٤) النيم: الأنين، أو هو صوت خفي، والنيم أيضاً: صوت الأسد والقوس والظبي، والفعل كضرب ومنع. والنهيت ومثله النهات: الزئير والزحير، والنهات: الأسد، ومثله المنهت - بضم الميم وفتح النون وتشديد الهاء مكسورة - والفعل كضرب (٥) النهيق والنهاق: صوت الحمار، والفعل كضرب وكسمع وكنصر، والنبيح والنباح ومثلهما النبح والنباح: صوت الكلب والظبي والئيس والحية، والفعل كمنع وكضرب

(٦) الدقاق كغراب: فئات كل شيء. والحطام: ما تكسر من اليعيس. والفئات: ما تفتت. والرفات: الحطام، وكهرد: التبن.

(٧) القلامَة: ما سقط من الظفر. والقراضَة: ما سقط بالقرض، ومنه

والقياس المطرد في مصدر التنقل والتقلب الْفَعْلَانُ ، كَالنَّزَّانُ ، وَالنَّقَرَانُ ،
وَالْعَسَلَانُ وَالرَّتَكَّانُ ^(١) ؛ وربما جاء فيه الأفعال ، كَالنَّزَاءُ وَالْقَمَاصُ ^(٢) ،
وَالشَّيْءَانُ شاذ ، لأنه ليس باضطراب .

والأغلب في الألوان الْفُعْلَةُ ، كَالشَّهْبَةُ وَالْكُدْرَةُ ^(٣) ،
وفي الأدواء من باب فَعِلَ المكسور العين الْفَعْلُ ، كَالْوَرَمُ ، وَالْمَرَضُ
وَالْوَجَعُ .

وبعض الأوزان المذكورة ليس بمصدر .

تم نقول : الأغلب الأكثر في غير المعاني المذكورة أن يكون المتعدي على
فَعْلٍ ؛ من أى باب كان ، نحو قَتَلَ قَتْلًا ، وَضَرَبَ ضَرْبًا ، وَحَمَدَ حَمْدًا ، وَفَعَلَ
اللازم على فُعُولٍ ، نحو دَخَلَ دُخُولًا ، وَأَمَّا فَعِلَ اللازم ففَعَلَ بالفتح ، كَتَبَ ^(٤)
تَرْبًا ، وَفَعَلَ — وهو لازم لا غير — فَعَالَةً في الأغلب ، نحو كَرَّمَ كَرَامَةً ،
كما يحى .

قراضة الذهب . والنقاوة : الذى فى القاموس أن النقاوة والنقاية - بضم أولهما ،
خيار الشيء ، والنقاية والنقاة - بضم أولهما وفتح - ردى الشيء وما ألقى منه ،
وليس فيه النقاوة بالمعنى الأخير . والنقاية - بضم أوله وفتح - ومثله النفاة كالحصاة
والنفوة - بفتح فسكون والنفاء والنفاة - بالضم - وهو رديته وبقيته

(١) النزوان : الوثنان ، ولا يقال إلا للشاة والدواب والبقر فى معنى السفاد ،
والنقران ، ومثله النقر : هو الوثنان صعدا فى مكان واحد ، وقد غلب على الطائر
المعتاد الوثن كالغراب والعصفور . والعسلان : أن يضطرم الفرس فى عدوه ؛
فيخفق برأسه ويطرده متنه . والعسلان أيضا : أن يسرع الذئب والثعلب ويضطرب
فى عدوه ويهز رأسه . والرتكان : مقارنة البعير خطوه فى رملانه ، ولا يقال إلا للبعير

(٢) القماص : مصدر قص الفرس وغيره من باب ضرب ونصر ، وهو بضم
القاف وكسرها ، أو إذا صار عادة له فبالضم ، وهو أن يرفع يديه ويطردهما معا
ويعجن برجليه اه من القاموس

(٣) انظر (ص ٣٥٢)

(٤) ترب الرجل - كفتح : لصق بالتراب من الفقر

قوله « قال الفراء : إذا جاءك فَعَلَّ مالم يسمع مصدره » يعنى قياس أهل نجد أن يقولوا فى مصدر مالم يسمع مصدره من فَعَلَّ المفتوح العين : فَعُولٌ ، متعديا كان أو لازما ، وقياس الحجازيين فيه فَعَلُّ ، متعديا كان أو لا ، هذا قوله ، والمشهور ما قدمنا ، وهو أن مصدر المتعدي فَعَلُّ مطلقا ، إذا لم يسمع ، وأما مصدر اللازم فَفَعُولٌ من فَعَلَّ المفتوح العين وفَعَلُّ من فَعِلَ المكسور وفَعَّالَةٌ من فَعَّلَ ، لأنه الأغلب فى السماع فَيُرَدُّ غير المسموع إلى الغالب

قوله « ونحو هُدًى وقرى » قالوا : ليس فى المصادر ما هو على فَعَلَّ إلا اُلهْدَى والسُرَى ، ولندرتة فى المصدر يؤثهما بنو أسد على توهم أنهما جمع هُدْيَةٍ وَسُرِيَّةٍ ، وإن لم تسمعا ؛ لكثرة فَعَلَّ فى جمع فُعْلَةٍ ، وأما تُقِّ فقال الزجاج : هو فُعْلٌ والتاء بدل من الواو كما فى تَقَوَّى ، وقال المبرد : وزنة تُعَلُّ والتاء محذوف كما يحذف فى الفعل ، فيقال فى اتَّقَى يَتَّقَى : تَقَى يَتَّقَى ^(١) على ما يجىء فى آخر

(١) اعلم أنهم قالوا : اتقى يتقى كثيرا ، ومنه قوله تعالى : (يا أيها النبي اتق الله ، ومن يتق الله يجعل له مخرجا) وهو افعل من الوقاية ، وأصله او تقى قلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة فصار اتقى ، ثم قلبت الياء تاء وأدغمت فى التاء ، ومنهم من يقلب الواو تاء من أول الأمر . وقالوا : تقى يتقى بسكون التاء تخفيفا ، تق ، فأما الماضى فنحو قول أوس بن حجر يصف رجلا :

تَقَاكَ بِكَفٍّ وَاحِدٍ وَتَلَدَّهُ يَدَاكَ إِذَا مَا هَزُّ بِالْكَفِّ يَعْسِلُ
وأما المضارع فنحو قول الأسدي :

وَلَا أَتَقِي الْعَيُورَ إِذَا رَأَيْتَنِي وَمِثْلِي لَزَّ بِالْحَمْسِ الرَّبِيسُ
وأما الأمر فنحو قول عبد الله بن همام السلولى :

زِيَادَتَنَا نَعْمَانُ لَا تَنْسِينَهَا تَقِ اللَّهَ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَقْلُو
وربما قالوا فى المضارع يتقى — يفتح التاء — ومنه قول خفاف بن ندة :

الكتاب ، ولم يجرى فعلٌ في مصدر فعلٍ المفتوح عينه إلا في المنقوص ، نحو الشرى ، والقرى ، والقلبي ، وهو أيضا قليل .

قوله « ونحو طلبٍ مختص بيقول » يعني لم يجرى في باب فعلٍ المفتوح مصدر على فعلٍ المفتوح العين إلا ومضارعه يفعل بالضم سوى حرفين : جلب الجرح جلبًا : أى أخذ في الالتئام ، والمضارع من جلب الجرح يجلب ويجلب معا ، وليس مختصًا بفعل بالضم ، وأما العلب فهو من باب علب يغلب ، قال الله تعالى : (وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ) قال القراء : يجوز أن يكون فى الأصل من بعد غلبتهم بالتاء ؛ حذف التاء ، كما فى قوله : —

٢٠ - إِنَّ الْخَلِيْطَ أَجْدُوا الْبَيْنَ فَانْجَرِدُوا

وَأَخْلَفُوكَ عِدَّةَ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا ^(٩)

أى : عدة الأمر

جَلَاهَا الصَّيْقَلُونَ فَأَخْلَصُوهَا خِفَافًا كُلُّهَا يَتَقَى بِأَثَرٍ
وكانه لما كثر استعمالهم اتقى بزيادة توهمو أن التاء فى أصل بناء الكلمة تخففوه بحذف همزة الوصل والتاء الأولى الساكنة ، ثم لما رأوا المضارع مفتوح ما بعد حرف المضارعة ولا نظير له فى أبنتهم سكنوا ما بعد حرف المضارعة ليصير على مثال قضى يقضى ، ثم بنوا المشتقات على ذلك فقالوا اتقى تقيّة ورجل تقي ورجال أتقياء وتقواء وتقاة

(١) البيت للفضل بن العباس بن عتبة بن أبى لهب عبد العزى بن عبد المطلب أحد شعراء الدولة الأموية . والخليط : المخالط والمعاشر كالديم والجلس بمعنى المنادم والمجالس ، والبين : البعد والفراق ، وأجدوه : صيروه جديدا ، وانجردوا : بعدوا وأصله من قولهم : جرد بنا السير : أى امتد ، والشاهد فيه قوله « عد الأمر » حيث حذف التاء فى الإضافة كما حذف فى قوله تعالى : (وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ) وقوله : (وإقام الصلاة)

وأما فعْلان فنادر ، نحو لَوَى لَيَّانًا ^(١) ، قال بعضهم : أصله الكسر ففتح للاستتقال ، وقد ذكره أبو زيد بكسر اللام ، وجاء أيضًا شَنَّانٌ بالسكون ، وقرئ في التنزيل بهما .

ولم يأتِ الفَعُولُ - بفتح الفاء - مصدرًا إلا خمسة أحرف ^(٢) : تَوَضَّأت ووضُوًا

(١) نقول : لواه دينه ولواه بدينه ليا وليانا - بفتح اللام وكسرها - في المصدرين ، إذا مطلقه ، قال ذو الرمة :

تُطِيلِينَ لَيَّانِي وَأَنْتِ مَلِيئَةٌ وَأُحْسِنُ يَأْدَاتِ الْوِشَاحِ انْتِقَاضِيَا
وأصل اللي والليان لوى ولويان ، فقلبت الواو ياء ، لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ثم أدمغت الياء في الياء ، قال في اللسان : قال أبو الهيثم لم يجئ من المصادر على فعْلان - بفتح فسكون - إلا لَيَّانٌ ، وحكى ابن برى عن أبي زيد لَيَّانٌ - بالكسر - وهي لغية

(٢) اعتبر المؤلف هذه الكلمات مصادر تبعًا لسيبويه وجماعة ، وللعلماء في ذلك كلام ، قال سيبويه (ج ٢ ص ٢٢٨) « هذا باب ما جاء من المصادر على فعول (بفتح الفاء) وذلك قولك : تَوَضَّأت وضوءًا حسنًا ، وتطهرت طهورًا حسنًا ، وأولعت به ولوعًا ، وسمعنا من العرب من يقول : وقدت النار وقودًا ، غالبًا ، وقبله قبولًا ، والوقود (بالضم) أكثر ، والوقود (بفتح الواو) الخطب ، ونقول : إن علي فلان لقبولًا ؛ فهذا مفتوح » اهـ . وقال في اللسان : « الوضوء بالفتح الماء الذي يتوضأ به كالغطور والسجور لما يقطر به ويتسجر به ، والوضوء أيضًا المصدر من تَوَضَّأت للصلاة مثل الولوع والقبول ، وقيل : الوضوء بالضم المصدر ، وحكى عن أبي عمرو بن العلاء القول بالفتح مصدر لم أسمع غيره ، وذكر الأخفش أن الوقود بالفتح الخطب والوقود بالضم الاتقاد وهو الفعل ، قال : ومثل ذلك الوضوء وهو الماء والوضوء بالضم وهو الفعل ، وزعموا أنهما لغتان بمعنى واحد ، يقال : الوقود (بالفتح) والوقود (بالضم) يجوز أن يعنى بهما الخطب ويجوز أن يعنى بهما الفعل ، وقال غيره : القبول والولوع مفتوحان وهما مصدران شاذان وما سواها من المصادر فبنى على الضم . التهذيب : الوضوء الماء والطهور مثله ، ولا يقال فيهما بضم الواو والطاء ، لا يقال الوضوء ولا الطهور ، قال الأصمعي : قلت

وتطهرت طهوراً ، وولعت ولوعاً ، ووقدت النار وقوداً ، وقبل قبولا ، كما حكي

سيبويه

قال : « وفعل اللازم نحو فرح على فرح ، والمتعدى نحو جهل على جهل ، وفي الألوان والعيوب نحو سمر وأدم على سمرية وأدمية ، وفعل نحو كرم على كرامة غالباً ، وعظم وكريم كثيراً »

أقول : قوله « وفي الألوان والعيوب » هذا الذي ذكره هو الغالب في الألوان ، وإن كانت من فعل بضم العين أيضاً ، وقد جاء شيء منها على فعل كالصدا والعيس^(١) ، وأما العيسة — بكسر العين — فأصلها الضم ، كسرت

لأن عمرو : ما الوضوء ؟ فقال : الماء الذي يتوضأ به ، قلت : فما الوضوء بالضم ؟ قال : لا أعرفه » اه ونقل نصوصاً أخرى لا تخرج عن هذا المعنى ، واعلم أن من العلماء من يجعل المصدر هو الدال على الفعل الذي هو الحدث ، وأكثر المتقدمين على هذا ، فليس عندهم مصدر واسم مصدر : بل كل ما دل على الحدث فهو مصدر ، وتكاد تلبس هذا في عبارة سيبويه وفي ما ذكره اللسان عن جلة العلماء ، والمتأخرون على الفرق بين المصدر واسم المصدر ، وأحسن ما يفرق به بينهما ما ذكره ابن مالك في التسهيل حيث عرف اسم المصدر بقوله : « هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض ما في فعله » اه ومدار الفرق بينهما على أن الاسم الدال على الحدث إن اشتمل على جميع حروف الفعل لفظاً أو تقديراً أو بالتعويض فهو مصدر ، سواء أزدادت حروفه عن حروف الفعل أم ساوت حروفه حروفه ، وإلا فهو اسم مصدر ، فمثال المصدر التوضؤ والقتال بالنسبة لقاتل والعدة بالنسبة لوعده والاعلام بالنسبة لأعلم ، ومثال اسم المصدر الغسل بالنسبة إلى اغتسل والعتاء بالنسبة لأعطى والكلام بالنسبة لسكلم ، وعلى هذا فالوضوء والطهور والولوع إن كان فعلاً أولع كما ذكره سيبويه أسماء مصادر إن أريد بها الحدث سواء أكان أولها مضموماً أم مفتوحاً ، وأما الوقود والقبول والولوع إن كان فعلاً ولع كما ذكر المؤلف فمصادر سماعية وإن أردت بهذه الألفاظ معنى غير معنى الحدث فليست مصادر ولا أسماء مصادر .

(١) العيس : يياض يخالطه شيء من شقرة ، وقيل : هولون أبيض مشرب

لبياء ، وقد جاءت الصُّهوبُ^(١) والسَّكْدُورَةُ ، قال سيديويه : قالوا : البَيَاضُ
والسَّوَادُ تشبيها بالصَّبَاحِ والمساء لا نهما لونان مثلهما

وأما مجيء العيوب على فُعْلَةٍ — بالضم — فقليل ، كالأُدْرَةِ والنَّفْخَةِ^(٢) ،
وقد جاء الفُعْلَةُ وَالْفَعْلَةُ لموضع الفعل في الأعضاء كثيرا ، كَالْقُطْعَةِ وَالْقَطْعَةِ^(٣)
لموضع القطع ، وكذا الْجُذْمَةُ وَالْجَذْمَةُ ، وَالصَّلْعَةُ وَالصَّلْعَةُ ، وَالنَزْعَةُ وَالنَزْعَةُ^(٤)
ويكون الفُعْلَةُ — بضم الفاء وسكون العين — للفضلة أيضا ، كَالْقُلْفَةِ ، وَالْغُرْلَةِ^(٥)

صفاء في ظلمة خفية . والعيسة بكسر العين فعلة بضم الفاء على مثال الصبهة والسكمة
والحمرة والصفرة ، لأنه ليس في الألوان فعلة بالكسر ، وإنما كسر أولها لتصح
الياء كما كسرت الباء في بيض لتصح الياء

(١) الصهوبة والصبهة والصهب : حمرة في الشعر ، وقيل : أن تكون أطراف
الشعر حمراء وأصولها سوداء

(٢) الأدرة — بالضم — والأدر — بفتحتين — انتفاخ في الخصية ، وقيل :
انفتاق في إحدى الخصيتين ، والنفخة — بالضم — داء يصيب الفرس ترم منه خصياه ،
وهي أيضا انتفاخ البطن من طعام ونحوه

(٣) القطعة — بالضم ، وبفتحتين — موضع القطع من اليد ، وقيل : بقية اليد
المقطوعة ، وفي الحديث إن سارقا سرق فقطع فكان يسرق بقطعته (بفتحتين) والظاهر
أن المراد بقية يده المقطوعة

(٤) الذي في القاموس واللسان الجذمة — بفتح فسكون ، وبفتحتين — وفي
القاموس ذكر الصلعة — بفتحتين — وذكرها في اللسان بالضم وبفتحتين ، وفي القاموس
واللسان جميعا النزعة بفتحتين ، لكن ذكر سيديويه (٢ ص ٢٢٣) هذه الألفاظ
ماعدا النزعة ، وضبطت كما في الأصل الذي معنا . والجذمة : موضع الجذم ، وهو
القطع . والصلعة : موضع الصلع ، وهو ذهاب الشعر من مقدم الرأس إلى مؤخره .
والنزعة : موضع النزع وهو انحسار الشعر من جانبي الجبهة

(٥) القلفة — بالضم ، وبفتحتين — جلدة الذكر التي تغطي الحشفة ، وقلفها الختان ،
إذا قطعها ، والغرلة — بالضم — هي القلفة

ويجىء الفعل للمفعول ، كالذَّبْح والسَّفَر ^(١) والزَّبْر
ويجىء الفعل — بفتح الفاء والعين — له أيضا ، كالتَّخْبِط للمخبوط ،
والتَّنْفِض للمنفوض ^(٢) ،

وجاء فُعْلَة : بسكون العين كثيرا بمعنى المفعول كالتَّسْبَة والضَّحْكَة واللُّعْنَة ،
وبفتح العين للفاعل ، وكلاهما للمبالغة

ويجىء المَفْعَلَة لسبب الفعل ، كقوله عليه الصلاة والسلام « أَوْلَدَ مَبْعَلَةً
مَجْبَنَةً مَحْزَنَةً » .

ويجىء الفُعُول لما يفعل به الشيء كَأَلَوْجُور لما يوجر [به] ، وكذا النَقُوع
والتَّقْيُوء ^(٣)

(١) الذَّبْح - بالكسر - ما يذبح ؛ قال الله تعالى (وفديناه بذبح عظيم)
والسَّفَر - بالكسر - واحد الأسفار ، وهي الكتب السكبار ، سمي بذلك لأنه مسفور ؛
أى مكتوب ، والسافر الكاتب ، وجمعه سفره ، وبه فسر قوله تعالى (بأيدى سفره
كرام بررة) . والزَّبْر - بالكسر - ومثله الزبور كرَسُول : الكتاب أيضا ، سمي بذلك
لأنه يزبر : أى يكتب ، تقول : زبر الكتاب يزبره - كضربه يضربه ونصره ينصره -
إذا كتبه ، وجمع الزبر زبور - كقندر وقذور - وجمع الزبور زبر كرَسُول ورسل
(٢) الخَبْط - بفتح الخاء - ورق ينفض بالمخاطب ويحفف ويطحن ويخلط بدقيق
أو غيره ، ويمزج بالماء فتوجره الابل ، والخَبْط أيضا : ما خبطته الدواب وكسرتة ،
والمخاطب : جمع مخط كمنبر وهو العصا . والتنفِض بالتحريك : ما تساقط من الورق
والثمر ، وما وقع من الشيء إذا نفضته : أى زعزعته وحر كته .

(٣) الذى فى القاموس واللسان والمزهر عن أبى عبيدة أن الوجور - بفتح
الواو - الدواء يوجر فى الفم ، سمي بذلك لأنه يدخل فيه ، والوجر : إدخال الماء
أو الدواء فى الحلق ، وآلة الوجر : ميجر وميجرة ؛ فليس المراد بما يفعل به الشيء
آلة الشيء كما قد يتبادر من العبارة ؛ بل المراد ما يتحقق به الشيء ، والمراد بالشيء فى
عبارة الحدث . وفى القاموس واللسان النقع كصبور : ما ينقع فى الماء ليلا يشرب

قوله « وفعل نحو كرم على كرامة غالبا » فعالة في مصدر فعل أغلب من غيره ، وقيل : الأغلب فيه ثلاثة : فعال كجمال ، وفعالة ككرامة ، وفعل كحسن ، والباقي يحفظ حفظا .

قال : « والمزید فیہ والرباعی قیاس ، فنحو أكرم على إكرام ، مصدر المزيد فيه والرباعي ونحو كرم على تكريم وتكرمة ، وجاء كذاب وكذاب ، والتزموا الحذف والتعويض في نحو تعزية وإجازة واستجازة ، ونحو ضارب على مضاربة وضراب ، ومرء شاذ ، وجاء قيتال ، ونحو تكرم على تكريم ، وجاء تملأ . والباقي واضح »

أقول : يعنى بقياس المصادر المنشعبة ما مر في شرح الكافية ، من كسر أول الماضي وزيادة ألف قبل الآخر ؛ فيكون للجميع قياس واحد .

وذكر المصنف منها ههنا ما جاء غير قياسي ، أو جرى فيه تغيير ، وترك الباقي وذكر أفعال أولا ، وإن كان مصدره قياسيا ، تنبيها به على كيفية القياس ، وخصه بالذكر إذ هو أول الأبواب المنشعبة ، على ما يذكر في كتاب المصادر ، وأيضا إنما ذكره لما في مصدره تغيير في الأجوف ، نحو إقامة ، والظاهر أنه أراد بالقياس القياس المختص بكل باب ؛ فان لكل باب قياسا خاصا لا يشاركه فيه غيره ، كما مر في شرح الكافية^(١)

نهارا وبالعكس ، والنقع : نبد الشيء في الماء ، وبابه فتح . والقيوم بالفتح : الدواء الذي يشرب للقي . والقيوم أيضا صيغة مبالغة بمعنى كثيرا لقي .

(١) قال في الكافية وشرحها (٢ ص ١٧٨) : « وهو من الثلاثي سماع ومن غيره قياس ، تقول أخرج إخراجا واستخرج استخراجا : ترقى أبنية مصادر الثلاثي إلى اثنين وثلاثين في الأغلب كما يحى في التصريف ، وأما في غير الثلاثي فيأتى قياسا كما تقول مثلا : كل ما ماضيه على أفعل فصدره على إفعال ، وكل ما ماضيه على فعل

قوله « تَكْرِيمٌ وَتَكْرِمَةٌ » تفعيل في غير الناقص مطرد قياسى ، وتفعلة كثيرة ، لكنها مسموعة ، وكذا في الميموز اللام ، نحو تَخْطِيطًا وَتَخْطِئَةً ، وَتَهْنِئَةً وَتَهْنِئَةً ، هذا عن أبى زيد وسائر النحاة ، وظاهر كلام سيديويه أن تفعلة لازم في الميموز اللام كما فى الناقص ، فلا يقال تَخْطِيطًا وَتَهْنِئَةً ، وهذا كما ألحق أُرأيت بأقت^(١) ، وأما إذا كان لام الكلمة حرف علة فإنه على تفعلة لا غير ، وذلك

فصدره على تفعيل ، وكل ما ماضيه على فعل فصدره على فعلة ، ويجوز أيضا أن يرتكب قياس واحد لجميع الرباعى والمزيد فيه ، وهو أن يقال : ننظر إلى الماضى ونزيد قبل آخره ألفا ، فان كان قبل الآخر فى الماضى متحركا كسرت أولها فقط كما تقول فى أفعل إفعال ، وفى فعلل فعلال ، وفى فعلى فعلاء ، وفى فاعل فيعال ، وفى فعل فعال ، وإن كان ثلاث متحركات كسرت الأولين كانفعال وافتعال واستفعال وافتعال وافتعال إذ أصل ماضيهما افعلل وافتعال ، وتفعال - بكسر التاء والفاء وتشديد العين - وليس هذا بناء على أن المصدر مشتق من الفعل ، بل ذلك لبيان كيفية مجيء المصدر قياسا لمن اتفق له سبق علم بالفعل ، والاشهر فى مصدر فعل وفعلل وفاعل وتفعال خلاف القياس المذكور ، وهو تفعيل وفعلة ومفاعلة وتفعال ، وأما فعال فى مصدر فاعل كقتال فهو مخفف القياسى ، إذ أصله قيتال ، ولم يأت فى تفعّل وتفاعل وما ألحق بتفعّل من تفوعل وتفعيل ونحوهما إلا خلاف القياس كالتفعّل والتفاعل » اهـ

(١) المقصود إلحاق أُرأيت بأقت فى حذف الوسط وهو عين الكلمة وإن كان سبب الحذف فى أقت موجودا وهو التخلص من التقاء الساكنين ، وليس موجودا فى أُرأيت ، إلا أنهم لما استقلوا الهمزة فى أُرأيت مع كثرة استعمال هذه الكلمة نقلوا فتحتها إلى الساكن قبلها ، ثم خففوها بقلبها ألفا ، ثم حذفوها تخلصا من التقاء الساكنين ، قال سيديويه (٢ ص ٢٤٤) : « ولا يجوز الحذف أيضا فى تجرئة وتهنة وتقديرهما تجرعة وتهنة لأنهم ألحقوهما بأختيهما من بنات الياء والواو كما ألحقوا أُرأيت بأقت حين قالوا أُرأيت » اهـ

يحذف الياء الأولى وإبدال الهاء منها ؛ لاستئصال الياء المشددة ، وقد جاء التشديد في الضرورة كما في قوله : —

٢١ — فَهِيَ تُنْزِي دَلْوَهَا تُنْزِيًّا كَمَا تُنْزِي شَهْلَةً صَدِيًّا ^(١)

وإنما قلنا « إن المحذوف ياء التفعيل » قياسا على تسكرمة ؛ لأنه لم يحذف فيها شيء من الأصول ، ولأنها ممددة لا تتحرك ؛ فلما رأينا الياء في نحو تَعْزِيَّة متحركة عرفنا أن المحذوف هو المدة ، فلو حذفت الثانية لزم تحريك المدة لأجل تاء التانيث وأما إجازة واستجازة فأصلهما إَجَوَازٌ وَاسْتَجَوَازٌ أُعِلَّ المصدر باعلال الفعل كما يحىء في باب الإعلال ، فقلبت العين ألفا ، فاجتمع ألفان ، فحذفت الثانية عند الخليل وسيبويه ، قياسا على حذف مدة نحو تَعْزِيَّة ، ولسكونها زائدة ، وحذفت الأولى عند الأخفش والقرء ؛ لأن الأول يحذف للساكنين إذا كان مدا ، كما في قُلْ وَبِعْ ، ويحىء احتجاجهم في باب الإعلال في نحو مَقُولٌ وَمَبِيعٌ ، وأجاز سيبويه عدم الإبدال أيضا ، نحو أَقَامَ إِقَامًا واستجاز استجَازًا ، استدلالا بقوله تعالى (وَإِقَامِ الصَّلَاةِ) وخص القرء ذلك بحال الإضافة ؛ ليكون المضاف إليه قائما مقام الهاء ، وهو أولى ؛ لأن السماع لم يثبت إلا مع الإضافة ، ولم يجوز سيبويه حذف التاء من نحو التَّعْزِيَّة على حال ، كما جوز في (إقام الصلاة) إذ لم يسمع .

قوله « وجاء كِذَّابٌ » هذا وإن لم يكن مطردا كالتفعيل لكنه هو القياس كما مر في شرح الكافية ، قال سيبويه : أصل تفعيل فِعَالٌ ، جعلوا التاء

(١) لم نقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين . وتنزى : تحرك ، وتنزيا مصدره . والشهلة : المرأة العجوز أو النصف . يقول : إن هذه المرأة تحرك دلوها لئلا لها كما تحرك المرأة العجوز صديها في ترقيصها إياه ، والاستشهاد به على محىء مصدر فعل من الناقص على التفعيل شذوذا من حيث الاستعمال

في أوله عَوْضاً من الحرف الزائد ، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال ؛ فغيروا آخره كما غيروا أوله ، فان التغيرُ يُجْرَى على التغير .

ولم يَجْءَ فِعَالٌ في غير المصدر إلا مبدلاً من أول مُضَعَفٍ ياء نحو قيراط ودينار وديوان .

وأما المصدر فانه لم يبدل فيه ليكون كالفعل

وفِعَالٌ في مصدر فَعَلَ ، وِفِيعَالٌ وِفِعَالٌ في فَاعِلٍ ، وَتَفِعَالٌ في تَفَعَّلَ ؛ وإن كانت قياساً لكنها صارت مسموعة لا يقاس على ما جاء ^(١) منها ، ولا يجيء فِعَالٌ فيما فاؤه ياء للاستتقال ، فلا يقال يَسَارُ في يَاسَرَ ، وَفِعَالٌ في فَاعَلَ مقصور فِيعَالٌ ، والياء في مكان ألف فاعل

وأما كَذَابٌ — بالتخفيف — في مصدر كَذَبَ فلم أسمع به ، والأولى أن يقال في قوله تعالى : (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا) في قراءة التخفيف : إنه مصدر كَاذَبَ أقيم مقام مصدر كَذَبَ ، كما في قوله تعالى (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) .

قوله « وِمَرَاءٌ شَاذٌ » يعني بالتشديد ، والقياس مَرَاءٌ بالتخفيف ^(٢) ، وإنما

(١) يريد أن المستعمل من مصدر فعل - بالتضعيف - التفعيل كالتكليم والتسليم والتكبير ، وإن كان أصل القياس فيه على ما ذكر هو من الأصل الفعال - بكسر الفاء وتشديد العين - وأن المستعمل باطراد من مصدر فاعل المفاعلة كالمقاتلة والمضاربة والمهارة والمداواة والمياسرة وإن كان القياس هو الفيعال - بكسر الفاء - ومخففه الفعال - بكسر الفاء وتخفيف العين - وأن المستعمل من مصدر تفعل هو التفعّل كال تقدم والتلكؤ والتأخر ؛ وإن كان القياس هو التفعال ، ولا يخفى أن كون المذكورات هي القياس إنما يجري على أن للجميع قياساً واحداً ، والعجب منه ؛ فإنه قدم هنا قريباً أن الأولى أن يكون لكل باب قياس خاص فكيف عدل عن هذا الأولى

(٢) المرء - بالتخفيف - والمرء بالتشديد ، مصدر قولك ماريت الرجل أماريه إذا جادلته ، والمرء أيضاً : الامتراء والشك

زادوا في المصادر على الأفعال شيئاً لأن الأسماء أخف من الأفعال ، وأحمل
للا ثقال .

قال : « وَنَحْوُ التَّرْدَادِ وَالتَّجْوَالِ وَالْحِثْيِيِّ وَالرَّمْيِ لِلتَّكْثِيرِ »

أقول : يعنى أنك إذا قصدت المبالغة في مصدر الثلاثى بنيته على التفعّل ،
وهذا قول سيبويه ، كالتّهذار في الهذر الكثير ، والتّلعاب والتّرداد ، وهو مع
كثرته ليس بقياس مطرد ، وقال الكوفيون : إن التفعّل أصله التفعيل الذى
يفيد التّكثير ، قلبت ياءه ألفاً فأصل التكرار التّكرير ، ويُرجّح قول سيبويه
بأنهم قالوا التّلعاب ، ولم يحىء التّلعيب ، ولهم أن يقولوا : إن ذلك مما رفض
أصله ، قال سيبويه : وأما التّبيان فليس ببناء مبالغة ، وإلا افتتح تأوه ، بل هو
اسم أقيم مقام مصدر بَيْن ، كما أقيم غَارَةٌ وهى اسم مقام إغارة في قولهم : أُغِرْتُ
غَارَةً ، ونَبَاتٌ موضع إنبات ، وعطاءٌ موضع إعطاء ، في قولهم : أنبت نباتاً ،
وأعطى عطاءً

قالوا : ولم يحىء تِفْعَالٌ — بكسر التاء — إلا ستة عشر اسماً : اثنان بمعنى
المصدر ، وهما التّبيان والتّلقاء ، ويقال : مرّتهواً من الليل : أى قطعة ، وتبرّك
وتعشار وترباع : مواضع ، وتمسّاح معروف ، والرجل الكدّاب أيضاً ،
وتلفّاق : ثوبان يلفّقان ، وتلفّاق : سريع اللقم ، وتمثال وتجمّاف معروفان ،
وتمرّاد : بيت الحماّم ، وأنت الناقة على ^(١) تضربها ، وتلعاب : كثير

(١) الذى فى سيبويه (٢ ص ٢٤٧) : « وقد يحىء الفعل يراد به الحين ؛
فاذا كان من فعل يفعل - بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع - بنيته على
مفعل - بكسر العين - تجعل الحين الذى فيه الفعل كالمكان ، وذلك قولك أنت
الناقة على مضربها ، وأنت على منتجها ؛ إنما تريد الحين الذى فيه النتاج والضراب »
اه . وقال فى اللسان : « وناقة ضارب ضربها الفحل على النسب ، وناقة تضرب

اللعب ، وَتَقْصَارُ : لِلْمِخْنَقَةِ ^(١) ، وَتَنْبَالُ : لِلْقَصِيرِ

وَأَمَّا الْفَعِيلُ فَلَيْسَ أَيْضًا قِيَاسِيًا ، فَالْحِثِّي وَالرَّمِيَّ وَالْحَجِيرِي مَبَالِغَةُ التَّحَاتِّ
وَالْتَرَامِي وَالتَّحَاجِزِ : أَيْ لَا يَكُونُ مِنْ وَاحِدٍ ، وَقَدْ يَجِيءُ مِنْهُ مَا يَكُونُ مَبَالِغَةً
لِمَصْدَرِ الثَّلَاثِي كَالدَّلِيلِ وَالنَّمِيمِ وَالْهَجِيرِي وَالْخَلِيفِي : أَيْ كَثْرَةُ الدَّلَالَةِ ،
وَالنَّمِيمَةِ ، وَالْهَجَرِ : أَيْ الْهَذَرِ ، وَالْخِلَافَةِ ، وَأَجَازَ بَعْضُهُمُ الْمَدَّ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ،
وَالأَوَّلَى الْمَنْعُ ، وَقَدْ حَكَمِيَ الْكِسَائِيُّ خَصِيصًا بِالْمَدِّ ، وَأَنْكَرَهُ الْفَرَاءُ

الْمَصْدَرُ
الْمَبْنِيُّ
قَالَ : « وَيَجِيءُ الْمَصْدَرُ مِنَ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ أَيْضًا عَلَى مَفْعَلٍ قِيَاسًا مُطَرِّدًا
كَمَقْتَلٍ وَمَقْرَبٍ ، وَأَمَّا مَكْرُمٌ وَمَعُونٌ ، وَلَا غَيْرُهُمَا ، فَنَادِرَانِ حَتَّى جَعَلَهُمَا الْفَرَاءُ
جَمْعًا لِمَكْرُمَةٍ وَمَعُونَةٍ ، وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى زَنَةِ الْمَفْعُولِ كَمُخْرَجٍ وَمُسْتَخْرَجٍ ،
وَكَذَا الْبَاقِي ، وَأَمَّا مَا جَاءَ عَلَى مَفْعُولٍ كَالْمَيْسُورِ وَالْمَعْسُورِ وَالْمَجْلُودِ وَالْمَقْتُونِ
فَقَلِيلٌ ، وَفَاعِلَةٌ كَالْعَافِيَةِ وَالْعَاقِبَةِ وَالْبَاقِيَةِ وَالْكَاذِبَةِ أَقَلُّ »

أَقُولُ : قَالَ سَبِيوِيَّةٌ : لَمْ يَجِيءْ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مَفْعُلٌ ، يَعْنِي لَا مُفْرَدًا وَلَا
جَمْعًا ، قَالَ السَّيْرَانِي : فَقَوْلُهُ : —

٢٢ — بُشَيْنٌ ، الزَّمِي « لَا » إِنْ « لَا » إِنْ لَزِمَتْهُ

عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِينَ أَيْ مَعُونٍ ^(٢)

بِفَتْحِ التَّاءِ - كضارب . وقال اللحياني : هي التي ضربت فلم يدر الألقح هي أم غير
الألقح » ولم نجد في كتب اللغة تضاربًا - بالكسر - ولا المثال على الوجه الذي
ذكره المؤلف

(١) المِخْنَقَةُ : الْقِلَادَةُ . سَمِيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا تَلْبَسُ عِنْدَ الْمَخْنَقِ (كَمَعْظَمِ) . وَفِي
اللسان : « وَالتَّقْصَارُ وَالتَّقْصَارَةُ - بِكسر التَّاءِ - الْقِلَادَةُ لِلزَّوْمِ قَصْرَةَ الْعُنُقِ (وَالْقَصْرَةُ
بِفَتْحَاتِ أَصْلِ الْعُنُقِ) »

(٢) الْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةِ الْجَمِيلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرِ الْعَذْرِي . وَبُشَيْنٌ مَرْخَمٌ بِثِيَابٍ

أصله مَعُونَةٌ ، فُحِذِفَتِ التاء للضرورة ، وكذا قوله : —

٢٣ — * لَيَوْمٍ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمٍ ^(١) * —

وذهب الفراء إلى أنهما جمعان ، على ما هو مذهبه ^(٢) في نحو تَمَرٌ وَتَفَاحٌ ، فيجوز مَكْرُمًا وَمَعُونًا في غير الضرورة ، فعند الفراء يجيء مَفْعُلٌ جمعا ، وقد جاء مَهْلُكٌ بمعنى الهُلُك ، وَمَأْلُكٌ ، وله أن يدعى فيهما أنهما جمعا مَهْلُكَةٌ وَمَأْلُكَةٌ ،

اسم حبيبه . يقول : إذا سألتك الواشون عني أو عن شيء يرتبط بي فلا تذكر شيئا سوى كلمة لا ، فإن هذه الكلمة إن لزمها أكبر عون لك على رد كيدهم ، والشاهد فيه قوله معون بضم العين وأصله معون بسكونها وضم الواو - فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ، وهذا شاذ ، والقياس المعان ، وأصله معون فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ثم قبلت ألفا

(١) هذا بيت من الرجز المشطور من كلمة لأبي الآخر الحناني يمدح فيها مروان بن الحكم بن العاص ، وقد روى قبله :

نَعَمْ أَخُو أَهْلِيْجَاءٍ فِي الْيَوْمِ الْيَمِي

ويروى البيت الذي قبله :

مَرْوَانُ مَرْوَانُ لِلْيَوْمِ الْيَمِي

ويروى :

مَرْوَانُ مَرْوَانُ أَخُو الْيَوْمِ الْيَمِي

وقوله : اليمى : أصله اليوم - بفتح الياء وكسر الواو - كقولهم يوم أيوم وليلة ليلاء . ثم قدمت الميم على الواو ، فطرفت الواو إثر كسرة فقلت ياء ، وعلى الرواية الثالثة يجوز أن يكون أصله أخو اليوم اليوم ، على المبتدأ والخبر ، فقدم الميم بحركتها على الواو فقلت ضمة الميم كسرة ثم قلت الواو ياء لتطرفها حينئذ إثر كسرة . والروع : الفزع والخوف . والفعال - بفتح الفاء - الوصف حسنا أو قبيحا . والمكرم : الكرم ، وهو محل الشاهد في البيت .

(٢) مذهب الفراء في هذا هو مذهب الكوفيين ، وسيأتي إيضاحه في جمع التكسير

وجاء في بعض القراءات ^(١) (فَنَظَرَةٌ إِلَى مَيْسِرِهِ)

قوله « قياساً مطرداً » ليس على إطلاقه ؛ لأن المثال الواوى منه بكسر العين كالمَوْعِدِ والمَوْجِلِ ، مصدران كان أو زماناً أو مكاناً ، على ما ذكر سيديويه ، بلى إن كان المثال معتل اللام كان بفتح العين كالمَوْعَى ، مصدران كان أو غيره ، قال سيديويه عن يونس : إن ناساً من العرب يقولون من يَوْجَلْ ونحوه مَوْجَلْ وَمَوْحَلْ بالفتح مصدران كان أو غيره ، قال سيديويه : إنما قال الأكثرون مَوْجَلْ بالكسر لأنهم ربما غيروه في يَوْجَلْ ويَوْحَلْ ، فقالوا : ييجَلْ ، ويأجلْ ، فلما أعلوه بالقلب شبهوه بواو يَوْعِدُ المَعْلُ بال حذف ، فسكوا قالوا هناك مَوْعِدُ قالوا ههنا مَوْجِلْ ، ومن قال المَوْجَلْ بالفتح فسكانهم الذين يقولون : يَوْجَلْ ، فيسلمونه ، والأسماء المتصلة بالأفعال تابعة لها في الإعلال ، وإنما قالوا مَوْدَّةً بالفتح اتفاقاً لسلامة الواو في الفعل اتفاقاً

وقد يجيء في الناقص المفعِلُ مصدران بشرط التاء كالمَعْصِيَةِ والمَحْمِيَةِ ^(٢)

(١) قال ابن جنى : « هذه القراءة قراءة مجاهد قال هو من باب معون ومكرم (بضم العين) وقيل : هو على حذف الهاء » اه وقال الجوهرى : « وقرأ بعضهم فنظرة إلى ميسره بالإضافة ، قال الأخفش : وهو غير جائز ؛ لأنه ليس في الكلام مفعول - بضم العين - بغير الهاء : أما مكرم ومعون فهما جمع مكرمة ومعونة » اه والميسر : اليسر والسعة والغنى

(٢) تقول : عصى الرجل أميره يعصيه عصياً وعصياناً ومعصية ، إذا لم يطعه ، وتقول حمى الشيء حمياً وحمى وحماية وحماية ، إذا منعه ودفع عنه . قال سيديويه : « لا يجيء هذا الضرب على مفعول (بكسر العين) إلا وفيه الهاء ؛ لأنه إن جاء على مفعول بغير هاء اعتل ؛ فعدلوا إلى الأخف » اه كلامه . وقوله اعتل يقصد أنه كان حينئذ يجري عليه إعلال قاض فتحذف الياء للتخلص من التقاء الساكنين إن كان مرفوعاً أو مخفوضاً منونا .

وجاء في الأجوف المَعْدِشَة ، قال سيديويه في (حتى مَطْلَعِ الفَجْرِ)
بالكسر : أى طلوعه ^(١) ، ويجوز أن يقال : إنه اسم زمان : أى وقت طلوعه

(١) قال في اللسان : « وأما قوله عز وجل (هي حتى مطلع الفجر) فان
الكسائي قرأها بكسر اللام وكذلك روى عبيد عن أبي عمرو بكسر اللام ، وعبيد
أحد الرواة عن أبي عمرو ، وقال ابن كثير ونافع وابن عامر واليزيدي عن أبي
عمرو ، وعاصم وحزمة : هي حتى مطلع الفجر - بفتح اللام - قال الفراء : وأكثر
القراء على مطلع (بالفتح) . قال : وهو أقوى في قياس العربية ؛ لأن المطلق بالفتح
هو الطلوع ، والمطلع - بالكسر - هو الموضع الذي تطلع منه ؛ إلا أن العرب
تقول : طلعت الشمس مطالعا فيكسرون وهم يريدون المصدر . وقال : إذا كان
الحرف من باب فعل يفعل : مثل دخل يدخل وخرج يخرج وما أشبهها آثرت
العرب في الاسم منه والمصدر فتح العين ؛ إلا أحرفا من الأسماء أزموها كسر العين
في مفعل : من ذلك (وذكر بعض ما ذكر المصنف من الأسماء) فجعلوا الكسر
علامة للاسم ، والفتح علامة للمصدر . قال الأزهرى : والعرب تضع الأسماء
مواضع المصادر ، ولذلك قرأ من قرأ (هي حتى مطلع الفجر) ؛ لأنه ذهب بالمطلع
وإن كان اسما إلى الطلوع مثل المطلق (بالفتح) وهذا قول الكسائي والفراء ، وقال
بعض البصريين : من قرأ مطلع الفجر - بكسر اللام - فهو اسم لوقت الطلوع . قال
ذلك الزجاج . قال الأزهرى : وأحسبه قول سيديويه « اه كلامه . قال سيديويه
(ج ٢ ص ٢٤٧) وأما ما كان يفعل منه مضموما فهو بمنزلة ما كان يفعل منه مفتوحا ولم
ينبوه على مثال يفعل لأنه ليس في الكلام مفعل (بالضم) فلما لم يكن إلى ذلك سبيل ، وكان
مصيره إلى إحدى الحركتين (الكسرة أو الفتحة) أزموه أخفهما ، وذلك قولهم قتل
يقتل وهذا المقتل (بالفتح) وقد كسروا المصدر في هذا كما كسروا في يفعل
(بفتح العين) ، قالوا : أتيتك عند مطلع الشمس : أى عند طلوع الشمس ، وهذه
لغة بني تميم ، وأما أهل الحجاز فيفتحون ، وقد كسروا إلا ما كن في هذا أيضا ،
كأنهم أدخلوا الكسر أيضا كما أدخلوا الفتح » اه كلامه . وقال أبو سعيد السيرافي :
ومن ذلك (يريد بناء المصدر على المفعل بالكسر) فيما ذكره سيديويه المطلق في معنى
الطلوع ، وقد قرأ الكسائي (حتى مطلع الفجر) ومعناه حتى طلوع الفجر ، وقال

وقد جاء بالفتح والكسر مَحْمَدَة وَمَذَرَمَة وَمَعْجَز وَمَعْجَزَة وَمُظْلَمَة وَمَعْتَبَة
وَمَحْسَبَة وَعَلَق مَصْنَة ^(١) وبالضم والكسر المَعْدِرَة ^(٢) ، وبالفتح والضم
المَيْشِرَة ^(٣)

بعض الناس المطلع (بالكسر) الموضع الذي يطلع فيه الفجر ، والمطلع (بالفتح)
المصدر . والقول ما قال سيبويه ، لأنه لا يجوز إبطال قراءة من قرأ بالكسر
ولا يحتمل إلا الطلوع ، لأن حتى إنما يقع بعدها في التوقيت ما يحدث ، والطلوع
هو الذي يحدث ، والمطلع ليس بحادث في آخر الليل ، لأنه الموضع « اه كلامه

(١) تقول : حمده يحمده - كعلم يعلم - حمدا كنصر ، ومحمدا ومحمدة - بالفتح فيهما -
ومحمدا ومحمدة - بالكسر فيهما - وهما نادران . وتقول : ذمه يذمه ذما كمد مدا
ومذمة - بفتح الذال - أى : عابه ، ولم نجد في كتب اللغة من هذا المعنى مصدرا على
مذمة بالكسر ، لكن في القاموس واللسان أنه يقال : رجل ذو مذمة - بالفتح
والكسر - ، إذا كان كلا وعبئا على الناس . وتقول : عجز عن الأمر - من بابي
سمع وضرب - عجزا ومعجزا ومعجزة بكسر الجيم وفتحها في الأخيرين . قال سيبويه :
« الكسر على النادر والفتح على القياس لأنه مصدر » . وتقول : ظله يظله - من
باب ضرب - ظلها بالفتح والضم ، ومظله - بكسر اللام - ، إذا جار عليه ووضع
أمره على غير موضعه : ولم يذكروا صاحب اللسان والقاموس فتح اللام فيهما . وتقول
عتب عليه يعتب - كيجلس ويخرج - عتبا وعتابا ومعتابا - بالفتح - ومعتبة - بالفتح
والكسر - ، إذا لافه وسخط عليه ، وتقول : حسب الشيء يحسبه - بكسر عين
المضارع وفتحها والكسر أجو - هما - حسبانا - بكسر أوله - ومحسبة - بكسر السين
أو فتحها - إذا ظنه ، والكسر نادر عندهم قال في المضارع يحسب بالفتح وأما عند
من كسر عين المضارع فهو القياس . وتقول : هذا الشيء علق مضنة : أى هو شيء
نفيس يتنافس فيه أى يضن به ، ويقال أيضا : هو عرق مضنة ، وذلك كما يقال : فلان
علق علم وتبع علم وطلب علم ، الكل بكسر أوله وسكون ثانيه ، والمعنى أنه يعلق العلم
ويتبع أهله ويطلبه . والضاد مكسورة أو مفتوحة . (٢) العذر (بضم العين) والعذرة
(بالكسر) والعذرى (بالضم) والمعذرة (بضم الذال وكسرها) الحجة التي يعتذر بها
(٣) اليسر ، واليسار ، والميسرة (بفتح السين وضمها) : السهولة والغنى . قال

وجاء بالتثليث مَهْلَكٌ وَمَهْلِكَةٌ وَمَهْلِكَةٌ وَمَهْلِكَةٌ (١)

وجاء بالكسر وحده الْمَكْبَرُ وَالْمَكْبَرُ وَالْمَكْبَرُ وَالْمَكْبَرُ وَالْمَكْبَرُ وَالْمَكْبَرُ
وَالْمَكْبَرُ وَالْمَكْبَرُ وَالْمَكْبَرُ وَالْمَكْبَرُ وَالْمَكْبَرُ وَالْمَكْبَرُ
وَالْمَكْبَرُ وَالْمَكْبَرُ وَالْمَكْبَرُ وَالْمَكْبَرُ وَالْمَكْبَرُ وَالْمَكْبَرُ
وَالْمَكْبَرُ وَالْمَكْبَرُ وَالْمَكْبَرُ وَالْمَكْبَرُ وَالْمَكْبَرُ وَالْمَكْبَرُ (٢)

سيبويه : ليست الميسرة على الفعل ، ولكنها كالمسربة ، المشربة في أنها ليست على الفعل
(١) تقول : هلك هلك - كضرب يضرب - هلا كاوهلو كاومهلكاومهلكة (بتثليث
اللام فيهما) وتمسكة بضم اللام ليس غير : أى مات . وتقول : قدر على الشيء يقدر -
كجلس وخرج وفرح - قدرة ومقدرة (بتثليث الدال) وقدرانا (بكسر أوله)
وقدارا وقدارة (بفتح أولهما ، وقد يكسر أول الأول) وقدورا وقدورة (بضم
أولهما) : قوى عليه وتمكن منه . وتمثيل المؤلف بالمأدبة في هذا الموضع غير صحيح
لعدة وجوه : الوجه الأول أن المأدبة اسم لطعام يصنع لدعوة أو عرس وليس
مصدرا . والوجه الثانى أنه ليس مثلث الدال ، حتى يسوغ له ذكره مع المثلاثات .
والوجه الثالث أنه غير مذهب كبار النحويين ، فان سيبويه قد نص في كتابه (٢٤٨ ص
ص ٢٤٨) على أن المأدبة ليست مصدرا ولا مكانا ، وأنها كالمسربة التى هى اسم
للغرفة ، والمسربة التى هى اسم لشعر الصدر . وقد كان خطر لنا أن هذه الكلمة
محرقة عن المأربة بالراء المهملة فانها مثلة الراء ويقال : أرب الرجل احتاج ، فان
كانت المأربة المثلثة أحد مصادر هذا الفعل صح هذا الذى خطر لنا ، وإن كانت
اسما كالأرب بمعنى الحاجة لم يتم ، وليس فى عبارة اللغويين نص على أحد الطريقتين
(٢) تقول : كبر الرجل - كفرح - كبرا - كعنب - ومكبرا - كمنزل - ، إذا
طعن فى السن . وتقول : يسر الرجل يسر - كضر يضرب - أى لعب بالقداح ،
والميسر : اللعب بالقداح ، أو هو الجزور التى كانوا يتقامرون عليها ، وعلى الثانى
لا يصلح مثلا . وتقول : حاضت المرأة تحيض حيضا ومحاضا ، إذا سال
دمها ، فقول المؤلف : إنه بالكسر وحده غير صحيح ، وتقول : قال القوم يقولون
قيولة وقيلا وقائلة ومقيلا ومقالا : إذا ناموا نصف النهار ، والمقيل مصدر عن
سيبويه ، وما ذكرنا تعلم أن تمثيل المؤلف به لما جاء بالكسر وحده غير مستقيم .

فدو التاء المفتوح العين شاذ من جهة ، وكذا المكسور العين أو المضمومها
بلا تاء ، وأما المكسورها أو المضمومها مع التاء فشاذ من وجهين
قوله « ومن غيره » أى : من غير الثلاثي المجرد فيصلح المصدر والمفعول
والزمان والمكان كالمُدْحَرَجِ والمُقَاتِلِ والمُخَرَّنَجِمِ كما يجي ،

الميسور : اليُسْر ، والميسور : العُسْر ، والمجلود : الجُلْد : أى الصبر ، والمفتون :
الفتنة ، قال الله تعالى : (بَأْسَكُمْ الْفِتْنُ) أى : الفتنة ، على قول ، وخالف ^(١)

قال في القاموس : « رجع يرجع رجوعا ، ومرجعا - كمنزل - ومرجعة شاذان ، لأن
المصادر من فعل يفعل (كضرب يضرب) إنما تكون بالفتح ، ورجعى ورجعانا
بضمهما ، انصرف . ورجع الشيء عن الشيء وإليه رجعا - ومرجعا كقعد ومنزل -
صرفه ورده » اه . وتقول : جام يجيء جيتا و مجيئا ، إذا أتى . قال في اللسان : « والجيء
شاذ ، لأن المصدر من فعل يفعل (كضرب يضرب) مفعول بفتح العين ، وقد شذت
منه حروف فجاءت على مفعول كالجيء والمحيض والمكيل والمصير » اه . والعيب
والعاب والمعاب والمعابة والمعيب : أن تصم الرجل ، وفعله عاب يعيب ، وهو لازم
ومتعد ، ومن هذا تعلم أن اقتصار المؤلف على الكسر فيه غير مستقيم ، هذا ، وقدمثل
المؤلف نفسه بالمعذرة لما جاء فيه الضم والكسر ، فكيف مثل به ههنا لما جاء بالكسر
وحده ، وتقول : أوى له بأوى - كروى يروى - أوية وأوية ومأواة ، إذ ارق
له ورئى ، قال زهير :

بَانَ الْخَلِيطُ وَلَمْ يَأْوُوا لِمَنْ تَرَكَوا

ومنه تعلم تقصير المؤلف في التمثيل به لما جاء بالكسر وحده

(١) قد ذكر المؤلف كما ذكر غيره في هذه الآية وجهين ، والحقيقة أن فيها ثلاثة
أوجه : الأول : أن الباء زائدة ، وأى مبتدأ ، والمفتون اسم مفعول بمعنى المجنون خبر
المبتدأ ، والثاني : أن الباء أصلية بمعنى فى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم
والمفتون اسم مفعول أيضا بمعنى المجنون مبتدأ مؤخر . والثالث : أن الباء اللابسة
والجار والمجرور خبر مقدم والمفتون مصدر بمعنى الجنون مبتدأ مؤخر ، والمعنى الفتنة
ملايسة لأى الفريقين من المسلمين والكفار

سيبويه غيره في مجيء المصدر على وزن المفعول ، وجعل الميسور والمعسور صفة للزمان :
 أى الزمان الذى يُوسر فيه و يُعسر فيه ، على حذف الجار ، كقولهم : الحصول :
 أى الحصول عليه ، وكذا قال فى المرفوع والموضوع ، وهما نوعان من السير ، قال :
 هو السير الذى ترفعه الفرس وتضعه : أى تقويه وتضعفه ، وكذا جعل المعقول
 بمعنى المحبوس المشدود : أى العقل المشدود المقوى ، وجعل الباء فى (بأىكم
 المفتون) زيادة ، وقيل : بأىكم الجنى ، وهو المفتون ، والمجلود : الصبر الذى يُجلد
 فيه : أى يستعمل الجلادة ، وأما المكروهة فالظاهر أنها ليست مصدرا ، بل هو
 الشئ المكروه ، والهاء دليل الاسمية ، وكذا المصدوقة : يقال : بين لى مَصْدُوقَةً
 حاله : أى حقيقتها ، من قولهم : صدَّقني ^(١) سِنَّ بَكْرِهِ : أى بين حاله التى
 صدَّقنيها .

قوله « وفاعلة كالعافية » تقول : عافانى الله معافاة وعافية ، وأما العاقبة
 فالظاهر أنه اسم فاعل لأنه بمعنى الآخر ، يقال : عقبَ الشئ [الشئ] أى :
 خلفه ، والهاء دليل الاسمية ، أو يقال : إنها صفة النهاية فى ^(٢) الأصل ، وأما

(١) هذا مثل من أمثال العرب . قال فى اللسان : « وفى المثل صدقنى سن بكره
 وأصله أن رجلا أراد بيع بكره فقال للمشتري : إنه جمل ؛ فقال المشتري : بل هو بكر
 فبينهما كذلك إذ ند البكر فصاح به صاحبه هدىع (بكسر أوله وفتح ثانيه وآخره
 مبنى على السكون) . وهذه كلمة يسكن بها صغار الابل إذا نفرت ، وقيل : يسكن بها
 البكارة خاصة ، فقال المشتري : صدقنى سن بكره » اهـ

(٢) كلام المؤلف فى هذه الكلمة مضطرب ، ولو كان نظم كلامه هكذا « وأما
 العاقبة فالظاهر أنه اسم فاعل ، لأنه بمعنى الآخر . يقال : عقب الشئ الشئ : أى
 خلفه ، والهاء للتأنيث . أو يقال : إنها صفة النهاية فى الأصل ثم صارت اسما لها .
 والهاء دليل الاسمية » لكان كلاما مستقيما ، فانه لا معنى لجعلها اسم فاعل مع كون
 الهاء دليل الاسمية ؛ إذ الهاء التى فى اسم الفاعل للفرق بين صفتى المذكر والمؤنث ،
 والهاء التى هى دليل الاسمية إنما يؤتى بها فى الوصف بعد نقله من معناه الأصل إلى

الباقية في قوله تعالى (فهل ترى لهم من باقية) فقيل : بمعنى بقاء ، ويجوز أن يكون بمعنى نفس باقية ، أو شيء باق ، والهاء للاسمية ، وكذا الفاضلة بمعنى الشيء الفاضل ، والهاء للاسمية ، أو العطية الفاضلة ، والكاذبة في قوله تعالى (ليس لوقعتها كاذبة) قيل : بمعنى الكذب ، ويجوز أن يكون بمعنى نفس كاذبة : أى تكون النفوس في ذلك الوقت مؤمنة صادقة ، والدالة : الدلال والغنج ، هذا كله مع التاء ، قيل : وقد يوضع اسم الفاعل مقام المصدر ، نحو قُمْ قائماً : أى قياماً ، كما يوضع المصدر مقام اسم الفاعل ، نحو رَجُلٌ عَدْلٌ وصَوْمٌ ، ويجوز أن يكون قائماً حالاً مؤكدة / وكذا في قوله : —

٢٤ — * كَفَىٰ بِالنَّائِي مِنْ أَسْمَاءَ كَافٌ ^(١) *

أى : كافياً ، كقوله : —

الاسم ، كقولهم : مقدمة وحقيقة . وبعد فاعلم أن كلمة العاقبة قد جاءت لثلاث معان : الأول المصدر . تقول : عقب الولد أباه يعقبه كنصره ينصره عقبا وعاقبة ، إذا خلفه . والثاني : اسم فاعل من هذا الفعل ، ومنه إطلاق العاقب على النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه خلف جميع الرسل ، ومن أجل هذا كان الأخفش يقول : إن الهاء في العاقبة للتأنيث . والثالث : أنها اسم لآخر الشيء مثل العقب - كنمر - والعقب - كفلس والعقبة والعقبى - بضم أولهما - والتاء حينئذ للنقل من الوصفية إلى الاسمية . ويدل على صحة ما ذهبنا إليه من اضطراب كلام المؤلف في هذه الكلمة أن عبارته مستقيمة على الأوجه التي ذكرناها في الكلمات التي بعد هذه الكلمة ، فقوله في كلمة « الباقية » « فقيل بمعنى بقاء ، إشارة إلى أنها مصدر ، وقوله « ويجوز أن يكون بمعنى نفس باقية » إشارة إلى أنها وصف والهاء للتأنيث ، ولهذا قدر الموصوف مؤنثاً ، وقوله « أو شيء باق والهاء للاسمية » إشارة إلى أنها اسم .

(١) هذا صدر بيت لبشر بن أبي خازم أحد شعراء الجاهلية . وعجزه : —

وَلَيْسَ لِنَائِيهَا إِذْ طَالَ شَاغِي

واستشهد به على أن قوله « كافي » اسم فاعل من كفاه يكفيه ، وهو منصوب على

٢٥ — * فَلَوْ أَنْ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ ^(١) * —

فكما أن اسم المفعول في قوله تعالى : « والنجوم مُسَخَّرَاتٍ » بنصبهما حال مؤكدة ، لا بمعنى المصدر ، فكذا اسم الفاعل فيما نحن فيه . وقوله : —

٢٦ — أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي * لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمٌ وَمَقَامٌ عَلَى حَقِّقَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا * وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ ^(٢)

قال سيديويه : معناه لاأشتم شما ولا يخرج خروجاً ، وقال عيسى بن عمر : هو حال معطوف على الحال الذي هو « لاأشتم » أى غير شاتم ولا خارج ، كقوله تعالى : « صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ » ولم يذكر معااهد الله عليه لدلالة الكلام ؛ لأنه كجواب القسم يحذف مع القرينة ، وعند سيديويه « لاأشتم » جواب « عاهدت »

قال : « وَنَحْوُ دَحْرَجَ عَلَى دَحْرَجَةٍ وَدِحْرَاجٍ بِالْكَسْرِ ، وَنَحْوُ زَلْزَلَ عَلَى زَلْزَالٍ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ »

الحال من النأى الذى هو فاعل كفى ، وقد عامل الشاعر المنقوص فى حالة النصب كما يعامله فى حالة الرفع والجذر تحذف الباء

(١) هذا صدر بيت لمجنون بنى عامر المعروف بمجنون ليلى . وعجزه قوله :

* وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ أَهْتَدَى لِيَا *

واستشهد به على أن العرب قد تعامل المنقوص فى حالة النصب كما تعامله فى حالة الرفع والجذر ، فتحذف ياءه ، وذلك أن قوله « واش » اسم أن منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها إجراء المنصوب مجرى المرفوع .

(٢) هذان البيتان للفرزدق : همام بن غالب ، والشاهد فيه فى قوله « خارجاً » فإنه عند سيديويه مصدر حذف عامله ، وتقديره : لاأشتم مسلماً الدهر ولا يخرج خروجاً من فى زور كلام ، وكان عيسى بن عمر يجعل خارجاً اسم فاعل ، ويقول : إنما قوله « لاأشتم » حال ، فأراد عاهدت ربى فى هذه الحال وأنا غير شاتم ولا خارج من فى زور كلام . وأيد ابن هشام ما ذهب إليه سيديويه .

أقول : قال سيبويه : الهاء في دحرجة عوض من الألف الذي هو قياس مصادر غير الثلاثي المجرد قبل الآخر ، وَالْفَعْلَلَةُ هو المطرد دون الْفَعْلَالِ ، لا يقال : بَرَقَشَ ^(١) برقاشا ، وكذا الْفَعْلَالِ مسموع في الملحق بدحرج غير مطرد ، نحو حِقَالٍ ، وكذا في المضاعف ، ولا يجوز في غير المضاعف فتح أول فَعْلَالٍ ؛ وإنما جاز ذلك في المضاعف — كَالْقَلْقَالِ ^(٢) وَالزَّلْزَالِ وَالْخُلْخَالِ — قصداً للتخفيف ؛ لثقل التضعيف

ومصادر ما زيد فيه من الرباعي نحو تَدَحْرُجٍ وَآخِرِ نَجْمٍ وَأَقْشَعِرَّارٍ ، وأما أَقْشَعِرٌّ قَشْعَرِيرَةٌ واطْمَأْنِ طَمَأْنِينَةٌ فالمنصوبان فيهما اسمان واقعان مقام المصدر ، كما في أَنبَتَ نَبَاتًا وَأَعْطَى عَطَاءً .

اسم المرة قال : « وَالْمَرَّةُ مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْمُجْرَدِ الَّذِي لَا تَاءَ فِيهِ عَلَى فَعْلَةٍ ، نَحْوُ ضَرْبَةٍ وَقِتْلَةٍ ، وَبِكَسْرِ الْفَاءِ لِلنَّوْعِ ، نَحْوُ ضَرْبَةٍ وَقِتْلَةٍ ، وَمَا عَدَاهُ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُسْتَعْمَلِ ، نَحْوُ إِنَاخَةٍ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَاءَ زِدْتَهَا ، وَنَحْوُ أَتَيْتُهُ إِتْيَانَةً وَلَقِيتُهُ لِقَاءَةً شَادٌّ »

أقول : اعلم أن بناء المرة إما أن يكون من الثلاثي المجرد أو غيره ، والثلاثي المجرد إما مجرد عن التاء أولاً

(١) ورد هذا الفعل لازماً ، ومتعدياً . تقول : برقش الرجل برقشة ، إذا ولي هازباً . وتقول : برقش الرجل الشيء ، إذا نقشه بألوان شتى .

(٢) تقول : قلقلت الشيء قلقلته ، وقلقلالا (كسر أوله وفتحه ، وضمه نادر) ، إذا حركته . وقال في اللسان : « فاذا كسرتة فهو مصدر ، وإذا فتحته فهو اسم مثل الزلزال والزلزال » . والذي في القاموس : قلقل الشيء قلقلته وقلقلالا (بالكسر ويفتح) حركه ، أو بالفتح الاسم ، وتقول : خلخل العظم ، إذا أخذ ما عليه من اللحم .

فالمجرد عنها تجعله على فعلة بفتح الفاء وحذف الزوائد إن كانت فيه ، نحو
خرجت خرْجة ودخلت دخلة

وذو التاء تبقيه على حاله ، نحو دريت درَايةً ونَشَدْتُ ^(١) نِشْدَةً ، ولا تقول
درِيَةً ونَشْدَةً ، كذا قال المصنف ؛ ولم أعثر في مصنف على ما قاله ، بل أطلق
المصنفون أن المرة من الثلاثي المجرد على فعلة ، قال سيبويه : إذا أردت الوحدة من
الفعل جئت بها أبداً على فعلة على الأصل ؛ لأن أصل المصادر فعل ، هذا قوله ؛
والذي أرى أنك ترد ذا التاء أيضاً من الثلاثي إلى فعلة ؛ فتقول : نشدت نَشْدَةً
بفتح النون

وغير الثلاثي المجرد تُخْلِيهِ على حاله ، سواء كان رباعياً كَدَرَ حَرْجَةً أو ذا
زيادة كَانْطِلَاقٍ وَإِخْرَاجٍ وَتَدَخُّرُجٍ ، فإن لم تسكن فيه التاء زدتها ، نحو أكرمته
إكرامة ، وإن كانت فيه تاء خليتها ، نحو عزَّيتُه تعزية : أى واحدة ، والأكثر
الوصف في مثله بالواحدة لرفع اللبس ؛ نحو عزَّيتُه تعزيةً واحدة ، ولو قلنا بحذف
تلك التاء والحجى بقاء الوحدة فلا بأس

واستدل سيبويه على أن أصل مصادر جميع الثلاثي متعدياً كان أو لازماً فعل
ببناء الوحدة ، قال : لاشك أن الجنس من نحو تَمْرَةٍ وَتَفَّاحَةٍ بحذف التاء ، فكان
القياس أن يكون الجنس في نحو خَرْجَةٍ وَدَخَلَةٍ كذلك أيضاً ، ونعني بالجنس
المصدر المطلق ، نحو خَرَجٍ وَدَخَلَ ؛ إلا أنهم تصرفوا في مصادر الثلاثي بزيادة
الحروف وتغيير التركيب لخفته ، دون الرباعي وذو الزيادة

ثم اعلم أنه إن جاء للرباعي وذو الزيادة مصدران أحدهما أشهر فالوَحْدَةُ على

(١) تقول : نشد الضالة نشداً أو نشدة ونشداً (بكسر الأخيرين) : إذ اطلبها ، وإذا عرفها

ذلك الأشهر دون الغريب ، تقول : دحرج دحرجة واحدة ، ولا تقول دحرجة ، وكذا لا تقول قاتلت قتالة ، ولا كذبت كذابة

وقد شذ في الثلاثي حرفان لم تحذف منهما الزوائد ولم يردا إلى بناء فعلة ، بل بل الحق بهما التاء كما هما ، وهما إثباتة ولقاء ، وبجوز أثية ولقية على القياس ، قال أبو الطيب :

٢٧ — لَقِيتُ بِدَرْبِ الْقَلَّةِ الْفَجْرَ لَقِيَةً * شَفَتْ كَمَدَى وَاللَّيْلُ فِيهِ قَتِيلٌ^(١)

قوله « وما عدا » أى : ما عدا الثلاثي المجرد الخالي من التاء ، وهو ثلاثة : الرباعي ، وذو الزيادة ، والثلاثي ذو التاء ، على ما ذهب إليه المصنف

قوله « فان لم تكن تاء » أى : فيما عدا

وقوله « وبكسر الفاء للنوع نحو ضربة » أى : ضربا موصوفا بصفة ، وتلك الصفة إما أن تذكر نحو « حَسَنُ الرَّكْبَةِ » و « سَيِّئُ الْمِيْمَةِ » و « جلست جلسة حسنة » أو تكون معلومة بقرينة الحال ، كقوله : —

٢٨ — هَا إِنَّا تَعَذَّرْنَا إِن لَّمْ تَسْكُنْ نَفَعْتُ * فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ^(٢)

(١) البيت من قصيدة طويلة لأبي الطيب المتنبي يمدح فيها سيف الدولة الحمداني . وأولها :

لِيَالِيَّ بَعْدَ الظَّاعِنِينَ شُكُولُ طَوَالٍ ، وَلَيْلُ الْعَاشِقِينَ طَوِيلُ
والظَّاعِنِينَ : أى الراحلين . وشُكُولُ : أى متشكلة متشابهة . ودرب القلة : موضع وراء الفرات ، وأصل درب المضيق في الجبال ، واستعمل في كل مدخل إلى بلاد الروم وفي كل باب طريق واسع . وأصل القلة أعلى الجبل ، وذكر المؤلف لهذا البيت كذكره لأمثاله من شعر المتنبي وأبي تمام والبحترى وأبي العلاء ليس على سبيل الاستشهاد ولكنه للتمثيل

(٢) هذا البيت من قصيدة طويلة للابغة الذبياني ، ويروى عجزه هكذا :

* فَإِنَّ صَاحِبَهَا مُحَالِفُ النَّكَدِ *

أى عذر بليغ : وقد لا تكون الفعلة مرة والفعل نوعا كالرحمة والنسدة

قال « أَسْمَاءُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ مِمَّا مُضَارِعُهُ مَقْتُوحُ الْعَيْنِ أَوْ مَضْمُومُهَا ^{أسماء الزمان والمكان} وَمِنْ الْمُنْقُوصِ عَلَى مَفْعَلٍ ، نَحْوُ مَشْرَبٍ وَمَقْتَلٍ وَمَرْمَى ، وَمِنْ مَكْسُورِهَا وَالْمِثَالِ عَلَى مَفْعَلٍ ، نَحْوُ مَضْرِبٍ وَمَوْعِدٍ ، وَجَاءَ الْمُنْسِكُ وَالْمَجْزَرُ وَالْمَنْبِتُ وَالْمَطْلِعُ وَالْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ وَالْمَرْفِقُ وَالْمُسْقِطُ وَالْمُسْكِنُ وَالْمَرْفِقُ وَالْمُسْجِدُ وَالْمُنْخِرُ ، وَأَمَّا مِنْخِرٌ فَفَرَعٌ كَمَنْتَيْنِ وَلَا غَيْرُهُمَا ، وَنَحْوُ الْمَظْنَةِ وَالْمَقْبَرَةِ فَتَحًا وَضَمًّا لَيْسَ بَقِيَاسٍ ، وَمَا عَدَاهُ فَعَلَى لَفْظِ الْمَفْعُولِ »

أقول : اعلم أنهم [كأنهم] [كانوا] بنوا الزمان والمكان على المضارع ، فكسروا العين فيما مضارعه مكسور العين ، وفتحوها فيما مضارعه مفتوحها ، وإنما لم يضموها فيما مضارعه مضمومها نحو يَقْتُلُ وَيَنْصُرُ لأنه لم يأت في الكلام في غير هذا الباب مَفْعَلٌ إلا نادراً كَمَكْرُمٍ وَمَعُونٍ على ما ذكرنا ، فلم يحملوا ما أدى إليه قياس كلامهم على بناء نادر في غير هذا الباب ، وعُدِلَ إلى أحد اللفظين مَفْعَلٍ وَمَفْعِلٍ ، وكان الفتح أخفَّ فحمل عليه

وقد جاء من يَفْعُلُ المضموم العين كلماتٌ على مَفْعِلٍ بالكسر لا غير ، وهى : الْمَشْرِقُ ، وَالْمَغْرِبُ ، وَالْمَرْفِقُ وهو مَوْصِلُ الذراع والعُضد ، وهو أيضاً كل ما يُنْتَفَعُ به ، والارتفاق : الانتفاع ، والاتكاء على الْمَرْفِقِ ، ويقال فيهما الْمَرْفِقُ على وزن الْمُثْقَبِ أيضاً ، لأنهما آلتا الرِّفْقِ الذى هو ضد الْخُرْقِ ؛ إذ المتكسى على مَرْفِقِهِ ساكن مطمئن ، وكذا ذو المال المنتفع به على الأغلب ، ومعنى الموضع فيهما أبعد وذلك بتأويل أنهما مَظْنَتَا الرِّفْقِ وَمَحَلَّاهُ ، ومنها الْمَنْبِتُ ، وَالْمُنْخِرُ ، وَالْمَجْزَرُ ، وَالْمُسْقِطُ ، وَالْمُظْنَةُ

وقد جاء من يَفْعُلُ المضموم العين أيضاً كلماتٌ سمع في عينها الفتح والكسر ، وهى

الْمُفْرِقَ ، ، وَالْمُخْشِرَ ، وَالْمُسْجِدَ ، وَالْمُنْسِكَ ^(١) ، وَأَمَّا الْمَجَلُ بِمَعْنَى الْمَنْزِلِ
فَلْيَكُونُ مُضَارَعُهُ عَلَى الْوَجْهِينِ ، قَرِءْ قَوْلَهُ تَعَالَى (فَيَجْلَلُ عَلَيْكُمْ غَضَبِي)
عَلَى الْوَجْهِينِ

وَجَاءَ فِي مِثْلِ مِثْلِهِ بِفَعْلٍ بِالْكَسْرِ لَهَا بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ، وَهِيَ الْمَدْبُ ، ^(٢)

(١) النِّسْكُ — بِالضَّمِّ وَبِضْمَتَيْنِ — كُلُّ مَا يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَقَدْ نَسَكْتَ
أَنْسَكَ — مِثْلُ نَصْرِيْنَصِرَ — نَسَكَ — بِفَتْحٍ أَوَّلُهُ وَكَسَرُهُ وَسُكُونُ ثَانِيهِ — قَالَ فِي اللِّسَانِ :
« وَالْمُنْسِكُ وَالْمُنْسِكُ (بِفَتْحِ السَّيْنِ وَكَسَرِهَا) شُرْعَةُ النِّسْكِ . وَقِيلَ : الْمُنْسِكُ (بِالْفَتْحِ)
النِّسْكُ نَفْسُهُ ، وَالْمُنْسِكُ (بِكَسْرِ السَّيْنِ) الْمَوْضِعُ الَّذِي تَذْبَحُ فِيهِ النَّسِيكَةُ . وَقَالَ
الْفَرَّاءُ : الْمُنْسِكُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ (بِكَسْرِ السَّيْنِ) الْمَوْضِعُ الْمَعْتَادُ الَّذِي يُعْتَادُهُ . وَيُقَالُ :
إِنْ لَفْلَانِ مَنْسِكًا يُعْتَادُهُ فِي خَيْرٍ كَانَ أَوْ غَيْرِهِ ... قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ : قَدْ تَكَرَّرَ ذِكْرُ
الْمُنَاسِكِ وَالنِّسْكِ وَالنَّسِيكَةِ فِي الْحَدِيثِ ، فَالْمُنَاسِكُ جَمْعُ مَنْسِكٍ بِفَتْحِ السَّيْنِ وَكَسَرِهَا
وَهُوَ الْمَتَعَبِدُ (مَكَانُ التَّعْبُدِ) وَيَقَعُ عَلَى الْمَصْدَرِ وَالزَّمَانِ وَالْمَسْكَنِ » اهـ مُلَخَّصًا .
وهذه أقوال لا يتلاقى بعضها مع بعض .

(٢) اِعْتَبَارُ الْمَدْبِ — بِفَتْحِ الدَّالِ وَكَسَرِهَا — اسْمُ مَكَانٍ أَحَدُ تَخْرِيْجِيْنِ لِلْعُلَمَاءِ فِي
هَذِهِ السَّكَلَةِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ الْمَفْتُوحَ مَصْدَرًا وَالْمَكْسُورَ اسْمَ مَكَانٍ ، فَيَكُونُ مُوَافِقًا
لِلْقِيَاسِ . قَالَ فِي اللِّسَانِ : « وَمَدْبُ السَّيْلِ وَمَدْبُهُ (بِفَتْحِ الدَّالِ وَكَسَرِهَا) مَوْضِعُ
جَرِيهِ . يُقَالُ : تَنَحَّى عَنْ مَدْبِ السَّيْلِ وَمَدْبِهِ ، وَمَدْبُ الْفُحْلِ وَمَدْبُهُ ، فَالْاسْمُ مَكْسُورٌ
وَالْمَصْدَرُ مَفْتُوحٌ ، وَكَذَلِكَ الْمَفْعَلُ مِنْ كُلِّ مَا كَانَ عَلَى فَعْلٍ يَفْعَلُ (كَضَرْبٍ يَضْرِبُ)
قَالَ فِي التَّهْذِيبِ : وَالْمَدْبُ (بِكَسْرِ الدَّالِ) مَوْضِعُ دَيْبٍ الْفُحْلِ وَغَيْرِهِ » اهـ مُلَخَّصًا .
وَأَنْتَ تَرَى أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ وَجْهُ التَّفْرِيعِ فِي قَوْلِ صَاحِبِ اللِّسَانِ « فَالْاسْمُ مَكْسُورٌ
وَالْمَصْدَرُ مَفْتُوحٌ »

وَالْمَأْوَى : الْمَنْزِلُ . قَالَ الْأَزْهَرِيُّ : سَمِعْتُ الْفَصِيْحَ مِنْ بَنِي كَلَّابٍ يَقُولُ الْمَأْوَى
الْأَبْلَ « مَأْوَاةٌ » بِالْهَاءِ . وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ : مَأْوَى الْأَبْلِ — بِكَسْرِ الْوَاوِ — لُغَةٌ فِي مَأْوَى
الْأَبْلِ خَاصَّةً ، وَهُوَ شَاذٌ . وَقَالَ الْفَرَّاءُ : ذَكَرْتُ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَسْمِي مَأْوَى
الْأَبْلِ مَأْوَى بِكَسْرِ الْوَاوِ . قَالَ : وَهُوَ نَادِرٌ ، لَمْ يَجِءْ فِي ذَوَاتِ الْبِلَاءِ وَالْوَاوِ مَفْعَلٌ بِكَسْرِ

وَمَاوَى الْإِبِلِ ، وَالْمَزَلَةَ ، وَمَضْرِبَةَ السِّيفِ ، وَجَاءَ مَقْبُرَةٌ وَمَشْرُوقَةٌ وَمَقْيَاةٌ وَمَقْيُوءَةٌ وَمَقْنَأَةٌ وَمَقْنُوءَةٌ^(١) فَتَحًا وَضَمًّا ، وَكَذَا الْمَشْرُوبَةُ فِي الْغُرْفَةِ ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَشْرَبُونَ فِي الْغُرْفِ ، وَالْمَشْرُوقَةُ وَالْمَقْيَاةُ مِنْ ذَوَاتِ الزَّوَائِدِ ، إِذْ هُمَا مَوْضِعَانِ لِلتَّشْرِيقِ وَالتَّقْيِئِ فَيَسْدَانِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا ، وَلِهَذَا لَمْ تَعَلِ الْمَقْيَاةُ ، أَوْ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْهَبْ بِهَا مَذْهَبُ الْفِعْلِ ، كَمَا يَجِيءُ ، وَالْمَشْرُوبَةُ لِشَعْرِ الصَّدْرِ مَضْمُومَةُ الْعَيْنِ لِأَنَّهُ لَا غَيْرَ ، قَالَ سَيْبُويه : لَمْ تَذْهَبْ بِالْمَسْجِدِ مَذْهَبَ الْفِعْلِ ، وَلَكِنَّكَ جَعَلْتَهُ اسْمًا لَبِيتَ ، يَعْنِي أَنَّكَ أَخْرَجْتَهُ عَمَّا يَكُونُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَوْضِعِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّكَ تَقُولُ : الْمَقْتَلُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَقَعُ فِيهِ الْقَتْلُ ، وَلَا تَقْصِدُ بِهِ مَكَانًا دُونَ مَكَانٍ ، وَلَا كَذَلِكَ الْمَسْجِدَ

الْعَيْنِ ، إِلَّا حَرْفَيْنِ : مَاقِي الْعَيْنِ ، وَمَاوَى الْإِبِلِ ، وَهُمَا نَادِرَانِ ، وَاللُّغَةُ الْعَالِيَةُ فِيهِمَا « مَاوَى وَمَوْقٌ وَمَاقٍ » اهـ . وَاعْتَبَرَاهُ مَاقِي الْعَيْنِ عَلَى مَفْعَلٍ كَلَامٍ غَيْرِ مَبْنِيٍّ عَلَى تَحْقِيقٍ وَلَا نَظَرٍ ، لِأَنِّ قَوْلَهُمْ « مَوْقٌ وَمَاقٍ » ثَلَاثَةٌ أَحْرَفٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمِيمَ مِنْ أَصْلِ الْكَلِمَةِ ، فَإِذَا قَالُوا مَاقِيٍّ مَعَ ذَلِكَ تَبَيَّنَ أَنَّ الْيَاءَ هِيَ الزَّائِدَةُ ، كَمَا كَانَ الْأَطْلُ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْيَاءَ زَائِدَةٌ فِي الْإِبِلِ ، فَوزن المَاقِيٍّ عَلَى هَذَا فَعْلِيٌّ — بِكسْرِ اللَّامِ أَوْ فَتْحِهَا —

(١) زَلِيزِلْ زَلَا - كَضْرَبْ يَضْرِبُ - : زَلَقٌ ، وَالْمَزَلَةُ - بَفَتْحِ الزَّايِ وَكسْرِهَا - : الْمَوْضِعُ الَّذِي تَزَلِقُ عَلَيْهِ الْأَقْدَامُ وَلَا تَثْبُتُ ، وَقَالَ فِي اللِّسَانِ : « وَضْرِبَةُ السِّيفِ ، وَمَضْرِبُهُ وَمَضْرِبَةٌ وَمَضْرِبَتُهُ - بَفَتْحِ الرَّاءِ وَكسْرِهَا فِيهِمَا - : حُدُّهُ ، وَحَكْيُ الْآخِرَيْنِ سَيْبُويه ، وَقَالَ : جَعَلُوهُ اسْمًا كَالْحَدِيدَةِ ، يَعْنِي أَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى الْفِعْلِ ، وَقِيلَ : هُوَ دُونَ الظُّبَةِ ، وَقِيلَ : هُوَ نَحْوُ مَنْ شَبَّهِ فِي طَرَفِهِ » اهـ وَالْمَشْرُوقَةُ : مَوْضِعُ الْقُعُودِ لِلشَّمْسِ ، وَحَكْيُ ابْنِ سَيِّدِهِ فِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ : فَتَحُ الرَّاءِ ، وَضَمُّهَا ، وَكسْرِهَا ، وَقَالَ : هِيَ الْمَوْضِعُ الَّذِي تَشْرُقُ عَلَيْهِ الشَّمْسُ ، وَخَصَّ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ بِالشِّتَاءِ . وَالْمَقْيُوءَةُ : مَوْضِعُ النَّفْيِ ، وَهُوَ ظِلُّ الْعَشِيِّ ، وَحَكْيُ الْفَارَسِيِّ عَنْ ثَعْلَبٍ فِيهَا الْمَقْيَةُ ، مِثْلُ الْمَعِيشَةِ ، وَحَكْيُ الْمُجْدِّ فِي الْقَامُوسِ اللَّغَتَيْنِ اللَّتَيْنِ حَكَاهُمَا الْمُؤَلِّفُ . وَالْمَقْنَأَةُ - بَفَتْحِ النُّونِ وَضَمِّهَا - : الْمَوْضِعُ الَّذِي لَا تَصْبِيهِ الشَّمْسُ فِي الشِّتَاءِ ، وَحَكْيُ فِيهَا الضَّمِّ وَالفَتْحِ ، مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ

فإنك جعلته اسما لما يقع فيه السجود بشرط أن يكون بيتاً على هيئة مخصوصة ، فلم يكن مبنياً على الفعل المضارع كما في سائر أسماء المواضع ، وذلك أن مطلق الفعل لا اختصاص فيه بموضع دون موضع ، قيل : ولو أردت موضع السجود وموقع الجبهة من الأرض سواء كان في المسجد أو غيره فتحت العين ؛ لكونه إذن مبنياً على الفعل بكونه مطلقاً كالفعل ، وكذا يجوز أن يقال في المذسك ، إذ هو مكان نسك مخصوص ، وكذا المفرق ، لأنه مفرق الطريق ، أو الرأس ، وكذا مضربة السيف مخصوصة برأس السيف قدر شبر ، وليس بمعنى موضع الضرب مطلقاً ، فلذا جاء فيه الفتح أيضاً : أى لكونه غير مبنى على الفعل ، ولذا دخلته التاء التي لا تدخل الفعل ، وكذا المقبرة ، إذ ليست اسماً لكل ما يقبر فيه : أى يدفن ، إذ لا يقال لمدفن شخص واحد مقبرة فموضع الفعل إذن مقبر كما هو القياس ، وكذا المشرقة اسم لموضع خاص لا لكل موضع يتشرق فيه من الأرض من جانب الغرب أو الشرق ^(١) وكذا المقنأة والمقياة ، وكذا المنخر صار اسماً لثقب الأنف ، ولا يقصد فيه معنى النخر ، وكذا المشرقة ليست اسماً لكل موضع يشرب فيه الماء ويجرى ، قال سيديويه : وكذا المطبخ والمربد بكسر الميم فيهما اسمان لموضعين خاصين لا لموضع الطبخ مطلقاً ، ولا لكل موضع الربود : أى الإقامة ، بل المطبخ بيت يطبخ فيه الأشياء معمول له ، والمربد محبس الابل ، أو موضع يجعل فيه التمر ، ويجوز أن يقال في المرفق بكسر الميم في المعنيين : إن أصله الموضع ، فلما اختص غير بكسر الميم عن وضع الفعل كما قال سيديويه في المطبخ والمربد ، فكل ما جاء على مفعّل بكسر العين مما مضارعه يفعل بالضم فهو شاذ من

(١) لم يبين المؤلف هذا الموضع الخاص أى شئ هو ، كما بين في المشربة مثلاً أنها صارت اسماً للغرفة ، ولم نثر على ما يرشد إلى هذا المعنى الخاص في كتب اللغة التي بين أيدينا

وجه ، وكذا مَفْعَلَةٌ بالتاء مع فتح العين ، ^(١) ، وكذا مِفْعَلٌ بكسر الميم وفتح العين ، ومَفْعِلَةٌ كَالْمِظْنَةِ أَشَدُّ ، ومَفْعِلَةٌ بضم العين كَالْمَقْبَرَةِ أَشَدُّ ، إذ قياس الموضع إما فتح العين أو كسرهما ، وكذا كل ما جاء من يَفْعُلُ المكسور العين على مَفْعَلٍ بالفتح شاذ من وجه ، وكذا مَفْعِلَةٌ بالتاء مع كسر العين ، ومَفْعِلَةٌ بفتحها أَشَدُّ ، لكن كل ما ثبت اختصاصه ببعض الأشياء دون بعض وخروجه عن طريقة الفعل فهو العذر في خروجه ^(٢) عن القياس كما ذكرنا

قوله « ومن المنقوص » يعنى نحو المَثْوَى وإن كان من يَفْعُلُ بكسر العين وإن كان أيضاً مثلاً واوياً كالمَوْلى لموضع الولاية ، وذلك لتخفيف الكلمة بقلب اللام ألفاً ، وإنما كان المثال الواو على مَفْعُلٍ بالكسر وإن كان على يَفْعُلٍ كالمَوْجِلِ والمَوْجِلِ لما ذكرنا في باب المصدر ، وذكرنا هناك أن بعض العرب يقولون مَوْجَلٌ ومَوْجَلٌ فيطرده ذلك في الموضع والزمان أيضاً ، وحكى الكوفيون المَوْضِعَ ، وقد جاء على مَفْعَلٍ بالفتح من المثال بعض أسماء ليست بمصادر ولا أمكنة مبنية على الفعل ، كمَوْحَدٍ في العدد ، والمَوْهَبَةُ للغدير من الماء ^(٣) ، وأما مَوْظَبٌ في اسم

(١) مع أن الأمثلة التي وردت مقترنة بالتاء كثيرة جداً قد نص كثير من العلماء على أن لحاق التاء شاذ يقتصر فيه على ماسم ، والتمس بعضهم للحاق التاء لبعض الأسماء سبباً كالملبغة أو إرادة البقعة . وهذا عجيب ، مامدخل التاء في الزنة ١١٩
(٢) هذا وجه ذكره المؤلف تبعاً لسيبويه ، ومن العلماء من يرى أن هذه الألفاظ أسماء أمكنة الأحداث المطلقة ، ولم يخرج بها عن مذهب الفعل ولكنها من حيث صيغتها شاذة عن القياس

(٣) الموهبة - بفتح الهاء وكسرهما - : غدير صغير من الماء ، وقيل : نقرة في الجبل يستنقع فيها الماء . وفي التهذيب : وأما النقرة في الصخرة فهو موهبة ففتح الهاء . جاء نادراً . قال :-

وَلَفَّوْكَ أَطْيَبُ إِنْ بَدَلْتِ لَنَا مِنْ مَاءٍ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَرٍّ

مكان ومَوْهَبٌ وَمَوْأَلَةٌ وَمَوْكَلٌ وَمَوْزَقٌ في أعلام رجال معينين فمنقولات من المبني على الفعل ، وفيها العدل كما ذكرنا في باب مالا ينصرف

والمثال اليأى بمنزلة الصحيح عندهم خلفته تقول في يَيْقُظُ مَيْقُظٌ في المصدر والزمان والمكان ، ومنه قوله تعالى (فَنَظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) بفتح العين

قوله « ولا غيرها » قال سيبويه : يقال في مُعِيرَةٍ مَعِيرَةٍ بكسر الميم للاتباع .

قوله « فتحا وضيا » يعني بهما المَقْبُورَةُ ، دون المَظِنَّةِ ؛ فانه لم يأت فيها إلا الكسر ، وإنما كان الفتح في المقبرة شاذاً لكونها بالتاء ، والمفعَلُ في المكان والزمان والمصدر قياسه التجرد عن التاء

قوله « وما عاده فعلى لفظ المفعول » يعني ما عدا الثلاثي المجرد ، وهو ذو الزيادة والرباعي ، فالمصدر بالميم منه والمكان والزمان على وزن مفعوله ، قياساً لا ينكسر ، كالمُخْرِجِ والمُسْتَخْرِجِ والمُقَاتِلِ والمُدْخَرِجِ والمُتَدَخْرِجِ والمُخَرَّجِجِ يحتمل كل منها أربعة معان

قال : « الآلةُ عَلَى مِفْعَلٍ وَمِفْعَالٍ وَمِفْعَلَةٍ ، كَالْمِخْلَبِ وَالْمِفْتَاحِ وَالْمِخْسَحَةِ ، وَنَحْوُ الْمُسْطَطِ وَالْمُنْخُلِ وَالْمُدُقِّ وَالْمُدْهِنِ وَالْمُكْحَلَةِ وَالْمُخْرِضَةِ لَيْسَ بِقِيَاسٍ » .

أقول : اعلم أن المِخْلَبَ ليس موضع الحلب ؛ لأن موضعه هو المكان الذي يقعد فيه الحالب للحلب ، بل هو آلة يحصل بها الحلب ، وكذا المِسْرَجَةُ — بكسر الميم — كما قال سيبويه

قوله « ونحو المسطط والمنخل » هذا لفظ جار الله ، وهو موهم أنه جاء من هذا النوع غير الألفاظ المذكورة أيضاً ، وقال سيبويه : جاء خمسة أحرف بضم

الميم : الْمُكْحَلَةُ ، وَالْمُسْعُطُ ، وَالْمُنْخُلُ ، وَالْمُدُقُ ، وَالْمُدْهُنُ ، هذا كلامه ، وجاء المنْصُلُ ^(١) أيضاً ، لكنه ليس بآلة النصل ، بل هو بمعنى النصل ، وأما الْمُحْرَضَةُ فذكرها الزخشرى ، وفي الصحاح الْمُحْرَضَةُ بكسر الميم وفتح الراء ، وكذا قال ابن يعيش : لا أعرف الضم ^(٢) فيها ، قال سيبويه فى الأحرف الخمسة : هى مثل الْمُغْفُورِ وَالْمُغْفُورِ ، وهما ضرب من الصمغ ، وَالْمُغْرُودُ : ضرب من الكهانة ، وَالْمُغْلُوقُ : المغلاق ، أربعة أحرف جاءت على مُفْعُول ، لا نظير لها فى كلام العرب ، وقال سيبويه فى المكحلة وأخواتها : لم يذهبوا بها مذهب الفعل ، ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية ، يعنى أن المكحلة ليست لكل ما يكون فيه الكحل ، ولكنها اختصت بالآلة المخصوصة ، وكذا أخواتها ، فلم تكن مثل الْمَكْسَحَةِ وَالْمُصْفَاةِ ، فجاز تغييرها عما عليه قياس بناء الآلة كما قلنا فى المسجد وأخواته ، وَالْمُسْعُطُ : ما يسعط به الصبي أو غيره ، أى يجعل به السعوط فى أنفه ، وَالْمُدُقُ : ما يدق به الشيء كفهز العطار ، والمدهن : ما يجعل فيه الدهن من زجاج ونحوه ، ولو قيل إن الْمُكْحَلَةَ وَالْمُدْهُنَ موضعان

(١) المنصل - بضم الميم ، وصاده مضمومة أو مفتوحة - السيف . قال ابن سيده : لا نعلم اسماً اشترك فيه هذان الوزنان إلا المنصل والمنخل . اهـ بمعناه . والنصل : حديدة السيف والرمح والسهم والسكين مالم يكن لها مقبض ، فان كان معها مقبض فهو سيف أو رمح أو سهم أو سكين

(٢) الذى ذكر صاحب القاموس وصاحب اللسان المحرصة - بكسر الميم وفتح الراء - كما نقل المؤلف عن الصحاح ، وقالوا بهى وعاء الحرض . والحرض كقفل وكعقنق - : الأشنان وهو شجر يؤخذ ورقه رطبا ثم يحرق ويرش الماء على رماده فينعدق ، ثم تغسل به الأيدي والثياب ، ولا يزال مستعملا فى جزيرة العرب إلى يوم الناس هذا . وقرئ فى قوله تعالى (حتى تكون حرضا أو تكون من الهالكين)

بفتحتين وبضميتين وبضم فسكون

للكحل والدهن ، ولم يبنيا على مَفْعَلٍ كما هو بناء الموضع لأنهما ليسا موضعين لما يفعل فيه الشيء كالمَقْتَلِ حتى يبنيا على الفعل ، بل هما موضعان لاسم جامد ؛ لم يبعد ، فإذا جعلنا آلتين فهما بمعنى آلة الكحل والدهن — بفتح الكاف والداال — كالمِثْقَبِ لآلة الثقب ، والمِحْرُصَةِ : وعاء الحِرْص : أى الأشنان ، والظاهر أن مَضْرِبَةَ السيف آلة الضرب ، لا موضعه ، غُيِّرَتْ عما هو قياس بناء الآلة لكونها غير مذهب بهامذهب الفعل

وجاء الفِعَالُ أيضا للآلة ؛ كالحِطَّاءِ والنِّظَامِ

واعلم أن الشيء إذا كثُر بالمكان وكان اسمه جامدا فالباب فيه مَفْعَلَةٌ بفتح العين ، كالمَأْسَدَةِ وَالسَّبْعَةِ وَالْمَذَابَةِ : أى الموضع الكثير الأشد والسباع والذئاب ، وهو مع كثرتِه ليس بقياس مطرد ، فلا يقال مَضْبَعَةٌ وَمَقْرَدَةٌ ، ولم يأتوا بمثل هذا فى الرباعى فما فوقه ، نحو الضَّفْدَعِ وَالتَّغْلِبِ ، بل استغنوا بقولهم : كثير التغالب ، أو تقول : مكان مُتَغَلِبٍ وَمُعَقَّرٍ وَمُضْفَدٍ وَمُطَخَلِبٍ بكسر اللام الأولى على أنها اسم فاعل ، قال [ليلى] : —

٢٩ — يَمْنَنُ أَعْدَادًا بِلَبْنَى أَوْ أَجَا * مُضْفِدَاتٍ كُلُّهَا مُطَخَلِبَةً ^(١)

(١) البيت لليلى بن ربيعة العامري . كما ثبت فى بعض نسخ الأصل . وقد أنشد الجوهري والصاغاني فى الباب هذا البيت لما ذكره المؤلف . ويمن : قصدن . والأعداد - بفتح الهمزة - : جمع عد بكسر العين مثل حمل وأحمال وقدر وأقداح ووتر وأوتار ، والعد : الماء الذى لا تنقطع كماء العين وماء البئر ، ولبنى - بضم فسكون - : اسم جبل ، وأجا بوزن عصافى هذا البيت ، والآ كثرون يهمزونه مثل خطأ ، وهو أحد جبل طىء ، ومضفدات : كثيرة الضفادع ، وهى صفة لأعداد ، ومطخلبة : كثيرة الطحلب . وتقول : ضفدع الماء وطحلب ، إذا كثرت ضفادعه وطحالبه ، مثل قولك : نرجست الدواء ، وفلفلت الطعام وعبرته ، وزعفرت الثوب ، وعندمت الفتاة أناملها ، ونحو ذلك من كل فعل تأخذه على مثال دحرج من اسم جنس رباعى الأصول أو منزل منزلته

ما كثر
بالمكان
يبنى على
مفعلة

ولو كانوا يقولون من الرباعى على قياس الثلاثى لقالوا مُشْعَلَبَةً وَمُعَقَّرَبَةً على وزن المفعول ؛ لأن نظير المَفْعَلِ فيما جاوز الثلاثة على وزن مفعوله ، نحو مُدَحَّرَجٍ وَمُقَاتِلٍ وَمُخَزَّقٍ ، كما ذكرنا فى المكان والزمان والمصدر ، ولم يسمع مُشْعَلَبَةً وَمُعَقَّرَبَةً بفتح اللام ؛ فلا تظن أن معنى قول سيديويه « فقالوا على ذلك أرض مُشْعَلَبَةٌ وَمُعَقَّرَبَةٌ » أن ذلك مما سمع ، بل معنى كلامه أنهم لو استعملوا من الرباعى لقالوا كذا ، قال : ومن قال ثعالة قال مُشْعَلَةً ؛ لأن ثعالة من الثلاثى ، قال الجوهري : وجاء مُعَقَّرَبَةٌ بحذف الباء : أى كثيرة العقارب ، وهو شاذ ^(١)

قال : « الْمُصَغَّرُ الْمَزِيدُ فِيهِ لِيَذِلَّ عَلَى تَقْلِيلٍ ؛ فَأُلْمِتُمْكَنَّ يُضْمُّ أَوَّلُهُ وَيُفْتَحُ ثَانِيهِ وَبَعْدَهُمَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ ، وَيُكْسَرُ مَا بَعْدَهَا فِي الْأَرْبَعَةِ إِلَّا فِي تَاءِ التَّنْزِيهِ وَالْفَيْهِ وَالْأَفِ وَالْوَنِ الْمُشَبَّهَتَيْنِ مِمَّا وَأَفِ أفعال جمعاً » .

(١) لم يذكر المؤلف ولا صاحب الأصل تعريف اسم الآلة ، وسكتا عن بيان الفعل الذى يؤخذ منه ، وعبارة سيديويه فى تعريفه اسم الآلة : أنه ما يعالج به ، وعبارة المفصل وشرحه : اسم ما يعالج به وينقل ، وأما أنه يؤخذ من أى الأفعال فانا رأينا العرب قد استعملت أسماء آلات من أفعال ثلاثية متعدية مثل المسكحة والمكسنة والمفتاح والمقراض والمقص ووجدناهم استعملوا أسماء آلات أفعالها الثلاثية المجردة لازمة كالبيضنة والمطهرة والمصفاة ، ووجدنا بعض أسماء الآلات مأخوذاً على هذا القياس وليس له أفعال ثلاثية مجردة من معناها ، من ذلك المصباح فانا لم نجد له فعلاً ثلاثياً من معناه ؛ بل المستعمل منه استصح أى أشعل السراج ، ومن ذلك المسرجة فان فعلها أسرج ، ووجدناهم قد أخذوا بعض أسماء الآلات من أسماء الأجناس ، ومن ذلك الخدعة ، فانهم أخذوها من الخد ، والمحففة ، فانهم أخذوها من اللحاف ، ووجدنا كل ذلك فى كلام العرب ولست أرى ألا يؤخذ اسم الآلة من اسم جنس حتى يكون قد استعمل منه فعل ، فأما من الأفعال فيؤخذ من الثلاثى اللازم والمتعدى على إحدى هذه الصيغ التى ذكرها المؤلف والله أعلم

أقول : يعنى المصغر ما زيد فيه شئ ، حتى يدل على تقليل ؛ فيشمل المهمات كذِيَاكَ وَالَّذِيَا وغيرهما ، والتقليل يُشمل تقليل العدد كقولك : «عندى دُرَاهِمَاتٌ» أى أعدادها قليلة ، وتقليل ذات المصغر بالتحقير حتى لا يتوهم عظيما نحو كَلَيْبٌ وَرُجَيْلٌ ، ومن مجاز تقليل الذات التصغيرُ المفيد للشفقة والتلطف كقولك يَا بُنَيَّ وَيَا أَخِيَّ وَأَنْتَ صُدِّيقِي ، وذلك لأن الصِّغَارَ يشفق عليهم ويتلطف بهم ، فكفى بالتصغير عن عزة المصغر على من أُضيف إليه ، ومن ذلك التصغير المفيد للملاحة كقولك هو لَطِيفٌ مُلِيحٌ ومنه قوله : —

٣٠ — يَأْمَأْمِيلِحْ غَزِلًا نَاشِدَنَّا لَنَا * (١) [مِنْ هُوَلِيَّا كُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمُرِ]

وذلك لأن الصغار فى الأغلب لطاف ملاح ، فاذا كبرت غَلَطَتْ وَجْهَمَتْ ؛ ومن تقليل ذات المصغر تصغير قبل وبعد فى نحو قولك خروجى قُبَيْلَ قِيَامِكَ ، أو بُعِيدَهُ ، لأن القبل هو الزمان المتقدم على الشئ ، والبعد هو الزمان المتأخر عنه ، فعنى قبيل قِيَامِكَ أى فى زمان متقدم على قِيَامِكَ صغير المقدار ، والمراد أن الزمان الذى أوله مقترن بأخذى فى الخروج وآخره متصل بأخذك فى القيام صغير المقدار ؛ ومنه تصغير الجهات الست كقولك : دُوَيْنَ النهر ، وفَوْقَ الأرض ، على ما ذكرنا من التأويل فى قبيل وبعيد ، والغرض من تصغير مثل هذا الزمان والمكان

(١) هذا البيت قد اختلف فى نسبه إلى قائله فنسبه قوم إلى العرجى ونسبه جماعة إلى بدوى سموه كاملا الثقفى ونسبه قوم إلى الحسين بن عبد الرحمن العربى . وأميلح : تصغير أملح ، وهو فعل تعجب من الملاحة وهى البهجة وحسن المنظر ، والفعل ككرم ، والغزلان جمع غزال . وشدن بتشديد النون : فعل ماضٍ مسند إلى نون النسوة وتقول : شدن الغزال يشدن شدونا مثل خرج يخرج خروجا ؛ إذا قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه . وهولياء : تصغير هولاء . والضال : جمع ضالة وهو السدر البرى (والسدر شجر النبق) . والسمر - بفتح فضم - جمع سمرة ، وهى شجرة الطلح وسقط من الأصل الشطر الثانى من البيت

قربُ مظلوفهما مما أضيفا إليه من ذلك الجانب الذى أفاده الظرفان ، فعنى خروجى قبيل قيامك قرب الخروج من القيام من جانب القبلىة ، وكذا ما يماثله

وقيل : يحىء التصغير للتعظيم ، فيكون من باب السكناية ، يكنى بالصغر عن بلوغ الغاية فى العظم ، لأن الشئ إذا جاوز حده جانس ضده ، وقريب منه قول الشاعر : —

٣١ — دَاهِيَةٌ قَدْ صُغِّرَتْ مِنَ الْكِبَرِ صِلُ صَفًا مَا تَنْطَوِي مِنَ الْقِصَرِ^(١)

واستدل لحيء التصغير للإشارة إلى معنى التعظيم بقوله : —

٣٢ — وَكُلُّ أَنْاسٍ سَوْفَ نَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوبِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ^(٢)

وردَّ بأن تصغيرها على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها ، إذ المراد بها الموت : أى يحييهم ما يحتقرونه مع أنه عظيم فى نفسه تصفر منه الأنامل ، واستدل أيضا بقوله :

(١) لم نعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولم يشرحه البغدادى . والداهية : المصيبة من مصائب الدهر ، وأصل اشتقاقها من الدهى - بفتح فسكون - وهو النكر ، وذلك لأن كل أحد ينكرها . والصل : الحية التى تقتل إذا نهشت من ساعتها ، والصفاء : الصخرة الملساء ، ويقال للحية : إنها لصل صفا ، وإنها لصل صفى (كدلى) ، إذا كانت منكرة ، وهو يريد بهذا أنها ضخمة

(٢) هذا البيت للبيد بن ربيعة العامرى . وقوله دوبيئة هو تصغير داهية ، ويروى فى مكانه خويخية وهو مصغر خوخة - بفتح فسكون - وهى الباب الصغير أى أنه سينفتح عليهم باب يدخل إليهم منه الشر ، والمراد بالأنامل الأظفار وصفرتها تكون بعد الموت . والشاهد فى هذا البيت قوله دوبيئة فقد حقق المؤلف أن تصغيرها للتحقير وحكى أنه قيل إن تصغيرها للإشارة إلى التعظيم

٣٣ — فَوَيْقُ جَبِيلٍ شَاهِقِ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ لَتَبْلُغَهُ حَتَّى تَسْكِلَ وَتَعْمَلَا (١)

ورد بتجويز كون المراد دقة الجبل وإن كان طويلا ، وإذا كان كذا فهو أشد لصعوده

واعلم أنهم قصدوا بالتصغير والنسبة الاختصار كما في التثنية والجمع وغير ذلك ؛ إذ قولهم رُجِيلٌ أَخْفَ مِنْ رَجُلٍ صَغِيرٍ ، وكوفي أَخْصَرُ مِنْ مَنْسُوبٍ إِلَى السَّكُوفَةِ ، وفيهما معنى الصفة كما ترى ، لكن المنسوب يَعْمَلُ رفعا بخلاف المصغر ، لما مر في شرح (٢) السكافية ، ولما كان استعمال الجمع في كلامهم أكثر من استعمال

(١) هذا البيت من قصيدة لَأَوْسَ بْنِ حَجْرٍ فِي وَصْفِ قَوْسٍ : يَصِفُ امْتِنَاعَ مَنبِتِهَا وَتَجَشُّمَ الْأَهْوَالِ إِلَيْهَا ، وَالْقَوَاسُونَ يَطْلُبُونَ الْعِيدَانَ الْعِتَاقَ مِنْ مَنَابِتِهَا حَيْثُ كَانَتْ فِي السَّهُولِ وَالْحَزُونِ وَيَسْتَدْلُونَ عَلَيْهَا مِنَ الرِّعَاءِ وَقَنَاصِ الْوَعُولِ يَجْعَلُونَ فِيهَا الْجَعَائِلَ وَرَبَّمَا أَبْصَرُوا الشَّجَرَةَ مِنْهَا بِحَيْثُ لَا يَسْتَطِيعُهَا رَاقٍ فَيَتَدَلَّوْنَ عَلَيْهَا بِالْحَبَائِلِ فِي الْمَهَاوِي وَالْمِهَالِكِ . وفويق : تصغير فوق . وجبيل : تصغير جبل . وتكل : تعب وتعني ، وبابه ضرب . وتعمل : أراد تجتهد في العمل

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية (ج ٢ ص ١٦٩) : « والوصف الذي يجمع بالواو والتون اسم الفاعل واسم المفعول وأبنية المبالغة ؛ إلا ما يستثنى ، والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر نحو رجيلون ؛ إلا أن المصغر مخالف لسائر الصفات من حيث لا يجرى على الموصوف جريها ، وإنما لم يجر لأن جرى الصفات عليه إنما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضارب والمضروب والطويل والبصري ؛ فإنها لا تدل على موصوف معين ، وأما المصغر فإنه دال على الصفة والموصوف المعين معا ؛ إذ معنى رجيل رجل صغير ، فوزانه وزان نحو رجل ورجلين في دلالتها على العدد والمعدود معا ؛ فلم يحتاجا إلى ذكر عدد قبلهما كما تقدم ، وكل صفة تدل على الموصوف المعين لا يذكر قبلها كالصفات الغالبة ، ويفارقها أيضا من حيث إنه لا يعمل في الفاعل عملا ؛ لأن الصفات ترفع بالفاعلية ما هو موصوفها معنى ، والموصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا يذكر بعده كما لا يذكر قبله ؛ فلما لم يعمل

المصغر ، وهم إليه أحوج ؛ كَثُرُوا أبنية الجمع وَوَسَّعُوهَا ليسكون لهم في كل موضع لفظ من الجمع يناسب ذلك الموضع ، إذ ربما يحتاج في الشعر أو السجع إلى وزن دون وزن فقَصَّرَهم الجُمُوع على أوزان قليلة كالتصغير مدعاة إلى الحرج ، بخلاف المصغر ، ثم لما كان أبنية المصغر قليلة واستعمالها في الكلام أيضاً قليلاً ، صاغوها على وزن ثَقِيل ، إذ الثقل مع القلة محتمل ، فخلبوا لأولها أثقل الحركات ، وثالثها أوسط حروف المدثقالا ، وهو الياء ، لثلاثا يكون ثقيلاً بمرّة ، وجاءوا بين الثقليين بأخف الحركات ، وهو الفتحة ، لتقاوم شيئاً من ثقلها ، والأولى أن يقال : إن الضم والفتح في عُنَيْقٍ وَجُمَيْلٍ وَصُرَيْدٍ غيرهما في عُنُقٍ وَجَمَلٍ وَصُرَدٍ ، كما قيل في فُلْكَ وَهَجَانٍ قوله « فالتممكن يضم أوله » إنما خص المتمكن لأن المبهمات تصغر على غير هذا النخط ، كما يجيء في آخر الباب

قوله « في الأربعة » احتراز من الثلاثي ، لأن ما بعد الياء فيه حرف الإعراب فلا يجوز أن يلزم الكسر ، وكان ينبغي أن يقول « في غير الثلاثي » ليعم نحو عَصِيفِير^(١) وَسُفِيرَج ، وإذا حصل بعد ياء التصغير مثلاً ن أدغم أحدهما في الآخر فيزول الكسر بالادغام ، نحو أَصَيِّمٌ وَمُدَيْقٌ ، ويعد هذا من باب التقاء الساكنين على حده ، كما يجيء في بابيه ، وهو أن يكون الساكن الأول حرف مدأى ألفاً أو واواً أو ياء ما قبلها من الحركة من جنسها ، إذ ما قبل ياء التصغير وإن لم يكن من جنسها لكن لما لزمها السكون أجريت مجرى المدغم أن في مثل هذا الياء والواو أي الساكن المفتوح ما قبله شيئاً من المد ، وإن لم يكن تاماً ، ألا ترى أن الشاعر إذا

في الفاعل وهو أصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف والحال وغير ذلك « اه وسيأتى لهذا الموضوع مزيد بحث في أول باب النسب

(١) عصيفير : تصغير عصفور ، وفي بعض النسخ عصفير - بمهملتين - فتكون تصغير عصفور وهو نبات يصبغ به

قال قصيدة قبل رَوِيَّهَا ياءُ أو واو ساكنة مفتوح ما قبلها فهي مردفة ولزمه أن يأتي بها في جميع القصيدة كما في قوله : —

٣٤ — وَمَمَّهَيِّنٌ قَذَفَيْنِ مَرَّتَيْنِ * ظَهَرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التَّرْسَيْنِ (٢)

قوله « إلا في تاء التأنيث » لأنها كلمة مركبة مع الأولى وإن صارت ك بعض حروف الأولى من حيث دوران الاعراب عليها ، وآخر أولى الكلمتين المركبتين مفتوح ، فصار حكم التاء في فتح ما قبلها في المصغر والمكبر سواء

قوله « وألفي التأنيث » أي المقصورة والممدودة ، نحو حُبَيْلَى وَحُمَيْرَاءَ ، وإنما لم يكسر ما قبلهما إبقاء عليهما من أن ينقلبا ياء ، وهما علامتا التأنيث ، والعلامة لا تغير ما أمكن ، أما لزوم انقلاب علامة التأنيث ياء في المقصورة فظاهر ، وأما في الممدودة فالعلامة وإن كانت هي الهمزة المنقلبة عن ألف التأنيث ، والألف التي قبلها المد كما في حمار ، لكن لما كان قلب ألف التأنيث همزة لاوا ولا ياء للألف التي قبلها ، كما ذكرنا في باب التأنيث ، استلزم قلب الأولى ياء قلب الثانية ياء أيضا كما في قوله :

٣٥ — * لَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشْقَرِ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَّ (١) *

(١) هذان بيتان من الرجز المشطور من أرجوزة طويلة لحطام بن نصر بن عياض بن يربوع المجاشعي الدارمي . ومهمين : تثنية مهمه وهو الفقر المخوف . وقذفين : تثنية قذف - بفتحين كبطل - وهو البعيد من الأرض . ومرتين : تثنية مرت - بفتح فسكون - وهو الأرض التي لا ماء بها ولا نبات . والظهر : ما ارتفع من الأرض ، شبهه بظهر الترس في ارتفاعه وتعريه من النبات

(٢) هذا البيت للوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان . وأراد بالاشقر الفرس الذي لونه الشقرة ، وهي حمرة صافية بخلاف الشقرة في الإنسان ، فأنها فيه حمرة يعلوها بياض . ويغْتَالُ : يهلك ، واستعاره لقطع المسافة بسرعة شديدة . والصحاري

وقد تغير علامة التأنيث إذا اضطرروا إليه ، وذلك إذا وقعت قبل ألف التثنية نحو حُبْلَيَّان ، أو ألف الجمع نحو حُبْلَيَّات ، وإنما جاز تغييرها بلا ضرورة في نحو حَمْرَاوَان وَحَمْرَاوَات إجراء لألفي التأنيث الممدودة والمقصورة مجرى واحد في قلبهما قبل ألفي التثنية والجمع .

وقد يحىء أسماء في آخرها ألف للعرب فيها مذهبان : منهم من يجعل تلك الألف للتأنيث فلا يقلبها في التصغير ياء ؛ ومنهم من يجعلها لغير التأنيث فيكسر ما قبلها ويقلبها ياء ، وذلك نحو عَلَيَّ وَذِفْرِي وَتَتْرِي ، فمن نونها قال عَلَيَّقِ وَذِفْرِي وَتَتْرِي ، ومن لم ينونها قال عَلَيَّقِي وَذِفْرِي وَتَتْرِي ^(١) وكذا يحىء في الممدودة ما لم فيه مذهبان كغوغاء ^(٢) من نونه وجعله فعلاً لا كززال قال في التصغير

- بتشديد الياء - جمع صحراء وهى البرية وتشديد الياء في صحارى هو الأصل في جمع ما مفردة مثل صحراء كعذاره ولكنهم كثيراً ما يخففون بحذف الياء الأولى لاستئصال الياء المشددة في آخر الجمع الأقصى مع بقاء كسر ما قبلها ، وقد يخففون بعد ذلك بفتح هذه الكسرة وقلب الياء ألفاً كما قالوا عذارى وصحارى ومدارى . وسيأتى لذلك مزيد بحث في باب جمع التكسير

(١) علي : شجر تدوم خضرته في القيظ وله أفنان طوال دقاق وورق لطاف اختلف في ألفها فبعضهم يجعلها للتأنيث فلا ينونها . وبعضهم يجعلها للالحاق بجمعفروينونها والذفرى : العظم الشاخص خلف الأذن ، اختلف في ألفها أيضاً على النحو السابق . وتترى : أصلها وترى من المواتره وهى المتابعة ، فالتاء بدل من الواو بدلا غير قياسى اختلف في ألفها أيضاً فمنهم من جعلها للالحاق بمنزلة أرطى ومزى ، ومنهم من يجعلها للتأنيث بمنزلة سكرى وغضى .

(٢) غوغاء : الأصل في الغوغاء الجراد حين يخف للطيران ، ثم استعير للسفلة من الناس والمتسرعين إلى الشر ، ويجوز أن يكون من الغوغاء الذى هو الصوت والجلبة لكثرة لغظهم وصياحهم

غَوَيْتُ ، ومن لم ينونه وجعله كحمراء قال غَوَيْتَاء ، وكذا في قُوبَاء ^(١) من فتح
الواو فالألف للتأنيث لا غير ، وتصغيره قُوبَاء ، ومن سكنها وجعله ملحقاً بقُرطاس
فتصغيره قُوبَيْي

وإنما لم تقلب الألف التي قبل النون الزائدة ياء تشبيهها بألف حمراء ، وليس
كل ألف ونون زائدتين في آخر الاسم تشبهان بألف التأنيث الممدودة فيمنع
قلب ألفه في التصغير ياء ؛

فإذا أرادت تمييز ما يقلب ألفه ياء مما لا تقلب فاعلم أنهما إذا كانا في علم مرتبط
نحو عُثْمَان وَعِمْرَان وَسَعْدَان وَغَطَفَان وَسَلْمَان وَمَرْوَان شابهتاها ، لأن
تاء التأنيث لا تلحقهما لا قبل العلمية ولا معها ، أما قبلها فلغرضنا ارتجالها ، وأما
معها فلأن العلمية مانعة كما مر فيما لا ينصرف ^(٢) ؛ فعلى هذا نقول عُثْمَانُ

(١) قُوبَاء - بضم القاف والواو مفتوحة أو ساكنة - : الذي يظهر في الجسد
ويخرج عليه وهو داء معروف يتقشر ويتسع يعالج ويداوى بالريق . قال الفراء :
« القوباء تؤث وتذكر ، وتحرك وتسكن ، فيقال هذه قوباء - بالتحريك - فلا
تنصرف في معرفة ولا نكرة ، ويلحق بباب فقهاء ، وهونادر ، وتقول في التخفيف
هذه قوباء ؛ فلا تنصرف في المعرفة وتنصرف في النكرة » اهـ ومراده بالتخفيف سكون
الواو ، وإنما كانت محتملة للصرف وعدمه حينئذ لكون الألف للحاق ، ولو
كانت للتأنيث لم تنصرف معرفة ولا نكرة ؛ لأن ألف التأنيث تستقل وحدها
بالمنع من الصرف

(٢) قال في شرح الكافية (ج ١ ص ٤٣) : « وأما الزيادة في الأعلام فنقول :
إن كان الحرف الزائد لا يفيد معنى كالألف التأنيث في نحو بشرى وذكرى وتاء التأنيث
في نحو غرفة وألف اللاحق في نحو معزى لم يحز زيادته ؛ لأن مثل ذلك لا يكون
إلا حال الوضع ، وكلامنا فيما يزداد على العلم بعد وضعه إذا استعمل
على وضعه العلمي ، وكذا الحكم إن لم تفد الزيادة ؛ إلا ما أفاد العلم كتاء الوحدة
ولام التعريف ، من غير اشتراك العلم ، وإن أفادت الزيادة معنى آخر فإن لم يقع
لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له أولاً لم يحز ، لزوال الوضع العلمي ؛ فلا تزيد

وَعَمِيرَانُ وَسُعَيْدَانُ وَعُطَيْفَانُ وَسُلَيْمَانُ وَمُرْيَانُ ؛ وَأَمَّا عُثْمَانُ فِي فَرْخِ الْحُبَارَى عَلَى مَاقِيلٍ وَسَعْدَانُ فِي نَبْتٍ فَتَصْغِيرُهُمَا عُثْمَيْنِ وَسُعَيْدَيْنِ ، وَلَيْسَا أَصْلَيْنِ لِسَعْدَانِ وَعُثْمَانَ عِلْمَيْنِ ، بَلْ اتَّفَقَ الْعِلْمُ الْمُرْتَجِلُ وَالْجَنْسُ ، كَمَا اتَّفَقَ الْأَعْجَمِيُّ وَالْعَرَبِيُّ فِي يَعْقُوبَ وَأَزَرَ ، وَسَعْدَانِ اسْمُ مُرْتَجِلٍ مِنَ السَّعَادَةِ كَسُعَادٍ مِنْهَا ، وَعُثْمَانُ مُرْتَجِلٌ مِنَ الْعُثْمِ ^(١) ، وَكَذَا إِنْ كَانَتْ فِي صِفَةٍ مُمْتَنِعَةٌ مِنَ التَّاءِ كَجُوعَانُ وَسُكْرَانُ تَشَابَهَانِيهَا بَانْتِفَاءِ التَّاءِ ، فَتَقُولُ : سُكْرِيَّانُ وَجُوعِيَّانُ ؛ وَإِنْ كَانَتْ فِي صِفَةٍ لَا تُمْتَنِعُ مِنَ التَّاءِ كَالْعُرْيَانِ وَالنَّدْمَانِ وَالصَّمِيَّانِ لِلشَّجَاعِ وَالْقَطَوَّانِ لِلْبَطِيءِ شَبَهْتُمَا بِالْأَلْفِ وَالنُّونِ فِي بَابِ سُكْرَانٍ ؛ لِكَوْنِهَا صِفَاتٍ مِثْلِهِ وَإِنْ لَحِقَتْهَا التَّاءُ ، فَقِيلَ : عُرْيَانُ وَنَدِيمَانُ وَصُمِّيَّانُ وَقُطَيَّانُ ، وَإِنْ كَانَتْ فِي الْأَسْمِ الصَّرِيحِ غَيْرِ الْعِلْمِ فَانْهَمَا لَا تَشْبَهُانِ بِالْأَلْفِ وَالنُّونِ فِي بَابِ سُكْرَانٍ مُطْلَقًا ؛ إِذْ لَا يَجْمَعُهُمَا الْوَصْفُ كَمَا جَمَعَ عَرِيَانًا وَسُكْرَانًا ، بَلْ يَنْظُرُ هَلِ الْأَلْفُ رَابِعَةٌ أَوْ فَوْقَهَا ، فَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً نَظَرَ ؛ فَإِنْ كَانَ الْأَسْمُ الَّذِي هُمَا فِي آخِرِهِ مَسَاوِيًا لِاسْمِ آخِرِهِ لَمْ قَبْلَهَا أَلْفٌ زَائِدَةٌ فِي عِدَدِ الْحُرُوفِ وَالْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ وَإِنْ لَمْ يَسَاوِهِ وَزَنَا حَقِيقِيًّا قَلِبَ أَلْفُهُ فِي التَّصْغِيرِ تَشْبِيهًا لَهَا بِذَلِكَ الْأَلْفِ الَّذِي قَبْلَ الْلامِ ، وَذَلِكَ فِي ثَلَاثَةِ أَوْزَانٍ فَقَطْ : فَعْلَانُ ، وَفُعْلَانُ ، وَفِعْلَانُ ، كَحُومَانُ وَسُلْطَانُ وَسِرْحَانُ ، فَإِنْ نُونُ حُومَانٍ مَوْقَعُهَا مَوْقِعُ الْلامِ فِي جَبَّارٍ وَزَلْزَالٍ ، وَمَوْقِعُ نُونِ

عَلَيْهِ التَّاءُ الْمَفِيدَةُ لِمَعْنَى التَّائِيثِ ، وَإِنْ بَقِيَ لَفْظُ الْعِلْمِ مَعَ تِلْكَ الزِّيَادَةِ وَاقْعَا عَلَى مَا كَانَ مَوْضِعًا لَهُ جَازَتْ مُطْلَقًا إِنْ لَمْ يَخْرُجِ الْعِلْمُ بِهَا عَنِ التَّعْيِينِ كَيَاءِ النِّسْبَةِ وَيَاءِ التَّصْغِيرِ وَتَوِينِ التَّمَكُّنِ نَحْوِ هَاشِمِيٍّ وَطَلِيحَةٍ ، وَإِنْ خَرَجَ بِهَا عَنِ التَّعْيِينِ جَازَتْ بِشَرَطِ جَبْرَانِ التَّعْيِينِ بِعَلَامَتِهِ كَمَا فِي الزَّيْدَانِ وَالزَّيْدُونِ عَلَى مَا يَجِيءُ فِي بَابِ الْأَعْلَامِ اهـ

(١) الْعُثْمُ - بَفَتْحٍ فَسُكُونٍ - : جَبَرُ الْعِظَمِ الْمَكْسُورِ عَلَى غَيْرِ اسْتِقَامَتِهِ ، وَتَقُولُ عُثْمَتُ الْمَرْأَةِ الْمَزَادَةُ - مِنْ بَابِ نَصَرٍ - إِذَا خَرَزَتْهَا خَرَزًا غَيْرَ مُحْكَمٍ ، وَفِي الْمَثَلِ «إِلَّا أَكُنْ صَنَعًا فَإِنِّي أَعْتَمُ» أَيْ : إِنْ لَمْ أَكُنْ حَازِقًا فَأَنْيَ أَعْمَلُ عَلَى قَدَرِ مَعْرِفَتِي ، وَالصَّنْعُ بِفَتْحَتَيْنِ - الْمَاهِرُ الْحَازِقُ

سلطان كلام قرطاس وزنار^(١) وطومار، وموقع نون سِرْحان كلام سِرْبال^(٢) ومفتاح وإصباح، فتقول: حَوَّيْمِنْ وَسَلَيْطِيْن وَسُرَيْحِيْن، كزليزيل وقريطيس ومفيتيح، وإن لم يكن الاسم المذكور مساويا لما ذكرنا فيما ذكرنا كالظربان والسبعان^(٣) وفعلان وفعلان وفعلان إن جاءت في كلامهم لم يشبه ألفها بالألف التي قبل اللام، إذ لا يقع موقع الألف والنون فيها ألف زائدة بعدها لام، بل تُشَبَّه الألف والنون فيها بالألف والنون في باب سكران، فلانقلاب الألفياء، نحو ظُرَيْبَان وسُبَيْعَان في تصغير ظربان وسُبْعَان، وإما جاز تشبيهما بها ههنا في التصغير ولم يجر ذلك في الجمع فلم يُقَلَّ ظرابان بل ظرايين لتمام بنية التصغير قبل الألف والنون، وهى فعِيل، بخلاف بنية الجمع الأقصى، وإذا جاز لهم لاقامة بنية الجمع الأقصى قلب ألف التأنيت وهى أصل الألف والنون كما في الدعاوى والفتاوى والخبائى في المقصورة والصحارى في الممدودة كما يجىء في باب الجمع فكيف بالألف والنون

(١) الزنار - كرمان - ومثله الزنارة: ما يلبسه الذمى يشده على وسطه. والطومار ومثله الطامور كالحابور: الصحيفة، قال ابن سيده: «قيل هو دخيل وأراه عربيا محضا، لأن سيويه قداعته به في الأبنية فقال: هو ملحق بفسطاط وإن كانت الواو بعد الضمة، فإما كان ذلك لأن موضع المد إنما هو قبيل الطرف مجاور له كألف عماد وياه عميد وواو عمود، فأما واو طومار فليست للمد؛ لأنها لم تجاور الطرف، فلما تقدمت الواو فيه ولم تجاور طرفه قال إنه ملحق» اهـ

(٢) السربال: القميص، والدرع، وقيل: كل ما لبس فهو سربال

(٣) الظربان - بفتح فكسر - والظرباء كذلك ممدودا: دابة تشبه القرد على قدر الهر، وقيل: تشبه الكلب طويلة الخراطوم سوداء الظهر بيضاء البطن كثيرة الصرة منتنة الرائحة تفسو في جحر الضب فيخرج من خبث رائحتها فتأكله، وتزعج الأعراب أنها تفسو في ثوب أحدهم إذا صاها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب. والسبعان: بفتح السين وضم الباء -: موضع معروف في ديار قيس؛ قال ابن مقبل:

وكان قياس نحو وَرْشَان وِكَرَوَان^(١) أن يكون كظربان ، إذ لا يقع موقع نونه لام ، كما لم يقع موقع نون ظَرْبَان وَسْبُعَان ، لكنه لما جاءت على هذا الوزن الصفات أيضا كالصَّمِيَّان وَالْقَطَوَان^(٢) وشبهت ألفها بألف سكران فلم تقلب كما مر ؛ قصدوا الفرق بينهما ، فقلبت في الاسم قليل : وَرْشَيْن وِكَرْيُون^(٣) ؛ لأن تشبيه الصفة بالصفة أنسب وأولى من تشبيه الاسم بها

وإن كانت الألف فوق الرابعة : فإن كانت خامسة كَرَعَرَان وَعُقْرَبَان وَأَفْعَوَان^(٤) لم يحز تشبيها بالألف التي قبل اللام وقلبها ياء ؛ إذ لا تقلب تلك الألف ياء في التصغير إلا رابعة كمفتاح ومصباح ، فلم يبق إلا تشبيها بألف التانيث

أَلَا يَادِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالْبِلَا الْمَلَوَانِ

قال في اللسان : «ولا يعرف في كلامهم اسم على فعْلان (بفتح الفاء وضم العين) غيره» اه
(١) الورشان - بفتحات - طائر شبه الحمامة ، والآثى ورشانة ، بجمع على ورشان - بالكسر - ووراشين ، والورشان أيضا : الجزء الذي يغطيه الجفن الأعلى من بياض المقلة . والكروان بالتحريك - طائر ، ويدعى الحجل والقيج (الأول كبطل والثاني كفلس) وجمعه كروان (بكسر فسكون) وكراوين

(٢) الصميان - بفتحات - من الرجال : الشديد المحتك السن ، والجريء الشجاع ، والصميان أيضا : التلفت والوثب : يقال رجل صميان ؛ إذا كان ذاتو ثب على الناس والقطوان - بفتحات - : مقارب الخطو في مشيه . يقال : قطا في مشيته يقطو واقطوطي فهو قطوان وقطوطي

(٣) كذا في جميع النسخ بتصحيح الواو ، والذي يقتضيه القياس كما يأتي في كلام المؤلف قريبا أن يقال : كربين بقلب الواو التي هي لام ياء وجوبا . اللهم إلا أن يكون أراد الاتيان بها حسب الاصل

(٤) العقربان - بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه مع تخفيف الباء وتشديد ها - : الذكر من العقارب . والأفعوان - بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه كذلك - الذكر من الأفاعي

فَقِيلَ : زُعْفَرَانٌ وَعُقَيْرَانٌ وَأُفَيْعِيَانٌ وَفِي صِلْيَانٍ ^(١) صُلَيْيَانٌ ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ
فِي أُسْطُوَانَةٍ أُسَيْطِيَانَةٍ ، لَكِنَّهُ حُذِفَ الْوَاوُ فِيهَا شَاذًا ، فَصَارَتْ الْأَلْفُ رَابِعَةً فَقِيلَ :
أُسَيْطِينَةٍ ، كَثْعَمِينَ ، وَكَذَا قِيلَ فِي الْجَمْعِ أُسَاطِينَ ، وَكَذَا قِيَاسُ إِنْسَانٍ أَنْ يُصَغَّرَ
عَلَى أَنْسِينَ كَسْرِ يَحِينُ لَكِنَّهُ لَمَّا زِيدَ يَاءٌ قَبْلَ الْأَلْفِ شَاذًا فِي الْأَصَحِّ كَمَا يُجِئُ فِي
ذِي الزِّيَادَةِ صَارَتْ الْأَلْفُ خَامِسَةً كَمَا فِي أَفْعَوَانٍ وَعُقْرَبَانٍ

وَإِنْ كَانَتْ الْأَلْفُ فَوْقَ الْخَامِسَةِ : فَإِنْ كَانَ فِي جُمْلَةِ الْأَحْرَفِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَلَيْهَا
مَا يُلَازِمُهُ حُذْفُ بَعْضِ تَصْوِيرِ الْأَلْفِ بَعْدَ حُذْفِهِ خَامِسَةً بَقِيَتْ بِجَاهِلِهَا لِأَنَّهَا تَصِيرُ إِذِنْ
كَأَنَّ فِي عَقْرَبَانٍ ، وَذَلِكَ كَمَا تَقُولُ فِي عَبَوَثَرَانٍ ^(٢) عُبَيْثَرَانٍ ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ زَائِدَةٌ ،
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ حُذِفَتِ الْأَلْفُ وَالنُّونُ كَمَا تَقُولُ فِي قَرَعْبَلَانَةٍ ^(٣) قُرَيْعِيَّةٍ
لَأَنَّكَ تَحْذِفُ الْأَصْلِيَّ قَبْلَهُمَا فَكَيْفَ تَحْلِيهِمَا ؟

(١) الصليان نبت له سمة عظيمة كأنهار رأس القصة إذا خرجت أذناها تجذبها الابل
والعرب تسميه خبزة الأبل ، واختلف علماء اللغة في وزنه فنهى من قال إنه على وزن فعلان
بكسر الفاء والعين المشددة — ، وقال بعضهم : هو فعليان — بكسر الفاء واللام
وسكون العين —

(٢) قَالَ فِي اللِّسَانِ : « الْعَبُوثَرَانُ وَالْعَيْثَرَانُ : نَبَاتٌ كَالْقَيْصُومِ فِي الْغُبَرَةِ ، إِلَّا
أَنَّهُ طَيِّبٌ لِلْأَكْلِ ، لَهُ قَضْبَانٌ دَقَاقٌ طَيِّبٌ الرِّيحِ ، وَتَفْتَحُ الثَّاءُ فِيهِمَا وَتُضْمُ أَرْبَعُ لُغَاتٍ » اهـ
(٣) الْقَرَعْبَلَانَةُ : دَوِيَّةٌ عَرِيضَةٌ مَحْبُطَةٌ عَظِيمَةُ الْبُطْنِ . قَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ : وَهُوَ
مِمَّا فَاتَ الْكِتَابَ مِنَ الْأَبْنِيَّةِ ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ جَنِيٍّ قَدْ قَالَ : كَأَنَّهُ قَرَعْبَلٌ وَلَا اِعْتِدَادُ بِالْأَلْفِ
وَالنُّونِ بَعْدَهَا ، عَلَى أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ لَمْ تَسْمَعْ إِلَّا فِي كِتَابِ الْعَيْنِ . قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : أَصْلُ
الْقَرَعْبَلَانَةِ قَرَعْبَلٌ فَزِيدَتْ فِيهِ ثَلَاثَةُ حُرُوفٍ لِأَنَّ الْأِسْمَ لَا يَكُونُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ خَمْسَةِ
أَحْرَفٍ وَتَصْغِيرُهُ قُرَيْعِيَّةٌ . قَالَ الْأَزْهَرِيُّ : مَا زَادَ عَلَى قَرَعْبَلٍ فَهُوَ فَضْلٌ لَيْسَ مِنْ
حُرُوفِهِمُ الْأَصْلِيَّةِ . قَالَ : وَلَمْ يَأْتِ اسْمٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ زَائِدًا عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ إِلَّا
بِزِيَادَاتٍ لَيْسَتْ مِنْ أَصْلِهَا أَوْ وَصَلَ بِحِكَايَةِ كَقَوْلِهِمْ

فَتَفْتَحُهُ طَوْرًا وَطَوْرًا تُجَيِّفُهُ فَتَسْمَعُ فِي الْحَآلَيْنِ مِنْهُ جَلَنَ بَلَقَ

وأما العلم المنقول عن الشيء فحكمه حكم المنقول عنه ، تقول في سِرْحَان ^(١) وَوَرَّشَان وَسُلْطَان أعلاما : سريحين ووريشين وسليطين ، تكون قبل التصغير غير منصرفة للعلمية والألف والنون ، وتنصرف بعد التصغير لزوال الألف بانقلابها ياء ، وهذا كما لا ينصرف مِعْزَى علما لمشابهة ألفها لألف التانيث فاذا صغرته صرفته لانقلابها ياء نحو مُعْزٍ ، وتقول في ظربان وعقربان وسكران وندمان أعلاما : ظريبان وعقيربان وسكيربان ونديمان كما كانت قبل النقل إلى العلمية ، وهذا كما تقول في أجمال علما : أَجْمَال ، بالألف على ما ذكره سيبويه

هذا ، ثم إن النحاة قالوا في تعريف الألف والنون المشبهتين بألف التانيث : كل ما قلب ألفه في الجمع ياء فاقبلها في التصغير أيضا ياء ، وما لم يقلب في ^{التكسير} ~~التكثير~~ فلا يقلب في التصغير ، وهذا رد إلى الجهالة ، ولا يطرد ذلك في نحو ظربان لقولهم ظريبان وظرايين ، وما لم يعرف هل قلب ألفه في التكسير أو لا اختلفوا فيه : فقال السيرا في وأبوعلى : لا يقلب ألفه حملا على باب سكران ؛ لأنه هو الأكثر ، وقال الأندلسي : يحتمل أن يقال : الأصل عدم التغيير ، وأن يقال : الأصل الحمل على الأكثر فتغير والله أعلم ، وإنما لم تغير ألف أفعال إبقاء على علامة ما هو مستغرب في التصغير ، أعني الجمع ، وذلك لأنهم — كما يجيء — لم يصغروا من ^(٢) صيغ الجمع المكسر إلا الأربعة الأوزان التي للقلّة ، وهي : أَفْعُلُ وَأَفْعَالُ وَأَفْعَلَةٌ وَفِعْلَةٌ ،

حكي صوت باب ضخم في حالتها فتحه وإسفاقه وهما حكايتان متباينتان جلن على حدة وبلق على حدة ؛ إلا أنهما اتزقا في اللفظ فظن غير المميز أنهما كلمة واحدة « اه (١) السرحان : الذئب ، وقيل : الأسد بلغة هذيل . قال سيبويه : النون زائدة وهو فعلان ، والجمع سراحين وسراحن وسراحي

(٢) إنما لم يصغروا جموع الكثرة لأن المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد فلم يجمعوا بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره ببقاء لفظ جمع الكثرة لكون ذلك يشبه أن يكون تناقضا

فكان تصغير الجمع مستنكرا في الظاهر ، فلو لم يُبقوا علامته لم يحمل السامع المصغر على أنه مصغر الجمع لتباين بينهما في الظاهر ، وأما ألف نحو إخراج وإدخال فهي وإن كانت علامة المصدر إلا أنها تقلب في التصغير ياء ، إذ لا يستغرب تصغير المصدر استغراب تصغير الجمع ، وإذا سميت بأجمال قلت أيضا أجمال كما ذكرنا .
قال : « وَلَا يَزَادُ عَلَى أَرْبَعَةٍ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَجِءْ فِي غَيْرِهَا إِلَّا فُعِيلٌ وَفُعِيلٌ وَفُعِيلٌ ، وَإِذَا صَغُرَ الْخُمَاسِيُّ عَلَى ضَعْفِهِ فَلَاؤُلَى حَذْفُ الْخَامِسِ ، وَقِيلَ : مَا أَشَبَّهُ الزَّائِدَ ، وَسَمِعَ الْأَخْفَشُ سُغَيْرَ جَلٍّ »

أقول : قوله « ولا يزداد على أربعة » عبارة ركيكة ، مراده منها أنه لا يصغر الخماسي ، أي : لا يرتقى إلى أكثر من أربعة أحرف أصول في التصغير ؛ لأنّ للأسماء ثلاث درجات : ثلاثي ، ورباعي ، وخماسي ؛ فيصغر الثلاثي ، ويزاد عليه أن يرتقى منه إلى الرباعي أيضا ، فيصغر ، ولا يزداد على الرباعي : أي لا يزداد الارتقاء عليه ، بل يقتصر عليه ؛ فإن صغرته على ضعفه فالحكم ما ذكر من حذف الخامس قوله « ولذلك » أي لأنه لا يرتقى من الرباعي لا يتجاوز أمثلة التصغير عن ثلاثة ، وذلك أنه إن كان ثلاثيا على أي وزن كان من الأوزان العشرة فتصغيره على فُعِيلٌ ، وإن كان رباعيا فإما أن يكون مع الأربعة مدة رابعة أولا ، فتصغير الأول فُعِيلٌ ، وتصغير الثاني فُعِيلٌ ، وحكى الأصمعي في عنكبوت عُنَيْكِيَّتٍ وَعَنَاكِيَّتٍ ، وهو شاذ

قوله « لم يجيء في غيرها » أي : في غير ذى تاء التأنيث ، وذى ألف التأنيث ، وذى الألف والنون المشبهتين بها ، وذى ألف أفعال ؛ وأما فيها فيجيء غير الأمثلة الثلاثة ويجيء الأمثلة الثلاثة قبل تاء التأنيث ، كقُدِيرَةٍ وَسُلَيْمَةَ وَزُنَيْمِيرة (١)

(١) القدر - بكسر فسكون - : معروف وهي مؤنثة بغير تاء . قال في اللسان :

في زُبُورَة ، وكذا قبل ألف التانيث الممدودة ، نحو حُمَيْرَاءُ وَخُنَيْفَسَاءُ وَمُعِيرَاءُ ^(١) في مَعِيرَاءُ ، وكذا قبل الألف والنون نحو سَلِيمَانُ وَجُعَيْرَانُ وَعُبَيْرَانُ بابتدال الياء من الواو المحذوفة ، ولا ينجى قبل ألف الجمع إلا فُعِيلُ كَأَجْيَالُ ، وكذا قبل ألف التانيث المقصورة لا ينجى فُعِيلُ وَفُعَيْعِيلُ ، لأنها تحذف خامسة في التصغير كما ينجى .

وكان على المصنف أن يذكر ياء النسبة أيضا نحو بُرَيْدِي في بُرْدِي ^(١) وَمُشَيْدِي في مُشَهْدِي ومطيلقي في منطلقى ، بابتدال الياء من النون ، فيقول : لم ينجى في غيرها وغير المنسوب بالياء إلا كذا

«وتصغيرها قدير بلا هاء على غير قياس . قال الأزهري : القدر مؤنثة عند جميع العرب بلا هاء فإذا صغرت قلت لها قديرة وقدير ، بالهاء وغير الهاء ، والسليبية تصغير السليبية والسليبية بفتح السين والهاء بينهما لام ساكنة الجسيمة من النساء ، ويقال فرس سلب وسليبية للذكر إذا عظم وطال وطالت عظامه . وزنييرة تصغير زنبورة كما قال المؤلف والزنبورة والزنبور والزنبار (كقمرطاس) ضرب من الذباب لساع . قال الجوهري : الزنبور الذبر (النحل) وهى تؤنث ، والزنبار لغة فيه حكاه ابن السكيت ، ويجمع الزناير ، وأرض مزرة كثيرة الزناير كأنهم ردوه إلى ثلاثة أحرف وحذفوا الزيادات ثم بنوا عليه كما قالوا أرض معقرة ومثعلة أى ذات عقارب وئعالب (١) المعبوراء : اسم لجمع العير ، قال الأزهري : المعبورا : الحمير ، مقصور ، وقد يقال المعبوراء ممدودة مثل المعنوجاء والمشيوخاء والمأتوناء يمد ذلك كله ويقصر (٢) البردى - بضم الباء وسكون الراء - : ضرب من تمر الحجاز جيد معروف عند أهل الحجاز ، وفي الحديث أنه أمر أن يؤخذ البردى في الصدقة والبردى - بفتح الباء - نبت معروف ، واحدته بردية ، وهذه الياء التى فى بردى على اختلاف ضبطه ليست ياء النسب ، وإنما هى ياء زيدت لاللدلالة على معنى كياء الكرسى وقد صرح بذلك المؤلف فى أول باب النسب من هذا الكتاب ، فتسميته لها هنا ياء النسبة فيه تسامح ، والمراد أنها على صورة ياء النسبة

فان قال فُعَيْلِيّ هو فعيل ، والياء زائدة

قلنا : لاشك في زيادتها إلا أنها صارت كجزء الكلمة ، مثل تاء التأنيث ،
بدليل دوران إعراب الكلمة عليها كما على التاء
وتصح المعارضة بنحو مُحَمَّزَةٍ وَحُبَيْلِيٍّ وَحُمَيْرَاءَ ؛ فانها فُعَيْلٌ ، والتاء والألفان
زوائد .

وهلا ذكر المثني والمجموع نحو العميران والعميرون ، فقال : ويكسر ما بعدها
إلا في تاء التأنيث وألفيه وياء النسبة وألف المثني ويائه وواو الجمع وألف جمع
المؤنث وألف أفعال والألف والنون المضارعين وكذا في المركب نحو بعلبك
قوله « فالأولى حذف الخامس » لأن الكلمة ثقيلة بالخمسة الأصول ،
فاذا زدت عليها ياء التصغير زادت ثقلا ، وسبب زيادة الثقل وإن كانت زيادة
الياء لكنه لا يمكن حذفها إذ هي علامة التصغير ، فحذف ما صارت به الكلمة
مؤدية إلى الثقل بزيادة حرف آخر عليها ؛ وذلك هو الخامس ، ألا ترى أن الرابع
لا يستثقل بزيادة الياء عليه ، فحذف الحرف الخامس مع أصالته

فان قيل : أليس في كلام العرب ما هو زائد على الخامس نحو قَبَعَثَرِيٍّ
وسَلَسَبِيلٍ^(١) وغير ذلك ؟ ؟

قلت : بلى ؛ لكن تلك الزيادات ليست بقياسية فلا يكثر المزيد فيه بسببها
إذ كل واحد كالشاذ في زنته ، وأما زيادة ياء التصغير فقياس ؛ فلو سنوا قاعدة
زيادتها على الخامس الأصلي حروفه لصارت قياسا ؛ فيؤدي إلى الكثرة ، إذ يسير
لهم قانون يقاس عليه

فان قيل : أليس مثل مستخرج قياسا ؟

(١) انظر كلمة قبعثرى (ص ٥٥٩) من هذا الجزء و(ص ٥٢ س ١) أيضا
وكلمة سلسبيل (ص ٥٠)

قلت : بلى ، لكنه مبنى على الفعل وجار مجراه ، وجاز ذلك في الفعل كثيرا غالبا قريبا من القياس ، نحو اسْتَخْرَجَ واحر نجم ؛ لكونه أقل أصولا من الاسم إذ لا يجر منه الخماسي الأصلية حروفه ، والتقل بالحروف الأصول لرسموها وتمكنها أشد وأقوى .

قوله «وقيل ما أشبه الزائد» اعلم أن من العرب من يحذف في الخماسي الحرف الذي يكون من حروف «اليوم تنساه» وإن كان أصليا لكونه شبيه الزائد ، فإذا كان لابد من حذفٍ غُذِفَ شبه الزائد أولى ، كما أنه إذا كان في كلمة على خمسة زائدٌ حذف الزائد أين كان نحو دُخِرَج في مدحرج ، لكن الفرق بين الزائد حقيقة وبين الأصلي المشبه له بكونه من حروف «اليوم تنساه» أن مثل ذلك الأصلي لا يحذف إلا إذا كان قريب الطرف بكونه رابعا ، بخلاف الزائد الصرف ؛ فانه يحذف أين كان ، فلا يقال في جَعَمَرَشْ جَعَمَرَشْ لبعده الميم من الطرف ، كما يقال في مَدَحَرَجْ دحيرج ، وقال الزنخسري : إن بعض العرب يحذف شبه الزائد أين كان ، وهو وهم على مانص عليه السيرافي والأندلسي ؛ فان لم يكن مجاور الطرف شيئا من حروف «اليوم تنساه» لكان يشابه واحدا منها في الخروج حذف أيضا ، فيقال في فرزدق : فُرَزِيقُ ، لأن الدال من مخرج التاء

قوله «وسمع الأخفش سفيرجل» يعني باثبات الحروف الخمسة كراهة لحذف حرف أصلي ، وبإبقاء فتحة الجيم كما كانت ، وحكى سيبويه عن بعض النحاة في التصغير والتكسير سَفِيرِ جَلٌ وَسَفَارِ جَلٌ — بفتح الجيم فيهما — فقل الخليل لو كنت محقرا للخماسي بلا حذف شيء منه لسكنت الحرف الذي قبل الأخير فقلت سَفِيرِ جَلٌ قياسا على ما ثبت في كلامهم ، وهو نحو دُنَيْزِيرِ ، لأن الياء ساكنة قال «وَرُدُّنَحْوُ بَابِ وَنَايَبٍ وَمِيزَانٍ وَمَوْقِظٍ إِلَى أَصْلِهِ لِدَهَابِ الْمُقْتَضَى؛ بِخِلَافِ قَائِمٍ وَثَرَاثٍ وَأَدَدٍ، وَقَالُوا عُمَيْدٌ لِقَوْلِهِمْ أَعْيَادٌ»

أقول : اعلم أن الاسم إما أن يكون فيه قبل التصغير سبب قلب أو حذف
أولا : فإن كان فيما أن يزيل التصغير ذلك السبب ، أولا ؛ فما يزيل التصغير
سبب القلب الذي كان فيه نحو باب وناب ، ونحو ميزان وموقف ، ونحو طي ولى ،
ونحو عطاء وكساء ، ونحو ذوائب وماء وشاء عند المبرد ، وفم ، ونحو قائم وبائع ،
ونحو أدور والنور ، ونحو مُتَلَجِّج ومُتَعَدِّج^(١) ؛ وما يزيل التصغير سبب الحذف الذى

(١) المعروف أن أول المصغر مضموم وثانيه مفتوح دائما وباب وناب المسكبران
ألفهما مقلوبة عن الواو والياء لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، فإذا صغرا زال فتح ما قبل
الواو والياء الذى هو شطر سبب القلب ، وميزان أصله موزان قلبت واوه ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها فإذا صغر ضم أوله فزال سبب القلب . وموقف أصله ميقظ
أبدلت ياؤه واوا لسكونها لإثْرَضْمَة فإذا صغر ضم أوله وفتح ثانيه فزال سبب قلب
الياء واوا . وطى ولى أصلهما طوى ولوى أبدلت واوهما ياء لاجتماعهما مع الياء وسبقها
بالسكون فإذا صغرا ضم أولهما وفتح ثانيهما فيزول سبب قلب الواو ياء . وعطاء
وكساء أصلهما عطاو وكساو أبدلت واوهما ألفا ثم همزة أو همزة من أول الأمر
على اختلاف العلماء فى ذلك لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة فإذا صغرا أبدلت ألفهما
ياء لوقوعها بعد ياء التصغير فيزول سبب قلب الواو ألفا وهمزة . وذوائب أصلها ذائب
فكروها اكتناف همزتين للالف التى هى فى حكم العدم فأبدلوا الهمزة الأولى واوا
إبدالاً شاذاً فإذا صغر ذوائب اسم رجل حذفت الألف ، فتقع ياء التصغير فاصلة
بين الهمزتين فيزول سبب إبدال الهمزة الأولى واوا . وماء وشاء أصلهما موه وشوه
قلبت عينهما ألفا ثم لا مبهما همزة لأن الهاء عندهم من الحروف الخفية وكذلك الألف
فكروها ووقع حرف خفي بعد مثله فأبدلوا الهاء همزة لقربها منها فى المخرج ، فإذا
صغرا ضم أولهما فيزول سبب قلب عينهما ألفا وسبب قلب لامهما همزة . وفم أصله
فوه حذفت لامه اعتباراً ثم أبدلت واوه ميماً لأن الاسم المعرب لا يكون على
حرفين ثانيهما لين ، فإذا صغر ردت لامه لتم بها بنية التصغير فيزول سبب قلب
الواو ميماً . وقائم وبائع أصلهما قاوم وبابع قلبت عينهما ألفا لتحركهما وانفتاح
ما قبلهما إذا لُفِّ لزيادتها فى حكم العدم ، فإذا صغرا زال سبب قلب عينهما ألفا ،

كان فيه نحو عصا وفتي وعم^(١) والسبب هو اجتماع الساكنين ، وقريب منه ما لم يُزَلِّ التصغير سبب الحذف لكنه عرض في التصغير ما يمنع من اعتبار ذلك السبب ، كالثلاثي المحذوف منه حرف إما لقصد التخفيف على غير قياس نحو سَهٍ وَعَدٍ ، ونحو ابن واسم وبنت وأخت وحَمٍ ، فإن قصد التخفيف بالحذف لا يمكن اعتباره في التصغير ؛ إذ لا يتم الوزن بدون المحذوف ، وإما لإعلال قياسي كمِدة وزنة ، وما لا يزيل التصغير سبب القلب الذي كان في مكبره نحو تُرَاثٍ وَأَدَدٌ^(٢) وما لا يزيل التصغير سبب الحذف الذي كان في مكبره كَمَيْتٍ

لوقوعها بعد ياء التصغير وهي ساكنة . وأدور جمع دار وأصله أدور قلبت الواو المضمومة ضمة لازمة همزة جوازا ، فإذا صغر وقعت العين بعد ياء التصغير في اسم زائد على الثلاثة فوجب أن تكون مكسورة فزال سبب قلب العين همزة والنور بزنة صبور : النيلج ودخان الشحم ؛ وحصة كالأمد تدق فتسفيها للثة والنور أيضا المرأة النفور من الرية ، وأصل النور النور ، قلبت الواو همزة جوازا لسكونها مضمومة ضمنا لازما ، فإذا صغر زال سبب قلبها همزة لأنها تقع ثانيا في المصغر ، وهو مفتوح على ما قدمنا . وأصل متلج ومتعد موتلج وموتعد (بوزان مفتعل) من الولوج والوعد فقلب الواو فيهما تاء لوقوعها قبل تاء الافعال ثم أدغمت في التاء ، فإذا صغرا حذفت تاء الافعال لأنها تخلص بصيغة التصغير فيزول بحذفها سبب قلب الواو تاء (١) أصل عصا وفتي عصو وفتي قلبت لاهما ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، ثم حذفت الألف تخلصا من التقاء الساكنين ، وكذا التنوين ، فإذا صغرا زال سبب قلب لاهما ألفا لوقوعها بعد ياء التصغير التي هي ساكنة ، ومتى زال سبب القلب ألفا زال سبب الحذف . وأصل عم عمى استثقلت الضمة أو الكسرة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء ، فإذا صغر وقعت الياء بعد ياء التصغير الساكنة فلا تستثقل الحركة عليها كما لم تستثقل على نحو ظي ، فيزول سبب الحذف (٢) التراث كغراب : المال الموروث ، أصله وراث استثقلوا الواو المضمومة في أول الكلمة فأبدلوها تاء إبدالا غير قياسي . وأدَد : علم شخصي ، وأصله ود دقلبت

وهارٍ وناسٍ ويرى وأرى ونرى ويضع وتضع وخيرٍ وشرٍ^(١)
 وإن لم يكن فيه قبل التصغير سبب قلب ولا حذف فإما أن يعرض في التصغير
 ذلك كعروض سبب قلب ألف نحو ضارب وجرار ، وواو جذول وأسود وعروة ومزود
 وعصفور وعروض^(٢) ؛ وكعروض سبب حذف خامس نحو سفرجل ، وثالثة يآت نحو
 أخوى^(٣) ومعاوية وعطاء ، وألف نحو مساجد ، وما يحذف من نحو مستخرج
 واستخراج ومنطلق وانطلاق ونحوها ، وإما أن لا يعرض فيه ذلك كما في
 تصغير نحو رجل وجعفر

الواو المضمومة ضمة لازمة همزة جوازا ، فإذا صغر واحد من هذين اللفظين لم
 يزل التصغير سبب القلب فيه لبقاء الضمة .

(١) المحذوف من ميت ياء ، والمحذوف من هار ياء أيضا كققاض ، والمحذوف
 من ناس همزة ، وأصله أناس ، والمحذوف من يرى وأخواته همزة وأصلهن يرى
 وأرى ونرى وترأى ، والمحذوف من يضع وتضع واو وهي فاء الكلمة وأصله
 يوضع وتوضع ، والمحذوف من خير وشر همزة أفعل وأصلهما أخير وأشر ،
 وسبب الحذف في جميع هذه الكلمات هو قصد التخفيف ، وهذا السبب لا يزول عند
 التصغير ، بل تشتد الداعية إليه

(٢) العروة من الدلو الكوز : المقبض ، ومن الثوب أخت زره . والمزود —
 كمنبر — : وعاء الزاد . والعروض : اسم مكة والمدينة وما حولهما ، والناقة الصعبة
 التي لم ترض ، وميزان الشعر ، واسم الجزء الأخير من النصف الأول من البيت ،
 والطريق في عرض الجبل في مضيق

(٣) الأحوى : وصف من الحوة — بضم الحاء وتشديد الواو — وهو سواد
 إلى الخضرة ، أو حمرة إلى السواد ، وفعله حوى كرضى . ومعاوية : أصله اسم
 فاعل من عاوى ، وتقول : تعاوت السكلاب وعاوى السكلب الكلب ، إذا نصايحا ونبح
 أحدهما الآخر وأطلقوا معاوية على السكبة التي تصيح عند السفاد ، وأطلقوه أيضا
 على جرو الثعلب ، وقالوا أبو معاوية للفهد ، ومن أسمائهم معاوية

فالقسم الذى أزال التصغير سبب القلب الذى كان فيه اختلف فى بعضه : هل ينتفى السبب لزوال السبب أولا ؟ واتفق فى بعضه على أنه ينتفى ذلك بانتفاء سببه ؛ فما اتفقوا فيه على رجوع الأصل الألف المنقلبة عن الواو والياء ثانية لتحركها وانفتاح ما قبلها ، تقول فى باب وناب : بُوَيْبٌ وَنَيْبٌ ؛ لزوال فتحة ما قبلها ، وبعض العرب يجعل المنقلبة عن الياء فى مثله واوا أيضا حملا على الأكثر ؛ فإن أكثر الألفات فى الأجوف منقلبة عن الواو ، وهذا مع مناسبة الضمة للواو بعدها ، وبعض العرب يكسر أول المصغر فى ذوات الياء نحو نَيْبٌ وَشَيْخٌ ، خوفا على الياء من انقلابها واواً لضمه ما قبلها ، وتقصياً من استئثار ياء بعد ضمة لو بقيتا كذلك ، وهذا كما قيل فى الجمع بَيُوتٌ وَشَيْوخٌ — بكسر الفاء — وقرئ به فى الكتاب العزيز ، وإذا كان الألف فى نحو باب مجهول الأصل وجب قلبها فى التصغير واوا عند سيويوه ؛ لأن الواو على ما مر أقرب ؛ فتقول فى تصغير صَابٍ وآءٍ ^(١) — وهما شجران — : صُوَيْبٌ وَأُوَيْبَةٌ ، والأخفش يحملها على الياء لخفتها فيقول : صَيْبٌ وَأَيْبَةٌ ، وتقول فى « رجلٌ خافٌ » أى خائف ، و « كبشٌ صافٌ » برفع لا ميهما : خَوْيفٌ وَصَوْيفٌ ، بالواو لا غير ؛ لأنه يجوز أن يكون أصله خائفاً وصائفاً فحذفت العين ، فتكون

(١) الصاب : شجر مر ، واحدته صابة ، قيل : هو عصارة الصبر ، وقيل : هو شجر إذا اعتصر خرج منه كهيئة اللبن وربما نزلت منه نزية أى قطرة فتقع فى العين كأنها شهاب نار ، وربما أضعف البصر . قال أبو ذؤيب الهذلى : —

إِنِّى أَرَقْتُ فَبِتُّ اللَّيْلَ مُسْتَحِرّاً كَأَنَّ عَيْنِي فِيهَا الصَّابُ مَذْبُوحٌ

والآء — بوزن عاع — : شجر واحدته آءة ، قال الليث : الآء شجر له ثمرياً كله النعام . قال : وتسمى الشجرة سرحة وثمرها الآء ، ومن كلامه الأخير قال المجدفى القاموس : « الآء ثمر شجر ، لاشجر ، ووهم الجوهرى »

الألف زائدة ، فوجب قلبها واوا كما في ضَوِيرَب ، وأن يكون خَوْفًا وَصَوْفًا
كقولك : رجل مَالٌ ، من مال يمال كفزع يفزع ، فترد الألف إلى أصلها كما في
بُؤْيَب ؛ وكذا تقول : إن الألف في فتى ترد إلى أصلها لزوال فتحة ما قبلها ،
وكذا في العصا ترد إلى الواو ، لكنها تقلب ياء لعروض علة قلبها في التصغير ياء
ومن المتفق عليه رد الياء المنقلبة عن الواو لسكونها وانكسار ما قبلها إلى أصلها
نحو مِيقَاتٍ وريح ، تقول في تصغيرها : مَوْيَقَاتٍ ورويحة ، لزوال الكسر والسكون ،
وهذا كما تقول في الجمع مَوَاقِيت ، وحكى بعض الكوفيين أن من العرب من لا
يردها في الجمع إلى الواو ، قال : —

٣٦ - جَمَى لَا يُحِلُّ الدَّهْرَ إِلَّا بِأَمْرِنَا

وَلَا نَسْأَلُ الْأَقْوَامَ عَقْدَ الْمِيَاثِقِ (١)

(١) ورد هذا البيت في نوادر أبي زيد الأنصاري الثقة عند سيبويه (ص ٦٤)
منسوبا إلى عياض بن درة ، وهو شاعر جاهلي طائي ، وذكر قبله بيتا آخر ، وهو :
وَكُنَّا إِذَا الدِّينُ الْغُلْبِيُّ بَرَى لَنَا إِذَا مَا حَلَلْنَاهُ مُصَابَ الْبَوَارِقِ
وقال في شرحه « الدين : الطاعة ، والغلبى : المغالبة ، وبرى لنا : عرض لنا ،
يبرى بريا ، وانبرى ينبرى انبراء » اهـ ، ومثل هذا بنصه في شواهد العيني ، وتبعه
البغدادى في شرح شواهد الشافعية إلا أنه ضبط مصابا بفتح الميم ، وقال : هو اسم
مكان من صابه المطر ، إذا مطر ، والصوب : نزول المطر ، والبوارق : جمع بارقة وهي
سحابة ذات برق . والغلبى : ليس مصدرا للمفاعلة إنما هو أحد مصادر غلبه يغلبه
غلبا بسكون اللام وغلبا بتحريكها وغلبة بالحق الهاء وغلاية كعلاية وغلبة
كحذقة وغلبى ومغلبة بفتح اللام كذا في العباب ، والاستشهاد بالبيت عند المؤلف
على أن من العرب من لا يرد الواو المنقلبة ياء في الجمع

وإنما قالوا عِيْدٌ في تصغير عيد ليفرقوا بينه وبين تصغير عود ، وكذلك فرقوا
جمعيهما فقالوا أعياد في جمع عيد وأعواد في جميع عود ^(١)

وكذا اتفقوا على ردّ الأصل في قريريط ودينير لزوال الكسر الموجب لقلب
أول المضعف ياء ، كما قيل قرَّاريط وذنابير .

وكذا اتفقوا على رد أصل الياء التي كانت أبدلت من الواو لاجتماعها مع الياء
وسكون أولاهما ، كما تقول في تصغير طَيٍّ وَلَيٍّ : طُوًى وَلَوًى ؛ لتحرك الأولى
في التصغير ، وكذا تقول : طُوَيَّان ورُوَيَّان في تصغير طَيَّان ^(٢) ورَيَّان ، كما تقول
في الجمع : طِوَاء ورِوَاء ، وكذا إذا حقرت قِيًّا ^(٣) وأصله قَوًى كحبر من الأرض
القواء : أى القفر .

وكذا اتفقوا على رد أصل الهمزة المبدلة من الواو والياء لتطرفها بعد الألف
الزائدة ، نحو عطاء وقضاء ، فتقول : عَطَى ، تردها إلى الواو ، ثم تقلبها ياء لانكسار
ما قبلها ، ثم تحذفها نَسِيًّا لاجتماع ثلاث يآآت كما يجيء ، وكذا تنقلب همزة الإلحاق
في حِرْبَاء ياء ، فتقول : حُرُوبِي ، لأن أصلها ياء كما يجيء في باب الاعلال

(١) هذا الذى ذكره المؤلف وجه غير الوجه الذى يتبادر من عبارة ابن
الحاجب ، فحاصل ما ذكره ابن الحاجب أنهم لم يردوا الياء التي في عيد إلى أصلها
وهو الواو عند التصغير حملا للتصغير على الجمع ، أما ما ذكره المؤلف فحاصله أنهم
لم يردوها للفرق بين تصغير عيد وعود كما فرقوا بين جمعيهما

(٢) طيان : صفة مشبهة من طوى يطوى - كرضى يرضى - ومصدره الطوى -
كالجوى وكالرضا - والطيان هو الذى لم يأكل شيئا

(٣) القى - بكسر أوله - والقواء - بفتح القاف ممدودا ومقصورا - الأرض
القفر الخالية من الأهل . وفي حديث سلمان « من صلى بأرض قى فأذن وأقام الصلاة
صلى خلفه من الملائكة مالا يرى قطره »

وإن كانت الهمزة أصلية خلتها كَلِيمَةٌ في تصغير الآلة (١) ، وإن لم تعرف هل الهمزة أصل أو بدل من الواو والياء خَلَّيْتَ الهمز في التصغير بحاله ولم تقلبه ، إلى أن يقوم دليل على وجوب انقلابه ؛ لأن الهمزة موجودة ، ولا دليل على أنها كانت في الأصل شيئاً آخر ، وكذلك ترد أصل الياء الثانية في بَرِيَّةٍ (٢) وهو الهمزة عند من قال : إنها من برأ أى خلق ؛ لأنها إنما قلبت ياء لكون الياء قبلها ساكنة حتى تدغم فيها ، ومن جعلها من البرى — وهو التراب — لم يهمزها في التصغير ، وكذا النبي أصله عند سيديويه الهمز ، لقولهم تنبأ مسيلم (٣) خففت بالإدغام كما في برية ؛ فكان قياس التصغير نُبَيٍّ ، قال سيديويه : لكنك إذا صغرتة أو جمعته على أفعلاء كأنباء تركت الهمزة لغلبة تخفيف الهمزة في النبي فتقول في التصغير نُبَيٍّ بياءين على حذف الثالث كما في أُخَيٍّ ، وقد جاء النُبَاءُ

(١) قال في القاموس : «الآلاء - كسحاب - ويقصر : شجر مردائم الخضره واحده الاءه وألاءه أيضا»

(٢) قال في اللسان : «في التهذيب البرية أيضا الخلق بلا همز . قال الفراء : هي من برأ الله الخلق أى خلقهم ، وأصلها الهمز ، وقد تركت العرب همزها ونظيره النبي والذرية . وأهل مكة يخالفون غيرهم من العرب يهمزون البرية والنبية والذرية من ذرأ الله الخلق وذلك قليل . قال الفراء : وإذا أخذت البرية من البرى وهو التراب فأصلها غير الهمزة . وقال اللحياني : أجمعت العرب على ترك همز هذه الثلاثة ولم يستثن أهل مكة»

(٣) قال سيديويه (ج ٢ ص ١٢٦) : فأما النبي فإن العرب قد اختلفت فيه ، فمن قال النبأ قال كان مسيلمه نبي سوء (مصغرا) وتقديره انبيع ، وقال العباس بن مرداس :

يَا خَاتِمَ النَّبِيَّاءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالْحَقِّ كُلُّهُدَى السَّبِيلِ هُدَاكََا

ذا القياس ، لأنه مما لا يلزم ، ومن قال أنبياء قال نبي سوء (مصغرا) كما قال في عيد حين قالوا أعياد عييد وبما نقلناه من عبارة سيديويه يتبين لك ما في عبارة المؤلف من قصور عن أداء المعنى الذي يؤخذ من عبارة سيديويه

وكذا اتفقوا على رد الألف في آدم إلى أصلها ، وهو الهمزة ، في التصغير والجمع ، لكنه يعرض للهمزة فيهما ما يوجب قلبها واوا ، وذلك اجتماع همزتين متحركتين لافي الآخر غير مكسورة إحداها ، كما يجيء في باب تخفيف الهمز . وكذا اتفقوا على أنك إذا صغرت ذَوَّاب اسم رجل قلت: ذُوَّيَّبْ بهمزتين مكثفتين للياء ، لأن أصل ذَوَّاب ذَائِبْ بهمزتين ، إذ هي جمع ذُوَّابَة ^(١) فكره اكتناف همزتين للألف التي هي خلفتها كلا فصل ، فأبدلوا الأولى شاذاً لزوما واوا ، وإنما لم يقلبوا الثانية لتعود الأولى إلى القلب في المفرد : أى في ذُوَّابَة ، وإنما أبدلت واوا لأنها أبدلت في مفرده ذلك ، وليكون كأَ وادم وجوامع ، هذا ، وقال سيبويه في تصغير شاء : شَوَّى ، قال : أصل شاء إما شَوَّى أو شَوَّوْ قلبت العين ألفاً واللام همزة وكلاهما ^(٢) شاذ ، وفيه جمع بين إعلالين ، والقياس قلب اللام

(١) الذَّوَّابَة - بضم أوله - : الناصية أو منبتة من الرأس ، وشعر في أعلى ناصية الفرس ، وأعلى كل شيء .

(٢) أما شذوذ قلب العين ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها فلأن من شرط هذا القلب ألا تكون اللام حرف علة ، وأما شذوذ قلب اللام همزة فلأنها وقعت بعد ألف ليست زائدة . والاعلالان هما قلب العين ألفاً واللام همزة . وقد نقل المؤلف عبارة سيبويه بالمعنى والاستنتاج وزاد فيها ، وها نحن أولاء نسوقها إليك بنصها . قال (ج ٢ ص ١٢٦) : « وأما الشاء فإن العرب تقول فيه شوى ، وفي شاة شوية ، والقول فيه أن شاء من بنات الياءات أو الواوات التي تكون لامات ، وشاة من بنات الواوات التي تكون عينات ولا ماهاء ، كما كانت سواسية ليس من لفظ سى ، كما كانت شاء من بنات الياءات التي هي لامات ، وشاة من بنات الواوات التي هي عينات ، والدليل على ذلك هذا شوى ، وإنما ذا كامرأة ونسوة ، والنسوة ليست من لفظ امرأة ، ومثله رجل ونفر « اه ، وقول سيبويه « وإنما ذا كامرأة ونسوة » يريد به أن شاء اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو شاة كما أن نسوة اسم جمع له واحد من معناه دون لفظه وهو امرأة

فقط ألفا ، قال : ليس لفظ شاء من شاة لأن أصلها شَوْهَةٌ بدليل شَوِيهَةٌ ، بل هو بالنسبة إلى شاة كنسوة إلى امرأة ، واستدل على كون لامه حرف علة بقولهم في الجمع شَوِيٌّ ككليب ، وقال المبرد : شَوِيٌّ من غير لفظ ^(١) شاء ، وأصل شاء شَوَهٌ فهو من شاة كتمر من تمر ، قلبت العين ألفا على القياس ، كما في باب ، ثم قلبت الهاء همزة لخفائها بعد الألف الخافي أيضا ، وهذا كما أن أصل ماء مَوَه ، قال : فتقول في تصغير شاء : شويه ، كما تقول في ماء : مويه ، لزوال الألف الخافي في التصغير ، فتزد اللام إلى أصلها ، كما تقول في الجمع : شياه ، ومياه

وكذا اتفقوا على رد ميم « فم » إلى أصله ، وهو الواو ، لأنه إنما جعلت ميمًا لثلاث تحذف باجتماع الساكنين ، فيبقى الاسم على حرف

وما اختلف في هذا القسم في رجوع الحرف المقلوب فيه إلى أصله باب قائم ونائم ، وباب أدور والنور ، بالهمزة ، وباب مُتَعَد ، قال سيبويه في الجميع : لا ترد إلى أصولها في التصغير ، بل تقول : قَوِيْمٌ ، وأَدِيْرٌ ، بالهمزة بعد الياء فيهما وكذا نُؤَيِّرٌ ، بالهمزة قبل الياء ، ومُتَيَّعِدٌ ومُتَيَّنٌ ، ولعل ذلك لأن قلب العين همزة في باب قائل ، وقلب الواو تاء في متعد — وإن كانا مطردَيْنِ — إلا أن العلة فيهما ليست بقوة ، إذ قلب العين ألفا في قائم ليس لحصول العلة في جوهره ، ألا ترى أن ما قبل العين أى الألف ساكن عريق في السكون ، بخلاف سكون

(١) المبرد يخالف سيبويه من وجوه : أحدها أنه جعل شويا اسم جمع له واحد من معناه وهو شاء ، الثاني : أنه جعل شاء اسم جنس جمعيا له واحد من لفظه يفرق بينهما بالتاء وهو شاة. الثالث : أنه قلب العين ألفا قياسا لتحركها وانفتاح ما قبلها مع عدم اعتلال اللام ، وقلب اللام التي هي هاء همزة قلبا غير قياسي ، الرابع : أنه صغر شاء على شويه في حين أن سيبويه صغره على شوى ، وهذا الوجه نتيجة حتمية للوجوه السابقة

قاف أَقْوَمَ ، ومع هذا لم يكن حرف العلة في الطرف الذي هو محل التغيير كما كانت في رِداء ؛ فلا جرم ضعف علة القلب فيه ضعفا تاما حتى صارت كالعدم ، لكنه حمل في الإعلال على الفعل نحو قال ، فلما كانت علة القلب ضعيفة لم يُبَالَ بزوال شرطها في التصغير بزوال الألف ، وإنما كان الألف شرط علة القلب لأنها قبل العين المتحركة كالفتحة ، أو تقول : هي لضعفها كالعدم فكأن واو قَاقِم متحرك مفتوح ما قبلها ، وكذا تقول : إن علة قلب الواو في أو تعد تاء ضعيفة ، وذلك لأن الحامل عليه كراهة مخالفة الماضي المضارع لو لم تقلب الواو تاء ، لكون الماضي بالياء والمضارع بالواو ، مع كون التاء في كثير من المواضع بدلا من الواو نحو تَرَاث وتُكَلِّم وتَقْوَى ^(١) ، ونحو ذلك ، ومخالفة الماضي للمضارع غير عريضة كما في قال يقول وباع يبيع ، فظهر أن قلب الواو تاء وإن كان مطردا إلا أنه لضرب من الاستحسان ، ولقصد تخفيف الكلمة بالإدغام ما أمكن ، ولضعف العلة لم يقلبه بعض الحجازيين تاء ، بل قالوا ايتَعَد ياتعد ، كما يجيء في باب الاعلال ، فلما ضعفت علتنا قلب عين نحو قائم وفاء نحو مُتَعَد صار الحرفان كأنهما أبدا لا لعللة ، فلم يُبَالَ بزوال العلتين في التصغير ، فقيل : قُوِيْم بالهمزة ، ومتيعد بالتاء وحذف تاء الافتعال ، كما في تصغير نحو مرتفع .

وخالف الجرمي في الأول ، فقال : قُوِيْل وبُوِيْع بترك الهمزة لذهاب شرط العلة ، وهو وقوع العين بعد الألف ، وقد اشترط سيدييه أيضا في كتابه في قلب العين في اسم الفاعل ألفا ثم همزة وقوعها بعد الألف ، واتفق عليه النحاة ، فلا

(١) يقال : رجل وكل - بالتحريك - ووكلة - بهمزة - وتكلة على البدل ، ومواكل ، كل ذلك معناه عاجز كثير الاتكال على غيره . والتقية والتقوى والافتناء كله واحد ، وأصل تقوى وقيا ؛ لأنه من وقيت ، أبدلت واره تاء وبأوه واوا

وجه لقول المصنف في الشرح إن علة قلب العين ألفا فيه حاصلة ، وهى كونه اسم فاعل من فعل مُعل ؛ فان هذه العلة إنما تؤثر بشرط وقوع العين بعد الألف باتفاق منهم

وخالف الزجاج في نحو متعد فقال في تصغيره : مُوَيْد ، لذهاب العلة وهى وقوع الواو قبل التاء ، وذلك لأن التاء تحذف في التصغير كما في مُرْتَدِعٌ وَمُجْتَمِعٌ كما يجب .

وأما نحو أدور وتور فان سيبويه لم يبال بزوال علة قلب الواو همزة في التصغير وهى كونها واوا مضمومة ، لأنها وإن كانت مطردة في جواز قلب كل واو مضمومة ضمة لازمة همزة ، كما يجب ، لكنها استحسانية غير لازمة ، نحو وجوه ونحوه ، فهى علة كلا علة ؛ وخالفه المبرد فقال : إنما همزت الواو لانضمامها ، وقد زالت في التصغير فتقول في أدور وتور المهموزين : أدور بالياء المشددة ونويز بالواو الصريحة ، ولا كلام في نحو تخمة وتراث وتهمة ^(١) ؛ لأن قلب الواو تاء لأجل انضمامها في أول الكلمة ، فكروها الابتداء بحرف ثقیل متحرك بأثقل الحركات ، والضمة حاصلة في التصغير ، وهذا القلب غير مطرد ، بخلافه في نحو أتعَد

قوله « وأدَد » ^(٢) هو أبو قبيلة من الين ، وهو أدد بن زيد بن كهلان بن

(١) التخمة - بضم ففتح : الثقل الذى يصيبك من الطعام ، تاؤه مبدلة من الواو والتهمة - بوزن تخمة — : ظن السوء ، وأصلها وهمة من الوهم أبدلت واوها تاء

(٢) قال فى اللسان فى مادة ودد : « الود بفتح الواو : صنم كان لقوم نوح ثم صار لكلب ، وكان بدومة الجندل ، وكان لقريش صنم يدعونه ودا (بضم الواو) ومنهم من يهمز فيقول أد ، ومنه سمي عبدود ، ومنه سمي أد بن طابخة ، وأدد جد معد بن عدنان » اه . وقال فى مادة أد « وأدد : أبو قبيلة من الين ، وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير ، والعرب تقول أدداد ، جعلوه بمنزلة ثقب ولم

سبأ بن حمير ، وأدُّ أبو قبيلة ، وهو أدبن طابخة بن الياس بن مضر ، يعنى أنه فى الأصل وُدَد بالواو المضمومة ، واستثقل الابتداء بها فقلبت همزة كما فى أجوه وأقَّتت ، وإبدال الواو المضمومة ضمة لازمة همزة فى الأول كانت أو فى الوسط قياسٌ مطرد لكن على سبيل الجواز لا الوجوب ، ولا أدرى أى شىء دعاهم إلى دعوى انقلاب همزة أدد عن الواو ، وما المانع من كونه من تركيب « أدد » وقد جاء منه الإدُّ بمعنى الأمر العظيم ، وغير ذلك

قال : « فَإِنْ كَانَتْ مَدَّةٌ ثَانِيَّةٌ فَالْوَاوُ لَا زِمَةَ ، نَحْوُ ضَوَيْرِبٍ فِي ضَارِبٍ وَضَوَيْرِبٍ فِي ضِيرَابٍ ، وَالْأَسْمُ عَلَى حَرْفَيْنِ يُرَدُّ مَحذُوفُهُ ، تَقُولُ فِي عِدَّةٍ وَكُلِّ أَسْمَاءٍ وَعَيْدَةٍ وَأَكِيلٍ ، وَفِي سِهٍ وَمُذِاسْمَا سَيْهَةٍ وَمُنَيْذٍ ، وَفِي دِمٍ وَحِرِّ دُمَى وَحَرِيحٍ ، وَكَذَلِكَ بَابُ ابْنٍ وَأَسِيمٍ وَأُخْتٍ وَبَنَتٍ وَهَنْتٍ ، بِخِلَافِ بَابِ مَيِّتٍ وَهَارٍ وَنَاسٍ »

أقول : قد مر أن نحو ضويرب مما عرض فيه فى التصغير علة القلب اعلم أن كل مدة زائدة ثانية غير الواو تقلب فى التصغير واوًا لانضمام ما قبلها ؛ فتقول فى ضارب وضيراب وطومار : ضويرب وضَوَيْرِبٍ وطَوِيمِيرٍ^(١) ، وأما إن لم تكن زائدة نحو القير^(٢) والنَّاب فلا ، بل تقول : قَيْرٍ وَنَيْبٍ

قوله « والاسم على حرفين يرد محذوفه » هذا من باب ما عرض فيه فى التصغير مانع منع من اعتبار سبب الحذف الذى كان فى المكبر كما ذكرنا اعلم أن كل اسم ثلاثى حذف فاؤه أو عينه أو لامه وجب فى التصغير ردها ؛

يجعلوه بمنزلة عمر » اه وهذا الصنيع منه يشعر بوجود خلاف فى همزة أدد ، هل هى أصلية أو منقلبة عن واو ، وأنه لم يترجح عنده أحد المذهبين

(١) الطومار : الصحيفة ، والمؤلف أراد أن يمثل به لما كانت المدة الثانية فيه واو ، وحكمها أن تبقى فى التصغير ولا تقلب

(٢) القير - بالكسر - والقار : شىء أسود يطل به السفن والأبل ، أو هما الزفت

لأن أقل أوزان التصغير فُعِيلٌ ، ولا يتم إلا بثلاثة أحرف ؛ فإذا كنت محتاجا إلى حرف ثالث فَرَدُّ الأصل المحذوف من الكلمة أولى من اجتلاب الأجنبي ، وأما إن كانت الكلمة موضوعة على حرفين أو كُنْتَ لاتعرف أن الذاهب منها أى شيء ، هو ، زدت في آخرها في التصغير ياء ، قياسا على الأكثر ، لأن أكثر ما يحذف من الثلاثي اللام دون الفاء والعين ، كدِمَ ويدٍ وفيمَ وحرٍ ، وأكثر ما يحذف من اللام حرف العلة ، وهى إما واو ، أو ياء ، ولو زدت واوا وجب قلبها ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة قبلها ، فجئت من أول الأمر بالياء ، فقلت في تصغير مَنَ وَمِنَ وأن الناصبة للمضارع وإن الشرطية أعلاما : مَنَى وَأَنَى ، وأما إذا نسبت إلى مثل هذه فيجىء حكمها في باب النسب ، وتقول في تصغير عدة : وَعِدَّةٌ وهذه التاء وإن كانت كالعوض من الفاء ولذلك لا يتجمعان نحو وَصَلَةٌ وَوَعْدَةٌ ، لكنه لم يتم بنية تصغير الثلاثي — أى فُعِيلٌ — بها ، لأن أصلها أن تكون كلمة مضمومة إلى كلمة ، فلهذا فتح ما قبلها كما فتح في نحو بَعْلُكَ ، فالتاء مثل كرب في معدى كرب ، من حيث إنه يدور إعراب المركب عليه ، ومن حيث افتتاح ما قبلها ، وأما إذا قامت التاء مقام اللام وصارت عوضا منه كما في أخت و بنت فأنها تخرج عما هو حدها من فتح ما قبلها ، بل تسكن ويوقف عليها تاء ، ولا يعتد بمثل هذه أيضا في البنية ، بل يقال أُخِيَّةٌ برد اللام حفظا لأصل التاء ، وهو الانفصال ، وكونها كلمة غير الكلمة الأولى ، فإذا لم يعتد بها في البنية في نحو بِنْتُ مع كونها عوضا من اللام قائمة مقامها لما فيها من راحة التأنيث فكيف يعتد بها فيها في نحو عِدَّةٌ مع عدم قيامها مقام العوض منه بدلالة فتح ما قبلها كما هو حقا في الأصل وكذا الوقف عليها هاء ، وتقول في كل اسما : أُكَيْلٌ ، ترد الهمزة التي هى فاء السكامة ، ولا ترد همزة الوصل ؛ لأنه إنما احتيج إليها لسكون الفاء ، وفي المصغر يتحرك ذلك

قوله « وفي مذ » هذا بناء على أن أصله منذ ، وقد ذكرنا في شرح (١)
الكافية أنه لم يقم دليل عليه

قوله « سه » أصله ستّه وفيه ثلاث لغات إحداها هذه ، وهي محذوفة العين ،
والثانية ستّ بحذف اللام مع فتح السين ، والثالثة است بحذف اللام وإسكان
السين والجيء بهمزة الوصل

فأما إذا سميت بقمّ وبع فانك تقول في المكبر : قومّ وبيع ، كما مر في باب
الأعلام (٢) فلا يكون من هذا الباب

قوله « وفي دَمٍ وَحَرٍ » لام دم ياء ، ولام حَرٍ حاء ، حذف لاستثقال الحاءين
بينهما حرف ساكن ، وحذف العين في سَهٍ ومُذ واللام من حر ودم ليس قياسا
بل القياس في نحو عَمٍ وَفَتًى ، وحذف الفاء في كُـلٍّ شاذ ، وفي عِدّة قياس كما
يجيء في موضعه

قوله « وكذا باب ابن واسم وبنت وهنت » يعني إذا حذف اللام وأبدلت
منها همزة الوصل في أول الكلمة أو التاء في موضعه فانه لا يتم بالبدلين بنية تصغير
الثلاثي ، بل لابد من رد اللام ، وإنما لم يتم بهمزة الوصل لأنها غير لازمة ، بل
لا تكون إلا في الابتداء ، فلو اعتد بها لم تبق البنية في حال الدرج إن سقطت

(١) قد سبق أن تكلمنا على هذه الكلمة فيما مضى من الكتاب (ص ٧)

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية (ح ٢ ص ١٣٤) : « ولهذا يرد اللام أو
العين إذا سمي بفعل محذوف اللام أو العين جزما أو وقفًا كيغز ويرم ويخش واغز
وارم واخش ويخف ويقل وبيع وخف وقل وبع ، فتقول : جاءني يغز ويرم
والتيون للعوض كما في قاض اسم امرأة ؛ ويخشى كيحي واغزو وارمى واخشى
ويخاف ويقول ويبيع وقول وبيع وخاف ، كما مر في غير المنصرف » اهـ

الهمزة وإن لم تسقط خرجت همزة الوصل عن حقيقتها ؛ لأنها هي التي تسقط في الدرج ، وإنما لم يعتد بالتاء في البنية لما فيها من راحة التأنيث لاختصاص الإبدال بالمؤنث دون المذكر ، وإنما قلنا إن الهمزة والتاء بدلان من اللام لأنهما لا يتجمعا ، ولم يحىء من الكلمات ما يبدل من لامة تاء فيكون ما قبلها ساكناً ويوقف عليها تاء إلا سبع كلمات : أخت ، وبنت ، وهذت ، وكيت ، وذيت ، وثنتان ^(١)

(١) أخت : أصلها أخو ، حذفت لامها اعتباطاً وعوض عنها التاء مع قصد الدلالة على المؤنث وغيرت الصيغة من فعل (كجبل) إلى فعل (بضم فسكون) دلالة على أن التاء ليست متمحضة للتأنيث . وبنت : أصلها بنو ، فعل بها مافعل بأخت إلا أنهم كسروا فاء الكلمة منها . والهن والهنه والهنث : كناية عن الشيء يستفحش ذكره . قال في اللسان : ويقال للمرأة ياهنة أقبل فأذا وقفت قلت : ياهنه وقالوا : هنت بالتاء ساكنة النون فجعلوه بمنزلة بنت وأخت ، وهنتان وهنات ، تصغيرها هنية وهنية ، فهنية على القياس وهنية على إبدال الهاء من الياء في هنية للقرب الذي بين الهاء وحروف اللين ، والياء في هنية بدل من الواو في هنيوة ، والجمع هنات على اللفظ وهنوات على الأصل . قال ابن جنى : أما هنت فبدل على أن التاء فيها بدل من الواو قولهم هنوات قال :

أَرَى ابْنَ نَزَارٍ قَدْ جَفَّائِي وَمَلَّيْ عَلَى هَنَوَاتٍ شَأْنَهَا مُتَتَابِعُ

أما كيت فقد قال في اللسان : « وكان من الأُمُر كيت وكيت ، يكنى بذلك عن قولهم كذا وكذا ، وكان الأصل فيه كية وكية (بتشديد الياء) فأبدلت الياء الأخيرة تاء وأجروها مجرى الأصل لأنه ملحق بفلس والملحق كالأصل . قال ابن سيده : قال ابن جنى : أبدلوا التاء من الياء لاما وذلك في قولهم كيت وكيت وأصلها كية وكية ثم إنهم حذفوا الهاء وأبدلوا من الياء التي هي لام تاء كما فعلوا ذلك في قولهم ثنتان فقالوا كيت فكما أن الهاء في كية علم تأنيث كذلك الصيغة في كيت علم تأنيث ، وفي كيت ثلاث لغات ، منهم من يبينها على الفتح (طلباً للخفة) ومنهم من يبينها على الضم (تشبيهاً لها بقبيل وبعد) ومنهم من يبينها على الكسر (على أصل التخلص من التقاء الساكنين) .

وكلتا عند سيبويه (١) ، وقولهم مَنَّتْ (٢) بسكون النون مثلها ، لكنهما

قال : وأصل التاء فيها هاء وإنما صارت تاء في الوصل « اه بتصرف . وأما ذيت . فالقول فيها كالقول في كيت تماما . وأما ثنتان فقد قال في اللسان : « والاثنتان ضعف الواحد ، والمؤنث الثنتان ، تأؤه مبدلة من ياء ، ويدل على أنه من الياء أنه من ثنيت لأن الاثنتين قد ثنى أحدهما إلى صاحبه ، وأصله ثنى (كجبل) يدل على ذلك جمعهم إياه على أثناء بمنزلة أبناء وآخاء ، فنقلوه من فعل (بفتح الفاء والعين) إلى فعل (بكسر الفاء وسكون العين) كما فعلوا ذلك في بنت ، وليس في الكلام تاء مبدلة من الياء في غير افتعل إلا ما حكاه سيبويه من قولهم : أستتوا ، وما حكاه أبو علي من قولهم : ثنتان اه ، وقوله أستتوا قال عنه ابن يعيش (١٠ : ٤٠) : « وقولهم أستتوا أى أجذبوا ، وهو من لفظ السنة على قول من يرى أن لامها واو ، لقولهم سنة سنوا واستأجرته مساناة ، ومنهم من يقول التاء بدل من الواو ، ومنهم من يقول إنها بدل من الياء ، وذلك أن الواو إذا وقعت رابعة تنقلب ياء على حد أوعيت وأغزيت ثم أبدل من الياء التاء ، وهو أقيس اه

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل (ح ١ ص ٥٥) : « وقد اختلف العلماء في هذه التاء (يريد تاء كلتا) فذهب سيبويه إلى أن الألف للتأنيث والتاء بدل من لام الكلمة كما أبدلت منها في بنت وأخت ووزنها فعلى كذا ذكرى وحفري — وهو نبت — وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن التاء للتأنيث والألف لام الكلمة كما كانت في كلا ، والأوجه الأول ، وذلك لأمرين : أحدهما : ندرة البناء وأنه ليس في الأسماء فعتل (بكسر الفاء وسكون العين وفتح التاء) ، والثاني : أن تاء التأنيث لا تكون في الأسماء المفردة إلا وقبلها مفتوح نحو حمزة وطلحة وقائمة وقاعدة ، وكلتا اسم مفرد عندنا ، وما قبل التاء فيه ساكن فلم تكن تأؤه للتأنيث مع أن تاء التأنيث لا تكون حشوا في كلمة ، فلو سميت رجلا بكلتا لم تصرفه في معرفة ولا نكرة كما لو سميت بذكرى وسكرى لأن الألف للتأنيث ، وقياس مذهب أبي عمر الجرمي ألا تصرفه في المعرفة وتصرفه في النكرة ، لأنه كقائمة وقاعدة إذا سمي بهما فاعرفه اه . ويؤخذ مما ذكره المؤلف في باب النسب أن من العلماء من ذهب إلى أن التاء بدل من الواو التي هي لام الكلمة وليس فيها معنى التأنيث كالتاء في ست ، وأصله سدس ، وكالتاء في تكلة وترات وأصلها وكلة ووراث

(٢) منت : أصله من زبدت فيه التاء عند الحكاية وقفا للدلالة على تأنيث المحكى

ليست بدلا من اللام ، إذ لا لام لمن وضعها ، وتقول في تصغيرها : أُخْيَّة ،
وَبُنْيَّة ، وَهْنِيَّة ، وَهْنِيَّة ، لأن لامها ذات وجبين كسنة ، وتصغير سنة
أيضا على سُنْيَةٍ وَسُنْيَةٍ ، وتقول في منت : مُنْيَةٍ كما تصغر مَنْ على ما ذكرنا ،
وتقول في كَيْتٍ وَذَيْتٍ : كَيْيَّةً وَذَيْيَّةً ؛ لقولهم في المكبر ذِيَّةً وَكِيَّةً أيضا ،
ومن قال أصلهما كَوِيَّةً وَذَوِيَّةً لكون باب طَوَى أكثر من باب حَيَّى قال :
كُوِيَّةً وَذَوُوِيَّةً ، وإنما فتحت ما قبلها في التصغير ووقفت عليها هاء لأنك إذا رددت
اللام لم يكن التاء بدلا منها ، وإذا سميت بَضْرَبَتْ قلت : ضَرْبَةٌ كما مر في العلم
وتصغيرها على ضَرْبَةٍ ، وتقول في تصغير فُلٍ ^(١) فُلَيْنٍ ؛ لأن لامة نون من قولهم

والأفصح فيه أن يقال : منه ، بتحريك نونه وإبدال تائه هاء

(١) هذا الذي ذهب إليه المؤلف في هذه الكلمة هو مذهب الكوفيين في « فُلٍ »
التي تختص بالنداء في نحو قولهم يافل ويافلة وهو مذهب جميع النحاة في فُلٍ التي
تستعمل في غير النداء من مواقع الكلام نحو قول الشاعر

* فِي جِلَّةِ أَمْسِكَ فُلَانًا عَنْ فُلٍ *

ومذهب البصريين في المختص بالنداء أن لامة ياء وأنه يقال في تصغيره فُلِي . قال
أبو الحسن الأشموني : « لا يستعمل فُلٍ في غير النداء ويقال للبؤنة : يافلة ،
واختلف فيهما ، فذهب سيبويه أنهما كسائتان عن نكرتين فقل كناية
عن رجل وفلة كناية عن امرأة ، ومذهب الكوفيين أن أصلهما فُلَان
وفُلَانة فرخا ، ورده الناظم ، لأنه لو كان مرخما لقليل فيه فلا ، ولما قيل في التأنيث
فلة ، وذهب الشلوين وابن عصفور وصاحب البسيط إلى أن فُلٍ وفلة كناية
عن العلم نحو زيد وهند بمعنى فُلَان وفُلَانة ، وعلى ذلك مشى الناظم وولده . قال
الناظم في شرح التسهيل وغيره : إن يافل بمعنى يافلَان ويافلة بمعنى يافلَانة . قال :
وهما الأصل ، فلا يستعملان منقوصين في غير نداء إلا في ضرورة فقد وافق الكوفيين
في أنهما كناية عن العلم وأن أصلهما فُلَان وفُلَانة وخالفهم في الترخيم ورده بالوجهين
السابقين » اهـ . وقال بعد ذلك : « وجر في الشعر فُلٍ ، قال الراجز : في لجة »

فلان ، وتقول في تصغير قطْ وَرُبْ وَيَخْ مخففات : قُطِيطْ وَرُبُّبْ وَيَخِيخْ^(١)
وتقول في تصغير ذِهْ مسكن الهاء ذِيٌّ لِأَنَّ الهاء بدل من الياء ، والأصل ذى كما
مرفى أسماء الإشارة

والصواب أن أصل هذا فلان وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة كقوله :

* دَرَسَ الْمَنَّا بِمَتَّالِعٍ فَأَبَانَ *

أى درس المنازل وليس هو فل المختص بالنداء ، إذ معنا هما مختلف على الصحيح
كما مر أن المختص بالنداء كناية عن اسم الجنس ، وفلان كناية عن علم ومادتهما مختلفتان ،
فالمختص مادته من ف ل ي فلو صغرتة قلت فى وهذا مادته ف ل ن فلو صغرتة قلت
فلين « اه . وقال ابن منظور في اللسان : « قال ابن بزرج : يقول بعض بني أسد :
يافل أتبل ويافل أقبلا ويافل أقبلا وقالوا للمرأة فيمن قال يا فل أقبلي يا فلان أقبلي
وبعض بني تميم يقول يا فلانة أقبلي ، وبعضهم يقول يا فلانة أقبلي ، وقال غيرهم : يقال
للرجل : يا فل أقبلي وللأثنين يا فلان ويا فلون للجميع أقبلا وللرأة يا فل (بفتح اللام)
أقبلي ويا فلان ويا فلانة أقبلي نصب فى الواحد لأنه أراد يا فلانة فنصبوا الهاء . ثم قال
قال الخليل : فلان تقديره فعال (بضم الفاء) وتصغيره فلين (بتشديد الياء) قال :
وبعض يقول : هو فى الأصل فعالان (بضم الفاء وسكون العين) حذف منه واو . قال :
وتصغيره على هذا القول فليان ، وروى عن الخليل أنه قال : فلان نقصانه ياء أو واو
من آخره والنون زائدة لأنك تقول فى تصغيره فليان فيرجع إليه مانقص وسقط
منه ولو كان فلان مثل دخان لكان تصغيره فلين مثل دخين (بتشديد الياء فيهما)
ولكنهم زادوا ألفا ونونا على فل (بفتح اللام) » اه ملخصا

(١) قال ابن هشام : قط على ثلاثة أوجه — أحدها — أن تكون ظرف زمان
لاستغراق ماضى ، وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة فى أفصح اللغات ..
وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين وقد تتبع قافه طاءه فى الضم وقد تخفف
طاءه مع ضمها أو إسكانها — والثانى : أن تكون بمعنى حسب ، وهذه مفتوحة
القاف ساكنة الطاء ، ويقال فيها : قطى وقطك... والثالث : أن تكون اسم
فعل بمعنى يكفى فيقال قطنى بنون الوقاية « اه ومثل هذا فى شرح الكافية للمؤلف (حـ ٢)

قال السيرافي : فيلزمهم أن يقولوا : أَخِيرٌ وَأَشِيرٌ ، وقد حكى يونس عن جماعة هُوَيْثَرٌ ، فقال سيديويه : هذا تصغير هائر لا تصغير هار^(١) ، كما قالوا في تصغير بُنُونُ أُبَيْنُونُ ، وهو تصغير أُبْنَى مقدرا كأضحى ، وإن لم يستعمل كما مر في شرح الكافية^(٢) في الجمع ، ولو كان تصغير بُنُونُ على لفظه قلت بُنُونُ

(١) يريد أنك إذا صغرت هائرا الذي بقي على أصله من غير قلب مكانى قلت هويثر كما تقول سويثل ونويثل وصويثم في تصغير سائل ونائل وصائم ، وإذا أردت تصغير هار الذي قدمت لامة على عينه قلت هوير كما تقول قوبيض وغوين في تصغير قاض وغاز

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية (٢ ص ١٧٠ ، ١٧١) : « الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير منها أينون ، قال :

زَعَمْتَ تَمَاضِرُ أُنْتِي إِمَّا أُمْتُ يَسْدُدُ أُبَيْنُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلْتِي

وهو عند البصريين جمع أبين وهو تصغير أبني مقدرا على وزن أفعل كأضحى فشدوده عندهم لأنه جمع لمصغر لم يثبت مكبره . وقال الكوفيون : هو جمع أبين ، وهو تصغير أبين مقدرا وهو جمع أبين كادل في جمع دلو ، فهو عندهم شاذ من وجهين كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبره ويجيء أفعل في فعل وهو شاذ كأجل وأزمن ، وقال الجوهري : شدوده لكونه جمع أبين تصغير ابن يجعل همزة الوصل قطعا ، وقال أبو عبيد : هو تصغير بنين على غير قياس » اهـ . قال البغدادى (٣ ص ٤٠١) : « وقال ابن جنى في إعراب الحماسة : ذهب سيديويه إلى أن الواحد المكبر من هذا الجمع أبني على وزن أفعل مفتوح العين بوزن أعمى ثم حقر أيضا فصار أبين كأعيم ثم جمع بالواو والنون فصار أينون ثم حذفت النون للإضافة فصار أينوها ، وذهب الفراء إلى أنه كسر ابنا على أفعل مضموم العين ككلب وأكلب ، ويذهب البغداديون في هذه المخدوفات إلى أنها كلها سوا كن العين فأبين عنده كأدبل كما أن أبين ذلك المقدر عندهم كادل وكان سيديويه إنما عدل إلى أن جعل الواحد من ذلك أفعل اسما واحدا مفردا غير مكسر لآمرين أحدهما أن مذهبه في ابن أنه فعل (بفتح العين) بدلالة تكسيرهم إياها على أفعال ، (١٥ - ١)

قال « وَإِذَا وَلِيَ يَاءُ التَّصْغِيرِ وَآوُ أَوْ أَلِفٌ مُنْقَلِبَةٌ أَوْ زَائِدَةٌ قُلِبَتْ يَاءٌ ،
وَكَذَلِكَ الْهَمْزَةُ الْمُنْقَلِبَةُ بَعْدَهَا نَحْوُ عَرِيَّةٍ وَعُصَيَّةٍ وَرُسَيْلَةٍ ، وَتَصْغِيحُهَا
فِي بَابِ أُسَيْدٍ وَجُدَيْلٍ قَائِلٌ ، فَإِنْ اتَّفَقَ اجْتِمَاعُ ثَلَاثِ يَآتٍ حُذِفَتِ الْأَخِيرَةُ
نَسِيماً عَلَى الْأَنْصَحِ ، كَقَوْلِكَ فِي عَطَاءٍ وَإِدَاوَةٍ وَغَاوِيَةٍ وَمُعَاوِيَةٍ : عَطَى
وَأَدِيَّةٌ وَغَوِيَّةٌ وَمُعِيَّةٌ ، وَقِيَاسُ أَخَوِيٍّ أَحَى غَيْرُ مُنْصَرِفٍ ، وَعَيْسَى يَصْرِفُهُ ،
وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو : أَحَى ، وَعَلَى قِيَاسِ أُسَيْوَدٍ أَحْيَوِ »

أقول : قوله « وَإِذَا وَلِيَ يَاءُ التَّصْغِيرِ » إلى قوله « وَجُدَيْلٍ قَائِلٌ » من باب

ما يعرض فيه للتصغير بسبب القلب ^(١)

وليس من باب فعل (كَقَفَلَ) أو فعل (كَجَذَعَ) — والآخر — أنه لو كان
أفعل لكان لمثال القلة ولو كان له لقب جمع بالواو والنون وذلك أن هذا
الجمع موضوع للقلة فلا يجمع بينه وبين مثال القلة ، ثلثا يكون ذلك كاجتماع
شيئين لمعنى واحد وذلك مرفوض في كلامهم « اهـ

(١) شملت هذه العبارة أربعة أنواع عرض فيها سبب القلب عند التصغير
— الأول — الواو التالية لياء التصغير سواء أكانت أصلية وهى لام كهروء ودلو
وحقو أم كانت زائدة كـجوز ورسول وجزور . وهذا النوع تقلب
واوه ياء بسبب عرض وهو اجتماع الواو والياء فى كلمة وسبق إحداهما
بالسكون — الثانى — الألف المنقلبة عن واو أو ياء ولا تكون إلا لاما
كفسى وعصا ورحى . وهذا النوع ترد فيه الألف إلى أصلها إذ قد زال
بسبب التصغير سبب قلب الواو والياء ألفا وهو تحرك كل منهما مع انفتاح ما قبله ،
وعرض سبب آخر موجب للقلب فى الواو وهو اجتماعها مع الياء وسبق إحداهما
التي هى ياء التصغير بالسكون وللأدغام فى الياء وهو اجتماع المثليين فى كلمة وأولهما
ساكن ، والظاهر أن المؤلف رحمه الله لم يراع رد الألف إلى أصلها بل قلبها من
أول الأمر ياء — الثالث — الألف الزائدة التالية لياء التصغير كآلف رسالة وقلادة
وقضاعة وقحافة وسحابة وشهامة . وهذا النوع تقلب فيه الألف ياء لما قد تقرر
من أنه يجب كسر الحرف التالى لياء التصغير فيما زاد على الثلاثة والألف حرف

قوله « فان اتفق اجتماع — إلى آخر ما ذكر » من باب ما يزول فيه في التصغير سبب القلب الذي كان في المكبر ويعرض في التصغير سبب الحذف قوله « قلبت ياء » ليس على إطلاقه ، بل بشرط أن لا يكون بعد الواو أو الألف حرفان يقعان في التصغير موقع العين واللام من فُعَيْل ، فإنه إن كان بعدها حرفان كذا وجب حذفهما ، وكذا كل ياء في مثل موقعهما ، تقول في تصغير مقاتل : مُقَيْتِل ، بحذف الألف ، إذ مُقَيْل — بتشديد الياء — ليس من أبنية التصغير ، وكذا تُقَيْتِل في تصغير تُقَوِّل علما بحذف الواو ، وكذا مُحَيِّر في تصغير احميرار بحذف الياء مع همزة الوصل ، كما يحىء ، وإنما تقلب الألف والواو ياء إذا وقعا إما مَوْقِعَ اللام من فُعَيْل ، نحو أَدَى في تصغير إذا علما ، وعَرِيَّة في تصغير عُرْوَة ، أو موقع العين من فُعَيْل ، كُرْسِيَّة في رسالة ، وعَجِيز في عَجُوز ، وإنما قلبتا ياءين لأنهما إذن لا بد من تحريكهما ، فاذا تحركت الواو وقبلها ياء ساكنة وجب قلبها ياء ، وإذا قصدت تحريك الألف فجعلها ياء أولى ، لأنها إن جعلتها واوا وجب قلبها ياء لما ذكرنا ، وجعلها همزة بعيد ، لأن اعتبار التقارب في الصفة في حروف العلة أكثر من اعتبار التقارب في الخرج ، فلذلك لا تقلب الألف همزة إلا في موضع لو قلبت

لا يقبل الحركة ولم يحز قلبها إلى حرف آخر من غير حروف العلة لأن حروف العلة بعضها أنسب ببعض ، ولم يحز قلبها واوا لأنها لو قلبت واوا لاجتمعت مع الياء الساكنة السابقة عليها ، فكان ينبغي قلبها ياء فآثرنا الاختصار بقلبها ياء من أول الأمر — الرابع — الهمزة المنقلبة عن واو أو ياء التالية لألف زائدة مثل كساء وبناء وقضاء وسماء وعواء وزهاء . وهذا النوع تقلب فيه الألف الزائدة ياء لما تقدم في النوع الثالث ، فيزول سبب قلب الواو أو الياء همزة ، فتعود كل منهما ، ثم تقلب الواو ياء لتطرفها إثر كسرة ، وكان المصنف والشارح لا يريان رجوع الهمزة إلى أصلها بل بقلبها ياء من أول الأمر ، ولهذا لم يفرقا بين الواوى واليائى . واعلم أن النوع الرابع كما عرض فيه سبب القلب قد عرض فيه سبب الحذف

فيه واوا أوياء لا تقلبت ألفا أيضا ، كآلف التانيث في حمراء^(١) والآلف في نحو الضَّالِّين ودابة^(٢) ، وأما العالم والباز فنادران^(٣)

(١) أصل حمراء حمري كسرى ثم قصد مد الصوت فزيدت ألف قبل ألف التانيث فاجتمع ألفان فلزم قلب الثانية همزة لأنه لو قلبت الأولى لفات الغرض المأتى بها لأجله ، ولو قلبت الثانية واوا أوياء رعاية للتقارب في الصفة بين حروف العلة لصارت حينئذ حمراى أو حمراو فتقع كل من الواو والياء متحركة مفتوحا ما قبلها إذ لا اعتداد بالآلف لزيادتها فيجب انقلابهما ألفا فتعود الكلمة سيرتها الأولى .

(٢) يحكى عن أيوب السخيتاني في الشواذ (ولا الضالِّين) بهمزة مفتوحة - فرارا من التقاء الساكنين ، وحكى أبو زيد عنه دأبة وشأبة - بهمزة مفتوحة أيضا - للعلة المتقدمة . وإنما قلب الآلف همزة ولم يقلبها ياء ولا واوا لأنه لو قلبها إلى إحداهما لصارت كل واحدة منهما متحركة مفتوحا ما قبلها فيلزم قلبها ألفا . قال أبو البقاء العكبري في كتابه وجوه القراءات (ج ١ ص ٥) : « وقرأ أيوب السخيتاني بهمزة مفتوحة : ، وهي لغة فاشية في العرب في كل ألف وقع بعدها حرف مشدد نحو ضال ودابة وجان والعلة في ذلك أنه قلب الآلف همزة لتصح حركتها ثلثا يجمع بين ساكنين » اه وقال أبو عبد الله القرطبي في تفسيره (ج ١ ص ١٣١) الاصل في الضالين الضاللين ، حذفت حركة اللام الأولى ثم أدغمت اللام في اللام فاجتمع ساكنان مدة الآلف واللام المدغمة . وقرأ أيوب السخيتاني ولا الضالِّين — بهمزة غير ممدودة — كأنه فر من التقاء الساكنين وهي لغة ، حكى أبو زيد قال : سمعت عمرو بن عبيد يقرأ (فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان) فظننته أنه قد لحن حتى سمعت من العرب دأبة وشأبة . قال أبو الفتح : وعلى هذه اللغة قول كثير :

* إِذَا مَا الْغَوَانِي بِالْعَبِيطِ انْحَارَتْ * اه كلامه

(٣) إنما كان ذلك نادرا لأن الآلف لو قلبت واوا أوياء لم يلزم قلبهما ألفا لعدم تحركما . وقد قال المؤلف في باب الابدال : وعن العجاج أنه كان يهمز

ثم إن الواو الواقعة بعد ياء التصغير - أعنى التى لا تحذف - لا يخلو إما أن تكون لاما أو غير لام

فاللام تقلب ياء لا غير ، تقول : عُزَيٌّ وَعُرَيَّةٌ فى غَزْوٍ وَعُرْوَةٌ ، وكذا عُزَيَّانَ وَعُشَيَّاءَ وَعُزَيَّةٌ بياضين مشددتين ، فى تصغير غَزَوَانٍ وَعَشَوَاءَ ^(١) وَغَزَوِيَّةٌ منسوبة إلى الغزو

وأما غير اللام فإن كانت ساكنة فى المسكبر فلا بد من قلبها ياء ، نحو عُجَبِيْرٌ

العالم والخاتم ، وليس ذلك فرارا من التقاء الساكنين ولكن لتقارب مخرجى الألف والهمزة « اه كلامه ، نقول : ومن شواهد قلب الألف همزة فى العالم قول العجاج .

يَا دَارَ سَلَمِي يَا سَلَمِي مُنَّمَا سَلَمِي * نَحْنَدِفُ هَامَةً هَذَا الْعَالَمِ

ومن شواهد قلبها همزة فى البأز قول الشاعر

كَأَنَّهُ بَأَزُ دَجَنٍ فَوْقَ مَرْقَبَةٍ جَلَى الْقَطَا وَسُطَّ قَاعَ سَمَلَقٍ سَلَقِ

وقد استمر هذا القلب فى الجمع فقالوا : أَبُوزُ وَبُزَانُ كما استمر قلب الواو ياء فى عيد لسكونها إثر كسرة عند جمعه فقالوا أعياد

(١) قال فى اللسان : « والغزو السير إلى قتال العدو وانتهى به . غزاهم غزوا وغزوانا ، عن سيويه ، صحت الواو فيه كراهية الاختلال . وغزاهم ، اه وقوله . صحت الواو فيه كراهية الاختلال ، يريد به أن حق الواو فى غزوان أن تقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، لكنها لم تقلب لأنها لو قلبت لاجتمع ألفان فكان يجب حذف إحداهما دفعا لالتقاء الساكنين فيصير غزان فيلتبس فعلان (بفتح العين) بفعال . والعشواء أنثى الاتشى ، قال فى اللسان : « العشاء مقصور سوء البصر بالليل والنهار يكون فى الناس والدواب والابل والطيور ، وقيل : هو ذهاب البصر وقيل : هو ألا يبصر بالليل ، وقد عشى يعشى عشى (كعمى يعمى عمى) وهو عش وأعشى والآنثى عشواء ، اه ملخصا

وَجُزَيْرٍ فِي عَجَوزٍ^(١) وَجَزُورٍ، وَإِنْ كَانَتْ فِيهِ مَتَحَرِّكَةٌ أُصْلِيَّةٌ كَانَتْ كَأَسْوَدَ وَمِزْوَدَ، أَوْ زَائِدَةٌ كَجَدُولَ فَلَا كَثْرَةَ الْقَلْبِ، وَبِجُوزٍ تَرْكُهُ كَأَسْيُودَ وَجُدَيُولَ^(٢)، لِقُوَّةِ الْوَاوِ الْمُتَحَرِّكَةِ، وَعَدَمِ كَوْنِهَا فِي الْآخِرِ الَّذِي هُوَ مَحَلُّ التَّغْيِيرِ، وَكَوْنِ يَاءِ التَّصْغِيرِ عَارِضَةً غَيْرَ لَازِمَةٍ؛ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ حَمَلًا عَلَى التَّكْسِيرِ، نَحْوَ جَدَاوِلَ وَأَسَاوِدَ، وَلَوْ كَانَ حَمَلًا عَلَيْهِ لَجَازَ فِي مَقَامٍ وَمَقَالٍ مُقَيِّمٍ وَمُقَيَّلٍ كَمَا فِي مَقَاوِلَ وَمَقَاوِمَ

قَوْلُهُ «وَكَذَلِكَ الْهَمْزَةُ الْمُنْقَلِبَةُ بَعْدَهَا» أَيْ: الْهَمْزَةُ الْمُنْقَلِبَةُ عَنِ الْأَلْفِ الْمُنْقَلِبَةِ عَنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ بَعْدَ الْأَلْفِ الزَّائِدَةِ الَّتِي تَلِي يَاءَ التَّصْغِيرِ يَعْرُضُ فِيهِ سَبَبُ قُلْبِ الْأَلْفِ يَاءٌ كَمَا مَرَّ، وَيَزُولُ سَبَبُ قُلْبِ اللَّامِ أَلْفًا؛ إِذْ مِنْ جَمَلَتِهِ الْأَلْفُ الزَّائِدَةُ وَالْفَتْحَةُ الَّتِي

(١) أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ يُقَالُ لِلرَّأَةِ الْمُسْنَةِ: عَجُوزٌ - بِلَاءٍ - وَاخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ هَلْ يُقَالُ لَهَا عَجُوزَةٌ - بِالتَّاءِ - وَفِي أَنَّهُ هَلْ يُقَالُ لِلرَّجُلِ عَجُوزٌ أَيْضًا، وَقَدْ حَكِيَ صَاحِبُ اللِّسَانِ عَنْ بَعْضِ أَئِمَّةِ اللُّغَةِ أَنَّهُ يُقَالُ لِلرَّجُلِ عَجُوزٌ؛ كَمَا حَكِيَ أَنَّهُ يُقَالُ لِلرَّأَةِ عَجُوزَةٌ بِالتَّاءِ مَعَ الْقَلَّةِ. وَالْجُزُورُ: الْمَجْزُورُ مِنَ الْإِبِلِ، يَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَهُوَ مُؤَنَّثٌ بِلَاءٍ تَاءً تَقُولُ: هَذِهِ جُزُورُ بَنِي فُلَانٍ وَجُزُورُ بَنِي فُلَانٍ ذُبِحَتْهَا وَإِنْ عَنِيَتْ بِذَلِكَ الْمَذْكَرَ (٢) الْمَزُودُ: وَعَاءٌ يَجْعَلُ فِيهِ الزَّادُ وَالْأَسْوَدُ: أَصْلُهُ صِفَةٌ مِنَ السَّوَادِ، وَقَدْ سَمِيَ بِهِ نَوْعٌ مِنَ الْحَيَاتِ وَهُوَ الْعَظِيمُ الَّذِي فِيهِ سَوَادٌ وَقَدْ قَالُوا فِي مُؤَنَّثِهِ أَسْوَدَةٌ وَقَالُوا فِي مُؤَنَّثِ الصِّفَةِ سَوْدَاءَ. وَلَمْ يَفْرُقِ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْإِسْمِ فِي جَوَازِ الْوُجْهِينِ - وَهُمَا التَّصْحِيحُ وَقُلْبُ الْوَاوِ يَاءً فِي التَّصْغِيرِ -، وَالَّذِي حَكَاهُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْمُونِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْأَلْفِيَّةِ فِي بَابِ الْإِبْدَالِ أَنَّهُ إِنْ جُمِعَتِ الْكَلِمَةُ عَلَى صِيغَةٍ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ جَازَ فِيهَا الْوُجْهَانِ فِي التَّصْغِيرِ، وَذَلِكَ كَأَسْوَدَ الْإِسْمِ وَجَدُولَ فَقَدْ قِيلَ فِي جَمْعِهَا أَسَاوِدَ وَجَدَاوِلَ، وَأَمَّا إِنْ كَانَتِ الْكَلِمَةُ لَمْ تَجْمَعْ عَلَى هَذِهِ الزَّنَةِ فَلَيْسَ فِيهَا إِلَّا الْإِعْلَالُ وَذَلِكَ كَأَسْوَدَ وَأَعُورَ وَأَحُولَ وَأَحُورَ إِذْ جَاءَ جَمْعُهَا عَلَى فِعْلِ - بَضْمٍ فَسَكُونٍ - وَإِنَّمَا أَجَازَ الْوُجْهَيْنِ: أَمَّا الْإِعْلَالُ فَلِأَنَّهُ الْأَصْلُ، وَأَمَّا التَّصْحِيحُ فَحَمَلًا لِلتَّصْغِيرِ عَلَى التَّكْسِيرِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَفْرُقِ الْمُؤَلِّفُ هَذَا الْفَرْقَ لِأَنَّهُ جَعَلَ عِلَّةَ جَوَازِ التَّصْحِيحِ قُوَّةَ الْوَاوِ بِالْحَرَكَةِ

قبلها ، ويعرض سبب آخر لقلب اللام ياء ، إن كان واوا ؛ ثم سبب آخر لحذف ذلك اللام ، وذلك أنه إذا اجتمع ثلاث ياءات والأخيرة متطرفة لفظاً كما فى أَحْيٍ أو تقديرًا كما فى مَعِيَّة وثانيتها مكسورة مُدْغَم فيها ، ولم يكن ذلك فى الفعل كما فى أَحْيٍ وَيُحْيِي ولا فى الجارى عليه نحو الْمُحْيِي ؛ وجب حذف الثالثة نَسِيًّا ، كما يحىء فى باب الاعلال تحقيقه

فاذا حُقر نحو عَطَاء قلب ألفه ياء كما فى حَمَار ؛ فيرجع لام الكلمة إلى أصلها من الواو لزوال الألف قبلها ، ثم تنقلب ياء لتطرفها مكسوراً ما قبلها ؛ فتجتمع ثلاث ياءات : الأولى للتصغير ، والثانية عوض من الألف الزائدة ، والثالثة عوض عن لام الكلمة ؛ فتحذف الثالثة نَسِيًّا ، فيبقى عَطَى ، ويدور الاعراب على الثانية وكذا إِداوَة ، لافرق بينهما ، إلا أن لام إِداوَة لم تنقلب ألفاً ثم همزة ؛ لأنها لم تطرف كما تطرف لام عطاء

وأما غاوية فانك تقلب ألفها واوا كما فى ضارب ؛ فتجتمع ياء التصغير والواو التى هى عين الكلمة ، فتقلب ياء لسكون الأولى ، فيجتمع ثلاث ياءات : ياء التصغير ، وبعدها العين ، ثم اللام

وأما معاوية فانك تحذف ألفها كما فى مُقاتل ؛ فتزيد ياء التصغير ، وتنقلب العين ياء لما ذكرناه قال

٣٧ — وَقَالَ مَا مَعِيَّةٌ مِنْ أَبِيهِ * لَعَنَ أَوْ فَي بَعْدِهِ أَوْ بَعْدِهِ^(١)

(١) هذا البيت من كلام الصمة الأصغر — وهو معاوية بن الحارث ، وهو والد الدريد ابن الصمة الشاعر المعروف — وكان الصمة أسيراهو وابنه معية ، فقتل الصمة ، فقال هذا البيت وهو بجود بنفسه ، يريد أن فى ابنه الباقي بعده أحسن الخلف والعوض منه والوقاء — بكسر الواو وفتحها بعدها قاف — : ما حميت به شيئاً أو حفظته و« ما » زائدة وقوله معية مبتدأ مؤخر خبره وقاء ، و« من أبيه » متعلق بوقاء أو بمحذوف حال من ضمير المبتدأ و« أوفى » مثل وفى مخففة ، والعقد : لإحكام العهد ، و« العهد » الأمان وقد

وكذا يجتمع في أحوى^(١) ثلاث يآآت بسبب قلب العين ياء ، فبعد حذف

أنشد المؤلف هذا البيت دليلاً على أنه يقال في تصغير معاوية معية — بحذف الألف وقلب الواو ياء وإدغامها مع ياء التصغير وحذف الياء التالية لها لكونها ثالثة . قال في القاموس وشرحه : « تصغير معاوية معبوة على قول من يقول أسود ، ومعية وهذا قول أهل البصرة لأن كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات أولاهن ياء التصغير حذفت واحدة منهن فإن لم تكن أولاهن ياء التصغير لم تحذف منه شيئاً ، تقول في تصغير مية مية ، وأما أهل الكوفة فلا يحذفون منه شيئاً . يقولون في تصغير معاوية معية (يريد أنهم لم يحذفوا من الياءات شيئاً ولا شك أنهم حذفوا الألف) على قول من يقول أسيد . ومنهم من يقول معوية » اهـ ومثله أيضاً في صحاح الجوهري

(١) الأحوى : وصف من الحوة بضم الحاء وتشديد الواو — وهى سواد إلى الخضرة أو حمرة تضرب إلى السواد . قال الجوهري : « تصغير أحوى أحيو في لغة من قال أسود . واختلفوا في لغة من أدغم . قال عيسى بن عمر : أحي فصرف . قال سيبويه قد أخطأ هو ، ولو جاز هذا لصرف أصم لأنه أخف من أحوى ولقالوا أصيم فصرفوا . وقال أبو عمرو بن العلاء أحي كما قالوا أحيو : قال سيبويه : ولو جاز هذا لقلت في عطاء عطى . وقال يونس أحي قال سيبويه : هذا هو القياس والصواب » اهـ كلام الجوهري . واليك ما ذكر سيبويه في هذا الموضوع بحرفه (ح ٢ ص ١٣٢) قال : « واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياء ان حذفت التي هي آخر الحروف ويصير الحرف على مثال فاعل ، ويجرى على وجوه العربية (يريد أنه يعرب بالحركات الظاهرة) وذلك قولك في عطاء عطى وقضاء قضى وسقاية سقية وإداوة أدية وفي شأوية شوية وفي غاوغوى إلا أن تقول شويوية وغوبو في قول من قال أسود وذلك لأن هذه اللام إذا كانت بعد كسرة اعتلت واستثقلت إذا كانت بعد كسرة في غير المعتل فلما كانت كسرة في ياء قبل تلك الياء ياء التحقير ازدادوا لها استنقاعاً لا فحذفوا وكذلك أحوى ، إلا في قول من قال أسود ، ولا تصرفه لأن الزيادة ثابتة في أوله ، ولا يلتفت إلى قلته كما لا يلتفت إلى قلته يضع ، وأما عيسى فكان يقول : أحي ويصرفه وهذا خطأ ، لو جاز ذا لصرفت أصم

الياء الثالثة كان سببويه يمنع صرفه ، لأنه وإن زال وَزَنُ الفعل لفظاً وتقديراً أيضاً بسبب حذف اللام نَسِيّاً ، لكن الهمزة في الأول ترشد إليه وتنبيه عليه ، كما منع صرف نحو يَعِدُ وَيَرَى اتفاقاً ، وإن نقص عن وزن الفعل بحذف الفاء والعين وجوباً ، وكان عيسى بن عمر يصرفه ، نظراً إلى نقصان الكلمة عن وزن الفعل نقصاناً لازماً ، بخلاف نحو أَرَسَ في تخفيف أَرَأَسَ ، فإن النقص فيه غير لازم ^(١) وليس بشيء ، لأن الواجب والجائز كما ذكرنا في مثله سواء مع قيام حرف المشابهة وكان أبو عمرو بن العلاء لا يحذف الثالثة نَسِيّاً ، بل إنما يحذفها مع التنوين حَذَفَ ياء قاض ومع اللام والاضافة يردها كاللُحْيِ ، قال الفارسي : إنما فعل ذلك لمشابهته في اللفظ الفعل ، فكأنه اسم جار عليه مثل المَحْيِ وكذا يلزمه أن يقول في تصغير يُحْيِي يُحْيِي ، وردسيبويه على ابن العلاء بقوله في عطاء : عَطَى ، بحذف الثالثة

لأنه أخف من أحمر وصرفت أَرَأَسَ إذا سميت به ولم تهمز فقلت أَرَسَ . وأما أبو عمرو فكان يقول : أحى (أى بالأدغام وحذف الثالثة معتداً بها فيعربه كقاض) ولوجاز ذا لقلت في عطاء عطى (كقاض) لأنها ياء كهذه الياء وهي بعد ياء مكسورة، ولقلت في سقاية سقية وشاوشوى . وأما يونس فقله : هذا أحى (بمنع الصرف) كما ترى وهو القياس والصواب « اهـ . قال السيرافي : « ورأيت أبا العباس المبرد يظن رد سببويه بأصم قال : لأن أصم لم يذهب منه شيء لأن حركة الميم الأولى في أصم قد أُلقيت على الصاد ، وليس هذا بشيء ، لأن سببويه إنما أراد الخفة مع ثبوت الزائد ، والمانع من الصرف لا يوجب صرفه ، وأصم أخف من أصم الذي هو الأصل ولم يجب صرفه وكذلك لو سميت رجلاً بوضع ويعد لم تصرفه وإن كان قد سقط حرف من وزن الفعل « اهـ

(١) الرأس العظيم الرأس . والاثني رأسى ، وقد يخفف الرأس بالقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها ثم حذفها فيصير الأرس — بفتح الهمزة والراء — وهو قبل التخفيف وبعده غير منصرف للوصفية ووزن الفعل إجماعاً

إجماعاً ، ولا يلزمه ذلك على ما اعتذر له أبو على وقد مر جميع هذا فى باب غير المنصرف (١)

ومن قال أَسَيَّودَ قال فى معاوية وعاوية : مُعَيَّوِيَّة ، وَغَوَيَّوِيَّة ، وفى أَحَوَى أَحَيَّو ، إذ لم يجتمع ثلاث يآت حتى تحذف الثالثة نسياً .
والكلام فى صرف أحيى عند أبى عمرو ومنع صرفه ، وكذا فى صرف أَحَيَّو ومنعه ، والبحث فى أن التنوين فىهما للصرف أو للعوض كما مر فى جوار فى باب ما لا ينصرف سواء (٢) .

(١) قال المؤلف فى شرح الكافية (١ ص ٥٢) مانصه : « واعلم أنك إذا صغرت نحو أحوى قلت أحيى بحذف الياء الأخيرة نسياً لكونها متطرفة بعد ياء مكسورة مشددة فى غير فعل أو جار مجراه كأحيى والمحى / وقياس مثلها الحذف نسياً كما يحىء فى التصريف إن شاء الله تعالى ، فسيبويه بعد حذف الياء نسياً يمنع الصرف لأنه بقى فى أوله زيادة دالة على وزن الفعل ، وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن الوزن بحذف الياء نسياً ، بخلاف نحو جوار فأن الياء كالنابت بدليل كسرة الراء كما ذكرنا ، فلم يسقط عن وزن أقصى الجموع والأولى قول سيبويه ، ألا ترى أنك لا تصرف نحو يعد ويضع علماً وإن كان قد سقط حرف من وزن الفعل ، وأبو عمرو بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من نحو أحيى نسياً بل يعله لإعلال أعيل وذلك لأن فى أول الكلمة الزيادة التى فى الفعل وهى الهمزة بخلاف عطى تصغير عطاء فجعله كالجارى مجرى الفعل أعنى المحى فى الإعلال فأحى عنده كأعيل سواء فى الإعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا ، وبعضهم يقول أحيو فى تصغير أحوى كأسيود فى تصغير أسود كما يحىء فى التصريف ؛ ويكون فى الصرف وتركه كأعيل على الخلاف المذكور » اهـ

(٢) قد سبق لنا القول فى نحو جوار وبيان أنه محل ممنوع من الصرف وبيان مذهب سيبويه فى مثله (ص ٥٨ من هذا الكتاب) . وقال المؤلف فى شرح الكافية (١ ص ٥١) ماملخصه : « اختلفوا فى كون جوار رفعا وجرامنصرفاً أو غير منصرف ، فقال الزجاج : إن تنوينه للصرف وإن الإعلال مقدم على منع

وقول المصنف « حذفت الأخيره نسيا على الأفصح » يرمى إلى أنه لا تحذف على غير الأفصح، وليس كذلك، بل الواجب في الياء المقيدة بالقيود المذكورة الحذف اتفاقا، إلا في نحو أحيى ممافى أوله شبه حرف المضارعة، فإن أباعمرو لا يحذفها نسيا كما مر، قال السيرافي: تقول في عطاء: عطى، وفي قضاء قضى، وفي سقاية سقى، وفي إداوة أدية، ثم قال: فهذا لا يجوز فيه غيره، وقال ابن خروف في مثله: إن القياس إعلاله إعلال قاض، لكن المسموع حذف الثالثة نسياً، بل قال الاندلسي والجوهري: إن ترك الحذف مذهب الكوفيين، وأنا أرى ما نسباً إليهم وهما منها

وكذا تحذف الياء المشددة المتطرفة الواقعة بعد ياء مشددة، إذا لم يكن الثانية للنسبة كما إذا صغرت مرويّة اسم مفعول من روى قلت: مريّة، والأصل مريّة، وكذا تصغر أرويّة فيمن قال أنها أفعولة، وأما من قال فُعليّة والياء

الصرف لقوة سبب الاعلال وسر ما ذهب إليه أن الاسم بعد الاعلال لم يبق على صيغة أقصى الجموع، ويمنع بأن الياء الساقطة في حكم الثابت بدليل كسرة الراء، وكل ما حذف لاعلال موجب فهو بمنزلة الباقي. وقال المبرد التنوين عوض من حركة الياء، ومنع الصرف مقدم على الاعلال، وقال سيديويه والخليل: إن التنوين عوض من الياء. واختلف في تفسير هذا القول ففسره بعضهم بأن منع الصرف مقدم على الاعلال وفسره السيرافي بأن الاعلال مقدم على منع الصرف فالتنوين عوض من الياء، بخلاف نحو أحوى وأشقى، فإنه قدم الاعلال في مثلها أيضا ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة: لأن ألف أحوى المنون ثابت تقديرا، فهو على وزن أفعال، تحذف تنوين الصرف، لكن لم يعوض التنوين من الألف المحذوفة ولا من حركة اللام، كما فعل في جوار: لأن أحوى بالألف أخف منه بالتنوين، وأما جوار فهو بالتنوين أخف منه بالياء، والخفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن، تنبيها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا بالفرعين « ١ »

للنسبة فإنه يقول في تصغيرها (١) أَرِيَّةٌ بياثين مشددتين ، كما إذا صغر غَزَوِيٌّ
المنسوب إلى الغَزْوِ قيل : غَزِيٌّ ، وكذا يصغر عَلَوِيٌّ وَعَدَوِيٌّ على عُلَيٍّ وَعُدَيٍّ
بياءين مشددتين

وإنما لم تحذف شيئا إذا طرأ التصغير على المنسوب كما في الأمثلة المذكورة وحذفت
ياء التصغير إذا طرأ النسب على المصغر في نحو أُمَوِيٌّ وَقُصَوِيٌّ المنسوبين إلى
أُمِيَّةٍ وَقُصَيٍّ لأن المنسوب في مصغر المنسوب هو العدة إذ هو الموصوف ، ألا ترى
أن معنى عُلَيٍّ عَلَوِيٌّ مصغر فلم يحذف إهدار علامته ، وكذا لا يهدر علامة المصغر

(١) قال في اللسان : « والآروية بضم الهمزة وعن اللحياني كسرهما : الآثي
من الوعول ، وثلاث آراوى — على أفاعيل — إلى العشر : فإذا كثرت فهي
الآروى — على أفعال — على غير قياس ، قال ابن سيده : وذهب أبو العباس إلى
أنها فعلى ، والصحيح أنها أفعال ، لكون آروية أفعولة . قال : والذي حكته من
أن آراوى لأدنى العدد وآروى للكثير قول أهل اللغة ، قال : والصحيح عندي أن
آراوى تكسیر آروية ، كأرجوحة وأراجيح ، والآروى اسم للجمع » اهـ . ثم
قال : « قال ابن برى : آروى تنون ولاتنون ، فمن نونها احتمل أفعلا مثل أرنب
وأن يكون فعلى مثل أرطى ملحق بجعفر ، فعلى هذا القول يكون آروية أفعولة ،
وعلى القول الثانى فعلية ، وتصغير آروى إذا جعلت وزنها أفعلا آريو (منقوصا
مثل قاض) على من قال أسود وأحيو ، وأرى (منقوصا أيضا) على من قال
أسيد وأحى ، وأما آروى فيمن لم ينون فوزنه فعلى (أى : والألف للتأنيث)
وتصغيرها أريا (مثل ثريا) ، وأما تصغير آروية إذا جعلتها أفعولة فأروية عند
من قال أسود ، ووزنها أفعيلة ، وأرية عند من قال أسيد ، ووزنها أفعلة ،
وأصلها أريية : فالأولى ياء التصغير ، والثانية عين الفعل ، والثالثة واو أفعولة
والرابعة لام الكلمة ، فحذفت منها اثنتين ، ومن جعل آروية فعلية فتصغيرها أرية
ووزنها فعيلة ، وحذفت الياء المشددة . قال : وكون آروى أفعال أقيس ، لكثرة
زيادة الهمزة أولا ، وهو مذهب سيبويه لأنه جعل آروية أفعولة » اهـ

إذ هو الطارىء ، والطارىء إذا لم يبطل حكم المطر وعلية لمانع فلا أقل من أن لا يبطل حكمه بالمطر وعلية ، وأما المنسوب إلى المصغر فليس المصغر فيه عمدة ، إذ ليس موصوفاً ؛ بل هو من ذنابات المنسوب ، إذ معنى قُصَوِّ منسوب إلى قصى فجاز إهدار علامته إجابة لداعى الاستئصال ، وأما النسبة فطائفة فلا تهلر علامتها فعلى هذه القاعدة ينسب إلى جُهَيْنَةٍ جُهْنَى بحذف الياء ، ثم إذا صغرت جُهْنِيًّا زدت الياء فقلت جُهْنِي

قال : « وَيُزَادُ فِي الْمُؤَنَّثِ الثَّلَاثِيَّ بغيرِ تَاءٍ تَاءٌ كَعَيْنَةٍ وَأُذَيْنَةٍ ، وَعَرَبٍ وَعَرِيسٍ شَادٌّ ، بِخِلَافِ الرُّبَاعِيِّ كَعَقِيرٍ ، وَقُدَيْدِيمَةٍ وَوَرَيْثَةٍ شَادٌّ ، وَتُحَذَفُ أَلِفُ التَّانِيثِ الْمُقْصُورَةُ غَيْرَ الرَّابِعَةِ كَجَحِيْبٍ وَخُوْبِلٍ فِي جَحَجَبِي وَخُوْلَايَا وَتَثْبُتُ الْمَمْدُودَةُ مُطْلَقًا ثُبُوتَ الثَّانِي فِي بَعْلَبَكْ »

أقول : أعلم أن التصغير يورد في الجامد معنى الصفة ، ألا ترى أن معنى رَجِيل رجل صغير ، فالاسم المصغر بمنزلة الموصوف مع صفته ، فكما أنك تقول : قَدَمٌ صغيرة . بالخاق التاء في آخر الوصف ، قلت : قُدَيْمَةٌ ، بالخاق التاء في آخر هذا الاسم الذي هو كآخر الوصف ، والدليل على عروض معنى الوصف فيه أنك لا تقول رَجُلُونٌ لعدم معنى الوصف وتقول في تصغير رجال : رَجِيلُونٌ ، وإنما لم يرفع المصغر ^(١) لاضميراً ولا ظاهراً مع تضمنه معنى الوصف كما ترفع سائر الأوصاف من اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب لأنها إنما ترفع من الضمير والظاهر أصحابها الخصوصية التي لا تدل ألفاظ الوصف عليها إذ الصفات لم توضع لموصوفات معينة ، بل صالحة لكل موصوف ، فان حسنا في قولك « رجل حسن » لا يدل على رجل فرغ ضميره ، وكذا لا يدل على وجهه في قولك « رَجُلٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » فرغه ، والموصوف

(١) سبق القول في هذا الموضوع بما لا يحتاج معه إلى زيادة

المخصوص في رُجِيل مدلول عليه بتركيب هذا اللفظ مع الوصف، فلا يحتاج إلى رفع ما هو موصوفه حقيقة، ولما رأى بعض النحاة أن التصغير يورد في الاسم معنى الوصف ورأوا أن العلم لا معنى للوصف فيه قالوا: تصغير الأعلام ليس بوجه، وليس ما توهموا بشيء؛ لأنك لا تجعل بالتصغير عين المسكبر نعمتا حتى يردما قالوا، بل تصف بالتصغير المسكبر، إلا أنك تجعل اللفظ الواحد - وهو المصغر - كالموصوف والصفة، ووصف الأعلام غير مستنكر، بل شائع كثير، وإنما لم يلحقوا التاء بآخر ما زاد على ثلاثة من الأسماء في التصغير لأنهم لما قصدوا فيه ذكر الموصوف مع صفته بلفظ واحد توخّوا من الاختصار ما يمكن، ألا ترى إلى حذفهم فيه كل ما زاد على أربعة من الزائد والأصل، وهذا هو العلة في تخفيفات الملحق به ياء النسب، لأن المنسوب أيضا كالصفة مع الموصوف مع ثقل الياء المشددة في آخر الاسم الذي هو موضع الخفة، لكنك لم تحذف في النسب الزائد على الأربعة لكون علامة النسبة كلتنفصل من المنسوب، بخلاف علامة التصغير، فالمقصود أنهم اجترأوا في الثلاثي الذي هو أخف الأبنية - لما طرأ فيه معنى الوصف - على زيادة التاء التي تلحق آخر أوصاف المؤنث، فلما وصلوا إلى الرباعي وما فوقه والتاء وإن كانت كلمة برأسها إلا أنها كحرف الكلمة المتصلة هي بها لم يروا زيادة حرف على عدد حروف لوزاد عليها أصلي طرحوه في التصغير، فقدروا الحرف الأخير كالتاء، إذ هي محتاج إليها لكون الاسم وصفا، فقالوا: عَقِيبٌ وَعُقَيْرِبٌ^(١)

(١) العقاب بزنة غراب - طائر من العتاق مؤنثة، وقيل: العقاب يقع على الذكر والأنثى، وتمييزه باسم الإشارة والضمير. والعقرب واحدة العقارب، وهي دويبة من الهوام تكون للذكر والأنثى بلفظ واحد، والغالب عليه التأنيث، وقد يقال للأنثى عقربة وعقرباء ممدود غير مصروف، ويصغر على عقرب كما تصغر زينب على زينب، والذكر عقربان - بضم العين والراء - وهو دابة له أرجل طوال، وليس ذنبه كذنب العقارب

وإذا كان الاسم المؤنث على أكثر من ثلاثة لكنه يعرض فيه في حال التصغير ما يرجع به إلى الثلاثة وجب زيادة التاء فيه ، نحو سُمَيَّةٌ في سَمَاءَ ، لأنه يجتمع فيه ثلاث ياءات فتحذف الأخيرة نَسِيًّا كما ذكرنا

وكذا إذا صغرت الثلاثي المزيد فيه نحو عَنَاقَ وَعَقَابَ وَزَيْنَبَ تصغير الترخيم قلت : عُنَيْمَةٌ ، وَعُقَيْمَةٌ ، وَزُنَيْمَةٌ

وإن كان الثلاثي جنسا مذكرا في الأصل وصف به المؤنث - نحو امرأة عدل أو صوم أورِضَى - فانك تعتبر الأصل في التصغير ، وهو التذكير ، ولا تزيد فيه التاء نحو : امرأة رُضَى وَعُدَيْلٌ وَصُؤَيْمٌ ، كما أن نحو حائض وطاق لفظ مذكر جعل صفة لمؤنث ، وإن كان معناه لا يمكن إلا في المؤنث ، فإذا سمى بمثله مذكر صرف ؛ لكونه الآن علم مذكر ليس فيه تاء ظاهرة ولا حرف قائم مقامها في الوضع ، كما كان في عقرب إذ وضع نحو لفظ حائض - كما مر في غير المنصرف على التذكير كضارب وقاتل ^(١) ، فإذا صغرت نحوه تصغير الترخيم لم تزد

(١) قال سيويوه (ح ٢ ص ٢٠) : «واعلم أنك إذا سميت المذكر بصفة المؤنث صرفته ، وذلك أن تسمى رجلا بحائض أو طامث أو متم فزعم أنه إنما يصرف هذه الصفات لأنها مذكورة وصف بها المؤنث كما يوصف المذكر بمؤنث لا يكون إلا للمذكر ، وذلك نحو قولهم : رجل نكحة ، ورجل ربعة ، ورجل خجاة ، فكان هذا المؤنث وصف لسبعة أولعين أو لنفس وما أشبه هذا ، وكان المذكر وصف لشيء ؛ فكانك قلت هذا شيء حائض ، ثم وصف به المؤنث ، كما تقول هذا بكر ضامر ثم تقول ناقة ضامر» . وقال المؤلف في شرح الكافية (ح ١ ص ٤٥) : «وهنا شروط أخر لمنع صرف المؤنث إذا سمى به مذكر تركها المصنف - أحدها - ألا يكون ذلك المؤنث منقولا عن مذكر ، فإن ربابا اسم امرأة ، لكن إذا سميت به مذكرا انصرف ، لأن الرباب قبل تسمية المؤنث به كان مذكرا بمعنى الغيم ، وكذا لو سميت بنحو حائض وطاق

التاء ، لكونه مذكرا في الأصل ، فتقول : حَيْيُضٌ وَطَلِيقٌ

وإذا سميت مؤنثا بثلاثي مذكر نحو شَجَرٍ وَحَجَرٍ وَزَيْدٌ ثم صغرت زدت التاء وكذا إذا سميت مؤنثا بمؤنث ثلاثي لم يكن تدخل التاء في تصغيره قبل العملية كَحَبَرٍ وَنَابٍ وَدِرْعٍ

فان قلت : فكيف راعيت الأصل في نحو امرأة عَدْلٍ وَصَوْمٍ ، ولم تقل عُدَيْلَةً وَصُؤَيْمَةً ولم تراع ذلك في العلم ؟؟

قلت : لأن الوصف غير مُخْرَجٍ عن أصله بالكلية ، إذ معنى « امرأة عدل » كأنها من كثرة العدل تجسمت عدلا ، ومعنى « امرأة حائض » إنسان حائض ، فقد قصدت فيهما المعنى الأصلي الذي وضع اللفظ باعتباره ، وأما في العلم فلم تقصد ذلك ، لأنه منقول ووضع ثانٍ غير الوضع الأول وغرضه الإبانة عن المسمى ، لا معناه الأصلي ، فاذا سميت بالحجر فهو كما لو سميت بغطفان وغيره من المرتجلات ، وقليل ما يراعى في العلم معنى المنقول منه

وكذا إذا سميت مذكرا بمؤنث مجرد عن التاء كأُذُنٍ وَعَيْنٍ لم تلحق به التاء في التصغير ، لأنه — كما ذكرنا — وضع مستأنف ، ويونس يدخل التاء فيه ، فيقول : أُذَيْنَةٌ وَعَيْنَةٌ ، استدلالا بأُذَيْنَةٍ وَعَيْنَةٍ علمي رجلين ، وهذان عند النحاة إنما سمى المذكران بهما بعد التصغير ، فلا حجة فيه

وإذا سميت مذكرا بنجواً أُخْتُ وَبَذِيْتُ وصغرت حذفت التاء ، فتقول : أُخِيٌّ ، برد

مذكرا انصرف ، لأنه في الأصل لفظ مذكرو وصف به المؤنث ؛ إذ معناه في الأصل شخص حائض ، لأن الأصل المطرد في الصفات أن يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر وذو التاء موضوعا للمؤنث ، فكل نعت لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعة للتذكر استعملت للمؤنث اهـ

اللام المحذوفة المبدلة منها التاء ؛ إذ لا يتم بنية التصغير بالتاء كما ذكرنا ، ولا تأتي بعدها بالتاء لأنه مذكّر إذن

واعلم أنه قد شذت من الثلاثي أسماء لم تلحقها التاء في التصغير : ذكر سيديويه منها ثلاثة ، وهى الناب بمعنى المسنة من الابل ، وإنما قالوا فيها نَيْبٌ لأن الناب من الأسنان مذكّر^(١) ، والمسنة من الابل قيل لها ناب لطول نابها كما يقال لعظيم البطن بَطْنٌ بتصغير بطن ؛ فروعى أصل ناب في التذكير ، وكذا قال في الفرس فُرَيْسٌ لوقوعه على المذكر والمؤنث فُعَلَّبَ^(٢) وكذا قال في الحرب — وهى^(٣) مؤنثة — :

(١) الناب من الأسنان: هى السن التى خلف الرباعية . قال فى اللسان : « والناب والنيوب الناقة المسنة ، سموها بذلك حين طال نابها وعظم ، مؤنثة ؛ وهو مماسمى فيه الكل باسم الجزء » اهـ ، والذى قاله المؤلف من أن الناب من الأسنان مذكّر هو أحد قولين لأهل اللغة ، وابن سيده يذهب إلى أنها مؤنثة قال فى المختصص (ح ١٧ ص ١١) : « الناب المسنة من النوق مؤنثة ، وجمعها نيب ، وتصغيرها نيب بغيرها .. وأما الناب من الأسنان فمذكّر ، وكذلك ناب القوم سيدهم ؛ يقال : فلان ناب بنى فلان : أى سيدهم »

(٢) قال صاحب الصحاح : « الفرس يقع على الذكر والأنثى ، ولا يقال للأنثى فرسة ، وتصغير الفرس فريس ، وإن أردت الأنثى خاصة لم تقل إلا فريسة بالهاء ، عن أبى بكر بن السراج » اهـ وأنت ترى أن ما ذكره الجوهري عن ابن السراج يخالف ما ذكره المؤلف

(٣) الذى ذكره المؤلف من أن الحرب مؤنثة هو المعروف عن أهل اللغة ؛ قال ابن سيده فى المختصص (ح ١٧ ص ٩) : « الحرب أنثى ، يقال فى تصغيرها حريب بغيرها فأما قولهم . فلان حرب لى : أى معاد ؛ فمذكّر » اهـ . وحكى صاحب اللسان عن ابن الأعرابي فيها التذكير ، ثم قال : وعندى أنه إنما حمل على معنى القتل أو الهرج

حُرَيْب ؛ لكونها في الأصل مصدرًا ، تقول : نحن حَرْبٌ ، وأتم حَرْبٌ ،
وذكر الجرمي من الشواذ درعَ الحديد^(١) ، والعُرسَ وهي مؤنثة^(٢) ، قال : —

٣٨ — إِنَّا وَجَدْنَا عُرْسَ الْحَنَاطِ لَيْثِمَةً مَذْمُومَةً الْحَوَاطِ^(٣)

(١) هذا الذي ذكره المؤلف في الدرع أنها مؤنثة - أحد رأيين لأهل اللغة ،
والثاني أنها تذكر وتؤنث قال ابن سيده (١٧ ص ٢٠) : « درع الحديد تذكر
وتؤنث ، والتأنيث الغالب المعروف ، والتذكير أقلهما ، أولا ترى أن أسماءها
وصفاتها الجارية مجرى الأسماء مؤنثة ؟ كقولهم : لامة ، وفاضة ، ومفاضة ،
وجدلاء ، وحدياء ، وسابغة ، فأما ذائل فقد تكون على التذكير وقد تكون على
النسب ، وأما دلاص فبمنزلة كناز وضناك — برنة كتاب — وإن كان قد
يجوز أن يكون نعتا غير مؤنث على تذكير الدرع » اه وقوله بمنزلة كناز وضناك
يريد به أنه لفظ يقع على الذكر والأنثى من غير تاء . والكناز والضناك كلاهما
بمعنى الضخمة الشديدة اللحم ، ويوصف بهما النساء والنوق . وقول المؤلف درع
الحديد احتراز من درع المرأة : أي قيصها ، فانه مذكر ليس غير عند بعض اللغويين
ومنهم اللحياني وعند الآخرين أنه يذكر ويؤنث

(٢) الذي ذهب إليه المؤلف من أن العرس مؤنثة أحد رأيين ، وذهب ابن
سيده كالجوهري إلى أنه يذكر ويؤنث ، قال (١٧ ص ١٩) : « العرس يذكر ويؤنث
ويصغرونها عريس وعريسة ، وجمعها في القبيلين عرسات ، وحقيقة العرس طعام
الزفاف » اه

(٣) هذا الرجز لداكين الراجز ، وبعده :

نُدْعَى مَعَ النَّسَاجِ وَالْحَيَاطِ وَكُلِّ عِلْجٍ شَخِيمٍ الْآبَاطِ

والعرس - كعناق وكقفل - مضى شرحه ، والحناط - بائع الخطه ، والصيغة
للنسب ، والحواط : جمع حائط وهو اسم فاعل من حاط يحوط إذا التف حول
الشيء ، والمراد هنا الذين يقومون بخدمة الناس في الدعوات ، لأنهم يحيطون بهم ،
وذكر صاحب اللسان أن الحواط مفرد ومعناه الخطيرة التي يكون الطعام فيها .

والقوس^(١)، وذكر غيرهما العرب والذَّؤْدُ والضَّحَى^(٢) وقد شذ في الرباعي قدام ووراء^(٣) فألحق بتصغيرها الهاء والقياس تركها، وحكى أبو حاتم أميمة في أمام، وقال: ليس بثبت، قال السيرافي: إنما لحقتهما الهاء لأنهما ظرفان: لا يخبر عنهما، [ولا يوصفان] ولا يوصف بهما، حتى يتبين تأنيهما بشيء من ذلك، كما تقول: لَسَعَتِ العقرب، وعقرب لاسعة، وهذه العقرب؛ فأثا

والعليج — بكسر فسكون —: الرجل من كفار العجم وهو أيضا الشديد الغليظ .
وقيل كل ذى لحية، والشخم - بفتح الشين وكسر الخاء - : المتن

(١) الذى ذكره المؤلف فى القوس أحد رأيين فيها؛ قال ابن سيدة: «القوس التى يرمى عنها أنثى، وتصغيرها قويس بغير هاء، شذت عن القياس، ولها نظائر قد حكاها سيبويه» والرأى الثانى أنها تذكر وتؤنث، قال الجوهري: «القوس يذكر ويؤنث فن أنث قال فى تصغيرها قويسة، ومن ذكره قال قويس» اهـ

(٢) العرب - بفتحتين وكفقل - : خلاف العجم، مؤنثة، ولم يلحق تصغيرها الهاء، وقد قالوا: العرب العاربة، وقال عبد المؤمن بن عبد القدوس فى تصغير العرب:

وَمَسْكَنُ الضَّبَابِ طَعَامُ الْعُرَيْبِ وَلَا تَشْبِيهِ نَفْسُ الْعَجَمِ

ولو جعلت وجه التذكير فى تصغير عرب أن أصله مصدر عرب كفرح كما قاله المؤلف فى كلمة الحرب لم تعد الصواب. والذود: ما بين الثلاث إلى العشر من إناث الابل، قال ابن سيدة (١٧٠ ص ٩): «الذود أنثى، وتصغيرها ذويد بغير هاء» وقال فى اللسان عنه: «الذود مؤنث، وتصغيره بغير هاء على غير قياس توهموا به المصدر». واما الضحى فقد قال فى اللسان: «الضحى والضحوة والضحية: ارتفاع النهار، والضحى فويق ذلك أنثى، وتصغيرها بغير هاء، لئلا يلتبس بتصغير ضحوة» اهـ

(٨) أما قدام ووراء فقد قال اللسان: «قدام نقيض وراء، وهما يؤنثان، ويصغران بالهاء، قديمة وقديديمة وورثة، وهما شاذان لأن الهاء لا تلحق الرباعى فى التصغير، قال الكسائى: قدام مؤنثة، وإن ذكرت جاز، وقد قيل فى تصغيره قديديم، وهذا يؤيد ما حكاه الكسائى من تذكيرها» اهـ

تيمنا لتأنيثهما ، وفي وراء قولان : أحدهما (٣) أن لامة همزة ، قالوا : يقال : ورأت بكذا : أى سارت به ، ومنه الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا أراد سفراً ورأاً بغيره » وأصحاب الحديث لم يضبطوا الهمزة فرووا « ورأى بغيره » ، وقال بعضهم : بل لامة واو أو ياء ، مثل كساء ورداء ، من ورأت بكذا ، وهو الأشهر ، فنصغيره على هذا ورية لا غير ، بحذف الياء الثالثة كما في سُمَيَّة تصغير سماء

ومذهب أبي عمرو أنه إذا حذف ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعدا كما يحىء أبدل منها تاء ، نحو حُبَيْرَةٍ في حُبَارَى وَلُغَيْفَةٍ في لُغَيْزَى (٢) ، ولم يرد ذلك غيره من النحاة ، إلا ابن الأنبارى فإنه يحذف الممدودة أيضا خامسة فصاعدا ، ويبدل منها التاء كالمقصورة ، ولم يوافق أحد في حذف الممدودة

قوله « ويحذف ألف التأنيث المقصورة غير الرابعة » إنما تحذف خامسة

(١) قال في اللسان : « ووريت الخبر أوريه تورية إذا سترته وأظهرت غيره كأنه مأخوذ من وراء الانسان ، لأنه إذا قال وريته فسكانه يجعله وراءه حيث لا يظهر » اهـ ، فقد أشار إلى أن التورية من مادة وراء وإن لم يصرح بذلك ، فتكون الهمزة في وراء منقلبة عن ياء لتطرفها إثر ألف زائدة . ومثل الذى ذكره صاحب اللسان قول ابن الأثير فى النهاية : « كان إذا أراد سفرا ورى بغيره : أى ستره وكنى عنه وأوهم أنه يريد غيره ، وأصله من الوراء : أى ألقى البيان وراء ظهره » اهـ

(٢) الحبارى - بضم أوله وتخفيف ثانيه - : طائر يقع على الذكر والأنثى ، والواحد والجمع ، وهو على شكل الأوزة قال الجوهري : وألفه ليست للتأنيث ولا للأحقاق ، وإنما بنى الاسم عليها فصارت كأنها من نفس الكلمة لا تنصرف فى معرفة ولا نكرة : أى لا تنون « اهـ وهذا كلام ينقض آخره أوله لأن الألف التى ليست للتأنيث ينصرف الاسم معها سواء أكانت للأحقاق أم لم تكن ، وعدم الصرف فى المعرفة والنكرة دليل على أن الألف للتأنيث ، وقوله وإنما بنى الاسم عليها الخ كلام لا معنى له . واللغزى بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحا - : مثل اللغز - كقفل

فصاعداً لأنها لازمة للكلمة ، وصائرة كالحروف التي زيدت لبنية الكلمة ، مثل ألف حمار ، مع أنها لا تفيد معنى التأنيث كما تفيد الرابعة نحو سكرى حتى تراعى لكونها علامة ، وإذا كانت الحروف الأصلية تحذف خامسة فكيف بالزائدة كالأصلية ، فإذا صغرت العَرْضَى ^(١) قلت عُرَيْضٌ ، والنون لللاحق ، فهو بمنزلة أصلى رابع ، وكذا إذا صغرت العَبْدَى ^(٢) قلت عُبَيْدٌ ، بحذف الألف ؛ لأن إحدى الدالين وإن كانت زائدة إلا أنها تضعيف الحرف الأصلي ؛ فتحصنت من الحذف بذلك ، وبكونها ليست من حروف « اليوم تنساه » وبكونها ليست في الطرف ، بخلاف ألف التأنيث فإنها عارية من الثلاثة ، وكذا تقول في لُعَيْزَى لُعَيْزٌ بحذف الألف ، دون إحدى الغينين ، كما أنك لا تحذف في تصغير عَفَنْجَجٍ ^(٣) غير النون ؛ لأن إحدى الجيمين تضعيف لحرف أصلى ، وليست من حروف « اليوم تنساه » ، ولا تحذف ياء لُعَيْزَى في التصغير ؛ لأنها لا تخل ببنيته ، بل تصير مدا قبل الآخر كما في عَصِيفٍ ، كما أنك لا تحذف من

وكرطب وكجبل - وهو ما عَمِيَ من الكلام وأخفى المراد منه ، وياء اللغزى ليست للتصغير ، فإن ياء التصغير لا تكون رابعة ، وإنما ياءه بمنزلة الياء في خليطى والآلف الأولى في شقارى وخبازى وخضارى

(١) يقال : عدت الفرس العرضى والعرضنة والعرضانة - بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه في الثلاثة - : إذا كانت تمشى معترضة مرة من وجه ومرة من آخر بسبب نشاطها ، وهو ضرب من خيلاء الخيل

(٢) العبدى بكسر العين والباء وتشديد الدال مفتوحة بعدها ألف - ومثله العبداء بضبطه ممدودا والمعبوداء والمعبدة كشيوخاء ومشيوخة : أسماء جمع العبد ، وخص بعضهم العبدى بالعبيد الذين يولدون في الملك

(٣) العفنجج : الضخم اللاحق

حَوَلَايَا - وهو اسم رجل - غير ألف التانيث ، ولا تحذف الألف التي بعد اللام لأنها مدة رابعة لا تحذف في التصغير ، بل قد تجلب لتكون عوضا من زائد محذوف في موضع آخر ، نحو مُطَيَّلِيْق في منطلق ، فالإخلال بالبنية في حَوَلَايَا وَلُغَيْزَى من ألف التانيث ، لامن الألف والياء المتوسطتين ؛ إذ لو حذفتها وقلت لُغَيْزَى وَحَوَلِيلَا لوقعت ألف التانيث خامسة موقع اللام في سَفِيرٍ جَلْ ، فاحتجت إلى حذفها أيضا ، وأما في نحو حُبَارَى فكل واحدة من ألف التانيث والألف المتوسطة متساويتان في الإخلال ببنية التصغير ، وأيتها حذفت تحصل البنية ، إذ لو حذفت المتوسطة لم تكن ألف التانيث خامسة ، بل تقول : حُبَيْرَى كحبيلى ، ولو حذفت ألف التانيث قلت : حُبَيْرٌ كَحُمَيْرٍ ؛ فالألفان إذن متساويتان كالألف والنون في حَبَنَطَى ، تقول : حُبِنِطٌ وَحُبِيْطٌ ، فان ترجحت الثانية - بكونها في الأصل علامة التانيث فلا تحذف - ترجحت الأولى بالتوسط ؛ فمن مَمَّ جازفيه حُبَيْرٌ وَحُبَيْرَى ؛ وإذا صغرت بَرَدَرَايَا^(١) حذفت الألفين والياء بينهما ، وقلت بُرِيدِرْ ؛

لاخلال الجميع بالبنية

هذا كله في ألف التانيث المقصورة ، وأما الممدودة في نحو خُنْفُسَاء ، والألف والنون في نحو زَعْفَرَان وَظَرِبَانَ ، وياء النسب في نحو سَلَهَبِي^(٢) ، والنون للمثنى ، والواو والنون في جمع المذكر ، والألف والتاء في جمع المؤنث ، نحو ضاربان وضاربون وضاربات ، فجميعها - لكونها على حرفين - وكذا تاء التانيث لكونها

(١) بردرايا - بفتح أوله وسكون ثانيه بعده دال مهملة مفتوحة فراء مهملة كذلك فألف - : موضع . قال ياقوت في المعجم : أظنه بالنهر وان من أعمال بغداد

(٢) سلهبى : كلمة منسوبة إلى سلهب ، وهو الطويل من كل شيء ، وقيل : من الرجال ، وقيل : من الخيل والناس

متحركة صارت كأنها اسم ضم إلى اسم ، كما في نحو بَعْلَبَكْ ؛ تمت بنية التصغير دون هذه الزوائد ، ولم تخل بها ، بخلاف الألف المقصورة فإنها حرف واحد ساكنة خفية ميتة ، لا يصح أن تقدر ككلمة مستقلة ، بل هي كبعض الحروف الزائدة في البنية نحو مدّات عماد وسعيد وعجوز ، فَحَبِيلِي كسفيرج ، كما أن حبّالي كسفارج ، لولا المحافظة في الموضعين على علامة التأنيث لكسر ما قبلها ، فلا تقول : إن بنية التصغير تمت قبل الألف في حبيلي وإنه كطليحة ، كما لا تقول : إن بنية الجمع تمت قبلها في حبّالي

فعلى هذا إذا صغرت [نحو] ظريفان وظريفون وظريفات أجناسا قلت : ظُريفان وظُريفون وظُريفات ، بالياء المشددة قولاً واحداً ، وكذا عند المبرد إذا جعلتها أعلاماً ؛ لأن هذه الزيادات وإن لم تكن حال العلمية مفيدة لمعان غير معاني الكلمات المتصلة هي بها حتى تُعدّ كالكلمة المستأنفة بل صارت المدّات بسبب العلمية كمعدّات عمود وحمّار وكريم ؛ لكنها كانت قبل العلمية كالعلم المستقلة ، مثل تاء التأنيث ، فروعى الأصل ولم تُغير ؛ وأما عند سيبويه فخالها أعلاماً بخلاف حالها أجناساً : هي في حال العلمية بالنظر إلى أصلها [منفصلة] كالتاء ، وبالنظر إلى العلمية كأنها من تمام بنية الكلمة ، فلا جرم أنه أبقى هذه الزيادات بحالها في حال العلمية إبقاء ثانية كمتى بَعْلَبَكْ وَثْنِيَا عَشْرَ وَثْنِيَا عَشْرَةَ ، وَحَذَفَ المدّات إن كانت قبلها نحو ياء ظريفان وظريفون وظريفات ، وألف نحو جداران ودجاجات ، وواو نحو عجوزات ، إذا كانت هذه الأسماء أعلاماً ؛ لجعل الزيادات اللاحقة كبعض حروف بنية الكلمة ؛ فتستقل معها ، ومن ثم قال يونس في ثلاثون جنساً ثُلَيْثُونَ بحذف الألف ؛ لأن الواو والنون كجزء الكلمة ؛ إذ ليس بجمع ثلاث ، وإلا كان أقل عدد يقع عليه تسعة كما مر في أول شرح الكافية ، وكذا قال سيبويه في بَرُوكاء وبرّاكاء

وَقَرِيْثَاءُ^(١) إِنَّهُ بِحَذْفِ الْوَاوِ وَالْأَلْفِ وَالْيَاءِ ؛ لَجْعَلِ الْأَلْفَ الْمُدَوْدَةَ كَالْجُزْءِ مِنْ وَجْهِ
وغير الجزء من آخر ، على ما بينا . فقال : بُرِّيكَاءَ وَقَرِيْثَاءَ مُخَفَّفَيْنِ ، والمبرد يشدد
نحوهما ؛ لأنه لا يحذف شيئاً ؛ قال سيبويه : لو جاء في الكلام فَعَوَلَاءَ بفتح الواو
لم تحذفها حذف واو جُلُولَاءَ^(٢) ، لأنها تكون إذن لللاحق بِحَرِّ مَلَاءَ^(٣) فتكون
كالأصلية ، وأما واو بُرُّوكَاءَ وجُلُولَاءَ فمدة ضعيفة فلا مبالاة بحذفها لاقتضاء القياس
المذكور ذلك ؛ وإذا صغرت مَعْيُورَاءَ ومَعْلُوجَاءَ^(٤) لم يحذف الواو ؛ لأن لمثل هذه
المدة حالا في الثبات ليست لغيرها ، كما قلنا في ألف حَوَلَاءِ التي قبل الياء ، وأما مع
تاء التأنيث فلا خلاف أن المدة الثالثة لا تحذف ، نحو دَجَاجَةٌ ودجاجتان ،

(١) قال في اللسان : البروكاء (بفتح فضم) والبراكاء (بضم أولها) والبراكاء
(بفتح أولها) : الثبات في الحرب والجد وأصله من البروك ، قال بشر بن أبي
خازم

وَلَا يَنْجِي مِنَ الْعَمَرَاتِ إِلَّا بَرَكَاءُ الْقِتَالِ أَوْ الْفِرَارِ

والبراكاء (بفتح أولها) أيضا : ساحة القتال « ا ه بتصرف . والقريثاء (بفتح
فكسر) : ضرب من التمر أسود ومثله الكريثاء ولا نظير لهما في البناء ، وكان
السكاف في الثاني بدل من القاف في الأول

(٢) جلولاء - بفتح أوله وضم ثانيه آخره ألف ممدودة - : ناحية من نواحي
سواد العراق في طريق خراسان بينها وبين خانقين سبعة فراسخ ، وهو نهر عظيم
في العراق . وبها كانت الواقعة المشهورة على الفرس للمسلمين سنة ١٦ من الهجرة
وجلولاء أيضا : مدينة مشهورة بأفريقيا بينها وبين القيروان أربعة وعشرون ميلا
وكان فتحها على يدى عبد الملك بن مروان

(٣) حرملاء (بفتح فسكون ففتح) : اسم موضع كما في اللسان والقاموس ولم
يذكره ياقوت

(٤) معبوراء : اسم جمع غير ، وهو الحمار وحشيا كان أو أهليا وقد غلب على
الوحشى . ومعلوجاء : اسم جمع لعلج وقد تقدم (ص ٢٤٣ ٣٥)

علما كانت أولا؛ لأن أصل تاء التانيث على الانفصال ، تقول : دُجِجَةٌ وَدُجِجَتَان ،
قولا واحدا كَبُعَيْبِكَ .

و إذا صغرت نحو حُبْلَوِي وَمَلْهَوِي وهو كَسَهْلِي كَسَرَتْ ما قبل الواو ؛
لأن ما بعد ياء التصغير في الرباعي مكسور لا غير ، فتقلب الواو ياء مكسورة ، ولا
يجوز فتح ما قبلها كما فتحته في المنسوب إلى مَلْهِي وَحُبْلِي ؛ لما ذكرنا ، فلم يبق
إلا حذف الياء المتقلبة من الواو ؛ كما حذف [في] غازی وقاضی المنسوبين إلى
غاز وقاض ، ولم يمكن حذف ياء النسب لكونها علامة ولتقويها بالتشديد ، وإنما
كسر ما قبل واو حُبْلَوِي في التصغير وإن كانت بدلا من حرف لا يكون ما قبلها
في التصغير إلا مفتوحا — أعني ألف التانيث — نحو حُبَيْلِي ؛ لتغير صورة الألف ،
فلم يبق لها الحرمة الأصلية لزوال عين الألف ، هذا ، وَجَحْجَحِي : قبيلة من الأنصار ،
وَحَوْلَايَا : اسم رجل .

قال : «وَالْمَدَّةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ كَسْرَةِ التَّصْغِيرِ تَنْقَلِبُ يَاءً إِنْ لَمْ تَكُنْهَا ،
نَحْوُ مُقَيِّمٍ وَكُرَيْدِيْسٍ ، وَذُو الزِّيَادَتَيْنِ غَيْرَهَا مِنَ الثَّلَاثِيَّ يُحْذَفُ أَقْلُهُمَا
فَائِدَةً كَمُطِيلِقٍ وَمُعِيلِمٍ وَمُضَيَّرٍ وَمُقَيِّدٍ فِي مُنْطَلِقٍ وَمُعْتَلِمٍ وَمُضَارِبٍ
وَمُقَدِّمٍ ، فَإِنْ تَسَاوَيَا فَمُحَيَّرٌ كَقَلَائِسِيَّةٍ وَكَقَلَيْنِسَةٍ وَحَبِينِطٍ وَحَبِيطٍ ، وَذُو
الثَّلَاثِ غَيْرَهَا تَبْقَى الْفُضْلَى مِنْهَا كَمُقَيِّعٍ فِي مُقَيِّعِنِسٍ ، وَيُحْذَفُ زِيَادَاتُ
الرُّبَاعِيَّ كُلُّهَا مُطْلَقًا غَيْرَ الْمَدَّةِ كَقُسَيْعِرٍ فِي مُعْشَعِرٍ وَحُرَيْجِمٍ فِي أُخْرِيْجَامٍ
وَيَجُوزُ التَّعْوِيْضُ مِنْ حَذْفِ الزِّيَادَةِ بِمَدَّةٍ بَعْدَ الْكَسْرِ فِيمَا لَيْسَتْ فِيهِ
كَمُعِيلِمٍ فِي مُعْتَلِمٍ »

أقول : يعني بكسرة التصغير الكسرة التي تحدث في التصغير بعد يائه ،
والمدة إما واو كما في عصفور وكرْدُوس — وهو جماعة الخيل — أو ألف كما في مفتاح

ومصباح ، ولا حاجة إلى التقييد بالمدة ^(١) ، بل كل حرف لين رابعة فإنها في التصغير تصير ياء ساكنة مكسورا ما قبلها إن لم تكن كذلك ، إلا ألف أفعال وفعلان ، وألفي التأنيث ، وعلامات المثني والجمعين ، فيدخل فيه نحو جُلَيْلَيْنِ وَفُلَيْلِيْقٍ في تصغير جَلَوَزٍ ^(٢) وَفُلَيْقٍ وإن لم تكن الواو والياء مدا ، وكذا الواو والياء المتحركتان كما في مُسْرُوْلٍ وَمُشْرِيفٍ ، تقول : مُسْرِيلٍ وَمُشْرِيفٍ ^(٣) ، وكذا تقول في تَرْقُوَةٍ : تَرْقِيَةٍ ^(٤) ، ويجب سكون كل ياء بعد كسرة التصغير ، إذا لم تكن حرف إعراب كافي رأيت أُرَيْطِيًّا إلا إذا كان

(١) المدة في عرفهم هي حرف اللين الساكن الذي قبله حركة من جنسه ، واللين حرف العلة الساكن تقدمته حركة مجانسة أم لم تقدمه : فاللين أعم من المد وحرف العلة يطلق على الألف والواو والياء ، سواء أكانت متحركة أم ساكنة وسواء أكانت مسبوقة بحركة أم لا ، وسواء أكانت الحركة السابقة مجانسة أم لا ، فهو أعم من المد واللين جميعا ، وعلى ذلك يكون واو عصفور وألف قرطاس وياه قنديل حروف علة ومد ولين ، ويكون واو يوم وياه بين ويبيع حروف علة ولين وليست حروف مد ، ويكون ياء يان وواو وعد ونزوان حروف علة وليست مدا ولا لينا . هذا أمر ثابت مقرر عندهم ، وإذا عرفت هذا علمت أن تعبير ابن الحاجب بالمدة فيه قصور لأنه لا يشمل واو فرعون وجلوز وياه غرنيق وفليق ، كما أن تعبير الرضى بحرف اللين كذلك لأنه لا يشمل واو مسرول ولا ياء مشريف ، اسمي مفعول ، والصواب التعبير بحرف العلة الرابع

(٢) الجلوز (بكسر الجيم وتشديد اللام مفتوحة) البندق الذي يؤكل له . والفليق (بضم الفاء وتشديد اللام مفتوحة) أيضا : ضرب من خوخ يتفلق عن نواه

(٣) يقال : فرس مسرول ، إذا جاوز بياض تحجيله العضدين والفخذين ، وزرع مشريف ، إذا قطع شريافه : أي ورقه وذلك إذا طال حتى يخشى فسادَه

(٤) الترقوة (بفتح فسكون فضم) : مقدم الحلق في أعلى الصدر

بعدها تاء التأنيث كَتَرِيْقِيَّة ، أو الألف الممدودة كَسِيْمِيَاء في سيمياء ^(١) ، أو الألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث كَعْنِيْفِيَّان في عُنْفُوَان ^(٢)

قوله « إن لم تكنها » أى : إن لم تكن ياء ؛ لأن الياء لا تقلب ياء
قوله « وذو الزيادتين غيرها » أى : غير المدة الرابعة ، والأولى أن يقال
غير حرف اللين الرابعة ؛ ليكون أعم

اعلم أن الثلاثي إذا كان ذا زيادة واحدة لم تحذفها : في الأول كانت كَمَقْتَل
وَأَسُود ، أو في الوسط كَكُوْثَرٍ وَجَدُوْلٍ وَخَاتَمٍ وَعَجُوزٍ وَكَبِيرٍ وَحِمَارٍ أو في
الآخر كَحُبْلَى وَزَيْدَلٍ

وإن كان ذا زيادتين غير المدة المذكورة لم يمكن بقاؤه ، إذ الخماسي يحذف
حرفه الأصلي ، فكيف بذى الزيادة ؟ فإذا لم يكن بد من الحذف اقتصر على

(١) السيمياء والسياء : العلامة يعرف بها الخير والشر ، ويقصران ؛ قال
أبو بكر : « قولهم عليه سِمْاء حسنة معناه علامة ، وهى مأخوذة من وسمت أسم ،
قال : والأصل فى سِمْاء وسمى ؛ فحوت الواو من موضع الفاء فوضعت فى موضع
العين ، كما قالوا ما أطيبه وأيطبه ، فصار سومي ، وجعلت الواو ياء ؛ لسكونها وانكسار
ما قبلها » اهـ وعلى هذا يكون وزن سِمْاء عِفْلَاء وسِمْاء عِفْلَاء (بكسر
العين وسكون الفاء فى الجميع) ، ولكن مجيء سومة (بضم أوله) وسِمْاء (بكسره)
بمعنى العلامة كالسِمْاء والسِمْاء واشتقاق أفعال من هذه المادة على هذا الترتيب
نحو سوم ، وصفات كما فى قوله تعالى « والخليل المسومة » وقوله تعالى « من الملائكة مسومين »
كل ذلك يدل على أن وزن سِمْاء وسِمْاء فعلاء وفعلياء ، وبؤكده صنيع القاموس
واللسان والصحاح حيث أطبقوا على ذكرها فى مادة (س وم)

(٢) عنفوان الشيء وعنفوه (بضم العين والفاء وسكون النون بينهما وتشديد
الواو فى الثانية) : أوله أو أول بهجته

حذف إحداهما ، إذ هو قدر الضرورة ، وتصير الكلمة بذلك على بنية التصغير ، فلا يرتكب حذفهما معا

فالزيادةتان إما أن تكونا متساويتين ، أو تكون إحداهما الفضلى ؛ فإن فضلت إحداهما الأخرى حذفت المفضولة والفضل يكون بأنواع :

منها : أن تكون الزيادة في الأول كميم مُنْطَلَقٌ وَمُقْتَدِرٌ وَمُقَدَّمٌ وَمُحْمَرٌ وَكَهْمَزَةٌ أَلْنَدَدُ (١) وَأَرْنَدَجٌ وَكِيَاءٌ يَلْنَدَدُ وَيَرْنَدَجُ ، فالأولى بالبقاء أولى لأن الأواخر محل التغيير لتثاقل الكلمة إذا وصلت إليها ، ثم بعد ذلك الأوساط أولى ، وأما الأوائل فهي أقوى وأمكن منهما ، وهى مصونة عن الحذف إلا فى القليل النادر ، إذ الكلمة لا تثقل بأول حروفها ولم يحو منطلق ومقتدر فضيلتان أخريان : كونها ألزم من الزائد المتأخر ، إذ هى مطردة فى جميع اسمى الفاعل والمفعول من الثلاثى المزد فيه ومن الرباعى ، وكونها طارئة على الزائد المتأخر ، والحكم للطارىء .

ومن أنواع الفضل أن يكون أحد الزائدين مكرراً الحرف الأسمى دون الآخر ؛ فالسكر بالإبقاء أولى ؛ لكونه كالخرف الأسمى ، فجيم عَفَنْجَجٍ ودال غَدَوْدَنُ (٢) أولى بالإبقاء من الباقيين ، وكذا المضعف فى خَفِيدِدٍ وَحَمَارَّةٍ وَصَبَّارَةٌ (٣) أفضل

(١) الأَلْنَدَدُ واليَلْنَدَدُ : الشديدا الخصومة مثل الأَلْدُ . والأَرْنَدَجُ واليَرْنَدَجُ : السواد يسود به الخنف

(٢) العَفَنْجَجُ : تقدم ذكره فى (ص ٣٥٤٥) . أما الغدودن فانه يقال : شاب غدودن : أى ناعم ، وشعر غدودن : أى كثير ملتف طويل

(٣) الخَفِيدِدُ : السريع ، والظَلِيمُ الخفيف . والحَمَارَةُ (بفتح الحاء والميم مخففة وتشديد الراء) : شدة الحر . والصبارة : شدة البرد ، وهى بزنة الحمار

من الباقي ، هذا مع أن النون والواو والياء والألف أبعد من الطرف ، إلا أنها ضعفت بالسكون ، وأما قَطَوَطَى — وهو البطيء المشى — فعند سيديويه فَعَوَّعَلْ كَغَدَوَدَنْ ، فتقول : قُطَيْطٍ ، أو قُطَيْطِيَّ بابتدال الياء من الواو المحذوفة ، وقال المبرد : بل هو فَعْلَعَلْ ، وأصله قَطَوَطَوَ كَصَمَخَمَخَ ، وقال : فَعْلَعَلْ أكثر من فَعَوَّعَلْ ؛ فأحد المضعفين — أعنى الطاء والواو الأولين أو الثانيين — زائد كما في صَمَخَمَخَ وَرَهْرَهَةَ (١) ، قال سيديويه : جاء منه اقْطَوَطَى إذا أبطأ في مشيه ، وهو افعول كاغْدَوَدَنْ ، وَاَفْعَلَلْ لم يأت في كلامهم ، ولو كان أيضا فَعْلَعَلًا كما قال المبرد كان القياس حذف الواو الأولى ، على ما ذكرنا في شرح معنى الإلحاق أن صمخمحا وَرَهْرَهَةَ يُجْمَعَانِ على صامح وبراره

وإذا صغرت عَطَوَدًا (٢) فعند سيديويه تحذف الواو الأولى ، لانهما وإن كانتا زائدتين لكن الثانية أفضل وأقوى لتحركها وسكون الأولى ، فتقول : عُطَيْدٌ ؛ وبالإبدال عُطَيْيْدٌ ، وقال المبرد : لا يجوز حذف إحدى الواوين ، لأن عَطَوَدًا كَمُسْرَوَلْ ، والواو الرابعة ساكنة كانت أو متحركة لا تحذف كما ذكرنا ، فكما قلت هناك مُسِيرِيل تقول هنا : عُطَيْيْدٌ ، بالمد لا غير

وإذا حقر (٣) عَثُولٌ — وهو ملحق بِمَجْرَدَحَلْ — بزيادة الواو وإحدى اللامين — فمذهب سيديويه ، وحكاها عن الخليل ، وقال : هو قول العرب ، أنك

(١) الصمخمح (كسفرجل) : الشديد القوى . والبرهرة : المرأة البيضاء الشابة أو التي ترعد نعومة

(٢) العطود (كسفرجل) : الشديد الشاق من كل شيء ، وهو أيضا السريع المشى ؛ قال الراجز

* إِلَيْكَ أَشْكُو عَنَقًا عَطَوْدًا *

(٣) العثول (بكسر فسكون ففتح فلام مشددة) : الكثير اللحم الرخو ، وهو أيضا الكثير شعر الجسد والرأس

تحذف آخر اللامين دون الواو ، وإن كان تضعيف الحرف الأصلي ؛ لكونه طرفاع
تحرك الواو ، بخلاف ياء حَفِيدٍ ، وأيضاً للقياس على الخامس للمحق هو به ، وقال
المبرد ، وحكاه عن المازني : إنك تقول عُثَيْلٌ نظراً إلى كون اللام مضعف الحرف
الأصلي دون الواو ، وإذا كان السماع عن العرب على ما ذكر سيبويه مع أنه يعضده
قياسٌ ما فلاوجه لما قال المبرد لمجرد القياس

وإذا صغرت أَلَدَدًا فأنك تحذف النون قولاً واحداً ؛ لأن الدالين أصليان ،
إذ هو من اللَّدَدِ ، والهمزة لتصدرها تحصَّنت من الحذف فإذا حذفها قال سيبويه
أَلَيْدٌ بالإدغام كأَصِيمٍ ، وقال المبرد : بل أَلَيْدٌ بفك الإدغام لموافقة أصله ، وقول
سيبويه أولى ؛ لأنه كان ملحقا بالخاص بالرباعي ، فلما سقطت النون لم يبق ملحقا
بالخاص ، ولم يقصد في الأصل إلحاقه بالرباعي حتى يقال أَلَيْدٌ كَقَرِيدٍ ، فتقول
على هذا في عَفَنَجَجٍ عَفِيَجٌ ^(١) بالإدغام أيضاً كأَصِيمٍ

وإذا صغرت أَلْبَبًا وَحَيَوَةً ^(٢) وفك الإدغام فيهما شاذ ، قلت : أَلْيَبٌ وَحَيَّةٌ
بالإدغام فيهما ؛ لأن هذا الشذوذ مسموع في المكبر لافي المصغر ، فلا تقيسهما
في الشذوذ على مكبريهما ، بل يرجعان إلى أصل الإدغام
وإن كانت الزائدتان في الثلاثي متساويتين من غير فضل لإحداهما على
الأخرى فأنت مخير في حذف أيتهما شئت ، كالنون والواو في القَلَنَسُوءَةِ ، ولوقيل
إن حذف الواو لتطرفها أولى لم يبعد

(١) وقع في الأصل سفنجج ولم نجد له معنى في كتب اللغة التي بين أيدينا
فأصلحناه إلى عفنجج وهو كما تقدم الضخم اللاحق

(٢) قال في اللسان : « بنات ألبب : عروق في القلب يكون منها الرقة ، وقيل
لأعرابية تعاتب ابنها : مالك لا تدعين عليه ؟ قالت : تأتي له ذلك بنات ألببي ،
قال الأصمعي : كان أعرابي عنده امرأة فبرم بها فألقاها في بئر فمر بها نفر فسمعوا

قيل : وكذلك الخيار في حذف النون أو الألف في ^(١) حَبَنْطِي ؛ إذ هاللاحاق
وليس أحدهما أفضل ، ولو قيل في الموضعين حذف الأخير لتطرفه أولى مع جواز
حذف الأول ؛ لكان قولاً

وكذا قيل بالتخيير بين ألف عَفَرَنِي ^(٢) ونونه ؛ إذ هما لللاحاق ، بدليل
عَفَرْنَا .

هممتهما من البئر فاستخرجوها وقالوا : من فعل هذا بك ؟ فقالت : زوجي ، فقالوا :
ادعي الله عليه ؛ فقالت : لا تطاوعني بنات ألبى ، فأن جمعت ألبيا قلت : ألبب ،
والتصغير ألبب ، وهو أولى من قول من أعليا « أه ملخصا ، وهو يريد من الاعلال
هنا الإدغام فهو مخالف لما ذكر المؤلف كما ترى . وحيوة (بفتح فسكون) : اسم
رجل قلبت الياء واوا فيه لضرب من التوسع وكراهة لتضعيف الياء ، قال في اللسان :
« وإذا كانوا قد كرهوا تضعيف الياء مع الفصل حتى دعاهم ذلك إلى التغير في حاجيت
وهايت كان إبدال اللام في حيوة ليختلف الحرفان أخرى وانضاف إلى ذلك أنه علم
والاعلام قد يعرض فيها ما لا يوجد في غيرها نحو مورك وموهب وموظب ؛ قال
الجوهري : حيوة اسم رجل ، وإنما لم يدغم كما أدغم هين وميت لأنه اسم موضوع
لا على وجه الفعل » أه

(١) الحبنطي : الممتلى غيظاً أو بطنة ، ويقال فيه : حبنطاً وحبنطأة ؛ قال في
اللسان : « فأن حقرت فأنت بالخيار ؛ إن شئت حذف النون وأبدلت من الألف
ياء وقلت حبيط بكسر الطاء منونا ؛ لأن الألف ليست للتأنيث فيفتح ما قبلها كما
تفتح في تصغير حبل وبشرى ، وإن بقيت النون وحذفت الألف قلت : حبيط ،
وإن شئت أيضاً عوضت من المحذوف في الموضعين ، وإن شئت لم تعوض ، فإن
عوضت في الأول قلت حبيطي (ياء مشددة آخره) وفي الثاني تقول : حبينيط »
أه بتصرف وإصلاح في التصغير مع التعويض على الوجه الأول

(٢) العفرني (بفتحني بعدهما سكون) : الشديد ، وتقول : رجل عفر (كعبر)

وأما العِرَضِيُّ فالألف فيه للتأنيث ، فحذفها واجب ؛ لكونها خامسة في الطرف ، دون النون ، كما مر

وحذف الألف الأولى في مَهَارَى ^(١) علما أرجح من جهة مشابهة الأخيرة للأصلى ، بانقلابها ، وحذف الثانية أرجح من جهة كونها أخيرة قساوتا وأنت مخير في حِظْظًا ^(٢) بين حذف الواو والنون ، والواو أولى ، وأما الهمة فبعيد زيادتها في الوسط ، كما يحىء في باب ذى الزيادة ، قال سيبيويه : أنت مخير في حذف واو كَوَّأَل ^(٣) أو إحدى اللامين ، وأما الهمة فأصلية لبعدها زيادتها في الوسط ، فإن رجحنا حذف اللام بكونها في الطرف ووقوعها كشين جَحْمَرَش ترجح حذف الواو بسبب كون اللام مضعف الحرف الأصلى

وعفرية (بكسرتين بينهما سكون) وعفريت وعفر (كظمر) وعفري (بزيادة الياء المشددة عليه) وعفريقية (كقذعمة) وعفارية (بضم أوله) ؛ إذا كان خيئاً منكراً ، وتقول : أسد عفر وعفري ، وتقول : لبوة عفراة (كسفرجلة) ، فدل لحق التاء على أن الألف في عفري ليست للتأنيث

(١) المهارى - بزنة الصحارى - جمع مهريه ، وهى إبل منسوبة إلى مهرة (بفتح الميم وسكون الهاء وصوب ياقوت فتحها) وهوا بن حيدان أبوقيلة ، ويقال فى الجمع أيضا : مهارى كسكراسى ومهار كجوار ، وقد روى ياقوت عن العمرانى أن مهرة بلاد تنسب إليها الابل ، ثم قال : « هذا خطأ إنما مهرة قبيلة ، وهى مهرة بن حيدان بن عمرو بن الحاف بن قضاة تنسب إليهم الابل المهرية ، وبالنسبة لهم مخلاف يقال باسقاط المضاف إليه » اه وبعد ذلك لا محل لتخطئة العمرانى ما دام مخلاف هذه القبيلة يسمى مهرة ، وهذا معنى قوله باسقاط المضاف إليه

(٢) الحنظأو (كجردحل) وهو بالطاء المهملة وبالظاء المشالة أيضا كما فى القاموس وإن لم يذكره فى اللسان ولا فى الصحاح إلا بالمهملة ، وهو القصير . والحنظأو (بالمهملة) : العظيم البطن أيضا

(٣) السكوالل (كسفرجل) : القصير مع غاظ وشدة

وكذا كان ينبغي أن يكون مذهبه التخيير في زيادتي عثول^(١)

ومما أنت مخير فيه نحو جمادى وسُماني وحُبّارى^(٢) كما مر

وقال سيديويه: وليس مَهَارَى وصَحَارَى علمين كحُبّارى؛ فإن الألف الأخيرة في حُبّارى للتأنيث؛ فصار لها وإن كانت في الآخر ثبات قدم، بخلاف الألف الأخيرة في مَهَارَى وصَحَارَى؛ فإنها ليست للتأنيث؛ بل هي بدل من الياء التي هي بدل من ألف التأنيث كما يجيء في الجمع، فهي بالحذف أولى

وفي ثَمَانِيَّة وَعَلَانِيَّة وَعُمَارِيَّة^(٣) رجح سيديويه حذف الألف لضعفها وقوة الياء، ولكون الياء في مقام الحرف الأصلي في نحو ملائكة وعُدَافرة^(٤) فهي للالحاق دون الألف؛ قال: وبعض العرب يقول: ثُمَيْنَةٌ وَعُمَيْرَةٌ، بحذف الأخير؛ لكونه في الطرف الذي هو محل التغيير

(١) لعل السري أن سيديويه خير في تصغير كوالل بين حذف الواو وإحدى اللامين وأوجب في تصغير عثول حذف آخر اللامين أنه قدر في عثول زيادة الواو أولا للالحاق بالرباعي ثم زيادة اللام للالحاق بمجرد حل، فلما أريد التصغير حذف منه ما ألحق بالخماسي وهو اللام الأخيرة، كما أن الخماسي يحذف منه حرفه الأخير، وأما كوالل فالحرفان زيدا معا للالحاق بسفرجل، فلما أريد تصغيره وكان لسكل من اللام والواو مزية بدون رجحان لأحدهما خير في حذف أي واحد منهما

(٢) جمادى (كجبارى): من أسماء الشهور، معرفة مؤنثة، ويقال: ظلت العين جمادى (بالتنوين): أي جامدة لا تدمع. والسُماني (كجبارى أيضا): طائر، يطلق على الواحد والجمع. وقد تقدم ذكر الجبارى قريبا

(٣) عُلن الأمر (كخرج وجلس وفرح وكرم) علنا (مثل الفرح) وعَلَانِيَّة (مثل طواعية) واعتلن أيضا: أي ظهر. والعفارية: الجريء الشديد، وقد تقدم مع العفري

(٤) العُدَافِر (كعلا بط): الأسد والعظيم الشديد من الأبل، والآنثى عُدَافِرَة

وأما نحو قبائل وعجائز علماً فسيبويه والخليل اختارا حذف الألف لضعفها ،
ويونس اختار حذف الهمزة لقربها من الطرف ، فإذا صغرت على هذا مطايا قلت :
مُطَيٌّ ، بياء مشددة على القولين : أما الخليل فإنه يحذف الألف التي بعد الطاء
فيصير مطيا فتدخل ياء التصغير قبل هذه الياء وتكسر هذه الياء فتتقلب الألف
لكسرة ما قبلها ياء ، فيجتمع ثلاث ياءات كما في تصغير عطاء ، فتحذف الثالثة
نسيّاً ، وأما يونس فيحذف الياء التي هي بدل من الهمزة فيبقى ألفان بعد الطاء
فتدخل ياء التصغير قبل الأولى ، فتتقلب الأولى ياء مكسورة كما في حمار ، فتتقلب
الثانية أيضاً ياء لكسرة ما قبلها ؛ فيصير مثل تصغير عطاء ، فيحذف ثالثة الياءات ؛
ولا يقال هنا مُطَيٌّ بالهمزة كما قال الخليل في رسائل رُسَيْل ؛ لأن هذه الهمزة
لم تثبت قط في الجمع ثبوت همزة رسائل ، بل تجعل الياء الزائدة همزة وتقلب الهمزة
بلا فصل ياء مفتوحة كما يجيء في موضعه

ولو صغرت خطأ يا قلت : خُطَيٌّ ، بالهمزة أخيراً ، لأنك إن حذف الألف التي
بعد الطاء على قول الخليل وسيبويه ؛ فعند سيبويه يرجع ياء خطايا إلى أصلها من الهمزة
لأنها إنما أبدلت ياء لكونها في باب مساجد بعد الألف ، وترجع في الحال الهمزة إلى أصلها
من الياء الزائدة التي كانت بعد الطاء في خطيئة ؛ فترجع الهمزة التي هي لام إلى
أصلها ^(١) ؛ لأنها إنما انقلبت ياء لاجتماع همزتين مكسورتين أولاهما ، وعند الخليل

(١) إن قلت : فلماذا قالوا في تصغير رسائل وقبائل وعجائز أعلاما : رسيلا
وعجيزا وقبيلا ، مع أنه بعد حذف الألف الثالثة قد زال سبب قلب حرف المذ
الذي في الواحد ألفا ثم همزة ولم يقولوا في قضايا ومطايا وزوايا ونحوهن أعلاما
بالهمزة أيضاً مع أنه إذا حذف الألف الثالثة زال سبب انقلاب هذه الهمزة ياء
فالجواب أن نقول : إن سبب قلب اللين همزة في نحو رسائل ضعيف ، لأنهم إنما
قلبه لتحركه وانفتاح ما قبله ، إذ لم يعتدوا بالألف حاجزا ، أو لأنهم شبهوا

إنما قلبت الهمزة إلى موضع الياء خوفاً من اجتماع همزتين ؛ فإذا لم تنقلب الأولى همزةً بسبب زوال ألف الجمع لم تقلب الهمزة إلى موضع الياء ، بل تبقى في موضعها وإن حذفت ياء خطأً على قول يونس رجعت الهمزة أيضاً إلى أصلها ، لعدم اجتماع همزتين ، فتقول أيضاً: خُطِيَّ ، كَحُمِّيَّ .

قوله « وذو الثلاث غيرها » أى : الثلاثى ذو الزوائد الثلاث غير المدة المذكورة تبقى الفضلى من زوائده الثلاث ، على ما قلنا فى ذى الزادتين ، وتُحذف الثنتان فى نحو مقعنس ، قال سيبويه : تحذف النون وإحدى السينين ؛ لكون الميم أفضل منهما ، وقال المبرد : بل تحذف الميم كما تحذف فى نحو محرّجيم ؛ لأن السين للالحاق بحرف أصلى ؛ وقول سيبويه أولى ، لأن السين وإن كانت للالحاق بالحرف الأصلى وتضعيف الحرف الأصلى ، لكنها طرف إن كانت الزائدة هى الثانية ، أو قريبة من الطرف إن كانت هى ^(١) الأولى ، والميم لها قوة التصدر مع كونها مطردة فى

الألف بالفتحة ، فلما كان سبب ذلك ضعيفاً لم يبالوا بفقدانه ، فإن وجود الضعيف كلا وجود ، ولذلك يقولون فى تصغير قائم وبائع : قويم وبويش بالهمزة . أما علة قلب الهمزة ياء فى مطايا ونحوها ففقوة ؛ لأنها إما أن تكون الحرب من اجتماع همزتين أو من اجتماع شبه ثلاث ألفات ، فلما كان السبب قوياً اعتبروا زوال سببه زوالاً له (١) اعلم أنهم اختلفوا فى الحرف المكرر لحرف أصلى سواء أكان الزائد للالحاق كما فى جلب ومهد واقعنس ومقعنس ، أم كان لغير الالحاق ، نحو قطع واسطر ومكفر ومحر ، وما أشبه ذلك ، هل الزائد أول الحرفين المتجانسين أو ثانيهما ؟ فقال الخليل : الزائد هو الأول ، وقال غيره : الزائد هو الثانى واختاره ابن الحاجب ، وقال سيبويه : إن شئت اعتبر الأول هو الزائد ، وإن شئت اعتبر الثانى هو الزائد ، وسيأتى مزيد بحث لهذه المسألة بذكر آراء العلماء ودليل كل واحد منهم فى باب ذى الزيادة ، وإنما قصدنا هنا إلى أن نبين لك أن ترديد المؤلف إشارة إلى هذا الاختلاف

معنى، كما ذكرنا قبل، وإن حذفت في مُعْدُوْدِ الدال الأولى فلا بد من حذف الواو أيضا فيبقى مُعْيَدْن، وإن حذفت الثانية وقعت الواو رابعة فلا يحتاج إلى حذفها لأنها تصير مدة نحو مُعْيَدِين، وإن كانت إحدى الزوائد حرف اللين المذكورة — أعنى الرابعة — لم تحذفها قطعا، وتكون المعاملة مع الزائدين الباقيتين، وكأن ذلك اللين ليس فيه، تقول في تِمْلَاق^(١) تَمِيلِيقُ، بالمد؛ وإنما حذفت إحدى اللامين وإن كانت من تضعيف الأصلي لأن التاء أفضل منهما بالتصدر، ومجيئها في مصادر كثيرة بلا تضعيف، كالتفعُّل والتفَاعُل والتفعُّيل والتفعُّوعُل، ويسقط جميع همزات الوصل، في الرباعي كانت أو في الثلاثي، تقول في افتقار وانطلاق: فُتَيْقِيرُ ونُطَيْلِيقُ، وفي احرنجام: خُرَيْجِيمُ لأنك تضم أول حروف الكلمة في التصغير، فلو لم تحذف الهمزة ضممتها، فكانت تسقط في الدرج فتتكسر بنية التصغير، وتقول في الثلاثي ذى أربعة الزوائد مع المد نحو استخراج: تُخَيْرِيجُ، وإنما كان سقوط السين أولى من سقوط التاء إذ لا تزداد السين في أول الكلمة إلا مشفوعة بالتاء، فلو قلنا سُخَيْرِيجُ لكان سفيعيلا وليس له نظير؛ وأما تَفْعِيلُ فهو كالتَجْفِيفِ^(٢) والتاء تزداد في الأول بلا سين، وتقول

(١) التملاق - بكسر التاء والميم وتشديد اللام - : مصدر قولك تملقه وتملق له كالتملق، ومعناه تودد إليه وتلطف له، وقال الشاعر :

ثَلَاثَةُ أَحْبَابٍ فَحُبُّ عَلاَقَةٍ وَحُبُّ تَمْلَاقٍ وَحُبُّ هُوَ الْقَتْلُ

(٢) التجفيف : تصغير التجفاف - بكسر تائه أو فتحها - وهو آلة للحرب يلبسها الانسان والفرس ليتقي بها، والتاء مزيدة فيه للالحاق بقرطاس أو زلزال، والالف زائدة أيضا. قال في اللسان : « ذهبوا فيه إلى معنى الصلابة والجفاف، قال ابن سيده : ولولا ذلك لوجب القضاء على تأنها بأنها أصل، لأنها بازاء قاف قرطاس، قال ابن جنى : سألت أبا علي عن تجفاف : أناؤه للالحاق بباب قرطاس؟ فقال : نعم، واحتج في ذلك بما انضاف إليها من زيادة الالف معها » اهـ، والتجفاف بفتح التاء - مصدر جرفف الثوب ونحوه كالتجفيف والتاء زائدة للبصدر لا للالحاق

فى اشْهِيَابٍ وَاغْدِيدَانٍ وَاقْعِنْسَاسٍ : شُهَيْبٍ وَغُدَيْدٍ وَقُعَيْسٍ ، وحذف
 الهمزة لا بد منه لما ذكرنا ، ثم حذف الياء والنون أولى من حذف مضعف
 الأصل ، وتقول فى اَعْلُوْاطٍ عَلِيْطٍ ^(١) ، بحذف الهمزة وإحدى الواوين ،
 وأصله عَلِيُوْيط ، وتقول فى اضْطِرَابٍ : ضُتَيْرِيْب ، برد الطاء إلى أصلها من
 التاء ؛ لأن جعلها طاء إنما كان لسكون الضاد ؛ فيكون التجاور إذن بين المطبقين ،
 أما إذا تحركت الضاد والحركة بعد الحرف ، كما ذكرنا ، فهى فاصلة بينهما ، ألا ترى
 أنك تقول حَبِطَ بالتاء ^(٢) بعد الطاء لا غير ؛ فإذا أسكنت الطاء مع تاء المتكلم جاز
 عند بعض العرب أن تقلب التاء طاء فيقال : حَبِطٌ كما يجىء فى باب الإدغام
 قوله « وتحذف زيادات الرباعى كلها مطلقا غير المدة » إما وجب حذفها إلا
 المدة ليم بنية التصغير ، وإذا لم يكن من الحذف بد فالزائد [إن وُجد] كان أولى
 بالحذف من الأصل ، تقول فى مدرج وفيه زائد واحد : دُخَيْرِج ، وفى محرّج وفيه
 اثنان : حُرَيْجِم ، وفى أحرنجام وفيه ثلاثة : حُرَيْجِم ، بحذف الجميع ، إلا المدة ،
 وتقول فى قَمَحْدُوَّةٍ وَسَلْحَفَاةٍ : قُمَيْحِدَةٌ وَسَلْحِيفَةٌ ^(٣) وفى مَنَجْنِيقٍ : مُجْنِيقٌ ،

(١) اعلواط : مصدر اعلوط البعير إذا تعلق بعنقه وعلاه أوركه بلا خطام
 أو عريا ، واعلوط فلانا : أخذه وحبسه ولزمه
 (٢) حبط : جاء هذا الفعل من بابى سمع وضرب بمعنى بطل أو أعرض ،
 تقول : حبط عمله يحبط حبطا وحبوطا ، ومنه قوله تعالى « لئن أشركت ليحبطن
 عملك » وتقول : حبط فلان عن فلان : أى أعرض ، وجاء من باب فرح ليس غير
 بمعنى انتفخ ، تقول : حبط البعير ، إذا أكل كلاً فأكثر منه فانتفخ بطنه ، ومنه
 قوله صلى الله عليه وسلم « وإن مما ينبت الربيع ما يقتل حبطا أو يلم »

(٣) القمحدوة - بفتحين فسكون فضم - العظم الناقى فوق القفا خلف الرأس
 والسلفاة - بضم أو كسر ففتح فسكون - ويقال سلفية وسلفاء ويقصر

بناء على زيادة النون الأولى بدليل ^(١) مجانيق ، وفي عَنْتَرِيس - وهو الشديد -
عُنْتَرِيس بحذف النون ؛ لأنه من ^(٢) العُتْرَسَة ، وهي الأخذ بشدة ، وفي
خُنْشَلِيل : ^(٣) خُنْشَلِيل ، لزيادة إحدى اللامين وعدم قيام دليل على زيادة
النون ، وفي مَنَجْنِين : ^(٤) مَنَجْنِين ؛ لأن إحدى النونين الأخيرتين زائدة

وتسكن لامة : دابة من دواب الماء وتعيش في البر يحيط بها من أعلى غطاء صدفى
سميك لها أرجل قصار تسير بها على الأرض زحفا

(١) المنجنيق - بفتح الميم أو كسرهما وسكون النون بعد هاجيم مفتوحة ونون
مكسورة - : أداة من أدوات الحرب ترمى بها الحجارة

(٢) العترة الأخذ بالشدة وبالجهاد والعنف والغلبة ، والعتريس (كقنديل)
الجبار الغضبان والغول الذكر والداهية ، والعترس (كجعفر) : العظيم الحسيم ،
والعتريس : الداهية أيضا ، والناقعة الصلبة الوثيقة الشديدة الكثيرة اللحم ، وقد
يوصف به الفرس ، قال في اللسان . « قال سيبويه : هو من العترة التي هي الشدة ،
لم يحك ذلك غيره » اهـ

(٣) الخنشليل - بفتح الحين بينهما سكون ثم لام مكسورة - : السريع الماضى
الجيد الضرب بالسيف ، والمسن من الناس والابل ، ويقال : ناقعة خنشليل : أى
طويلة ، قال صاحب اللسان : « جعل سيبويه الخنشليل مرة ثلاثيا وأخرى رباعيا
فإن كان ثلاثيا فخنشل مثله ، وإن كان رباعيا فهو كذلك » اهـ ، يريد أنك إن جعلته
ثلاثيا فأصوله الخاء والشين واللام وتسكون النون والياء وإحدى اللامين زوائد
ويكون الخنشل من الثلاثي زيدت فيه النون للألحاق بجعفر (كعنبس وعنسل) ،
وإن جعلته رباعيا فأصوله الخاء والنون والشين واللام والياء وإحدى اللامين زائدتان
ويكون الخنشل كجعفر لا ملحقا به ، ويؤيد هذا أن صاحب القاموس ذكر
الخنشليل مرتين : الأولى في مادة خ ش ل على أنه من مزيد الثلاثي ، والثانية عقد له
ترجمة خاصة خ ن ش ل على أنه من مزيد الرباعي

(٤) المنجنين ومثله المنجنون - بفتح فسكون ففتح - : السانية أى الدولاب

لتكررها ، غذفت الأولى دون الثانية ؛ لأنك لو حذفت الثانية أحوجت إلى حذف الياء أيضاً ، وأيضاً المسموع في جمعه مناجين ، وكذلك تحذف الأولى من طمانينة وقشعريرة : فتقول : طُمَيْئِنَةٌ وَقَشِيعِرَةٌ ، وتقول في عَنَكَبُوتَ : عُنَيْكِبٌ ، وسمع الأصمعي عُنَيْكَبِيَّتْ ، وهو شاذ ، وفي عَيْضُمُوزَ وَجَحْنَفَلٌ ^(١) وَعَجَنَسٌ : عُضَيْمِيزَ ، وَجَحْنِفَلٌ ، وَعَجْنِيسَ

قال سيبويه في تصغير إسماعيل وإبراهيم : مُسَمِّعِيلٌ وَبُرَيْهِيمٌ ، بحذف الهمزة ، ورد عليه المبرد بأن بعد الهمزة أربعة أصول ؛ فلا تكون الهمزة زائدة كما في إِصْطَبَلٌ على مايجىء في باب ذى الزيادة ، فأذن هما خامسيان ، فتحذف الحرف الأخير ؛ فتقول : أُبَيْرِيهَ وَأُسَمِّمِيعَ كَشْمِيرِيخَ ^(٢) ، والقياس يقتضى ماقاله المبرد ، إلا أن المسموع من العرب ماقاله سيبويه ، كما روى أبو زيد وغيره عن العرب ، وحكى سيبويه عن العرب في تصغيرهما تصغير الترخيم بُرْيَهَ وَسَمِّمِيعَ ،

التي يستقى بها ، قال ابن برى : « هو رباعى الاصول ، ميمه أصلية وكذا النون التي تليها ، وهى مؤنثة وجمعها مناجين » اه ، وعلى هذا فوزن منجنون فعملول (كعصفور) والنون الأخيرة للتكرير ، ووزن منجنين فعلليل (كجعفليق) والنون الأخيرة للتكرير أيضاً

(١) العيضموز - بفتح فسكون ففتح - : العجوز والناقاة الضخمة والصخرة الطويلة العظيمة ، وقد وقع في بعض النسخ « عضموز » بزة عصفور وهو بضاد معجمة أو صاد مهملة ، وهو الدولاب أو دلوه ، ولكن لا محل لذكره في هذا الموضع لان ليس مما اجتمع فيه زيادتان ، بل ولا هو بما فيه زيادة واحدة تحذف . وإنما زيادته تقلب ياء لكونها مائة قبل الآخر . والجحنفل - كسفرجل - الغليظ الشفة . والعجنس كسفرجل أيضاً - : الجمل الضخم الصلب الشديد مع ثقل وبطء

(٢) شميرخ : تصغير شمراخ كقرطاس أو شمروخ كعصفور ، وهو الغصن الذى عليه البسر . وهو في النخل ينزله العنقود من السكر

وهو دليل على زيادة الميم في إبراهيم واللام في إسماعيل ؛ فتكون الهمزة في الأول وبعدها ثلاثة أصول كما مر ؛ ولولا السماع في تصغير الترخيم لم نحكم بزيادة الميم واللام ؛ لأنهما ليستا مما يغلب زيادته في الآخر

وأما استبرق^(١) فأصله أيضا أعجمي فغرب ، وهو بالفارسية إستبر[ه] ؛ فلما عرب حمل على ما يناسبه في الأبنية العربية ، ولا يناسب من أبنية الاسم شيئا ، بل يناسب نحو استخرج ، أو تقول : يناسب نحو استخرج من أبنية الأسماء باجتماع الألف والسين والتاء في الأول ، فحكما بزيادة الأحرف الثلاثة حملا له على نظيره ، ولا بد من حذف اثنتين من الحروف الزائدة ، فبقينا الهمزة لفضائها بالتصدر ، وليست بهمزة وصل كما كانت في استخراج حتى تحذف ، فحذفنا السين والتاء ، وكذا تحذف الزيادة في الخامس مع الخامس الأصلي ، تقول في قرعبلانة وقرطبوس^(٢) : قرعبلانة وقرطبوس

قوله « ويجوز التعويض عن حذف الزائد » قال سيبويه : التعويض قول يونس ؛ فكل ما حذفت في التصغير ، سواء كان أصليا كما في سفرجل أو زائدا كما في مُقَدَّم ، يجوز لك التعويض منه بياء ساكنة قبل الآخر ، إن لم يكن في المكبر حرف علة في ذلك الموضع ، وإن كان كما في احرنجام فلا تقدر على التعويض ؛ لاشتغال المحل بمثله

(١) الاستبرق : ما غلظ من الحرير . قال ابن الأثير : « وقد ذكرها الجوهري في برق على أن الهمزة والسين والتاء زوائد . وذكرها الأزهرى في خماسي القاف على أن همزتها وحدها زائدة . وقال أصلها بالفارسية استبره ، وقال أيضا إنها وأمثالها من الالفاظ حروف عربية وقع فيها وفاق بين العجمية والعربية ، وقال : هذا عندى هو الصواب » اهـ قال الزجاج : هو اسم أعجمي أصله بالفارسية استبره ونقل من العجمية إلى العربية ، وفي القاموس أنه معرب استروه

(٢) القرطبوس - بفتح القاف أو كسرهما ثمراء ساكنة فطاء مهملة مفتوحة - : الداهية والناقة العظيمة الشديدة . والقرعبلانة : دويبه (انظر ص ١٠٥)

قال «وَيُرَدُّ جَمْعُ الْكَثَرَةِ لِاسْمِ الْجَمْعِ إِلَى جَمْعٍ قَلْتِهِ ؛ فَيُصَغَّرُ نَحْوُ غَلِيمَةٍ فِي غِلْمَانٍ ، أَوْ إِلَى وَاحِدِهِ ؛ فَيُصَغَّرُ ثُمَّ يُجْمَعُ جَمْعُ السَّلَامَةِ ، نَحْوُ غَلِيمُونَ وَدُورَاتٍ »

أقول : قوله « لا اسم الجمع » قد عرفت في شرح الكافية معنى اسم الجمع ^(١)

فاذا كان لفظ يفيد الجمعية : فان كان لفظه مفردا ، كاسم الجمع واسم الجنس ؛ فانه يصغر على لفظه ، سواء جاء من تركيبه واحد كراكب وركب ومسافر وسفر وراجل ^(٢) ورجل ، تقول : رُكِبَ ، وَرُجِلَ ، وَسُفِرَ ؛ أو لم يجرى ، نحو قُوَيْمٌ وَنُفَيْرٌ ، في تصغير قَوْمٍ وَنَفَرٍ . وكذا في الجنس تقول : تَمَيَّرَ وَتُقِفِيحٌ .

(١) سيأتي ذكر الفروق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي في آخر باب جمع التكسير فلا محل لذكرها هنا

(٢) يقال: رجل سفر وقوم سفر - بفتح السين وسكون الفاء - وسافرة وأسفار وسفار - بضم السين وتشديد الفاء - أي: ذوو سفر ، والسافر والمسافر واحد سفر من قولهم قوم سفر . ويقال: رجل الرجل رجلا (كفرح فرحا) فهو راجل ورجل (كعضد) ورجل (ككتف) ورجل (كشهيد) ورجل (كضخم) ورجلان (كغضبان) ، إذا لم يكن له ظهر يركبه في سفر ، وكما جاء الرجل (بسكون الجيم) وصفا للواحد جاء للكثير أيضا ، واختلف العلماء فيه حيثئذ : فذهب سيبويه إلى أنه اسم جمع واحد راجل ، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه جمع راجل ، ورجح الفارسي قول سيبويه ، وقال : لو كان جمعا ثم صغر لرد إلى واحد ثم جمع ، ونحن نجد مصغرا على لفظه ، وأنشد :

بَنِيَّتُهُ بِعُصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا أَخْشَى رُكْبَانًا وَرُجُلًا عَادِيَا

ومذهب الأخفش — وهو أن ركبا جمع راكب ، وسفرا جمع مسافر — يقتضى رد مثلهما إلى الواحد ، نحو رُوِيَ كَبُونٌ ومُسَيِّفِرُونَ ، وكذا يفعل .

وإن كان لفظه جمعا : فإما أن يكون جمع سلامة ؛ فهو يصغر على لفظه ، سواء كان للمذكر ، نحو ضُوَيْرِيُونَ ، أو للمؤنث ، نحو ضُوَيْرِيَّات ؛ وإما أن يكون جمع تكسير ، وهو إما للقلّة ، وهو أربعة : أَفْعُلْ ، وَأَفْعَالْ ، وَأَفْعِلَةٌ ، وَفِعْلَةٌ ، فتصغر على لفظها ، نحو أَكْيَلِبْ وَأَجِيْمَالْ وَأَقِيْفِرَةٌ وَعُلَيْمَةٌ ؛ وإما للكثرة ، وهو ماعدا الأربعة ، ولا يخلو إما أن يكون له من لفظه جمع قلّة ككِلَابٍ وَأَكْلَبٍ وَفُلُوسٍ وَأَفْلُسٍ ، أولا كدارهم ودنانير ورجال ؛ فالثاني يرد إلى واحده ويصغر ذلك الواحد ، ثم ينظر ، فإن كان ذلك الواحد عاقلا مذكر اللفظ والمعنى جمعه بالواو والنون لحصول العقل فيه أولا وعروض الوصف بالتصغير ، كرُجَيْلُونَ في تصغير رجال ، وإن لم يكن عاقلا جمعه بالألف والتاء مذكرا كان ككُتَيْبَاتٍ في كُتَيْبٍ ، أو مؤنثا كقُدَيْرَاتٍ في قُدُورٍ ، وكذا إن اتفق أن يكون عاقلا مؤنث اللفظ مذكر المعنى ، أو عاقلا مذكر اللفظ مؤنث المعنى ، فتقول في جَرَحِيٍّ وَحَمَقِيٍّ وَحُمَرٍ وَعِطَاشٍ في المذكر : جَرِيْمَحُونٌ وَأَحِيْمَقُونٌ وَأَحِيْمِرُونَ وَعُطَيْشَانُونَ ، وفي المؤنث : جَرِيْمَحَاتٍ وَحَمِقَاوَاتٍ وَحُمِرَاوَاتٍ وَعُطَيْشِيَّاتٍ ، بجمع المصغرات جمع السلامة ، وإن لم يجز ذلك في المسكبرات ، وكذا تقول في حوائض جمع حائض : حَوِيْضَاتٍ ، وإن لم تجمع حائضاً جمع السلامة .

وأما في القسم الأول — أى الذى له جمع قلّة مع جمع الكثرة — فلك التخيير بين رد جمع كثرته إلى جمع قلته وتصغيره ، كتصغيرك كلابا وفلوسا على أكيلب وأفيلس ، وبين رد جمع كثرته إلى الواحد وتصغير ذلك الواحد ثم جمعه إما بالواو والنون أو بالألف والتاء ، كما في ذلك القسم سواء .

وإنما لم يصغر جمع الكثرة على لفظه لأن المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد ؛
فمعنى عندى غليمة أى عدد منهم قليل ، وليس المقصود تقليل ذواتهم ، فلم يجمعوا
بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره ببقاء لفظ جمع الكثرة ، لكونه تناقضاً ، وأما
أسماء الجوع فمشاركة بين القلة والكثرة ، وكذا جمع السلامة على الصحيح
كما مضى ^(١) فى شرح الكافية ، فيصغر جميعها نظراً إلى القلة ، فلا يلزم
التناقض ، ولم يصغر شيء من جموع الكثرة على لفظه إلا أصلاً جمع أصيل ^(٢)

(١) الذى قاله فى شرح الكافية (ج ٢ ص ١٧٧) هو « قالوا : مطلق الجمع على ضربين
قلة وكثرة والمراد بالقليل من الثلاثة إلى العشرة ، والحدان داخلان ، وبالكثير ما فوق
العشرة ، قالوا : وجمع القلة من المكسر أربعة : أفعال ، وأفعلا ، وأفعلة ، وفعلة ،
وزاد الفراء فعلة (بفتح الفاء والعين) كقولهم : هم أكلة رأس : أى قليلون يكفيهم
وبشبعهم رأس واحد ، وليس بشيء ، إذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم بأكل رأس
واحد لا من إطلاق فعلة ، ونقل التبريزى أن منها أفعلاء كأصدقاء ، وجمعا السلامة
عندهم منها أيضا ، استدلالا بمشابهتهما للثنائية فى سلامة الواحد ، وليس بشيء ، إذ
مشابهة شيء لشيء لفظا لا تقتضى مشابهته له معنى أيضا ، ولو ثبت ما نقل أن
النابعة قال لحسان لما أنشده قوله :

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُيْلَمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا
قلت جفانك وسيوفك لكان فيه دليل على أن المجموع بالالف والتاء جمع قلة ،
وقال ابن خروف : جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة ، والظاهر أنهما
لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة فيصلحان لهما « اه كلامه . وقد ذهب
بعضهم إلى أن الاسم إن كان له جمع تكسير وجمع سلامة كالجفان والجفئات فجمع
السلامة للقلة وجمع التكسير للكثرة ، وإن لم يكن له إلا جمع سلامة فجمع السلامة
مشترك بين القلة والكثرة

(٢) الأصيل : العشى ، وهو ما بعد الزوال إلى الغروب ، وقيل : من زوال الشمس
إلى الصباح . يجمع على أصل كرسل ، وأصلان كبعير وبعران ، وأصال وأصائل .

تشبيهاً بَعْمَان ، فيقال : أَصِيلَان ، وقد يعوض من نونه اللام فيقال أَصِيلَال ، وهو شاذ على شاذ .

وأجاز الكسائي والفراء تصغير نحو شَقْرَان وسُودَان جمع أَشَقَّر وأَسُود على لفظه ، نحو شَقِيرَان وسُوَيْدَان .

وإن اتفق جمع كثرة ولم يستعمل واحده كعباديد وعبائيد ، بمعنى متفرقات ، حقرتة على واحده القياسي المقدر ثم جمعته جمع السلامة ، نحو عُبَيْدِيدُون ، وعُبَيْبِيدُون ، لأن فعاليل جمع فُعْلُول أو فَعْلِيل أو فَعْلَال ^(١)

قال السيرافي : إن كان أصيلان تصغير أصلان جمع أصيل فتصغيره نادر ؛ لأنه إنما يصغر من الجمع ما كان على بناء أدنى العدد ، وأبنية أدنى العدد أربعة أفعال وأفعال وأفعلة وفعله وليست أصلان واحدة منها ، فوجب أن يحكم عليه بالشدوذ ، وإن كان أصلان واحداً كرماز وقربان فتصغيره على بابه

(١) اختلفت كلمة سيوبه في تصغير هذا الجمع (وهو جمع الكثرة الذي لم يستعمل واحده) ، والنسب إليه ، فذهب في النسب إلى أنه ينسب إليه على لفظه مخافة أن يحدث في لغة العرب شيئاً لم يقوله وذلك بأن يجيء بالواحد المقدر ، وذهب في التصغير إلى أنه يجاء بالواحد المقدر ثم يصغر ويجمع جمع السلامة ، والفرق بين البابين مشكل مادام الذي منعه من الرد إلى الواحد هو أن لا يقول على العرب مالم يقوله قال في باب النسب (ح ٢ ص ٨٩) : « وإن أضفت إلى عباديد قلت عباديدي ، لأنه ليس له واحد ، وواحد يكون على فعول أو فعليل أو فعالل ، فإذا لم يكن له واحد لم تجاوزة حتى تعلم ؛ فهذا أقوى من أن أحدث شيئاً لم تكلم به العرب » . وقال في باب التصغير (ح ٢ ص ١٤٢) : « وإذا جاء الجمع ليس له واحد مستعمل في الكلام من لفظه يكون تكسيره عليه قياساً ولا غير ذلك فتحقيره على واحد هو بناؤه إذا جمع في القياس ، وذلك نحو عباديد ، فإذا حقرتها قلت : عبيدون ، لأن عباديد إنما هو جمع فعول أو فعليل أو فعالل ، فإذا قلت : عبيدات فأياً ما كان واحدها فهذا

وإن جاء بعض المجموع على واحد مهمل وله واحد مستعمل غير قياسى رد فى التصغير إلى المستعمل ، لا إلى المهمل القياسى ، يقال فى محاسن ومشابهة : حُسَيْنَات وشُبُهَات ، وفى العاقل المذكور : حُسَيْنُون وشُبُهُون ، وكان أبو زيد يردده إلى المهمل ^(١) القياسى ، نحو حُسَيْنُون ومُشَبِّهُون ومُحْسِنَات ومُشَبِّهَات ، قال يونس : إن من العرب من يقول فى تصغير سَراويل : سُرِيَّالَات ^(٢) اعتقادا منه أنها

تخفيره ، اه . ولعل الفرق بين البابين أنك فى باب النسب تحافظ على لفظ الواحد الذى قدرته مفردا لهذا الجمع فكنت تقول عبادى أو عبديدى أو عبدودى ، فأما فى التصغير فانك لا تحافظ على هذا المفرد . بل تنطق بجمع التصحيح مصغرا بصورة واحدة فتقول عبيديدون وعبيديات مهما فرضت المفرد ، ألا ترى أن تصغير عباد أو عبدود أو عبديد هو عبيديد على كل حال ، هذا ، والعباديد والعبايد كما فى القاموس الفرق من الناس والخيل الذاهبون فى كل وجه ، والآكام والطرق البعيدة . وفى اللسان » قال الأصمعى : يقال : صاروا عبايد وعبايد : أى متفرقين ، وذهبوا عبايد كذلك إذا ذهبوا متفرقين ، ولا يقال : أقبلوا عبايد « اه ، وعلى هذا يكون عبيديدون للفرق من الناس وعبيديات للفرق من الخيل أو للطرق أو الآكام .

(١) أبو زيد ينسب إلى الجمع الذى له واحد من لفظه غير قياسى على لفظه فيقول فى محاسن محاسنى ، وفى ملاح ومشابه ومذا كير وأباطيل وأحاديث : ملاحى ومشابهى ومذا كيرى وأباطيلى وأحاديثى ، فأى فرق بين التصغير والنسب ، وهلا صغر على لفظه ههنا كما نسب إلى لفظه إذا كان يريد ألا يحدث فى كلام العرب ما لم يقوله

(٢) لاختلاف بين العلماء فى أن سَراويل كلمة أعجمية عربية ، وإنما الخلاف بينهم فى أنها مفرد أو جمع ، فذهب سيويه إلى أنها مفرد ، وذهب قوم إلى أنها جمع من قبل أن هذه الصيغة خاصة بالجمع فى العربية فمثلها مثل سراويل فالو احد سراويل أو سراولة كما كان واحد السراويل سربالا ، والذى يظهر من كلام المؤلف أنه فهم من كلام يونس أنه يذهب إلى أن سراويل جمع فى اللفظ وإن كان مسماة واحدا

جمع سرّوالة ، لأن هذه الصيغة مختصة بالجمع ، فجعل كل قطعة منها سرّوالة ، قال :

٣٩ — عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ سرّوالة^(١)

ومن جعلها مفردا — وهو الأولى — قال : سرّيل أو سرّيول ،

وقد شدّ عن القياس بعض الجموع ، وذلك كما في قوله : —

٤٠ — قَدْ رَوَيْتَ إِلَّا الدُّهَيْدَ هِينَا * قَلَيْصَاتٍ وَأَبْيَكِرِينَ^(٢)

والدهداه صغار الإبل ، وجمعه دهاده ، والأبكر مصغر الأبكر جمع البكر

فكان القياس دُهَيْدَاتٍ وَأَبْيَكِرَاتٍ

(١) هذا صدر بيت من المتقارب لا يعلم قائله حتى ذهب جماعة من العلماء إلى أنه

مصنوع ، وعجزه : —

* فَلَيْسَ يَرِقُّ مُسْتَعْظِفٍ *

واللؤم : الشح ودناءة الآباء ، ويرق : مضارع من الرقة ، وهي انعطاف القلب .

وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد دليلا على أن السراويل جمع واحده مستعمل وهو سرّوالة

(٢) هذا بيت من الرجز لم يعرف قائله ، وقد أنشده أبو عبيد في الغريب المصنف وقبله .

يَا وَهْبُ فَأَبْدَأْ بِنَبِيٍّ أَيْنَا ثُمَّتْ ثَنِّ بِنَبِيٍّ أَخِينَا

وَجِبْرَةِ الْبَيْتِ الْمُجَاوِرِينَ قَدْ رَوَيْتَ الخ

إِلَّا ثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِينَ قَلَيْصَاتٍ الخ

ومنه تعلم أن الشاهد الذي ذكره المؤلف ليس مرتبا على ما ذكر . وقد أنشد

البيت شاهدا على أن قوله الدهيد هين وقوله أبكرين شاذان من قبل أن الأول تصغير

دهاده ، وهو جمع ما لا يعقل ، فكان قياسه دهيدات على ما قال ، وأن الثاني تصغير

أبكر وهو جمع بكر فكان حقه أبكرات على ما قال ، وقوله «فكان القياس دهيدات»

ليس بصواب ، والقياس دهيدات لأن الدهاده جمع دهاده ، وهو على خمسة أحرف

وإذا حقرت السنين والأرضين قلت : سُنَيَّاتٍ وأَرِيضَاتٍ ؛ لأن الواو والنون فيهما عوض من اللام الذاهبة في السنة والتاء المقدرة في أرض ، فترجعان في التصغير ، فلا يبدل منهما ، بل يرجع جمعهما إلى القياس ، وهو الجمع بالآلف والتاء ، وإذا جعلت نون سنين معتقب الإعراب من غير علمية صغرته على سُنَيْنٍ ، إذ هو كالواحد في اللفظ ، وكان الزجاج يرده إلى الأصل فيقول سُنَيَّاتٍ أيضا ، نظرا إلى المعنى ، إذ هو مع كون النون معتقب الإعراب جمع من حيث المعنى ، ولا يجوز جعل نون أرضين من دون العلمية معتقب الإعراب ، لأنها إنما تجعل كذلك في الشائع ؛ إما في الذاهب اللام ، أو في العلم ، كما تبين في شرح الكافية في باب الجمع ^(١) وإذا سميت رجلا أو امرأة بأرضين فإن جعلت النون معتقب الإعراب فتصغيره

رابعها مد ، فالقياس في مثله أن تقلب المدة ياء ولا تحذف ، وقوله « وأيكرات » ليس بصواب أيضا ، لأن الأبرك جمع القلة لبكر كسهر وأنهر ، والقياس في مثله أن يصغر على لفظه ولا تلحق به علامة جمع التصحيح ، فيقال : أيكر ، كما يقال أنهر وأفلس ، ولهذا الذي لاحظناه على عبارته تجده قد ذكر في شرح الكافية عن البصريين غير ما ذكره هنا ، قال (ج ٢ ص ١٧١) : « وأيكرات جمع أيكر تصغير أبكر مقدرًا كما ضحى عند البصريين ، فهو شاذ من وجهين : أحدهما : كونه بالواو والنون من غير العقلاء ، والثاني : كونه جمع مصغر لمكبر مقدر ، وهو عند الكوفيين جمع تصغير أبكر جمع بكر ، فشذوذه من جهة جمعه بالواو والنون فقط كالدهيديين » اه فالذي ذكره هنا هو مذهب الكوفيين وقد عرفت ملاحظتنا عليه

(١) هذا الذي ذكره المؤلف من الاختصار في لزوم الياء وجعل الإعراب بحركات على النون على جمع محذوف اللام كسنين وبذين وثبين وعلى ما صار علما من المجموع كفلسطين وما ألحق بها كأربعين هو مذهب جمهور النحاة وهو الذي قرره المؤلف في شرح الكافية (ج ٢ ص ١٧٢) وقد ذهب الفراء إلى أن جعل الإعراب بحركات على

كتصغير حمصيصة^(١). تقول : أريضين ؛ منصرفا في المذكر غير منصرف في المؤنث ، وإن لم تجعله معتقب الإعراب لم ترده أيضا في التحقير إلى الواحد ، إذ ليس جمعا وإن أعرب باعرايه ، كما أنك إذا صغرت مساجد علما قلت : مسيجد ، ولا ترده إلى الواحد ثم تجمعه ، فلا تقول : مُسِجِدَات ؛ فتقول : أَرِضُونَ رفعا ؛ وأريضين نصباً وجرأ .

وأما إن سميت بسنين رجلا أو امرأة ولم تجعل النون معتقب الإعراب رددته إلى واحد ؛ لأن علامة الجمع إذن باقية متصلة باسم ثنائي ، ولا يتم بها بنية التصغير كما تمت في أريضون ، فتزد اللام المحذوفة ، ولا تحذف الواو والنون لأنهما وإن كانتا عوضا من اللام المحذوفة في الأصل إلا أنهما صارتا بالوضع العلمى جزءا من العلم ، فتقول : سُنِيُّونَ رفعا ، وسنين نصباً وجرأ

وإن جعلتها مع العلمية معتقب الإعراب قلت سُنَيْنٍ منصرفا في المذكر غير منصرف في المؤنث ، ولا يخالف الزجاج هنا كما خالف حين جعلت النون معتقب الإعراب بلا علمية ؛ لأن اللفظ والمعنى في حال العلمية كالمفرد مع جعل النون معتقب الإعراب فكيف يرد إلى الواحد ؟ !

النون مع لزوم الباء مطرد في جمع المذكر السالم وما حمل عليه وعلى هذا جاء قول الشاعر :

رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلَالٍ لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقُبَابِ

وعلى هذا يصح أن تجعل النون معتقب الإعراب في أرضين كما كان ذلك جائزا في سنين .

(١) الحمصيصة (بفتح أوله وثانيه وكسر ثالثه) : بقلة رملية حامضة وقد تشدد ميمها وهي واحدة الحمصيص

قوله « إلى جمع قلته » ، يعنى إن كان له جمع قلة فأنت نخير بين الرد إليه والرد إلى واحده ، وإن لم يكن له ذلك تعين الرد إلى واحده
قوله « غُلَيِّمُونَ » أى فى العاقل ، « ودُوَيْرَات » أى فى غيره ، وغلِيمون تصغير غلمان ، ودويرات تصغير دور ، وكلاهما مما جاء له جمع قلة وهو غلعة وأدور .
والمركب يصغر صدره ، مضافا كان أولا ، نحو أبى بَكْر ، وأُمَيِّمَة عمرو ، ومُعَيِّد كُرب ، وخمسة عشر ، وذهب الفراء فى المضاف إذا كان كنية إلى تصغير المضاف إليه ، احتاجا بنحو أم حُبَيْن وأبى الحُصَيْن ^(١) ، وقوله : —

٤١ — أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَغَامِ الْمُحْلَسِ ^(٢)
قال : « وَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ كَانَيْسِيَانٍ وَعَشِيشِيَّةٍ وَأَغِيلِمَةٍ وَأَصْبِيَّةٍ شَاذٌ »

(١) أم حبين : دوية على خلقة الحرباء عريضة الصدر عظيمة البطن ، وقيل : هى أثنى الحرباء ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه رأى بلالا وقد عظم بطنه فقال له مازحا : « أم حبين » يريد تشبيهه بها فى عظم بطنه . وأبو الحصين : كنية الثعلب ، ويقال له أيضا : أبو الحصن ، كما قالوا : أم عوف وأم عوف لدوية (٢) هذا البيت نسبه فى اللسان للبرار الأسدى ، ويقال هو للبرار الفقعسى .
والعلاقة : الحب . وأم الوليد (بضم الواو وفتح اللام وتشديد الياء) تصغير أم الوليد وهو محل الشاهد حيث صغر العجز ، ولو صغر الصدر لقال : أميمة الوليد . والأفنان : جمع فن وأصله الغصن من الشجرة ، وأراد به ههنا خصل شعر الرأس . والثغام (بزنة سحاب) قال أبو عبيد : هو نبت أبيض الثمر والزهر يشبهه بياض الشيب به ، قال حسان بن ثابت :

إِذَا تَرَى رَأْسِي تَغَيَّرَ لَوْنُهُ شَمَطًا فَأَصْبَحَ كَالثَغَامِ الْمُحْلَسِ
والمحلس : اسم فاعل من أخلص النبات ، إذا كان بعضه أخضر وبعضه أبيض وكذلك يقال : أخلص رأسه ، إذا خالط سواده بياضه

قِيَاسُ إِنْسَانٍ أُنِيسِيْن كَسْرُ يَحِيْنٍ فِي سِرْحَانٍ ؛ فَرَأَوْا الْيَاءَ فِي التَّصْغِيرِ شَاذًا
فَصَارَ كَعَقْرِ بَانَ كَمَا ذَكَرْنَا فِي أَوَّلِ الْبَابِ ، وَمَنْ قَالَ إِنَّ إِنْسَانًا إِفْعَانٌ مِنْ نَسِيٍّ -
كَمَا يُجِيءُ فِي بَابِ ذِي الزِّيَادَةِ - فَأُنِيسِيَانٌ قِيَاسٌ عِنْدَهُ ^(١)

(١) قَالَ فِي اللِّسَانِ : «الانسان أصله إنسيان (بكسر الهمزة) ، لأن العرب
قاطبة قالوا في تصغيره: أنيسيان ، فدلّت الياء الأخيرة على الياء في تكبيره ، إلا أنهم
حذفوها لما كثر الناس في كلامهم ، وفي حديث ابن صياد قال النبي صلى الله عليه
وسلم ذات يوم : انطلقوا بنا إلى أنيسيان قد رابنا شأنه ؛ وهو تصغير إنسان جاء
شاذًا على غير قياس ، وقياسه أنيسان . قال : وإذا قالوا : أناسين فهو جمع بين مثل
بستان وبساتين ، وإذا قالوا أناسي كثيرًا تخففوا الياء أسقطوا الياء التي تكون فيما
بين عين الفعل ولامه ، مثل قراقر ، وقرقر ، وبين جواز أناسي بالتخفيف قول
العرب أناسية كثيرة ، والواحد إنسي ، وأناسي إن شئت ، وروى عن ابن عباس
رضي الله عنهما أنه قال : إنما سمي الانسان إنسانا لأنه عهد إليه فنسي ؛ قال
أبو منصور : إذا كان الانسان في الأصل إنسيانا فهو إفعلان من النسيان ، وقول
ابن عباس حجة قوية له ، وهو مثل ليل إضحيان من ضحى يضحى (كرضى يرضى)
وقد حذفت الياء ف قيل إنسان قال الأزهرى : وإنسان في الأصل إنسيان
وهو فعليان من الأنس والالف فيه فاء الفعل وعلى مثاله حرصيان : وهو الجلد
الذي يلي الجلد الأعلى من الحيوان ؛ سمي حرصيانا لأنه يحرص : أى يقشر ، ومنه
أخذت الحارصة من الشجاج ، يقال : رجل حذريان إذا كان حذرا . قال الجوهري :
وتقدير إنسان فعلان ، وإنما زيد في تصغيره ياء كما زيد في تصغير رجل فقيل رويجل .
وقال قوم : أصله إنسيان على إفعلان فحذفت الياء استخفافا لكثرة ما يجري على
ألسنتهم ، فإذا صغروه ردوها لأن التصغير لا يكثر » اه . قال ابن سيده في المخصص
(ج ١ ص ١٦) : « إنسان عندي مشتق من أنس ؛ وذلك أن أنس الأرض وتجملها
وبهائها إنما هو بهذا النوع الشريف اللطيف المعتمر لها والمعنى بها ؛ فوزنه على هذا
فعلان (بكسر فسكون) . وقد ذهب بعضهم إلى أنه إفعلان من نسي ؛ لقوله تعالى

وعُشَيْشِيَّةٌ تصغير عَشِيَّةٍ ، والقياس عَشِيَّةٌ ، بحذف ثالثة الياء كما في مُعِيَّةٌ ، وكان مكبر عُشَيْشِيَّةَ عَشَاةٍ ، تجعل أولى ياءى عَشِيَّةً شيئا مفتوحة فتدغم الشين في الشين وتنقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وكذا قالوا في تصغير عَشِيٍّ : عُشَيْشِيَّانَ ، وكأنه تصغير عَشِيَّانَ ، وقد صغروا عَشِيًّا أيضا على عُشِيَّانَاتٍ ، كأن كل جزء منها عَشِيٌّ ؛ فعُشِيَّانَاتٍ جمع عُشَيْشِيَّانَ على غير القياس ، كما أن عُشَيْشِيَّانَا تصغير عَشِيٍّ على غير القياس ^(١)

(ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسى) ولو كان كذلك لكان إنسيانا ولم تحذف الياء منه لأنه ليس هنالك ما يسقطها ، فأما قولهم : أناسى فجمع إنسان ، شابهت النون الألف لما فيها من الخفاء ، فخرج جمع إنسان على شكل جمع حراء ، وأصلها أناسين وليس أناسى جمع إنسى كما ذهب إليه بعضهم لدلالة ماورد عنهم من قول رويشد . أنشده أبو الفتح عثمان بن جنى : -

أَهْلًا بِأَهْلٍ وَبَيْتًا مِثْلَ بَيْتِكُمْ وَيَا لَأَنَاسِينَ أَبْدَالَ الْأَنَاسِينَ

قال : ياء أناسى الثانية بدل من هذه النون ، ولا تكون نون أناسين هذه بدلا من ياء أناسى كما كانت نون أنانين بدلا من ياء أنانى جمع أثناء التى هى جمع الاثن بمعنى الاثنتين لأن معنى الاثنانين ولفظها من باب ثنيت والياء هنا لام البتة فهى ثم ثابتة وليست أناسين مما لاه حرف علة ، وإنما الواحد إنسان فهو إذن كضبعان وضباعين وسرحان وسراحين اه

(١) العشى والعشية : ما بين زوال الشمس إلى وقت غروبها ، وقيل من زوال الشمس إلى الصباح ، وقيل آخر النهار . وقال الليث : العشى بغير هاء ، آخر النهار ، فإذا قلت عشية فهو ليوم واحد ، يقال : لقيته عشية يوم كذا وكذا ، ولقيته عشية من العشيات وقيل العشى والعشية من صلاة المغرب إلى العتمة . قال فى اللسان : « وتصغير العشى عشيَّشيان على غير القياس ، وذلك عند شنى وهو آخر ساعة من النهار ، وقيل تصغير العشى عشيَّان على غير قياس مكبره كأنهم صغروا عشيَّانا (بفتح فسكون) والجمع عشيَّانات ، ولقيته عشيَّشية ، وعشيَّشيات ، وعشيَّشيانات ، وعشيَّانات ، كل ذلك

وكذا قالوا في تصغير مغرب: مُغَبَّرِ بَانَ، ثم جمعوا فقالوا: مُغَبَّرِ بَانَات، وهذا جمع قياسي لتصغير غير قياسي، وكانهم جعلوا كل جزء منه مُغَبَّرًا، كقولهم: بعير أَصْهَبَ الْعَثَانِينَ (١)

نادر، ولقيته مغرب بان الشمس ومغرب بانات الشمس، وفي حديث جندب الجهمي فأتينا بطن الكديد فنزلنا عشيشية. قال: هي تصغير عشية على غير قياس أبدل من الياء الوسطى شين كأن أصله عشية (بثلاث ياءات) وحكى عن ثعلب أتيته عشيشة وعشيشيانا وعشيانا. قال: ويجوز في تصغير عشية عشية وعشيشية، قال الأزهري: كلام العرب في تصغير عشية عشيشية جاء نادرا على غير قياس، ولم أسمع عشية في تصغير عشية، وذلك أن عشية تصغير العشوة وهو أول ظلمة الليل فأرادوا أن يفرقوا بين تصغير العشية وبين تصغير العشوة « اه، وقول المؤلف: » وكان مكبر عشيشية عشاة « بفتح العين وتشديد الشين - وهذا الذي ذكره هو قول النحاة، قال ابن يعيش: « وأما عشيشية فكأنه تصغير عشاة، فلها صغر وقعت ياء التصغير بين الشينين ثم قلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها، فصار عشيشية » اه وقد سمعت في كلام صاحب اللسان ما يخالف هذا، وفي كل من الوجهين شذوذ، فما ذكره المؤلف فيه تقدير مكبر غير مسموع في اللغة، وما ذكره صاحب اللسان فيه إبدال الياء شينا وهو إبدال شاذ في اللغة. ومثل هذا تماما ما ذكره المؤلف في تصغير عشي على عشيشيان. وقول المؤلف: « وقد صغروا عشيا أيضا على عشيات » غير مستقيم وذلك لأنه يفيد أن عشيات تصغير العشي الواحد بتقدير أن كل جزء منه عشي، وقد سمعت عن اللسان أن عشيات جمع عشيان الذي هو مصغر عشي، وهو كلام واضح، ومنه تعلم أيضا أن قول المؤلف « فعشيات جمع عشيشيان على غير القياس » كلام غير مستقيم أيضا، بل العشيات جمع العشيان الذي هو تصغير عشي، فالتصغير شاذ والجمع مطابق للقياس فافهم

(١) العثانين جمع عثنون (كصغور): وهو شعيرات طوال تحت حنك البعير جعلوا كل واحدة منها عثنونا فجمعوها على عثانين. وصهبتها أن يحمر ظاهرها وباطنها أسود

وَأَصِيلَانْ شاذ أيضا ، لكونه تصغير جمع الكثرة على لفظه ، كما ذكرنا ،
 كأنهم جعلوا كل جزء منه أصيلا ، وَأَصِيلَالْ شاذ على شاذ ، والقياس أَصِيلَاتْ
 وقالوا في بَنُون : أُبَيِّنُون ، والقياس بُنْيُونْ كما مر في شرح الكافية في
 باب الجمع ^(١)

وقالوا في تصغير ليلة لِيَيْلِيَّةٍ بزيادة الياء كما في أُنَيْسِيَان ، وكأنه تصغير لَيْلَاةٍ ، قال :
 ٤٢ — * في كُلِّ يَوْمٍ مَا وَكُلَّ لَيْلَاةٍ * ^(٢)
 وعلية بُنَى اللَّيَالِي

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (ص ٢ ص ١٧٠) : « الشاذ من جمع المذكور بالواو
 والنون كثير ، منها أُبَيِّنُون ، قال :

زَعَمَتْ شَمَاضِرُ أَنَّنِي إِمَّا أُمْتُ يَسْدُدُ أُبَيِّنُوهَا الْأَصَاغِرُ خُلَّتِي
 وهو عند البصريين جمع أُبَيْن وهو تصغير أُبْنَى مقدرا على وزن أَفْعَل . سأضحى
 فشدوده عندهم لأنه جمع لمصغر لم يثبت مكبره ، وقال الكوفيون : هو جمع أُبَيْن ،
 وهو تصغير أُبْنٍ مقدرا ، وهو جمع ابن ، كأدل في جمع دلو ، فهو عندهم شاذ من وجهين :
 كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبره ، وبجى أَفْعَل في فعل ، وهو شاذ كأجل
 وأز من . وقال الجوهري : شدوده لكونه جمع أُبَيْن تصغير ابن يجعل همزة الوصل
 قطعاً . وقال أبو عبيد : هو تصغير بنين على غير قياس » اه
 (٢) هذا بيت من مشطور الرجز لم نعر على قائله ، وبعده :

حَتَّى يَقُولَ كُلُّ رَاءٍ إِذْ رَأَاهُ يَأْوِيْنَحُهُ مِنْ جَمَلٍ مَا أَشْقَاهُ
 والظاهر أن المعنى أنه يعمل جملة في جميع أوقات الليل والنهار من كل يوم وكل
 ليلة حتى يرثى له كل من رآه ويترحم عليه قائلا ويحبه ما أشقاه ، و« ما » في قوله « في
 كل يوم ما » زائدة ، وقد أنشد المؤلف البيت شاهدا على وجود ليلة التي بمعنى
 ليلة ، وهي التي صغرت على ليلية بقلب ألفها ياء لوقوعها بعد الكسرة ، فلما أرادوا
 تصغير ليلة استغنوا عنه بتصغير ليلة لكونهما بمعنى واحد كما أنهم حينما أرادوا

وقالوا في تصغير رجل : رُوَيْجِل ، قيل : إن رجلا جاء بمعنى راجل ، قال : -

٤٣ - أَمَا أَقَاتِلُ عَنْ دِينِي عَلَى فَرَسِي وَهَكَذَا رَجُلًا إِلَّا بِأَصْحَابِ^(١)

أى : راجلا ، فرويجل في الأصل تصغير راجل الذى جاء بمعناه رجل ، فكأنه تصغير رجل بمعنى راجل ، ثم استعمل في تصغير رجل مطلقا ، راجلا كان أولا فان سميت بشيء من مكبرات هذه الشواذ ثم صغرت جري على القياس المحض ، فتقول في إنسان وَلَيْلَةٌ وَرَجُلٌ أعلاما : أُنَيْسِينَ وَرُجَيْلٌ وَلَيْلَةٌ ، إذ العلم وَضَعُ ثَانٍ وَأَغْلَمَةٌ وَأَصْصِيْبِيَّةٌ فِي تَصْغِيرِ^(٢) غَلَمَةٍ وَصَبْئِيَّةٌ شَاذَانِ أَيْضًا ، وَالْقِيَاسُ غُلَيْمَةٌ وَصَبْئِيَّةٌ ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَجِئُ بِهِمَا عَلَى الْقِيَاسِ

تكسير ليلة استغنوا بتكسير ليلة فقالوا : لِيَالٍ ، كما في قوله تعالى (والفجر وليالٍ عشر) وهذا كقولهم أهال في تكسير أهل ، وإنما هو تكسير أهلات (١) هذا بيت من البسيط قائله حي بن وائل ، وكان قد أدرك قطرى بن الفجاءة الخارجي أحد بني مازن ، وقد رواه أبو يزيد في نوادره (ص ٥) وذكر بعده بيتا آخر ، وهو قوله :

لَقَدْ لَقِيتُ إِذَا شَرًّا وَأَذَرَ كَنِي مَا كُنْتُ أَزْعُمُ فِي خَصْمِي مِنَ الْعَابِ
وقد وقع في النوادر رواية عجز بيت الشاهد * ولا كذا رجلا إلا بأصحابي *
وروى عن أبي الحسن رواية صدر البيت :

* أَمَا أَقَاتِلُهُمْ إِلَّا عَلَى فَرَسٍ *

وأما بتخفيف الميم وفتح الألف . ورجلا معناه راجلا ، كما يقول العرب : جاءنا فلان حافيا رجلا : أى راجلا ، كأنه قال : أما أقاتل فارسا ولا كما أنا راجلا إلا ومعى أصحابي ، فلقد لقيت إذن شرا : أى إنى أقاتل وحدى ، يريد أنه يقاتل عن دينه وعن حسبه وليس تحته فرس ولا معه أصحاب . والعباب : العيب

(٢) في جميع النسخ التي رأيناها المخطوطة منها والمطبوعة قوله (في جمع غلّة وصية) وهو تحريف ظاهر ، والصواب ما أثبتناه

قال: « وَقَوْلُهُمْ أَصْغِرُ مِنْكَ وَدُونََ هَذَا وَفُؤَيْقَهُ لِتَقْلِيلِ مَا بَيْنَهُمَا »
أقول: قوله « أصغر منك » اعلم أن المقصود من تحقير النعوت ليس تحقير
الذات المنعوت غالبا، بل تحقير ما قام بها من الوصف الذي يدل عليه لفظ النعت،
فمعنى ضويرب ذو ضرب حقير، وقولهم أَسْيُودُ وَأَحْيَمِرُ وَأَصْيَفِرُ أى ليست هذه
الألوان فيه تامة، وكذا بَزْ بَزْ يَزْ يَزْ وَعُطْطِيطِيرُ^(١) أى الصنعتان فيهما ليستا كاملتين،
وربما كانا كاملين فى أشياء أخرى، وقولك « هو مُثِيلُ عمرو »: أى المماثلة بينهما
قليلة، فعلى هذا معنى « أصغر منك » أى زيادته فى الصغر عليك قليلة، وكذا
« أَعْلِمُ مِنْكَ » و « أَفْضَلُ مِنْكَ » ونحوه، لأن أفعال التفضيل ما وضع لموصوف
بزيادة على غيره فى المعنى المشتق هو منه، وقد تجيء لتحقير الذات كما فى قول
على « يَاعُدَى نَفْسِهِ »

وأما تحقير العلم نحو زيد وعمرو فلمطلق التحقير، وكذا فى الجنس الذى ليس
بوصف كرجل وفرس، ولادليل فيه على أن التحقير إلى أى شىء يرجع إلى الذات
أو الصفة أو إليهما

قوله « وَدُونََ هَذَا ، وَفُؤَيْقَهُ » ، قد ذكرنا حقيقة مثله فى أول باب التحقير
قال: « وَنَحْوُ مَا أَحْيَسْنَهُ شَاذٌ ، وَالْمُرَادُ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ »

أقول: عند الكوفيين أفعال التعجب اسم؛ فتصغره قياس؛ وعند البصريين
هو فعل كما تقدم فى بابه فى شرح للكافية، وإنما جرَّ أهم عليه تجرده عن معنى
الحدث والزمان اللذين هما من خواص الأفعال، ومشابهته معنى لأفعال التفضيل؛
ومن ثم يُبْنَيَانِ من أصل واحد؛ فصار أفعال التعجب كأنه اسم فيه معنى الصفة

(١) بَزْ بَزْ يَزْ يَزْ: تصغير بزاز وهو صيغة نسب لمن يبيع البز وهى الثياب، وقيل
ضرب منها. وعطيطير: تصغير عطار وهو صيغة نسب أيضا لمن يبيع العطر

كَأَسْوَدٍ وَأَسْمَرَ، والصفة — كما ذكرنا — إذا صغرت فالتصغير راجع إلى ذلك الموصوف
المضمون، لا إلى الموصوف؛ فالتصغير في « مَا أَحْسِنَهُ » راجع إلى الحسن، وهو
تصغير التلطف كما ذكرنا في نحو بُنَيٍّ وَأُخَيٍّ، كأنك قلت هو حُسَيْنٌ، وقوله
٣٠ - يَا مَا أَمِيلِحَ غِرْ لَا نَا^(١)

أى : هن مُلَيَّحَاتٌ ،
ولما كان أفعال التعجب فعلا على الصحيح لم يمنعه تصغيره عن العمل ، كما يمنع
في نحو ضَوَّيَرَبَ عَلَى مَا يَجْبَى .

قوله « والمراد المتعجب منه » أى : مفعول أَحْسِنَ ؛ فإذا قلت « مَا أَحْسِنَ
زَيْدًا » فالمراد تصغير زيد ، لكن لو صغرته لم يعلم أن تصغيره من أى وجه هو ؛
أمن جهة الحسن ، أم من جهة غيره ؟ فصغرت أحسن تصغير الشفقة والتلطف ؛
ليبان أن تصغير زيد راجع إلى حسنه ؛ لا إلى سائر صفاته .

قال : « وَنَحْوُ جَمِيلٍ وَكُعَيْتٍ لَطَائِرَيْنِ وَكُعَيْتٍ لِلْفَرَسِ مَوْضُوعٌ عَلَى
التَّصْغِيرِ » .

أقول : جميل طائر صغير شبيه بالعصفور^(٢) ، وأما كُعَيْتٌ ففيل هو البلبل ،
وقال المبرد : هو شبيه بالبلبل وليس به .

وإنما نطقوا بهذه الأشياء مصغرة لأنها مستصغرة عندهم ، والصغر من لوازمها
فوضعوا الألفاظ على التصغير ، ولم تستعمل مكبراتها ، وقولهم في جمع جميل

(١) سبق في أول هذا الباب القول في شرح هذا البيت (أنظر ص ١٩٠ ١٥)

(٢) في اللسان : « قال سيبويه : الجميل البلبل ، لا يتكلم به إلا مصغراً فأذا

جمعه قالوا : جملان »

وَكُمِيتَ جَمْلَانِ وَكِعْتَانِ كَصِرْدَانِ ^(١) وَنِعْرَانِ ^(٢) تَكْسِيرُ الْمَكْبَرِيهِمَا الْمَقْدَرَيْنِ وَهِيَ الْجَمْلُ وَالْكِعْتُ ، وَإِنَّمَا قَدَرَا عَلَى هَذَا الْوِزْنِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ وَزْنِ مَكْبَرٍ مِنْ صِغَةِ الْمَصْغَرِ ؛ فَلَمَّا لَمْ يَسْمَعْ مَكْبَرَاهُمَا قَدَرَا عَلَى أَقْرَبِ الْأَوْزَانِ مِنْ وَزْنِ الْمَصْغَرِ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا إِنْ جَمْلَانَا وَكِعْتَانَا جَمْعَانِ لِلْمَكْبَرِ الْمَقْدَرِ لَا الْمَصْغَرِ لِأَنَّهُ جَرَتْ عَادَتُهُمْ أَنْ لَا يَجْمَعُوا الْمَصْغَرُ إِلَّا جَمْعَ السَّلَامَةِ إِمَّا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ أَوْ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ، قِيلَ : وَذَلِكَ لِمُضَارَعَةِ التَّصْغِيرِ لِلْجَمْعِ الْأَقْصَى بِزِيَادَةِ حَرْفٍ لَيْنِ ثَلَاثَةٍ ، وَلَا يَجْمَعُ الْجَمْعُ الْأَقْصَى إِلَّا جَمْعَ السَّلَامَةِ كَالصَّرَادَيْنِ وَالصَّوَّاحِبَاتِ ، وَلَا مَنَعُ أَنْ نَقُولَ : إِنْ كُعِيتَا وَجُمُيَلَا مَا وَضَعَا عَلَى التَّصْغِيرِ نَظَرًا إِلَى اسْتِصْفَارِهِمَا فِي الْأَصْلِ ثُمَّ اسْتِعْمَالًا بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى مَعْنَى التَّصْغِيرِ فِيهِمَا لِأَنَّ الْكُعِيتَ كَالْبَلْبِلِ مَعْنَى ، وَلَا يَقْصَدُ فِي الْبَلْبِلِ مَعْنَى التَّصْغِيرِ ، وَإِنْ كَانَ فِي نَفْسِهِ صَغِيرًا — انْمَحَى عَنْهُمَا مَعْنَى التَّصْغِيرِ فِي الِاسْتِعْمَالِ ، وَإِنْ كَانَ مَوْضُوعَيْنِ عَلَيْهِ ، وَصَارَا كَلْفَظَيْنِ مَوْضُوعَيْنِ عَلَى التَّكْبِيرِ ، فَجَمْعَاهُمَا كَمَا يَجْمَعُ الْمَكْبَرُ ، وَأَقْرَبُ الْمَكْبَرَاتِ إِلَى هَذِهِ الصِّغَةِ فَعَلَ كَنَفَرٍ وَصُرِدَ فَجَمْعَاهُمَا ؛ فَعَلَى هَذَا كِعْتَانِ وَجَمْلَانِ جَمْعَانِ لِلْفُظَى كُعِيتَ وَجُمِئِلَ ، لَا لِلْمَكْبَرِيهِمَا الْمَقْدَرَيْنِ وَأَمَّا كُمِيتَ فَهُوَ تَصْغِيرُ أَكْمَتَ وَكَمْتَاءَ تَصْغِيرِ التَّرْخِيمِ ^(٣) ، وَقَدْ ذَكَرْنَا

(١) الصردان (بكسر فسكون) جمع صرد — بضم ففتح — وهو طائر فوق العصفور ، وقيل هو طائر أبقع ضخم الرأس يكون في الشجر نصفه أبيض ونصفه أسود ضخم المنقار . قال الأزهري : يصيد العصافير ، وفي الحديث الشريف : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل أربع : النملة ، والنحلة ، والصدرد ، والهدهد (٢) النغران : جمع نغر - كصرد - وهو طير كالعصافير حمر المناقير ، ومؤنثه نغرة (كهمزة) ، وأهل المدينة يسمونه البلبل ، وبصغيره جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال لبنى كان لأبى طلحة الأنصاري وكان له نغر يلعب به فمات « فما فعل النغري يا أبا عمير »

(٣) قال في اللسان : « قال ابن سيده : السمكة لون بين السواد والحمرة يكون

أن المراد بتصغير الصفة تصغير المعنى المضمون ، لاتصغير مقام به ذلك المعنى ،
والسكمتة : لون يلزمه الصغر ، إذ هي لون ينقص عن سواد الأدهم ويزيد على
حمرة الأشقر ، فهي بين الحمرة والسواد ، فوضعوا كُمَيْتًا على صيغة التصغير لصغر
معناه المضمون ، وهو يقع على المذكر والمؤنث ، وجمعه كُمْتُ ، وهو جمع مكبره
المقدر ، وهذا يقوى أن جَمَلَانَا وَكُمْتَانَا جمعان المكبر أيضا

وَسُكَيْتٌ بالتخفيف مصغر سُكَيْتٌ — بالتشديد — تصغير الترخيم (١)

في الخيل والابل وغيرهما ، وقد كت ككرم ، كمتا وكمته وكماته وكمات (كاحمار)
والكميت من الخيل يستوى فيه المذكر والمؤنث . قال سيبويه : سألت الخليل عن
كميت فقال هو بمنزلة جميل يعنى الذى هو البلبل . وقال : إنما هي حمرة يخالطها
سواد ولم تخلص . وإنما حقروها لأنها بين السواد والحمرة ولم تخلص لواحد منهما
فيقال له أسود أو أحمر فأرادوا بالتصغير أنه منهما قريب ، وإنما هذا كقولك
هودوين ذاك ، والجمع كمت ، كسروه على مكبره المتوهم ، وإن لم يلفظه ، لأن قياس
الأوصاف من الألوان هو أفعل كأحمر وأشقر وأسود وقياس جمعها على فعل كحمر
وخضر وسود . وقد جاء جمع الكميت على كمت فى قول طفيل :

وَكُمْتًا مُدْمَاءَةً كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنٌ مُذْهَبٌ

والكميت أيضا : الخمر التي فيها سواد وحمرة» اه ملخصا من اللسان

(١) قال فى اللسان : «والسكيت والسكيت بالتشديد والتخفيف : الذى يجىء فى
آخر الحلبة آخر الخيل ، قال الليث السكيت مثل السكيت خفيف : العاشر الذى
يجىء فى آخر الخيل إذا أجريت بقى مسكتا ، وفى الصحاح آخر مايجىء من الخيل فى
الحلبة من العشر المعدودات ، وقد يشدد فيقال السكيت وهو القاسور والفسل
أيضا ، وما جاء بعده لا يعتد به . قال سيبويه : سكيت بالتخفيف ترخيم سكيت
(بالتشديد) يعنى أن تصغير سكيت إنما هو سكيكيت ، فاذا رخم حذف زائدته» اه

وإذا صغرت مُبَيَّطراً ومُسَيَّطراً كان التصغير بلفظ المكبر ؛ لأنك تحذف الياء كما تحذف النون في منطلق ، وتجيء بياء التصغير في مكانه ، ولو صغرتها تصغير الترخيم قلت : بُطَيْر ، وسُطَيْر

قال : « وَتَصْغِيرُ التَّرْخِيمِ أَنْ تَحْذِفَ كُلَّ الزَّوَائِدِ ثُمَّ تُصَغِّرَ كَحُمَيْدٍ ^{تصغير} ^{الترخيم} فِي أَحْمَدَ »

أقول : أعلم أن مذهب الفراء أنه لا يصغر تصغير الترخيم إلا العلم ؛ لأن ما أتى منه دليل على ما أتى لشهرته ، وأجاز البصرية في غير العلم أيضاً ، وقد ورد في المثل « عَرَفَ حُمَيْقُ جَمَلَهُ » ^(١) تصغير أحق

وإذا صغرت مَدْحَرَجَاتِ تصغير الترخيم قلت : دُحِيرَج ، وما قال بعض العرب في تصغير إبراهيم وإسماعيل — أعنى بُرَيْهَ وَسُمَيْعَ — فإما أن يكون جعل الميم واللام زائدتين ، وإن لم يكونا من الغوالب في الزيادة في السكلم العربية في مثل مواضعهما ، كما يجيء في باب ذى الزيادة ، لكنهم جعلوا حكم العجمية غير حكم العربية ، أو يكون حذف الحرف الأصلي شاذاً ؛ لأن تصغير الترخيم شاذ ، والأعجمي غريب شاذ في كلامهم ، فشبها الميم واللام الأصليتين ؛ لكونهما من حروف « اليوم تنساه » بحروف الزيادة ، وحذفوها حذفاً شاذاً ؛ لإتباع الشذوذ للشذوذ ؛ فعلى هذا يكون الهمزة أصلاً كما في إصطبل ؛ فيكون تصغيرها على بُرَيْهَيْمِ وَسُمَيْعَيْلِ ؛ بحذف الهمزة وهما المشهوران ، شاذاً أيضاً ، والقياس

(١) قال العلامة الميداني في مجمع الأمثال (ج ١ ص ٤٠١ طبع بولاق) « عرف حميق جملة : أى عرف هذا القدر وإن كان أحق ، ويروى عرف حميقاً جملة : أى أن جملة عرفه فاجترأ عليه . يضرب في الافراط في مؤانسة الناس . ويقال : معناه عرف قدره . ويقال : يضرب لمن يستضعف إنساناً ويولع به فلا يزال يؤذيه ويظلمه »

ما قال المبرد : أى أيريه وأسميع ، وقد مر ، وتصغير الترخيم شاذ قليل
قال : « وَخُولِفَ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولِ فَأُلْحِقَ قَبْلَ آخِرِهِمَا يَاءٌ ،
وَزِيدَتْ بَعْدَ آخِرِهِمَا أَلِفٌ ؛ فَقِيلَ : ذِيًّا وَتِيًّا وَأُولِيًّا وَالذِّيًّا وَالَّتِيًّا
وَالذِّيَّانِ وَالَّتِيَّانِ وَالذِّيُّونَ وَالَّتِيَّاتِ »

أقول : كان حق اسم الإشارة أن لا يصغر ؛ لغلبة شبه الحرف عليه ، ولأن
أصله وهو « ذا » على حرفين ، لكنه لما تصرف تصرف الأسماء المتمكنة
فوصِفَ [ووصف] به وثني وجمع وأنت أُجْرِي مُجْرَاهَا فِي التَّصْغِيرِ ، وكذا
كان حق الموصولات أن لا تصغر ؛ لغلبة شبه الحرف عليها ، لكن لما جاء
بعضها على ثلاثة أحرف كالذى والذى وتُصْرَفُ فِيهِ تَصْغِيرُ الْمُتَمَكِّنَةِ فوصف به
وأنت وثني وجمع جاز تصغيره وتصغير ما تصرف منه ، دون غيرهما من
الموصولات ، كمن وما

قيل : لما كان تصغيرهما على خلاف الأصل خولف بتصغيرهما تصغير الأسماء
المتمكنة ، فلم تُضْمَ أَوَائِلُهُمَا ، بل زيد في الآخر ألف بدل الضمة بعد أن كملوا
لفظ « ذا » ثلاثة أحرف بزيادة الياء على آخره ، كما تقدم أنه يقال في تصغير
مَنْ : مُنًى ؛ فصار ذايًا ؛ فأدخلوا ياء التصغير ثلاثة بعد الألف كما هو حقها ، فوجب
فتح ما قبلها كما في سائر الأسماء المتمكنة ، فقلبت الألف ياء ، لا واوا ، ليخالف
بها الألفات التي لأصل لها في المتمكنة ؛ فإنها تقلب في مثل هذا الموضع واوا ؛
لوقوعها بعد ضمة التصغير كما في ضُوَيْرَب ، فصار ذَيِّيًّا

أو تقول : كان أصل « ذا » ذِيُّ أَوْ ذَوًى ، قلبت اللام ألفًا ، وحذفت العين
شاذًا كما في سِهٍ ، ورُدَّتْ فِي التَّصْغِيرِ كَمَا هُوَ الْوَاجِبُ ، وزيد ياء التصغير بعد العين ؛
فرجعت الألف إلى أصلها من الياء كما في الْفَتَى إِذَا صَغُرَ ، فصار ذَيِّيًّا ، أَوْ ذَوًى ، وكون

عينه واوا في الأصل أولى^(١) ؛ لكون باب طوى أكثر من باب حي ، وأما

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (ج ٢ ص ٢٨) : « قال الأخفش : هو — يريد ذا اسم الإشارة — من مضاعف الياء لأن سيبويه حكى فيه الامالة ، وليس في كلامهم تركيب نحو حيوت فلامه أيضا ياء ، وأصله ذى بلا تنوين لبنائه ، محرك العين ، بدليل قلبها ألفا ، وإنما حذفت اللام اعتباطا أولا كما في يد ودم ثم قلبت العين ألفا ، لأن المحذوف اعتباطا كالعدم ، ولولم يكن كذا لم تقلب العين ، ألا ترى إلى نحو مرتو . فان قيل : فلعله ساكن العين وهى المحذوفة لسكونها والمقلوب هو اللام المتحركة ، قلت : قيل ذلك ، لكن الأولى حذف اللام لدونها في موضع التغيير ، ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطا كسه ، وكثر المحذوف اللام كدم ، ويد ، وغد ، ونحوها . وقيل : أصله ذوى ، لأن باب طويت أكثر من باب حيث ، ثم إما أن نقول : حذفت اللام فقلبت العين ألفا ، والامالة تمنعه ، وإما أن نقول : حذفت العين وحذفها قليل كما مر فلا جرم كان جعله من باب حيث أولى . وقال الكوفيون : الاسم الذال وحدها والألف زائدة ، لأن تثنيته ذان بحذفها ، والذي حمل البصريين على جعله من الثلاثية لامن الثنائية غلبة أحكام الأسماء المتمكنة عليه كوصفه ، والوصف به ، وتثنيته ، وجمعه ، وتحقيره ، ويضعف بذلك قول الكوفيين ، والجواب عن حذف الألف في التثنية أنه لاجتماع الألفين ، ولم يرد إلى أصله فرقا بين المتمكن وغيره ، نحو فتان وغيره ، كما حذف الياء في اللذان . قال ابن يعيش : لا بأس بأن نقول هو ثنائى كما ، وذلك أنك إذا سميت به قلت : ذاء ، فزيد ألفا أخرى ثم قلبها همزة ، كما نقول : لاء ، إذا سميت بـ«لا» وهذا حكم الأسماء التى لا ثالث لها وضعا إذا كان ثانيا حرفين وسمى بها ، ولو كان أصله ثلاثة قلت : ذاء ، رداله إلى أصله » اه كلام المؤلف في شرح الكافية . وأنت إذا تدبرته وجدته يرجح فيه غير ما رجحه هنا ، فهو هنا يرجح أن أصل «ذا» ذوى ويدفع ما اعترض به على ذلك من حكاية سيبويه فيها الامالة الدالة على كون العين ياء بأن المحذوف هو العين وهذه الألف بدل من اللام التى هى ياء ، مع أنه يرجح فيما نقلناه أن المحذوف هو اللام ، لأن حذف اللام اعتباطا أكثر من حذف العين كذلك ،

إمالة ذا فلـكون الألف لامافي ذوى والعين محذوفة ، ثم حذفوا العين شاذاً لكون تصغير المبهمات على خلاف الأصل كما مر ، فخرأهم الشذوذ على الشذوذ ؛ ألا ترى أنهم لم يحذفوا شيئاً من الياآت فى حَيَّ وطَوَّى تصغيرى حَيَّ وطَوَّى ، ولا يجوز أن يكون المحذوفة ياء التصغير لكونها علامة ، ولا لام الكلمة للزوم تحريك ياء التصغير بحذفها ؛ فصار ذِيَّاً .

ولم يصغر فى المؤنث إلا تاوتى ، دون ذى ؛ لثلاثا يلتبس بالمذكر ، وأما ذى ؛ فأصله ذى كما يجىء فى باب الوقف ^(١) .

وهذه الألف بدل من الياء التى هى عين (ثم انظر ج ٣ ص ١٢٦ من شرح ابن يعيش للبفصل)

(١) ذكر فى باب الوقف أن بنى تميم يقلبون ياء هذى فى الوقف هاء ، فيقولون هذه بسكون الهاء ، وإنما أبدلت هاء لخفض الياء بعد الكسرة فى الوقف ، والهاء بعدها أظهرتها ، وإنما أبدلت هاء لقرب الهاء من الألف التى هى أخت الياء فى المد ، فاذا وصل هؤلاء ردرها ياء ، فقالوا : هذى هند ؛ لأن ما بعد الياء بينها ، وقيس وأهل الحجاز يجعلون الوقف والوصل سواء بالهاء الخ ، وقال ابن يعيش : (ج ٣ ص ١٣١) : « وأما ذى فهى ذى والهاء فيها بدل من الياء وليست للتأنيث أيضاً ، فان قيل : فلم قلت إن الهاء بدل من الياء فى ذى ، وهلا كان الأمر فيهما بالعكس ؟ قيل : إنما قلنا إن الياء هى الأصل لقولهم فى تصغير ذا ذيا ، وذى إنما هو تأنيث ذى فكأن الهاء ليس لها أصل فى المذكر فكذلك هى فى المؤنث لأنها من لفظه ، فان قيل : فهلا كانت الهاء للتأنيث على حدها فى قائمة وقاعدة ؟ فالجواب أنها لو كانت للتأنيث على حدها فى قائمة وقاعدة لكانت زائدة وكان يؤذى إلى أن يكون الاسم على حرف واحد ، وقد بينا ضعف مذهب الكوفيين فى ذلك ، وأمر آخر أنك لا تجد الهاء علامة للتأنيث فى موضع من المواضع ، والياء قد تكون علامة للتأنيث فى قولك اضربى ، فاما قائمة وقاعدة فانما التأنيث بالتاء ، والهاء من تغيير الوقف ، ألا تراك تجدها تاء فى الوصل نحو طلحتان ، وهذه طلحة ياقى ، وقائمة يارجل ، فاذا وقفت كانت هاء ، والهاء

وحذفوا في المثني الألف المزيد عوضاً من الضمة ، اكتفاء بياء التصغير ،
وذلك لاجتماع ألفي المثني والعوض ، والقياس في اجتماع الساكنين حذف الأول ،
إذا كان مداً ، كما يجيء في بابه

وقالوا في «أولى» المقصور وهو مثل هُدَى : أولياء ، والضمة في أولياء هي التي كانت في أولى
وليست للتصغير ، فلذا زيد الألف بدلاً من الضمة ، وأما «أولاء» بالمد فتصغيره أولياء ،
قال المبرد : زيد ألف العوض قبل الآخر ، إذ لو زيدت في الآخر كما
في أخواته لالتبس تصغير أولاء الممدود بتصغير أولى المقصور . وذلك أن أولاء
كقضاء لما صرفته وجعلته كالأسماء المتمكنة قَدَرَتْ همزته التي بعد الألف منقلبة
عن الواو أو الياء كما في رداء وكساء ، فكما تقول في تصغير رداء : رُدَى ،
بحذف ثالثة الياء ، فكذا كنت تقول أولى ثم زيد الألف على آخره فيصير
أولياً فيلتبس بتصغير المقصور ؛ فلذا زدت ألف العوض قبل همزة بعد الألف ،
فانقلبت ألف «أولاء» ياء كالف حمار إذا قلت حَمِيرٌ ، لكنه لم يكسر
الياء كما كسرت في نحو حَمِيرٌ لتسلم ألف العوض ؛ فصار أولياء

وأما الزجاج فإنه يزيد ألف العوض في آخر أولاء كما في أخواته ، لكنه
يقدر همزة «أولاء» في الأصل ألفاً ، ولا دليل عليه ، قال : فإذا دخلت ياء
التصغير اجتمع بعدها ثلاث ألفات : الأول الذي كان بعد لام أولاء ، والثاني
أصل همزة على ما دعى ، والثالث ألف العوض ؛ فينقلب الأول ياء كما في حمار

في «ذه» ثابتة وصلًا ووقفًا ، والكلام إنما هو في حقيقة ما يندرج عليه ، ألا ترى أننا
نبدل من التنوين ألفاً في النصب وهو في الحقيقة تنوين على ما يندرج عليه الكلام .
ويؤيد ذلك أن قومًا من العرب وهم طيء يفتقون على هذا البناء فيقولون شجرت ،
وجحفت ، فثبت بما ذكرناه أن الهاء في «ذه» ليست كالهاء في قائمة فلا تفيد فائدتها من
التأنيث اه

و يبقى الأخيران ؛ فيجعل الأخير همزة كما في حمراء وصفراء ، فتكسر كما كانت في المكسر

وتقول في الذى والتى : اللَّذَيَّا وَاللَّتَيَّا بزيادة ياء التصغير ثالثة وفتح ما قبلها ، وفتح الياء التى بعد ياء التصغير ؛ لتسلم ألف العوض ، وقد حكى اللَّذَيَّا وَاللَّتَيَّا بضم الأول جمعاً بين العوض والمعوّض منه

وتقول في المثني : اللَّذَيَّانِ وَاللَّتَيَّانِ ، وَاللَّذَيَّيْنِ وَاللَّتَيَّيْنِ ، بحذف ألف العوض قبل علامتى المثني ؛ لاجتماع الساكنين ؛ فسيبويه يحذفها نَسِيًّا فيقول في المجموع : اللَّذَيُّونَ وَاللَّذَيَّيْنِ ؛ بضم الياء وكسرها ، يحذف ألف العوض فى المثني والمجموع نَسِيًّا ، كما حذف ياء الذى فى المثني ، والأخفش لا يحذفها نَسِيًّا ، لافى المثني ولا فى المجموع ، فيقول فى الجمع : اللَّذَيُّونَ وَاللَّذَيَّيْنِ [بفتح الياء] كالمصطفونَ والمصطفينَ فيكون الفرق عنده بين المثني والمجموع فى النصب والجر بفتح النون وكسرها ، والمسموع فى الجمع ضم الياء وكسرها كما هو مذهب سيبويه

وإنما أطرد فى المصغر اللَّذَيُّونَ رفعا وَاللَّذَيَّيْنِ نصبا وجرا وشذ فى المكسر اللَّذُونُ رفعا لأنه لما صغر شابه المتمكن فجرى جمعه فى الإعراب مجرى جمعه

وعند سيبويه استغنوا باللَّتِيَّات جمع سلامة اللَّتِيَّا بحذف ألف العوض للساكنين عن تصغير اللاتى واللائى ، وقد صغرهما الأخفش على لفظهما ، قياسا لاسماعا ، وكان لا يبالى بالقياس فى غير المسموع فقال فى تصغير اللاتى : اللَّوَيَّتَا ، بقلب الألف واوا كما فى الجمع : أَى اللواتى ، وحذف ياء اللاتى لئلا يجتمع مع ألف العوض خمسة أحرف سوى الياء ، وقال فى تصغير اللاتى : اللَّوَيَّتَا ، بفتح اللام فيهما ، وقال المازنى : إذا كان لابد من الحذف فحذف الزائد أولى ، يعنى الألف التى بعد اللام فتصنير اللاتى كتصغير التى سواء ، قال بعض البصريين : اللَّوَيَّتِيَّا

وَاللَّوْ يَثِيًّا ، من غير حذف شيء ، وكل ذلك هَوَسٌ وتجاوز عن المسموع بمجرد القياس ، ولا يجوز ، هذا ما قيل

وأنا أرى أنه لما كان تصغير المبهمات على خلاف الأصل ، كما ذكرنا ، جُعِلَ عوض الضمة ياء ، وأدغم فيها ياء التصغير ، لثلاثي يستقل الياء الآن ، ولم يدغم في ياء التصغير لثلاثي يتحرك ياء التصغير التي لم تجر عاداتها بالتحرك ، فحصل في تصغير جميع المبهمات ياء مشددة : أولاهما ياء التصغير ، والثانية عوض من الضمة ، فاضطر إلى تحريك ياء العوض ، فالزم تحريكها بالفتح ؛ قصدا للتحفة ، فإن كان الحرف الثاني في الاسم ساكنا كما في « ذا » و « تا » و « ذان » و « تان » جعلت هذه الياء المشددة بعد الحرف الأول ؛ لأنها إن جعلت بعد الثاني - كما هو حق ياء التصغير - لزم التقاء الساكنين ، فألف ذَيَاوَتِيًّا ، على هذا ، هي التي كانت في المكبر ، وإن كان ثاني الكلمة حرفا متحركا كأولى وأولاء جعلت ياء التصغير في موضعها بعد الثاني ، فعلى هذا كان حق الذي والتي اللَّذِيَّ وَالَّتِيَّ بياء ساكنة في الآخر بعد ياء مفتوحة مشددة ، لكنه خفف ذلك بقلب الثالثة ألفا كراهة لاجتماع الياءات ، ويأحق بذِيًّا وَتِيًّا ومثنيهما وجمعيهما من هاء التنبيه وكاف الخطاب ما لحقها قبل التصغير ، نحو هَذِيَّاوَذِيَّا لَكَ ، قال

٣٠ - * مِنْ هُوَ لِيَأْيُكُنْ الضَّالِّ وَالسَّمُرُ * (١)

قَالَ : « وَرَفَضُوا تَصْغِيرَ الضَّمَّائِرِ ، وَنَحَوِ مَتَى وَأَيْنَ وَمَنْ وَمَا وَحَيْثُ وَمُنْذُ وَمَعَ وَغَيْرَ وَحَسْبُكَ ، وَالْأَسْمَاءُ عَامِلًا عَمَلِ الْفِعْلِ ؛ فَمِنْ ثُمَّ جَارَ ضَوِيرُ بِ زَيْدٍ وَامْتَنَعَ ضَوِيرُ بِ زَيْدًا »

أقول : إنما امتنع تصغير الضمائر لغلبة شبه الحرف عليها مع قلة تصرفها ، إذ

لا تقع لاصفة ولا موصوفة كما تقع أسماء الإشارة ، ولمثل هذه العلة لم تصغر أسماء الاستفهام والشرط ؛ فإنها تشابه الحرف ولا تتصرف بكونها صفات وموصوفات وأما من ° وما الموصولتان فأوغل في شبه الحرف من «الذى» لكونهما على حرفين ولعدم وقوعهما صفة كالذى

وحيث وإذ وإذاً ومُنْذُ مثل الضمائر في مشابهة الحرف ، وأقلُّ تصرفاً منها ؛ لأنها مع كونها لا تقع صفات ولا موصوفات تلزم في الأغلب نوعاً من الإعراب وأما مع فإنه وإن كان معرباً لكنه غير متصرف في الإعراب ، ولا يقع صفة ولا موصوفاً ، مع كونه على حرفين

وكذا عند لا يتصرف ^(١) وإن كان معرباً على ثلاثة ، وكذا لم يصغر لَدُنْ لعدم تصرفه

وإنما لم يصغر غير كما صغر مثل وإن كانت المغايرة قابلةً للقلّة والكثرة كالمماثلة ، لقصوره في التمكن ، لأنه لا يدخله اللام ولا يثنى ولا يجمع بخلاف مثل ولا يصغر سوى ^(٢) وسواء بمعنى غير أيضاً ، ولا يصغر حَسْبُكَ لتضمنه معنى

(١) قال سيبويه (٢ ص ١٣٦) : « ولا تحقر عندك تحقر قبل وبعد ونحوهما لأنك إذا قلت عند فقد قلت ما بينهما وليس يراد من التقليل أقل من ذا ، فصار ذا كقولك قبيل ذلك إذا أردت أن تقلل ما بينهما » اهـ . وهذا وجه من التعليل لعدم تصغير عند حاصله أنه لما كان مصغراً بمعناه الأصلي لم يحتاج إلى التصغير لأن المصغر لا يصغر ، وهو وجه حسن

(٢) هذا الذي ذكره المؤلف في هذه الكلمة هو ما ذكره سيبويه في الكتاب (٢ ص ١٣٥) حيث قال : « ولا يحقر غير لأنها ليست بمنزلة مثل ، وليس كل شيء يكون غير الحقير عندك يكون محقراً مثله ، كما لا يكون كل شيء مثل الحقير حقيراً ، وإنما معنى مرت برجل غيرك معنى مرت برجل سواك ، وسواك لا يحقر ، لأنه ليس اسماً متمكناً ، وإنما هو كقولك مرت برجل ليس بك ، فكما قبح تحقير

الفعل ، لأنه بمعنى اكتف ، وكذا ما هو بمعناه من شرعك ^(١) وكفئك ولا يصغر شيء من أسماء الأفعال ، وكذا لا يصغر الاسم ^(٢) العامل عمل الفعل ، سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة ، لأن الاسم إذا صغر صار

ليس قبح تحقير سوى ، وغير أيضاً ليس باسم متمكن ، ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة ، ولا تجمع ولا تدخلها الألف واللام « اهـ . والذي نريد أن ننبهك إليه هو أن عدم التمكّن في سوى الذي علل به سيبويه عدم تصغيرها ليس معناه عدم التصرف أى ملازمة هذه الكلمة للنصب على الظرفية كما هو المعروف من مذهب سيبويه ، بل معناه أنها ليست كسائر الأسماء المتمكنة كما أشار إليه ، مع أن القائلين بخروجها عن النصب على الظرفية والجرب من إلى سائر مواقع الاعراب قد ذهبوا أيضاً إلى أنها لا تصغر ، ومنهم من علل عدم تصغيرها بأنها غير متمكنة ، فوجب أن يكون التمكّن في هذا الموضع بمعنى آخر ، ويشير إلى ذلك المعنى تعليل بعضهم عدم جواز التصغير بشدة شبه هذه الكلمة بالحرف ودلالته على معناه وهو إلا الاستثنائية (١) تقول : هذا رجل شرعك من رجل فتصف به النكرة ولا تثنيه ولا تجمعها ولا تؤنثه ، ومعناه كافيك من رجل ، وقد ورد في المثل شرعك ما بلغك المحل أى حسبك من الزاد ما بلغك مقصدك (انظر مجمع الأمثال - ص ٣١٩ طبع بولاق) قال في اللسان : « قال أبو زيد : هذا رجل كافيك من رجل ، وناهيك ، وجازيك من رجل ، وشرعك من رجل ، كله بمعنى واحد » اهـ وفي القاموس : « وكافيك من رجل ، وكفئك من رجل مثله الكاف : حسبك » اهـ زاد في اللسان أنك تقول : هذا رجل كفاك به ، وكفاك به ، بكسر الكاف أو ضمها مع القصر ، لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث

(٢) قد أطلق الشارح القول هنا كما أطلقه المصنف ، وفي المسألة تفصيل خلاصته أنك لو قلت : هذا ضارب زيد ، فأعملت اسم الفاعل فيما بعده النصب لم يحز تصغيره بحال ، وإذا قلت هذا ضارب زيد ، فأضفت اسم الفاعل إلى ما بعده فإن أردت به الحال أو الاستقبال لم يحز أن تصغره ؛ لأنه حينئذ كالعامل ، وإن أردت به المضى جاز تصغيره . قال سيبويه (٢ ص ١٣٦) : « واعلم أنك لا تحقر الاسم إذا كان

موصوفا بالصغر ، كما تكررت الإشارة إليه ، فيكون معنى « ضَوَّيْرِب » مثلا ضارب صغير ، والأسماء العاملة عمل الفعل إذا وصفت انعزلت عن العمل ، فلا تقول : زَيْدٌ ضَارِبٌ عَظِيمٌ عَمْرًا وَلَا أَصَارِبٌ عَظِيمٌ الزَّيْدَانِ ، وذلك لبعدها إِذْنَ عن مشابهة الفعل ؛ إذ وضعه على أن يسند ولا يسند إليه ، والموصوف يسند إليه الصفة ، هذا في الصفات ، أعنى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، أما المصدر فلا يعزله عن العمل كونه مسندا إليه ؛ لقوة معنى الفعل فيه ، إذ لا يعمل الفعل الذى هو الأصل فى الفاعل ولا فى المفعول إلا لتضمنه معنى المصدر ، كما ذكرنا فى شرح السكافية فى باب المصدر ، فيجوز على هذا أن تقول أعجبنى ضَرْبُكَ الشَّدِيدُ زَيْدًا ، وَضَرْبُكَ زَيْدًا (١)

وقيل : إنما لم يصغر الاسم العامل عمل الفعل لغلبة شبه الفعل عليه إِذْنَ ، فكما لا يصغر الفعل لا يصغر مشبهه ، ويلزم منه عدم جواز تصغير المصدر العامل عمل الفعل

بمنزلة الفعل ألا ترى أنه قبيح هو ضويرب زيدا وهو ضويرب زيد إذا أردت بضارب زيد التنوين ، وإن كان ضارب زيد لما مضى فتصغيره جيد » اه
(١) هذا الذى ذكره المؤلف ههنا من أن المصدر يعمل مصغرا ويعمل موصوفا فى المفعول به أيضا غير المعروف عن النحاة ، أما المصغرة فقد قال ابن هشام فى شرح القطر : « ويشترط (أى فى إعمال المصدر عمل الفعل) ألا يكون مصغرا ، فلا يجوز أعجبنى ضربك زيدا ، ولا يختلف النحويون فى ذلك » اه . بل الذى ذكره المؤلف نفسه فى شرح السكافية يناقض ما قاله هنا ويوافق ما قاله ابن هشام فيما سمعت . قال فى شرح السكافية (٢ ص ١٨٣) « والتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذى لا يدخل الأفعال ، ومن ثمت يمنع الوصف ثلاثتها عن العمل » اه وأما ما ذكره فى المصدر المنعوت فهو رأى ضعيف من ثلاثة آراء وحاصله جواز إعمال المصدر المنعوت مطلقا : أى سواء

ويعصر الزمان المحدود من الجانبين ، كالشهر واليوم واللييلة والسنة ، وإنما
تصغر باعتبار اشتغالها على أشياء يستقصر الزمان لأجلها من المسار ^(١)

وأما غير المحدود كالوقت والزمان والحين فقد يصغر لذلك ، وقد يصغر لتقليله
في نفسه

وأما أمس وغد فانهما لم يصغرا وإن كانا محدودين كيوم ولييلة لأن الغرض
الأهم منهما كون أحد اليومين قبل يومك بلا فصل والآخر بعد يومك ، وهما من
هذه الجهة لا يقبلان التحقير ، كما يقبله قبل وبعد ، كما ذكرنا في أول باب
التصغير ، ولم يصغرا [أيضا] باعتبار مظروفيهما وإن أمكن ذلك كما لم يصغرا
باعتبار تقليلهما في أنفسهما لما كان الغرض الأهم منهما ما لا يقبل التحقير

ومثل أمس وغد عند سيبويه كل زمان يعتبر كونه أولا وثانيا وثالثا ونحو
ذلك ، فلا تصغر عنده أيام الأسابيع كالسبت والأحد والاثنين إلى الجمعة ، وكذا
أسماء الشهور كالحرم وصفر إلى ذي الحجة ، إذ معناها الشهر الأول والثاني ونحو
ذلك ، وجوز الجرمي والمازني تصغير أيام الأسبوع وأسماء الشهور ، وقال بعض

أ كان نعته سابقا على المعمول أم متأخرا عنه ، والرأى الثاني المنع مطلقا ، والثالث
إن تقدم المعمول عن النعت جاز وإلا فلا وهذا اختيار ابن هشام . قال في شرح
القطر : « ويشترط ألا يكون موصوفا قبل العمل ، فلا يقال : أعجبنى ضربك الشديد
زيدا ، فإن أخرت الشديد جاز ، قال الشاعر :

إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِرًا فِيكَ مَنْ عَهْدَتْ عَذُولًا

فأخر الشديد عن الجار والمجرور المتعلق بوجدى »

(١) المسار : جمع مسرة ، ووقع في النسخ التي بين أيدينا كافة « من المساد »

بدال مهملة ، وهو تحريف

النجاة : إنك إذا قلت اليوم الجمعة أو السبت بنصب اليوم فلا تصغر الجمعة والسبت إذ هما مصدران بمعنى الاجتماع والراحة ، وليس الغرض تصغيرهما ، وقال : ولا يجوز تحقير اليوم المنتصب أيضا لقيامه مقام وقع أو يقع ، والفعل لا يصغر ، وإذا رفعت اليوم فالجمعة والسبت بمعنى اليوم فيجوز تصغيرهما ، وحكى عن بعضهم عكس هذا القول ؛ وهو جواز تصغير الجمعة والسبت مع نصب اليوم وعدم جوازه مع رفعه واعلم أنك إذا حقرت كلمة فيها قلب لم ترد الحروف إلى أما كتبها تقول في لاث وأصله لاث وشالك وأصله شالك وفي قسي علما وأينق وأصلهما قووس وأنوق : لُوَيْثٌ وشُوَيْكٌ — بكسر التاء والكاف — وقُسَىٌ بجذف تالفة اليا آت نسيا ، وأُيْنِقُ ، وذلك لأن الحامل على القلب سعة الكلام ولم يزلها التصغير حتى ترد الحروف إلى أما كتبها .

والحمد لله ، وصلى الله على رسوله وآله

بحمد الله تعالى وحسن توفيقه قد انتهينا من مراجعة الجزء الأول من شرح
شافية ابن الحاجب الذي ألفه العلامة المحقق رضى الدين الاسترأبادى ، فى أثناء
سبعة أشهر آخرها يوم الاثنين المبارك الثالث عشر من شهر ذى الحجة أحد شهر عام
١٣٥٦ ست وخمسين وثمانئة وألف من الهجرة . ويليه الجزء الثانى مفتتحا بباب
« النسب » نسأل الله الذى جلت قدرته أن يعين على إكماله .

ORDER NO.		SPECIAL REMARKS		L. C. CARD NO.		FUND	
CALL NO.		AUTHOR (LAST NAME FIRST)				DEALER	
						ORDERED	
TITLE :						LIST PRICE	
						RECEIVED	
						BIND.	WAIT L. C.
						CAT.	
PLACE		PUBLISHER		EDITION DATE		A U B ON ORDER	
SERIES :						B N B C B I	
NO. OF VOLS		NO. OF COPIES		CHARGE TO		SIGNATURE (CHMN OR DEPT. HEAD)	
WHERE DID YOU FIND THIS TITLE ?		DATE REQUESTED				B I P R C	



DATE DUE



492.72:A859sA:v.1:c.1

عبد الحميد، محمد محي الدين

شرح شافية ابن الحاجب

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01024972

492.72

A859sA

v.1

72
6A